بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد للّه الذي أنزل على عبده الكتاب، وتكفّل بحفظه، ووصّله لنا –رغم مرور القرون– غضًّا طريًّا كما نزل، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾[1].

والصلاة والسلام على الرحمة المهداة القائل: «لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الغائِبَ». [2]

خصّ الله الأمة الإسلامية بمنن كثيرة، وأتحفها بفضائل جمّة، وكان ممّا خصّها به أن هيّأ لها الأسباب والدواعي لحفظ حديث رسول اللّه ﷺ وبقائه متصلاً ومتسلسلاً.

قال ابن حزم الأندلسي (ت456هـ): «نقلُ الثقة عن الثقة يَبْلُغُ به النبيّ صلى الله عليه وسلم مع الاتصال، خصّ اللّه به المسلمين دون سائر الملَل».

وقال أبو علي الجياني الأندلسي (ت498هـ): «خصّ اللّه تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها مَن قبلها: الإسناد، والأنساب والإعراب»[3].

فاهتم الصّحابة –رضوان اللّه عليهم– وتابعُوهُم بالسنن المأثورة فأفشوها بين الناس، وبقيت تورث جيلا بعد جيل. يقول الرسول ﷺ: «تَسمعون ويُسْمَعُ منكم، ويُسْمَعُ ممّن سمِعَ منكم»[4].

---

(1) آية 51 سورة القصص.

(2) رواه البخاري من كتاب العلم، باب9. (ح67) (1/157– 158 فتح).

(3) انظر تدريب الراوي بشرح تقريب النووي للسيوطي (2/159 و160).

(4) رواه أبو داود عن ابن عباس (ح3659) (3/322).

وهكذا تناقل علماء السّلف كلام اللّه تعالى، وسنّة نبيّه صلى الله عليه وسلم، وأقوال العلماء، حتى أضحت علـوم الشريعة كالسلسلة الـمتصلـة من زمن الـنبـوّة إلـى زمننا لم تنقطع بفضل اللّه.

واقتفى علماءُ الخلف آثارَ مَن سبقهم فنقّحوا السنة الـمطهّرة، ونفوْا عنها ما شَابَهَا من تحريفات الغالين، وانتحالات الـمبطلين، وتأويلات الجاهلين، وأفنوا أعمارهم في خدمتها بتوضيح ألفاظها، وشرح غريبها، وتبيان مقاصدها. واستنباط الأحكام الفقهية منها، فتركوا لنا خزائن ونفائس من الكتب والـمصنّفات والدواوين لا تعدُّ ولا تحصى كثرة وتنوّعاً.

فكان لابد من الحفاظ على هذه الثروة العلمية، لأن حفظ التراث الإسلامي جزء لا يتجزأ من حفظ الذكر، فذهابُ التراث ذهابُ الدّين، ويستحيل أن تصمد أمة من الأمم قروناً دون الحفاظ على تراثها، إذ هو مرجعها ويمثّلُ أصلا مِن أصول حفظ الهُوية، وأساساً للانطلاق الصحيح نحو التقدم الحضاري الـمنشود، فليس التراث طوقاً يمنع الأمم عن التقدم إلى الأمام، ولن تتقدم دونه، إذ لا تعارض بين الحفاظ على التراث والتقدم الحضاري، بل العكس صحيح، لأن كل أمة فقدت تراثها فمآلها الفناء ولابد.

وقد أدرك الـمستشرقون هذه الحقيقة حتى عُـنِي كثيرٌ منهم بهذا الكنز الثمين وأولوه عنايتهم الفائقة، فكانوا السبّاقين إلى نشر كثير من أمهات الـمكتبة الإسلامية، غير أن فيهم حاقدين وحاسدين، لم يزالوا يبثون الفتن والسموم في أمتنا. وممّا بثّه وأذاعه بعضُهم وجوبُ التنكّب عن الكتب القديمة بدعوى عدم صلاحيتها لحضارة القرن العشرين.

الباعث على اختيار الموضوع:

يعدّ مغربُنا الأقصى —والحمد لله- غنيًّا بنفائس التراث العربي الإسلامي الذي لا يزال كثير منه في حاجة إلى مَن يخرجه وينفض عنه غبار الإهمال، ويؤدّي بواسطته حقًّا من حقوق البرّ والإكرام تجاه الأسلاف.

لهذا لم أزل شغوفاً بإحياء وبعث ما تيسّر لي من تلك الذخائر، فوجدتُني منساقاً إلى المشاركة في تحقيق المخطوطات، فوفّقني المولي عزّ وجلّ إلى تحقيق قسم من كتاب الحافظ المغربي أبي الحسن علي ابن القطان الفاسي المتوفى سنة (628هـ): "بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام". وبَقِيَت هذه الرغبة مصاحبة لي، حتى ظفرتُ بمؤلَّفِ العلامة الفقيه المالكي المغربي، شامةِ زرهون أبي عبدالله محمد الفضيل الشبيهي: "الفجر الساطع على الصحيح الجامع"[1] فوجدتُه كتاباً نفيساً، بذل فيه صاحبُه جهداً كبيراً، واستفرغ في تأليفه زمناً طويلا، فجاء كتاباً متنوعاً، شاملاً علماً غزيراً، ومتضمّناً لمسائل فقهية ومباحث حديثية مهمّة.

وممّا زاد من اقتناعي بأهمية تحقيق "الفجر الساطع على الصحيح الجامع": تحليةُ شيخِ المطّلعين العلامة عبدالحي الكتاني (ت1382هـ) له بقوله: «أنفس وأعلى ما كتبه المتأخرون من المالكية على الصحيح مطلقا». إلى أن قال: «وبالجملة فالرجل من مفاخر المتأخرين وممّن يبتهج به صفُّ شيوخنا»[2].

---

(1) "الفجر الساطع على الصحيح الجامع" ألّفه الفقيه الشبيهي المتوفى سنة 1318هـ لشرح صحيح الإمام البخاري، متّبعاً فيه منهج فقهاء المحدثين وفق قواعد المذهب المالكي.

(2) فهرس الفهارس (929/2).

وما وصفه به شيخُنا المحقق محمد المنوني (ت1420هـ) بقوله: «مِن أهمِّ وأندر ما كتبه المغاربة على صحيح البخاري»[1].

وما عبّر عنه أستاذنا الدكتور يوسف الكتاني من رغبة في طبع هذا الشرح القيم مع الرواية السعادية[2].

إضافة إلى ذلك، كانت تجيش فيَّ دوافع خاصة، منها:

- نشر شرح وسط لصحيح البخاري، ليس بالطويل الممل، ولا المختصر المخلّ.
- معرفة ما انتهى إليه تطور المدرسة الفقهية المالكية.
- الوقوف على منهج تعامل مدارس الفقه الإسلامي الأربعة الشهيرة مع السنة النبوية ومدى اتصالهم بها، ومعرفة مواطن الصواب والخلل في منهج الاستنباط الفقهي.
- الاطلاع على مميزات التفكير الديني لدى فقهاء العصر الذي أُلّف فيه هذا الكتاب، وهو مطلع القرن الرابع عشر الهجري، لِمَا مثّله مِن تحوّل خطير في التاريخ الإسلامي عموماً، وتاريخ المغرب خصوصاً.
- إظهارُ إسهام علماء المغرب المتأخرين في شرح السنة النبوية.

ويمتاز "الفجر الساطع على الصحيح الجامع" بمزايا عديدة، من أبرزها:

---

(1) مجلة دعوة الحق (ع9 و10 مزدوج السنة 11-1968) مقال الأستاذ المنوني: "محمد بن الحسين العرائشي: شيخ الجماعة بمكناس". (ص113).

(2) انظر: مدرسة الإمام البخاري في المغرب (568/2) وانظر أيضاً مقالاً للأستاذ يوسف الكتاني تحت عنوان: "دراسة وعرض الفجر الساطع على الصحيح الجامع". (مجلة معهد المخطوطات العربية، الكويت، مجلد29 الجزءI 1405هـ/ 1985م).

- اختصاصُه بشرح وجهٍ من وجوه الرواية المغربية لصحيح البخاري، والتي لم تزل في عالم المخطوطات.
- التزامُ مؤلِّفه الشبيهي –رحمه اللّه– الحياد العلمي، حيث كان يبيّن بجلاء مذهب البخاري -رحمه الله- في المسائل الفقهية، ولا يتكلّف تأويلَ مراد البخاري من أبوابه وفق مذهبه المالكي، كما هي عادة بعض شراح صحيح البخاري.
- تفوُّقُ مؤلِّفه في تبيان وجه المناسبة الحاصلة بين الترجمة التي يضعها البخاري والأحاديث التي يسوقها تحتها، حيث كان يعترض على مَن سبقه مِن العلماء، أمثال: الحافظ ابن حجر العسقلاني(ت852هـ)، والإمام بدر الدين العيني(ت855هـ)، وغيرهما، مدلياً بدلوه في هذا الباب بإبراز رأيه الشخصي.
- اعتناءُ المؤلِّف بتوضيح الأسماء المبهمة الواقعة في صحيح البخاري سواء كانت في السند أو المتن.
- تحرّي مؤلّفه الأمانة العلمية في نقل أقوال العلماء وضبطها، واعتماده في مصادره على أصح وأوثق النسخ.
- دقّةُ المؤلِّف وحسن اختياره لأقوال الفقهاء المالكيين المناسبة للاستدلال واستنباط الأحكام الشرعية في المسائل الفقهية.
- اهتمامُه –رحمه اللّه– بالفقه المقارن جرياً على سنّة محققي المذهب المالكي أمثال: ابن بطال القرطبي (ت449هـ)، وابن رشد (ت595هـ)، والقرافي (ت684م)، وابن جزي (ت741هـ). وغيرهم مخالفاً علماء عصره الذين كانوا متقيِّدين في مؤلَّفاتهم بإيراد المذهب المالكي وحده.

مثلتْ هذه المعطيات التي تميّز بها "الفجر الساطع على الصحيح الجامع" طرحاً علمياً يستحق الدراسة والتحليل، فأنجزتُ دراسة متواضعة عنونتُها بـ:

"*شذى الروائع مقدمة الفجر الساطع على الصحيح الجامع*" .

خطة البحث:

قسمت البحث إلى قسمين: ضمّنتُ الأول جانب الدراسة، واشتمل القسم الثاني على جانب التحقيق.

- القسم الأول: قسم الدارسة

تناولت فيه مختلف الجوانب المؤثرة في حياة المؤلِّف، فوقفتُ في أغلب المحطات العلمية المساعدة على الاطّلاع على المحيط السياسي والاجتماعي والعلمي الذي عاش فيه المؤلِّف، حتى تتبيّنَ معالم شخصيته، وتظهرَ مكانته، وتتجلّى مظاهر التأثر والتأثير، وتبرزَ درجته العالية في علوم الشريعة.

جاء تصميم قسم الدراسة على الشكل الآتي:

الباب الأول جعلته للحديث عن "المؤلِّف محمد الفضيل الشبيهي"، وقسمتُه إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: "المؤثرات العامّة في حياة المؤلف"، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأوضاع السياسية.

المبحث الثاني: الأحوال الاجتماعية.

المبحث الثالث: الحركة العلمية.

الفصل الثاني: "شجرة نسب المؤلِّف"، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: فروع الأدراسة.

المبحث الثاني: فروع الجوطيّين

المبحث الثالث: فروع الشبيهيين

الفصل الثالث: "حياة المؤلف"، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، وولادته، ومسقط رأسه.

المبحث الثاني: أسرته ومحيطه العائلي

المبحث الثالث: نشأته العلمية

المبحث الرابع: شيوخه

المبحث الخامس: مكانته العلمية وبعض ملامح شخصيته ووظائفه ووفاته.

الفصل الرابع: "جهوده العلمية"، وفيه أربعة مباحث:

المبحث: مجالسه العلمية

المبحث الثاني: تلامذته

المبحث الثالث: مؤلَّفاته

المبحث الرابع: مستنسخاته

أما الباب الثاني، فخصّصته لدراسة المؤلَّف: "الفجر الساطع على الصحيح الجامع دراسة وتحليل"، ويشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: "صحيح البخاري في الدراسات المغربية"، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة البخاري

المبحث الثاني: الشروح المغربية لصحيح البخاري

المبحث الثالث: الرواية المغربية لصحيح البخاري.

المبحث الرابع: سندالمؤلِّف إلى صحيح البخاري.

الفصل الثاني: مضمون "الفجر الساطع على الصحيح الجامع".

الفصل الثالث: " منهج المؤلِّف في الفجر الساطع"

المبحث الأول: المميزات العامّة لمنهج المؤلِّف، ويشتمل على مطالب:

المطلب الأول: اهتمام المؤلِّف بإبداء وجه المناسبة بين الترجمة والحديث.

المطلب الثاني: عناية المؤلِّف بتوضيح المبهمات.

المبحث الثامن: مقارنة بين "الفجر الساطع" وبعض الشروح المغربية على صحيح البخاري.

جانب التحقيق

بما أن البحث يتكون من نصّ محقق، ودارسة عليه، حاولتُ قدر الإمكان تحقيق نصّ: "الفجر الساطع على الصحيح الجامع" بـنَسْخِهِ، ومقابلته، وقراءته، وإخراجه في أقرب صورة كما أراده مؤلِّفُه. وبذلتُ فيه جهداً كبيراً تمثل في خدمته، بتحرير ألفاظه، وتهذيب سياقه بوضع علامات الترقيم، وشكل الآياتِ ومتنِ صحيح البخاري، الوارِدَيْنِ فيه.

وحتى يكون: "الفجر الساطع" أيسر تناولاً للباحثين، رقّمتُ أبوابه وأحاديثه، وجعلتُ بجانب تراجم البخاري الخالية من لفظ: "باب" مربعا هكذا ☐ يرمز إلى بداية الباب، وأشرتُ إلى نهاية صفحات "الأصل المعتمد" بخط المؤلِّف بذكر رقم كل صفحة منه.

وإيماناً منِّي بحقيقة التحقيق، فإني أثبتُّ نصّ: "الفجر الساطع على الصحيح الجامع" بحروفه، مشيراً إلى الفروق الواقعة بين "الأصل المعتمد" و"مخطوطة العرائشي" التي قابلتُ بها. وربما أثبت لفظاً من المخطوطة، إذا ترجَّح لديَّ سقوطه مِن "أصل المؤلف"، أو وَرَدَ فيه غلطاً على جهة السهو، بشرط أن يكون السياق يقتضيه، والمعنى لا يستقيم إلا به. وقد أُضيفُ أيضاً لفظاً، من بعض المصادر التي نقل منها المؤلِّف مباشرة وحافظ على حروفها، بشرط أن يتوقّف المعنى عليه، لكن أجعل الكلّ دائماً بين معقوفتين هكذا []، وأعلِّق عليه في الحاشية مُثبتاً مصدر الإضافة. ومجموع الألفاظ التي حصرتُها بين معقوفتين لا تزيد على الخمسين.

وما وقع في "الفجر الساطع" خطأً أو سهواً مِن المؤلِّف، جعلتُه بين قوسين ()، ونبّهتُ إلى صوابه في الهامش.

وامتاز تحقيقي لهذا لكتاب الـمبارك بضبط "متن البخاري" الواقع فيه —والذي جعلتُهُ بالخط الكوفي تمييزاً له- بِـمُقابلته مع: "نسخةِ الـمؤلِّف لصحيح البخاري بخطّه" —الـمحفوظة بزرهون عند حفدة الـمؤلِّف-، و"نسخةِ البخاري بخط العلامة ميارة" الـمتوفى سنة (1071هـ)، واللتين لا تزالان مخطوطتين، ومُقارنَتِه في الأغلبِ مع صحيح البخاري بالرواية اليونينية، و"متنِ البخاري الـمضمّن في فتح الباري" لابن حجر، و"إرشاد الساري" للقسطلاني. ثم شكلتُهُ كلّه تيسيراً للمُطَالِع.

وزيادة في تحقيق نصّ "الفجر الساطع"، وثقتُ أغلب نقولاته، وترجمتُ الأعلام الواردة فيه، ووضعتُ أرقاماً للآيات مع ذكر السور، وخرّجتُ الأحاديث النبوية قدر الإمكان.

فجاءت تعليقاتي هذه —والحمد للّه- مختصرةً ليس فيها تشويشاً على القارئ.

ثم ختمتُ تحقيقي للفجر الساطع بوضع سبعة فهارس فنية، وأدرجتُ ملحقاً مشتملاً على الوثائق الـمعتمدة في شذى الروائع، بالإضافة إلى إثبات قائمة الـمصادر والـمراجع، وفهرس الـموضوعات لكل مجلّد، فتضمّن جَانبُ التحقيق خمسة مباحث على التصميم الآتي:

المبحث الأول: توثيق نسبة "الفجر الساطع" إلى مؤلِّفه.

المبحث الثاني: تحقيق عنوان الكتاب.

المبحث الثالث: نُسَخُ "الفجر الساطع".

المبحث الرابع: النسختان الـمعتمدتان في تحقيق "الفجر الساطع"

أ) الأصل الـمحفوظ في الإمارات العربية الـمتحدة.

ب) الـمخطوطة الـمحفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط

ج) ترجمة ناسخ الـمخطوطة.

د) الرموز الـمستعملة في "الفجر الساطع".

المبحث الخامس: الـمنهج الـمتبع في التحقيق، وتناولتُ فيه:

1) ضبط نص "الفجر الساطع".
2) ضبط متن صحيح البخاري الوقع في "الفجر الساطع".
3) ضبط آي القرآن.
4) تخريج الأحاديث النبوية.
5) توثيق النقول.
6) ترجمة الأعلام.
7) وضع الفهارس الفنية.

وأخيراً فهذا جهدُ مُقِلٍّ، فإن وُفِّقتُ فَمِنَ اللّه عزّ وجلّ، وإن كانت الأخرى فَمِنِّي، واللّه الـمستعان، واللّه أسأل أن يرزق عملي هذا القبول، وأن تلحقني به دعوة صالحة، واللّه مِن وراء القصد، وهو يهدي السبيل.

ومن باب الاعتراف بالجميل، أتوجه بالشكر الجزيل إلى كلّ من ساعد في إخراج هذه الـموسوعة الفقهية الـمالكية وأخصّ بالذكر:

- فضيلة شيخنا الـمحقق الشريف سيدي محمد بن عبدالهادي الـمنوني –رحمه الله–.
- فضيلة أستاذنا الدكتور محمد الديباجي –حفظه الله–، عميد كلية الآداب الجديدة.
- زميلي الباحث الكريم مولاي بوشعيب الفضلاوي.
- زميلي النبيل السيد عبدالعزيز بن الحاج محمد بنيس صاحب دار الـمعرفة بالدار البيضاء.

وصلى اللّه على نبيِّنا محمد وآله وصحبه وإخوانه، وسلّم تسليماً في البدء والختام.

عبدالفتاح بن الـمصطفى الزنيفي
الـمدينة القديمة
الدار البيضاء المحروسة

الباب الأول:

المؤلِّف محمد الفضيل الشبيهي

مدخل الباب الأول

إن محاولة تحديد ترجمة شاملة عن عَلَم من أعلام الفكر، تستلزم البحث والتنقيب عن كل الجوانب المسعفة على تكوين صورة تقريبية لهذه الشخصية.

ومن المعلوم أن كل رمز من رموز الفكر، هو جزء من المجتمع الصغير والكبير، بحيث لا يتصور إنجاز دارسة عنه بمعزل عن الإحاطة بالأجواء السياسية، والظروف الاجتماعية، والحالة الاقتصادية والفكرية، التي أثرتْ سلباً أو إيجاباً في إبراز خصوصيات فكره، مع معرفة الوسط العائلي، ونوعية الدراسة التي تلقَّاها في نشأته، والوقوف على مناهج شيوخه أو المدارس التي نهل منها المعارف.

وبهذا يُعلم أن هناك خطوات أساسية على كل دارس لشخصية ما أَنْ يجتازها، حتى يتسنّى له تقديم دارسة وافية، إن لم تف بالغرض المنشود فلا أقلّ مِن أن توضّح جوانب مهمّة مِن حياة هذه الشخصية وما يتعلّق بها.

ولا شك في أهمية هذه المراحل، إلا أنها تتفاوت قوةً وضعفاً بحسب مميِّزات كلّ شخصية. كما أن جهود المؤلِّفين المتمثلة في مصنَّفاتهم أو دواوينهم التي هي عُصارة فكرهم تُكَوِّن مصدراً هامّاً من مصادر الدراسة.

لذلك خصصتُ الباب الأول: "للمؤلِّف محمد الفضيل الشبيهي" وقسمتُه تقسيماً يرصد لنا شخصية الفقيه الشبيهي إلى أربعة فصول، فجاء الفصل **الأول** تحت عنوان: "المؤثرات العامة في حياة المؤلِّف" بُغْيَة الوقوف على الأجواء التي عاش فيها المؤلِّف الشبيهي، والنظر هل كانت لها تأثيرات في شخصيتِه ومؤلَّفِهِ: "الفجر الساطع" وجعلتُه في ثلاثة مباحث:

- الأول في الأوضاع السياسية للنصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري الموافق لبداية الثلث الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي إلى نهايته، وهي الفترة الممتدة من ولادة المؤلِّف إلى وفاته.
- الثاني في الأحوال الاجتماعية التي عاشها المغرب في تلك الفترة، فتحدثتُ عن سكان المدينة والبادية والعادات والتقاليد، وخلصتُ إلى أن المغرب كان يعرف ظروفاً قاسية، وأنَّ طابعَ البداوة ظل منتشراً بين أفراد المجتمع المغربي، وإن كانت بعض الجهات تأخذ ببعض أسباب المَدَنية بفعل التأثر بالمناخ الغربي.
- الثالث في الحركة العلمية التي حاولتُ من خلالها رصد ردود فعل العلماء تجاه الصيحات الإصلاحية من بعض سلاطين الدولة العلوية والمتعلّقة بالميدان العلمي، ومعرفة مدى تأثير النهضة الأوروبية على علماء تلك الفترة، فاستنتجتُ أن تلك الصيحات كانت في عمومها مثالية لم ترق إلى مستوى معيّن من الدراسة والتحليل والتخطيط المنهجي، كما لم تلق الآذان االسامعة والقلوب الواعية فانطمرت بعد حين.

أما تأثير النهضة الأوروبية فكان باهتاً إن لم نقل سلبياً إذ أن أغلب العلماء آنذاك كانوا ينظرون إليها على أنها نهضة صليبية.

ويبرز الفصل الثاني في تِبيان "شجرة نسب المؤلِّف" الذي صدّرتُه بتقديمٍ علّلتُ فيه سبب إيراد هذا الفصل، حيث استعرضتُ فيه ثلاثة مباحث:

الأول: فروع الأدارسة.

الثاني: فروع الجوطيين.

الثالث: فروع الشبيهيين.

والفصل الثالث يتجلى في "حياة المؤلف" وما يحيط به فتنوعت مباحثه إلى خمسة:

1) اسمه ونسبه وولادته ومسقط رأسه.

2) أسرته ومحيطه العائلي.

3) نشأته العلمية.

4) شيوخه.

5) مكانته العلمية وبعض ملامح شخصيته ووظائفه ووفاته.

وأما الفصل الرابع والأخير فخصصتُهُ "لجهوده العلمية" وتناولتُ فيه أربعة مباحث:

1) مجالسه العلمية.

2) تلامذته.

3) مؤلَّفاته.

4) مستنسخاته.

الفصل الأول: المؤثرات العامة في حياة المؤلِّف

المبحث الأول: الأوضاع السياسية

عاش الشبيهي -رحمه الله- ما بين أواخر النصف الأول من القرن الثالث عشر إلى نهاية العقد الثاني من القرن الرابع عشر الهجري، الذي يوافق بداية الثالث الثاني، من القرن التاسع عشر الميلادي إلى نهايته. وهي الفترة الزمنية، التي تعاقَبَ عل الحُكْمِ فيها بمغربنا الأقصى أربعة سلاطين من ملوك الدولة العلوية، بدءاً مِن المولى عبدالرحمن بن هشام (1238-1276هـ/ 1822-1859م)، والمولى محمد بن عبدالرحمن المعروف بمحمد الرابع (1276-1290هـ/ 1859-1873م)، والمولى الحسن بن محمد ابن عبدالرحمن المعروف بالحسن الأول (1290-1311هـ/ 1873-1894م)، إلى المولى عبدالعزيز بن الحسن (1311-1325هـ/1894-1908م).

ويمكن القول إن هذه الفترة الزمنية مِن أحرج الفترات في تاريخ العالم العربي الإسلامي عموماً، والمغرب الأقصى خصوصاً، لما عرف فيها مِن توسع أطماع الدول الإمبريالية الغربية، التي انتعشت وازدهرت اقتصادياتها فبحثت عن أسواق خارج حدودها في العالم الإسلامي وغيره لتسويق بضاعتها والاستيلاء على ثروات الآخرين، وأخذاً بثأرها مِن العالم العربي الإسلامي بسبب الحروب الصليبية، وترسيخاً للتبعية الاقتصادية في هذه الدول لصالحها، وإحياءً للإقليمية سَعْياً لإزالة الخلافة الإسلامية المركزية، لصهر المسلمين في العالمية وإذابتهم في الأممية من جهة.

وزامن ذلك ضعف السلطة في الأستانة مقرّ الخلافة الإسلامية، وانخماد شعلة الجهاد الذي هو ركن من أركان الإسلام، حيث اغتصب الاستعمارُ جزءاً مهمّاً مِن السلطة العثمانية -المتمثل في الجزائر- دون رفع راية الجهاد ضد هذا العدوّ.

وإلى جانب التقاعس عن الجهاد، عمَّ الجهلُ وانتشرَ الفكرُ الخرافي، وفترت هِمَم الفقهاء في الترقّي بالعمل وتطويره ليساير ركب التمدّن ويواكب النهضة العلمية. بل سعى بعض علماء المسلمين -سامحهم اللّه- اعتماداً منهم على قاعدة سدِّ الذرائع إلى الوقوف ضد جميع أنواع التجديد باعتبار منبعه النصراني.

ونشير إلى أن الكتابات السياسية المغربية التي تحدثت عن هذه الفترة تنقسم إلى قسمين، مصادر عاصر أصحابها تلك الفترة، ودارسات أنجزت فيما بعد.

تتميَّزُ الأولى بالوصف الشكلي للأحداث السياسية مع المحاباة، دون تحليل واستنتاج، مثل: "الفتوحات الوهبية في سيرة مولانا الحسن السَّنِيَّة ومفاخر اختراعاته البهية" للسملالي المتوفى سنة1309هـ/1891م.

وكتاب "الدرر الإبريزية في المناقب العزيزية" "لأحمد بن محمد بن حمدون ابن الحاج المتوفى سنة 1316هـ/1899م.

وكتاب "الجيش العرمرم الخماسي في دولة أولاد مولانا علي السجلماسي" للكنسوسي المتوفى سنة 1294هـ/1877م وغيرِها. وعنها يقول شيخنا المنوني: "إن أسلوب التاريخ الرسمي طغى على كتابة المؤلّفات..."[1].

أما الدراسات -التي كان جلّها على شكل أطروحات وعروض -اتسمت باتباع المنهج العلمي والتحليل الدقيق للأحداث، وأخذ عينات محدودة لدراساتها، فكانت في عمومها دراسات جيّدة لولا ما اكتنفها من المداراة والمجاملة.

(1) المصادر العربية لتاريخ المغرب لمحمد المنوني (2/90).

وتَجاذَب هذه الدارسات أقلام عربية وغربية لتداخل التاريخ العربي الأوروبي في هذه الآونة، مثل: "المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (إينولتان 1850-1912) "للباحث أحمد توفيق.

و"Juifs et Musulmans au Maroc 1859-1948" لمحمد كنبيب.

و"المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول "لمحمد العربي معريش.

و"مملكة الكتاب: تاريخ الطباعة في المغرب 1856-1912" لفوزي عبدالرزاق.

و"المغرب عبر التاريخ" لإبراهيم حركات.

و"مظاهر يقظة المغرب الحديث" للمحقق المنوني.

و"المجالس العلمية على عهد االدولة العلوية الشريفة" لآسية الهاشمي، و"الاستيطان والحماية بالمغرب" لمصطفى بوشعرة، وغيرها من الدراسات العديدة.

ولتشابك الأحداث وترابطها فيما بينها، رأيتُ أن أتناول الظروف السياسية في حياة السلاطين الأربعة: المولى عبدالرحمن بن هشام، والمولى محمد الرابع، والمولى الحسن الأول، والمولى عبدالعزيز، الذين عاصرهم مؤلِّفنا الشبيهي، لنخلص في النهاية إلى معرفة مدى تأثير الأجواء السياسية، والاجتماعية، والعلمية، في شخصية مؤلِّفنا، ونقف عن نوعية هذا التأثير في كتابه: "الفجر الساطع على الصحيح الجامع"، ونتساءل عن تفاعله مع بعض الأحداث المهمة التي وقعت في زمانه.

أولا: حالة المغرب في عهد المولى عبدالرحمن بن هشام (1238-1276هـ/ 1822-1859م):

هو السلطان عبدالرحمن بنُ هشامِ بنِ محمد بن عبدالله بن إسماعيل العلوي الحَسَني، ولد سنة (1204هـ/1790م)، وبويع له بالخلافة بفاس في سادس وعشرين ربيع الأول سنة (1238هـ/ 11 دجنبر 1822م) بعد وفاة عمِّه السلطان المولى سليمان بن محمد الذي أَخَذَ له البيعة في حياته، لصلاحه وورعه وأهليته للحكم، وحرم منها أبناءه. وهذه تزكية من السلطان سليمان لعبدالرحمن تضاف إلى مناقبه.

وكان مِن أول ما واجه هذا السلطان تثبيت بيعته الشرعية من عامة أمصار المغرب، لتمرد بربر الأطلس المتوسط بزعامة أبي بكر بن مهاوش. والحاج محمد بن الغازي الزموري، الذين قرروا رفض بيعته، والقضاء على أسرة المولى سليمان، وانضمت إليهم العشائر العربية الغاضبة، ومن بينها بنو حسن وزعير وأكثر عرب تادلا.[1]

ثم سعى إلى إخماد جميع الفتن والاضطرابات الداخلية التي كانت تعرفها بعض المناطق، وبعض الثورات مثل ثورةِ قبيلة أخماس في شمال المغرب، التي قامت بالاعتداء على جيرانها بالنهب والعنف. وثورةِ الشراردة الذين عاودوا مهاجمة الجيش الملكي بأحواز مراكش، كما صنعوا في عهد السلطان المولى سليمان حيث قبضوا على قواد خليفة السلطان على مراكش، مما دفع بالمولى عبدالرحمن إلى التحرك من الرباط إلى مراكش لقمع ثورتهم. ونجح في ذلك حيث فرَّ زعيمُ المتمرِّدين المهدي بن محمد الشرادي.

---

(1) الاستقصاء في تاريخ المغرب الأقصى لأحمد الناصري (9/6-7) وانظر: "المغرب عبر التاريخ" لإبراهيم حركات (175/3).

وثورة الأودايا المتمثلة في تمرّد الجيش، الذي وُجِّه من طرف المولى عبدالرحمن لمساندة الجزائر إثر حادث استيلاء الفرنسيين عليها. ذلك أن السلطان أراد استرجاع ما قام به هذا الجيش من النهب في بعض جهات الجزائر فعمل على قبض بعض قادة الجيش، فثار الجيش وتوجّه لمهاجمة القصر الملكي بفاس، وقاموا باستدعاء محمد بن الطيب ابن عمٍّ السلطان فنصبوه ملكاً، مما دفع بالعاهل إلى استنفار القبائل فقضى على رؤوس الفتنة بتفكيك جيش الأودايا[1].

وهناك ثورات أخرى أشدّ مِن سابقتها، وكانت لها آثار سلبية على الأمن الداخلي للدولة المغربية، مثل أحداث زعير، وهم عَرَبُ معقل الذين توغلوا في المغرب أواخر عهد بني مرين واستقرّوا عند أعالي حوض أمّ الربيع، وكانت لهم غارات على جيرانهم من الشاوية.

يقول إبراهيم حراكات: "إن تخلِّي مولاي عبدالرحمن عن سياسة أسلافه في ترك مسؤولية السكان لرؤسائهم المحليين دون تعيين ممثلين عن السلطة في مناطق الأطلس، أدى إلى ظهور حركات التمرد التي حدثت في هذا العهد، وأصبحت لا تكاد تنقطع خلال ما تبقى من حياة السلطان عبدالرحمن، الذي أسند مهمة ردع هذه الثورة إلى خليفته وولده سيدي محمد، ثم تولاها بنفسه انطلاقاً من مكناس. وشدد عليهم حتى أذعنوا إلى الطاعة"[2].

ولم يكن جنوب المغرب بعيداً عن هذه الأحداث والاضطربات، حيث كان ينشب بين الفينة والأخرى صراع بين قبيلتي أيت عطا وأيت يفلمان[3].

---

(1) انظر المغرب عبر التاريخ (179/3).

(2) انظر المغرب عبر التاريخ (182/3).

(3) انظر الاستقصاء (67/9-68).

تلكم كانت أهم الأحداث التي واجهها السلطان عبدالرحمن بكل حزم وإيمان.

أما عن **سياسته الخارجية**، فقد عرفت مدة حكم المولى عبدالرحمن أحداثاً عصبية كادت تبكر باحتلال المغرب، ومِن أبرز هذه الأحداث:

1- الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1246هـ /1830م.

تظافرت مجموعة من الأسباب التي عجلت باحتلال الجزائر، فكان من أبرزها:

أ) البعد الإمبريالي.

ب) السياسة البحرية للجزائر التي اتخذها الغرب ذريعة حيث لم توافق على التوقيع على وثيقة مؤتمر فيينا 1230هـ/1815م وإكس لاشابيل 1233هـ/1818م الذي أقرّت فيه أوربا مبدأ وقف القرصنة. وأدّى هذا الموقف إلى وقوع هجمات السفن الأوروبية على السواحل الجزائرية.

ج) الظروف الداخلية المتمثلة في الصراع الطبقي.

د) الدور الذي قامت به الطريقة الدرقاوية مِن تهييجٍ للرأي العام في القسم الغربي من الجزائر ضد النظام التركي الذي واجه الطريقة الدرقاوية بروح عدائية.

هـ) ولابد من الإشارة إلى أن الأهداف والبواعث البعيدة لاحتلال الجزائر كانت دينية صليبية.

وبدأت فرنسا غزوها للجزائر بالحصار البحري لموانئ الجزائر الذي دام ثلاث سنوات وانتهى باحتلال الجزائر.

في ظل هذه الأجواء بعثت "وهران" وفداً عنها إلى السلطان المولى عبدالرحمن ضِمْنَ وفدٍ جماعي عن تلمسان أيضاً تقدِّمُ فيه الولاء له وتطلب الدخول في بيعته[1]. ووافق السلطان

---

(1) انظر الاستقصاء (9/67-68).

على طلبهم بعد أخذٍ وَرَدٍّ مع العلماء –ممّا سيأتي ذكره عند الكلام على الحركة العلمية– فأرسل إليهم المولى علي بنَ سليمان خليفةً له عليهم وأصحبَ معه في البداية خمسمائة جندي. هذا الموقف جعل فرنسا تتحرك وتتخذ بعض المبادرات مثل توجيه إنذار إلى السلطان.

وظهر في خِضَمِّ هذه الأحداث الأمير عبدالقادر، الذي شكَّل شوكة حادّة في حلق الاستعمار الفرنسي. واستطاع أن يأخذ البيعة من الجزائريين وتمَّ له ذلك، إلا أن أهل تلمسان لم يقبلوا بيعته إلا على أساس ارتباطه بالعاهل المغربي، فلم يجد الأمير عبدالقادر بداً من قبول التبعية لعاهل المغرب، فسمَّى نفسه خليفة عنه. وهكذا استمرت العلاقة بين الأمير والمغرب، يستفتي علماءه في بعض القضايا ويمدّه السلطانُ بالمساعدات.

وتمكن الفرنسيون من القيام باحتلالٍ كامل للجزائر. ممّا اضطر الأمير عبد القادر إلى تحويل قاعدة مقاومته إلى المغرب.

2– معركة إيسلي 1290هـ/1844–1845م:

في 30 ماي 1844م وقعت اشتباكات على الحدود المغربية الجزائرية بين المعسكر الفرنسي والمعسكر المغربي، تبعتها مفاوضات من الجانبين، حيث طالب الفرنسيون بطرد الأمير عبدالقادر من التراب المغربي أو إجباره على أن يعيش مواطناً عادياً في المغرب. أما المغاربة فطالبوا أن تعاد للمغرب حدوده القديمة. لكن المفاوضات انقطعت فجأة، ثُمَّ تلتها مناوشات مِن الجانبيْن.

وفي ثالث يوليوز هاجمت فِرقةٌ من الجيش المغربي فرقةً فرنسية كانت تتحرك عند نهر ملوية، فاعتبر الفرنسيون أن ذلك بمثابة إعلان حرب. وأبلغ السلطانُ المغربي السلطات الفرنسية أنه يقرّ بوجود هجمات، ويَعِدُ بمعاقبة المسؤولين من القواد.

ثم وقعت مفاوضات بين الطرفين كان مآلها الفشل، فأرسل السلطان قواتٍ كبيرةٍ إلى إلى منطقة إيسلي لحماية حدوده، فعمد الفرنسيون إلى قصف مدينة طنجة، ثم قصف مدينة الصويرة، واحتلال الجزيرة كليًّا. واستفحل الأمر فكانت "موقعة إيسلي" التي انتهت بانهزام الجيش المغربي الذي كان تحت إمرة المولى محمد بن عبدالرحمن، وكان تعداده يفوق ثلاثين ألفاً.

ويرجع المؤرخون هذا الانهزام إلى سوء التنظيم، وقلّة السلاح الثقيل، وغياب روح النقد. فقد قدم الأمير عبدالقادر بعض الآراء للمولى محمد فلم يأخذ بها، وكانت من أقوى الأسباب التي أدت إلى الهزيمة[1].

وبعد هذه المعركة بدأت المفاوضات بين المغرب وفرنسا، فتوصل الطرفان إلى اتفاق طنجة المبرم في 10 شتنبر 1844م. وبالاطلاع على هذا الاتفاق يتبيَّن أن الفصل الرابع هو أسوأ ما فيه، لأنه يتعلّق بمصير الأمير عبد القادر.

وكان على المغرب أن يختار بين قبول الشروط التي فرضتها فرنسا، أو تحمّل كلّ المسؤوليات المترتبة عن عدم تطبيق الاتفاق، مثل استمرار احتلال وجدة، والصويرة، وضرب المزيد من المدن المغربية. فاختار تسليم الأمير عبدالقادر والخضوع لبنود الاتفاق.

3- قضية الأمير عبدالقادر بعد معركة إيسلي:

لم يعمل المغرب على تسليم الأمير عبدالقادر للفرنسيين وإنما لجأ إلى الطرق الدبلوماسية. لكن الأمير عبدالقادر لم تعجبه سياسة المغرب الداعية إلى الهدنة مع فرنسا، فأخذ يدعو لنفسه، مماً دفع بالمغرب إلى مطاردته.

(1) انظر: "الاستقصاء" (51/9) و"مدخل إلى تاريخ المغرب الحديث من عهد مولاي الحسن الأول عصر الملك الحسن الثاني". مقال لثريا برادة. (ص164).

كما أن يأس الفرنسيين من قضية تسليم الأمير جعلتهم يبعثون قوّات داخل المغرب لمطاردته أيضاً. فأصبح الأمير مطارداً من طرف الجيش المغربي الذي آواه وأعانه في جهاده، والجيشِ الفرنسي الذي تعب مِن حملاته وغاراته. وانتهى به المطاف إلى أن يسلِّم نفسه للقوات الفرنسية سنة 1264هـ/1847م.[1]

لكن موقف السلطان من الأمير لم يمنعه من استقبال الأسر الجزائرية وإيوائهم، وإسقاط الضرائب عنهم وإعانتهم، وكثيراً ما كان ذلك على حساب السلطان ومن مخصصاته.

4- تهديد الثغور وموقف المغرب منها:

واصلت الدول الأوروبية تهديداتها للثغور المغربية تبعاً للخطة التي رسمتها لإذلال السكان والضغط على الدولة. وهكذا نجد بالإضافة إلى الهجمات التي شنتها فرنسا على طنجة وجزر الصويرة -كما سبق- فإن بعض الدول الأوروبية هاجمت بعض المراكز المغربية في عهد السلطان عبدالرحمن لأسباب متعددة، ونخصّ بالذكر منها:

- هجوم الأسطول النمساوي على العرائش سنة 1243هـ. ومرة أخرى سنة 1245هـ/1829م.
- هجوم إسبانيا على جزر ملوية 1264هـ/1847م.
- هجوم الأسطول الفرنسي على مدينة سلا سنة 1268هـ/1851م.[2]

وكانت أكبر الدوافع لهذه الهجمات تتنوع بين القضاء على القرصنة البحرية وبين الحصول على منافذ على السواحل المغربية. ونستثني هنا بريطانيا التي استطاعت دون

(1) المغرب عبر التاريخ (214/3).

(2) المغرب عبر التاريخ (218/3-219).

مبادرات عسكرية مهمة أن تبقي العلاقات طيّبة مع المغرب، والحصول على كثير من الامتيازات كالتخفيض من الرسوم الجمركية وحماية الجالية البريطانية[1].

كانت تلكم إذن أهم القضايا الداخلية والخارجية التي عرفها المغرب إبان حكم المولى عبدالرحمن، الذي استطاع أن يحمي البضائع الوطنية من المنافسة، ويقف في وجه الغزو الاقتصادي، ويهتم بتسليح الجيش... ومساعدة الجزائر... واستطاع إلى حد كبير أن يوحِّد البلاد ويقضي على الفتن الداخلية، ويوقف تربصات الدول الأوربية.

وتوافرت مجموعة من العوامل ساعدت على إمكانية التعجيل باحتلال المغرب، أهمّها تربص ثلاثة جيوش قوية تربض بجانبه، وتتحين الفرص للانقضاض عليه، وكذلك ظهور عدد كبير من الذين يبيعون ضمائرهم من موظفي البلاط والمسؤولين الكبار وولاة الأقاليم. يقول الأستاذ إبراهيم حركات: "ليس سهلا أن يفلت المغرب من الاحتلال في هذه الفترة لولا ما بين هذه الجيوش –الفرنسية والإسبانية والبريطانية– من تنافس وتباغض، ولولا هذه القدرة العجيبة على المراوغة الدبلوماسية التي تميز بها مغرب القرن التاسع عشر"[2]، ولولا حنكة هذا السلطان الذي جمع بين العلم والسياسة والصلاح. وكانت وفاته في التاسع والعشرين من محرم سنة 1276هـ الموافق لـ26 شتنبر 1859م. ودفن بضريح المولى إسماعيل[3].

---

(1) المغرب عبر التاريخ (3/225-229).

(2) الاستقصاء (9/77).

(3) المغرب عبر التاريخ (3/229).

ثانياً: الحالة السياسية في عهد المولى محمد الرابع (1276- 1290هـ/ 1859-1873م):

هو السلطان محمد بنُ عبدالرحمن، امتاز منذ صغره بالصلاح والتقوى، لذلك استخلفه أبوه في سن مبكرة. وكانت العادة أنه إذا كان السلطان بمراكش كان سيدي محمد بفاس أو بمكناسة وبالعكس، فلما مرض السلطان عبدالرحمن بن هشام مرض الموت بمكناسة كان المولى محمد بمراكش فوصله خبر مرض أبيه فأسرع إليه لعله يدركُ حياته، فوصلَتْهُ الأخبارُ بوفاته وهو ببلاد السراغنة[1]. فأعلنت البيعة في عين المكان كما أعلنت بمكناس في فاتح صفر 1276هـ شتنبر 1859م قبل وصوله إليها، ثم بمراكش، ومختلف المراكز. وحظي العاهل بإجماع الأمة على بيعته، باستثناء محاولة انقلاب داخلي صغير قام بها بعضُ الأمراء بفاس ومكناس لبيعة مولاي عبد الرحمن بن سليمان لكنها باءت بالفشل.

الأوضاع في المغرب إبان حكم المولى محمد الرابع:

- حرب تطوان 1276هـ/1859م[2].

قبيل وفاة السلطان عبدالرحمن بأسابيع قليلة، عمد الإسبان، بسبتة إلى بناء منشآت حربية حولها، فهدمها أهلُ لَنْجَرَة المجاورون في 10 غشت 1859م، وأدَّى ذلك إلى حرب تطوان[3].

---

(1) الاستقصاء (80/9).

(2) انظر عن حرب تطوان بتفصيل كتاب: "تاريخ تطوان" للفقيه محمد داود.

(3) المغرب عبر التاريخ (822/9).

والواقع أن الإسبان في هذه الفترة تحركوا بمختلف فئاتهم ونزعاتهم في حملة ذات طابع صليبي واضح ضد المغرب، خاصة وأن الكنيسة والجيش كانا يتمتعان بنفوذ واسع، كما أن الوزير العسكري في تلك الفترة كان هو أودونيل (**Odonnell**) الذي أشهر على المغرب حرباً قاسية متعصبة، وكذا وفرة المتطوعين وتقاطرهم مِن كل مكان مِن داخل إسبانيا حتى إن الملكة إليزابيث الثانية أسهمت بِحُلِيِّها. وكلّ هذا يؤكد على أن هذه الحرب كانت في الواقع حملةً صليبية.

ولما كانت بعض مواد التموين والتجهيز العسكري غير كافية لجأت إسبانيا إلى معونة فرنسا وإنجلترا... فحشدت 44 ألف جندي وجهزت 14 باخرة حربية.

هذه كانت استعدادات الإسبان. أمَّا مِن جهة المغرب كان هناك خلاف بين المسؤولين السياسيين والفقهاء... فكانت جماعة تؤيد الحرب بينما جنحت جماعة أخرى للتفاوض، فمال السلطان إلىالحرب. لكن الاستعدادات كانت ضعيفة ولم تكن في مستوى التنظيم العسكري الإسباني، ولم يكن بعض القادة مِن أُولي الدهاء والحرب كالأمير العباس أَخِ السلطان وهو من الشخصيات المثقفة لكن لم يكن رجلَ حرب. وممّا زاد الطينَ بلّـةً هو التقليل من قيمة العدو، وكما قال الناصري: "ليس من السياسة تهوين أمر العدو وتحقيره ولو كان هيناً حقيراً".[1]

وعلى كل حال فإن المعركة انتهت بانتصار الإسبان بالرغم من وقوع خسائر جسيمة في صفوفهم، فلم يعيروا اهتماماً لهذه الخسائر لأن هدفهم كان كسب المواقع بخلاف المغاربة الذين كانوا يتبجحون بالخسائر التي ألحقوها بالإسبان[2].

وكان دخول الإسبان لتطوان في 13 رجب 1276 هـ الموافق 6 فبراير 1860م.

---

(1) الاستقصاء (85/9).

(2) انظر الاستقصاء (87/9).

وفي 23 شعبان/ 16 مارس، عرضَ أودنيل على الحكومة المغربية أن تؤدي مبلغ 20 مليون ريال[1]. وتدخلت بريطانيا والولايات المتحدة للضغط على المغرب لقبول عقد الصلح. وَوَقَعَتْ بعضُ الانتفاضات قام بها بعضُ المتطوعين، منها معركة وَادْرَاسْ، وكانت شديدة إلا أنه لم يكن لها تأثير قوي، ممّا أجبر السلطان على توقيع عقد الصلح مع الإسبان، وكان قا سياً في مجمله، واضطر معه المغرب إلى استقراض أموال كثيرة لتسديد المبلغ المتفق عليه. ومن بنود الاتفاق:

- القيام بتوسعة محدوة لتراب سبتة.
- قيام الإسبان ببناء تحصينات على الحدود كيف ما شاؤوا.
- إنعام السلطان على الإسبان بأرض تكفي للصيد والقنص على ساحل المحيط الأطلسي.
- التزام توقير وتعظيم سكان اديرة الرهبان والقسيسين.
- الترخيص لإسبانيا بإنشاء بعثة قنصلية لها بفاس...[2]

وتقدم المغرب بأداء نصف المبلغ خلال السنتين الأولتين، والتزم معها الإسبان بالخروج من تطوان وتسليمها إلى عاملها عبدالقادر اشعاش في 11 ذي القعدة 1278هـ/ 10 مايو 1862م. لكن القسط الثاني سدد في ظرف عشرين سنة من رسومات الموانئ[3].

ولم تقتصر نتائج الحرب على هذا بل كان لها عواقب أسوأ وأخطر، منها:

تعنُّت التجار والرعايا الأوربيين، فقد تغيرت لهجتهم تجاه السلطة والسكان، وأثبت ذلك خطابٌ ملكي ذكر فيه أن هؤلاء النصارى كثيراً ما يتعنّتون فيما تعرض لهم

(1) انظر إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس لابن زيدان (457/3) والاستقصاء (101/9).

(2) انظر إتحاف أعلام الناس 487/3-489 والمغرب عبر التاريخ (243/3 و 244).

(3) انظر إتحاف أعلام الناس (458/3-463).

بمراكش وغيرها من الدعاوي ويريدون أن يكون ولاةُ الأقاليم وُكَلاَءَلهم في قبض ما يجب وما لا يجب، وإلزام ما يلزم وما لا يلزم...[1]

وكان من محدثات الأوروبيين بالشمال تربيةُ الخنازير في الوسط الاجتماعي، كما بدأ استيراد الخمر على نطاق واسع، وانتشرت حاناته في عدة جهات، كما تجرّأ بعضُ الأجانب خصوصاً الإسبان والإيطاليون على فتح مواخير للبغاء[2].

ويمكن القول إنَّ حرب تطوان -كما يقول الناصري- أزالت حجاب الهيبة عن بلاد المغرب، واستطال النصارى بها، وانكسر المسلمون انكساراً لم يعهد لهم مثله[3].

الأوضاع الداخلية:

في غمرة المواجهات الدبلوماسية، وتكالُب ممثِّلي الدول الأجنبية وتجارها ومحمِيِّيها على ثروات المغرب، وإضعافهم لموارد البلاد، كانت تقع بالمقابل اضطرابات داخلية، والتي يمكن اعتبار أسبابها الرئيسة سوء التسيير الإداري، وانعدام سياسة توازن اقتصادي بين المناطق الفقيرة. ونشير هنا إلى بعض هذه الاضطرابات:

1- ثورة الرحامنة: وهم من عرب حوز مراكش، تعايشوا مع بربر الحَوز، وحافظوا على لغتهم العربية، ومارسوا حياة الترحل، وتكاثرت أعدادهم، دون أن تكون مناطق انتشارهم كافية لاستقرار عيشهم، لهذا مارسوا أعمال النهب، كما فرضوا نفوذهم على الدولة أحياناً.

ولما انشغل السلطان محمد الرابع بأحداث تطوان، هاجموا سوق الخميس بمراكش ونهبوه، كما نهبوا القوافل المتجهة إلى المدينة، وحاصروا مراكش فأعدّ السلطان

(1) المغرب عبر التاريخ (246/3).

(2) المغرب عبر التاريخ (252/3).

(3) الاستقصاء (101/9).

حملة تولى قيادتها، واستطاع القضاء عليهم، وزجَّ بعدد كبير من كبرائهم في السجن. وباعتقالهم استقرت الأوضاع مدة طويلة. ووقعت أحداث الرحامنة آخر سنة 1278هـ/1861م[1].

2- اضطرابات الأطلس المتوسط: وكانت أسباب حدوثها اقتصادية وإدارية، إذ استفاد تجار المدن من الحماية القنصلية، بينما ظل سكان البادية يؤدّون الضرائب ويُواجهون ابتزازات الولاة، فحدثت اضطرابات في كل من قصبة تادلا، وزمور، وأبي الجعد، وبني عمير، وبني موسى، ممّا دفع بالسلطان إلى غزو هذه المناطق وتثبيت الأمن فيها، وكان ذلك في سنة 1289هـ.

وفي أثناء ذلك ثار أهل مراكش على عاملهم أحمد بن داود، لكونه كان يسير فيهم سيرة غير حميدة. ثم قدموا على السلطان متنصلين مما فرط منهم. ويظهر أن السلطان كان يتلقى عن طريق عيونه تقارير لصالح القائد الظالم، لذلك أعرض عن شفاعة العلماء والقراء وصبيان الكتاتيب. لكن الأمير المولى الحسن كان حاضراً فتقدّم إلى أهل مراكش ورَقّ لهم فأنقذ الموقف. ثم لم يلبث القائد أحمد بن داود أن توفي، فتحررت مراكش من جَبّارها[2].

3- ثورة الجيلالي الروكي سنة 1278هـ/1861م بمنطقة الغرب في ناحية كورت.

كان الجيلاني الروكي من عرب سفيان رجلاً خاملَ الذِّكرِ وكان راعياً، تعلّم بعضَ أعمالِ الشعوذة فتبعته العامة، فثار ببلاد كورت، وقاد أنصاره إلى دار القائد عبدالكريم بن عبد السلام فقتلوه وقتلوا جماعة من قرابته ونهبوا داره، ثم زحفوا إلى قبيلة الشراردة

---

(1) الاستقصاء (110/9) والمغرب عبر التاريخ (254/3) بتصرف.

(2) الاستقصاء (123/9) والمغرب عبر التاريخ (254/3 و255).

قرب مكناس فنهبوها، وقيل: إنَّ الروكي هذا كان يرغب في إحداث انقلاب، وكان السلطان آنذاك بالرباط فبعث إليهم أخاه المولى الرشيد إلى سوق الأربعاء فقضى على عدد كبير من أنصار الروكي، وفرَّ هذا الأخير إلى ضريح مولاي إدريس زرهون، فقتله أهلُها في أواسط شعبان سنة 1278هـ [1].

4- ثورة عرب بني عمير سنة1282هـ: أصاب السلطان في هذه السنة مرض شديد أشرف منه على الهلاك، وقد أشيع في بعض المناطق أنه قد مات، فوقعت بعض الاضطرابات، وقام عرب بني عمير بمحاصرة مدينة سلا وعاثوا في جنَّاتها. وانتهت هذه الاضطرابات بشفاء السلطان والتأكد من حياته[2].

ووقعت بعض الأحداث الهامة في هذا العهد، نذكر بعضها إجمالا:

- انفجر في مراكش بيت مملوء بحوالي 400 قنطار من البارود، وأدَّى هذا الحادث إلى موت نحو ثلاثمائة شخص. وكان ذلك في 14 شعبان 1280هـ[3].
- هجوم جراد كثير في ربيع الأول سنة 1283هـ الموافق لمارس 1866م.
- في سنة 1284هـ، ارتفعت الأسعار، وغلت المواد بشكل مفرط، حتى باع الناس أثاثهم.
- في سنة 1285هـ عمّ المغربَ وباءٌ[4]، وأغلب الظن أنه "وباء الكوليرا" وصفه الناصري -قبلُ- بأنه إسهال مفرط يعتري الشخص، ويصحبه وَجَعٌ حاد في البطن والسَّاقين،

(1) الاستقصاء (108/9 و109) والمغرب عبر التاريخ (253/3).

(2) الاستقصاء (118/9).

(3) المصدر السابق (112/9).

(4) المصدر السابق (119/9).

ويعقبه تشنُّج وبرودة واسوداد لون، فإذا تمادى بالشخص حتى تجاوز أربعاً وعشرين سنة فالغالب السلامة وإلا فهو الحتف[1].

- في سنة 1290هـ اندلعت الحرائق في كثير من مناطق المغرب[2].

ورغم ما وقع بالمغرب في هذه الفترة، من حرب تطوان، وطغيان الجاليات الأجنبية، وحدوث الاضطرابات الداخلية، ووقوع الكوارث والأمراض في أغلب مناطق المغرب، اتسم عهد السلطان محمد الرابع بشيء من التوسع، فرخصت الأسعار رخصاً يسيراً، واتخذ الناس الميسورون المراكبَ الفارهة والملابسَ الرفيعة، وتأنّقوا في البنيان بالنقش والرخام، ولاحت على الناس سِمَةُ الحضارة الغربية[3].

وكانت وفاة السلطان محمد الرابع في 18 رجب 1290هـ/1873م بمراكش، ولم يمرض إلا يوماً واحداً، قيل: إنه شرب داوء مسهلا فكان فيه أجله. ودفن بضريح جده المولى علي الشريف قرب ضريح القاضي عياض[4]. ودامت خلافته أربعة عشر عاماً.

---

(1) الاستقصاء (36/9).

(2) المصدر السابق (124/9).

(3) المصدر السابق (124/9).

(4) الاستقصاء 134/9 وإتحاف أعلام الناس 577/3.

ثالثاً: الظروف السياسية في عهد المولى الحسن الأول بن محمد بن عبدالرحمن (1290-1311هـ /1873-1894م):

كان المولى الحسن الأول في مهمة بـ "حاحا" عندما تلقّى نبأ وفاة والده محمد الرابع، فبويع له بنفس المكان ثم رحل إلى مراكش في 27 رجب، فلما دنا منها خرج للقائه الوزراء والقضاة والأعيان وسائر أهل مراكش، فأخذوا في تعزيته وتهنئته[1].

وكان أول مشكل واجهه هو إضراب أهل فاس، وخاصة الدباغين الذين رفضوا بيعة السلطان قبل أن ترفع عنهم المكوس[2]. ويعتبر الأستاذ المنوني أن هذا أول إضراب يقع في المغرب[3].

الأوضاع الداخلية:

يمكن اعتبار حرب تطوان، وتجاسر الجاليات الأجنبية، وانفتاح السوق المغربي على مصراعيه، كلّها عوامل أدت إلى اختلال البلاد اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، ولم تستطع المؤسسات والإطارات الحكومية لضعفها تحقيق إصلاح جذري وعادل، مما أدّى إلى انتشار الاضطرابات الداخلية، وبالتالي أدّى إلى تحرك السلطان الحسن الأول للقيام بإخماد الفتن واستخلاص الجباية وفض النزاعات.

وأطلق المغاربة على هذه الحملات اسم الحرْكات -بسكون الراء-، وكان اتجاهها صوب: الأطلس، والمغرب الشرقي، والسهول وتافلات، وسوس[4].

---

(1) الاستقصاء (128/9) وإتحاف أعلام الناس (125/2).

(2) انظر: "التنبيه المعرب عمّا عليه الآن حال المغرب" للحسن بن الطيب بوعشرين (ص23).

(3) مظاهر يقظة المغرب (382/1).

(4) المغرب عبر التاريخ (258/3).

أ- الأطلس المتوسط: قام جماعة من بني حسين ضد عاملهم، ونهبوا داره فاتجه إليهم المولى الحسن وقضى على ثورتهم. ثم هاجم بني مْطِير، ومجّاط، وبني مْكِيلْد، وكلّهم مِن برير الأطلس المتوسط ومركزهم "الحَاجَبْ"، الذين اتهموا بالتضييق على أهل مكناس وفاس[1]. وإجمالاً فإن الأوضاع استقرّت نسبياً بالأطلس.

ب- المغرب الشرقي: في سنة (1292هـ/ 1874م) تزعّم بوعزّة بنُ عبدِالقادر الهبري بنواحي "وَجْدَةَ" ثورةً ضد السلطان، وكان يتعاطى أعمال السحر والشعوذة، فعاثَ أَنصارُهُ بمختلف الجهات المجاورة لِـ"تازا". فأرسل السلطان جيشاً إلى ذلك المكان بقيادة القائد الحاج حَمُّو، ثم انتقل بنفسه إلى "تَازَا" لمراقبة العمليات. وَتَمَّ القضاء على هذه الفتنة بعد مناوشات كادت في بعضها تؤدِّي إلى حدوث عواقب وخيمة. وألزم بعض القبائل كبني أبي قيطون وأهل الشقة بأداء غرامات وجبايات، وقُبِضَ على الهبري وأُسِرَ بفاس[2].

ج- السهول:

خلال الأسابيع الأخيرة لسنة 1292هـ/ 1875م توجّه الجيش بقيادة العاهل إلى حوز مراكش فأرغَمَ "الرَّحَامْنَة" على أداء مغارم باهظة تأديباً لهم على ما حصل منهم من اعوجاج وتمرّد على السلطة. وقبض على 280 شخصاً من أعيان أولاد أبي السباع[3]. وفي السنة التالية قام السلطان بحَرْكَةٍ أخرى في منطقة "الزَّيَايْدة" بـ"تَامَسْنا"[4]. ثم في سنة 1294هـ/1877م غزا عرب السهول بضواحي سلا[5].

---

(1) المغرب عبر التاريخ والاستقصاء (135/9و136).

(2) الاستقصاء (142/9 و144). وإتحاف أعلام الناس 153/2-161.

(3) قارن الاستقصاء (148/9).

(4) الاستقصاء (152/9).

(5) الاستقصاء (162/2) والمغرب عبرالتاريخ (262/3).

د- تَافلالت:

في سنة 1310هـ/1893م خرج السلطان بجيوشه من فاس باتجاه تافلالت لاستخلاص الجبايات المتخلفة، وليتعرّف على الأوضاع بالمنطقة[1] خاصة وأَنَّ خطرَ الفرنسيّين أخذ في الازدياد بعد أن واصلوا بناء الحصون بـ"توات" مُتَحَدِّينَ السكان والسلطة الرسمية، فاستقبل السلطانُ جماعةً مِن ممثِّلي سكّان "توات" الذين عبّروا عن ولائهم للسلطان. فأعادت الدولةُ المغربية بسط سلطتها المباشرة على "توات" بتعيين ولاة جدد[2].

هـ - سوس:

كان المغربُ يشهدُ بعض الأحداث بالساحل السوسي والصحراء المغربية التي تثير قلق السلطان وسكّان المنطقة، ذلك أن معاهدة الصّلح التي أُبرمت بين المغرب وإسبانيا عقب حرب تطوان نَصَّتْ -كما سبق- على أن يسلّم المغربُ بصفة دائمة أرضاً على الساحل الأطلسي تكفي للصيد والقنص. وحاول المغربُ التملُّص مِن هذا الشرط وَعَرَضَ مبلغ 3 ملايين ريال سنة 1862م مقابل عدم تنفيذه. لكن العرض قوبل بالرفض، وكان السبب في ذلك أن الإسبان كانوا متشوفين لتملّك بعض المراسي السوسية منذ انعقاد الهدنة عقب حرب تطوان، وكثيراً ما كانت مراكبهم الحربية والتجارية تتردّد إلى تلك النواحي، فربما سكن إليهم أهلها وربما انفردوا منهم[3] فرأى السلطان أن يقوم بجولة إلى تلك المناطق ليباشر أمرها، خاصة وأن المنطقة عرفت سنتين من انحباس المطر،

---

(1) المغرب عبر التاريخ (252/3).

(2) المصدر السابق (270/3).

(3) الاستقصاء (174/9).

فأنشأ ميناء بـ"آساكا" لـمراقبة النشاط التجاري بالـمنطقة ولإنعاش التجارة الـمغربية. وكان انطلاق هذه الحملة سنة 1299هـ/1882م[1].

وفي سنة 1303هـ/1886م قام بالحملة الثانية، وكان من أهدافها ردع حركة بني مَعْقِل وسائر قبائل الصحراء[2]، والإشراف على سير الأحوال الأمنية والاقتصادية بالـمنطقة، مع تدمير مركزين تجاريين أنشأهما بريطانيون بكل من "أركسيس" و"طَرْفاية". وكان الـمركز الذي أقيم بـ"طرفاية" مجرّد توطئة لعملية أوسع وهي إنشاء مستعمرة إنجليزية لفرض الـمنتجات بالـمنطقـة[3].

علاقات الـمـغـرب بـأوروبـا فـي عـهـد الـمـولـى الحسن الأول:

هناك مجموعة من التنبيهات يجب الإشارة إليها تمهيداً لهذا الـموضوع، وهو علاقة الـمغرب بأوروبا في عهد الـمولى الحسن الأول، والغاية من ذلك تقريب الصورة التي كانت تعكس هذه العلاقة:

- لم يكن الـمغرب يتعامل مع الدول الأوروبية منفردة بل مع شبه هيئة دولية كانت تقيم في طنجـة.
- العلاقات الـمغربية الأوروبية كانت مفروضة على الـمغرب.
- لم تكن هذه العلاقة مـتكافـئة، بمعنى أن أوربا لم تعامل الـمغرب معاملة الـندّ للند، بل كانت تتصارع عليه[4].

---

(1) الـمغرب عبر التاريخ (264/3).

(2) الاستقصاء (180/9).

(3) الـمغرب عبر التاريخ (265/3).

(4) الـمغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول لمحمد العربي معريش (ص196) بتصرف.

- الحملة الصليبية وإن كانت غير ظاهرة في شكلها فإنها كانت واضحة في أبعادها[1].

- الوضع المزري الذي كان يعيش فيه المغرب داخلياً "الصراعات" وخارجياً "تكالب الدول عليه".

من هنا نخلص إلى المجهودات التي كان يقوم بها المولى الحسن الأول في هذا الشأن والاتصالات التي كان يجريها منذ السنوات الأولى، وكان محورها الأساسي هو النظر في نظام الحماية الدبلوماسية والقنصلية الذي استفحل إثر حرب تطوان، والذي يعتبره أغلب المؤرخين الضربة القاضية التي فتحت باب المغرب على مصراعيه لاستعماره سنة 1912م.

وعرفت العلاقات الدبلوماسية الأوربية في عهد المولى الحسن فترتين: تبدأ الأولى من 1294هـ/1876م تقريباً وتنتهي بعقد مؤتمر مدريد سنة 1298هـ/1880م. وأما الفترة الثانية فتنتهي بموت المولى الحسن سنة 1311هـ/ 1894م.

فقي الفترة الأولى نشطت الدبلوماسية المغربية بشكل لم يكن معهوداً فيما سبق من حيث توسيع الاتصالات مع كل الأطراف المهتمة، وخاصّة فرنسا وإسبانيا وأنجلترا وألمانيا:

1- مع فرنسا بحكم دورها في الجزائر وامتداد نفوذها الدبلوماسي والاقتصادي داخل المغرب، لذلك وجّه السلطانُ الحسن الأول مَبْعوثَيْنِ إلى فرنسا حيث قدّما أوراق اعتمادهما

(1) المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول لمحمد العربي معريش (ص204 و205).

إلى ماكماهون رئيس فرنسا[1]، واتصلا بوزير الخارجية بشأن إعفاء أشراف المغاربة بالجزائر من الضرائب، ودعوة فرنسا إلى التخفيف من بسط الحماية القنصلية[2].

وفي سنة سنة 1298هـ/1879م توجّهت بعثة أخرى عرضت خلالها على أعضاء الحكومة الفرنسية مطلب المغرب بتدخل فرنسا لدى مدريد قصد سحب طلبها الخاص بتنازل المغرب عن "سَانْتَا كْرُوزْ". ولم يحصل المغرب في كلا البعثتين إلا على مجاملات كلامية[3].

2- وبخصوص ألمانيا فَلأَنَّها اعتبرت المغرب عنصر ضغط على فرنسا وأنجلترا من أجل الحصول على تنازلات في مستقبل قريب[4] من جهة، ومن جهة أخرى لإبعاد السياسة الفرنسية عن قضيتي الألزاس واللورين[5]، والمغربُ رأى في ألمانيا حليفاً جديداً افتقده في فرنسا وانجلترا[6] ولهذا توصل المغرب سنة 1294هـ/1877م بمشروع معاهدة من ألمانيا تتضمّن معاملات تجارية وسياسية، وعرض الطرف الألماني بيع مدافع كروب وتدريب الجيش المغربي[7].

3- ومع أنجلترا التي كانت تطمح إلى استمرار انفرادها بالتجارة الخارجية المغربية وتسعى -وهي تراقب منافذ البحر المتوسط وفي مقدمتها جبل طارق- إلى الحيلولة دون

---

(1) وضع الفقيه إدريس بن محمد الجعيدي -وهو من أفراد البعثة الدبلوماسية- رحلة عن هذه السفارة باسم "تحفة الأخيار بغرائب الأخبار".

(2) المغرب عبر التاريخ (270/3).

(3) المغرب عبر التاريخ (271/3).

(4) المغرب عبر التاريخ (272/1).

(5) المغرب الأقصى في عهدالسلطان الحسن الأول (ص200).

(6) المغرب عبر التاريخ (272/3).

(7) المصدر نفسه.

تمركز قوة أوربية على الضفة المقابلة لها، حيث كان المغرب واثقاً من قوتها، تلك القوة التي حمته من خطر فرنسا في "معركة إيسْلِي"، ومن إسبانيا في أحداث تطوان[1]. وهكذا فإن السفارة التي ترأسها الحاج محمد الزبدي سنة 1876م زارت كل من فرنسا وأنجلترا...[2] كما كانت هناك رسائل ودية بين العاهلين، مع تبادل الهدايا[3].

4- ومع إسبانيا التي لها مع المغرب حدود مشتركة، وتجمعها المعاهدة المبرمة بعد حرب تطوان. غير "أن العلاقات بين البلدين لم تكن على ما يُرام بالرغم من المحاولات الدبلوماسية التي بذلها المغرب من أجل تصحيح بعض الأوضاع التي عانى منها كالوجود الإسباني بالموانئ، ومشكلة" سبتة ومليلية "بالإضافة إلى التغلغل الإسباني جنوب الصحراء المغربية... ومع ذلك حافظ الحسن الأول على حُسْن الجِوار والعلاقات الدبلوماسية، ووجّه القائد محمد بن عبدالسلام السوسي سفيراً إلى مدريد سنة 1294هـ/1877م لردّ زيارة قام بها سفير إسباني رفيع المستوى"[4].

اتفاقية مدريد: (1298هـ/ 1880م)

أعطى السلطان الحسن الأول الأولية لقضية نظام الحماية الدبلوماسية. ولكونه كان يرى أن الحل بأيدي الدول الأوربية نفسها، فإنه أخذ في مراسلة الدول الأوربية لغرض لفت أنظار حكومات هذه الدول تجاه نظام الحماية القنصلية[5]. واستطاع "هاي" وزير إنجلترا المفوض أن يقوم بدور في التعجيل بانعقاد مؤتمر مدريد، وليس من شك أن كل

(1) المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول (ص199).

(2) المغرب عبر التاريخ (272/3).

(3) إتحاف أعلام الناس (354/2-356).

(4) المغرب عبر التاريخ (273/3) وإتحاف أعلام الناس (330/2).

(5) المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول (ص203).

الدول الأعضاء التي انتدبت لحضور المؤتمر كانت تسعى إلى الحصول على ما تستفيد منه، وبات المغرب في نظرهم بقرة حلوباً.

وتمَّ عقد المؤتمر في 19 مايو 1880م، ودامت أشغاله إلى 3 يوليوز. "وكانت مطالب المغرب تجمع بين نصوص المعاهدة المغربية الإنجليزية سنة 1856م والاتفاقية المغربية الاسبانية 1861م والتسوية المحلية بين المغرب وفرنسا 1863م"[1] وعموماً طلب الحدّ من منح حقّ الحماية وتحديد عدد المحميين ومنع الحماية خارج الموانئ...

ودُعِيَ إلى هذا المؤتمر بالإضافة إلى المغرب: فرنسا، وأنجلترا، وألمانيا، والبرتغال، والولايات المتحدة، والنمسا، وإيطاليا، وروسيا، وهولاندا، والدنمارك، والبرازيل، والسويد، والنرويج، وبلجيكا. وصدرت عن المؤتمر معاهدة تتكون من 18 فصلا.

وكانت بعض فصول الاتفاقية في صالح المغرب مثل تجديد الاتفاقية المبرمة مع المغرب، وتحديد عدد الموظفين الملحقين بالقنصليات، وإلزام جميع المُلاك والمُكْتَرين للأراضي وأصحاب المواشي من الأجانب والمحميين بأداء الضرائب، وكذا إعطاء الحق للطرف المغربي في رفض كل حماية قنصلية لم تسمح بها الاتفاقية.

ورغم ذلك فإن المغرب لم يحصل على ما كان يرغب فيه، بل إن المعاهدات السابقة تعززت بمعاهدة مدريد، إذ خولت للسفارات الأجنبية حق منح حماية لموظفي القنصليات والمتاجر الأجنبية وعائلاتهم، ممّا أدى إلى فتح الباب للتدخل الأجنبي. ويمكن القول بأن مؤتمر مدريد سجّل بداية مرحلةٍ جديدة لم يعد المغربُ خلالها قادراً على المحافظة على استقلاله[2].

---

(1) المغرب عبر التاريخ (273/3).

(2) المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول (ص215).

العلاقة المغربية الأوربية بعد مؤتمر مدريد:

ظهر المغرب بعد المؤتمر ضعيفاً أمام الدول الاستعمارية، وشكل تنافس هذه الدول على المغرب غطاءً واقياً له، لذلك تطورت علاقته بها، وخاصة مع فرنسا، وإنجلترا وإسبانيا، وألمانيا.

أ- فرنسا التي وضعت برنامجاً خاصاً بالمغرب ركزت فيه الجهود على إنشاء سكّة حديدية تربط الجزائر بالمغرب، وإنشاء تلغراف، ومشاريع زراعية، وقامت بمفاوضات مع المخزن، لكن مشروع السكة الحديدية اصطدم بمعارضة السلطان[1].

وأدّى نشاط مبعوث فرنسا أرديكا Ordéga الذي أخذ يخلق بدسائسه كثيراً من المشاكل داخل التراب المغربي، إلى أن أرسل السلطان بعثةً إلى فرنسا لإطلاع رئيس الجمهورية على ما كان يجري بالمغرب[2]. ونجحت هذه البعثة إلى حدٍّ ما، "فقد أبعدت فرنسا مبعوثها "أورديكا" وجعلت مكانه "فيرو"[3].

ب- وإنجلترا التي صارت بمثابة حامية للمغرب، وأصبح ممثلها مستشاراً للسلطان خاصة بعد احتلال فرنسا لتونس وهي النتيجة نفسها التي ستؤول لا محالة إلى احتلال المغرب، لذلك كثفت الاتصالات بإنجلترا في التلميح للحصول على ما يشبه الحماية[4].

ج- وإسبانيا التي قررت اتخاذ الإجراءات اللازمة لتدعيم وجودها بالمغرب خاصة بعد احتلال فرنسا لتونس ومشاريعها التوسعية بالصحراء[5]، فصارت تميل أكثر نحو

---

(1) المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول (ص218).

(2) المرجع السابق (ص221).

(3) المرجع السابق(ص218).

(3) المرجع السابق (ص222).

(4) انظر المرجع السابق (ص224 و231).

(5) المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول (ص236).

سياسة التقارب والانضمام إلى الأحلاف الدولية ضدّ فرنسا، لكن الجو العدائي الذي استمر يحيطبالحاميات الإسبانية في المغرب حال دون تحسين العلاقات بين البلدين[1].

د- وألمانيا التي صرحت عشية انعقاد مؤتمر مدريد بأن ليس لها مصالح في المغرب وتأيَّد هذا الموقف بمساندة مجهودات فرنسا الرامية لفرض الحماية على المغرب[2].

لكن هذا الموقف لم يمنع ألمانيا من ربط علاقات تجارية مع المغرب -كما سبق- وهكذا توصل الطرفان سنة 1308هـ/1890م إلى معاهدة اقتصادية تسمح للألمان استيراد الحبوب من المغرب[3].

سياسة الحسن الأول وإصلاحاته:

طيلة الفترة التي قضاها المولى الحسن الأول، حاول إصلاح أخطاء الماضي الداخلية والخارجية.

وهكذا كان على المولى الحسن أن يضرب في عدة جبهات: 1- الجبهة الداخلية. 2- والجبهة الفرنسية في الحدود الشرقية. 3- والجبهة الإسبانية شمالا وجنوباً. 4- والجبهة الدولية متجمعة في القوى العظمى.

كما أنه حاول أن يطوِّر شيئاً ما من نظام الحكم المركزي فأنشأ حكومة ضمّنها وزيراً للمالية[4]. كما اهتم بإصلاح الجيش وتنظيمه. وعرف كيف يعالج قضاياه، ويفلِتُ في معظم الأحيان من الأزمات المالية التي وقع فيها غيره، ومهما يكن فقد وفِّقَ في جلب

(1) المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول (ص238) وانظر أيضا ما بعدها.

(2) المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول (ص232).

(3) المغرب عبر التاريخ (ص284و285).

(4) المغرب عبر التاريخ (ص284 و285).

الاحترام والتقدير لشخصه وهو التقدير الذي تتفق عليه المصادر العربية والأوربية على السواء[1].

وكانت وفاته في ذي الحجة سنة 1311هـ/ 1894م بوادي العبيد عند دار ولد زيدوح من قبيلة بني موسى من منطقة تادلا. ثم نقل جثمانه إلى الرباط حيث دفن إلى جانب جده محمد بن عبدالله. وكانت مدّة خلافته إحدى وعشرين سنة وخمسة أشهر[2].

رابعاً: الحالة السياسية في عهد المولى عبد العزيز بن الحسن: (1311-1325هـ/ 1894-1908م):

أوصى المولى الحسن الأول عند بدء احتضاره بولاية العهد لابنه المولى عبدالعزيز. وكان هذا الأخير بالرباط في مأمورية من أبيه لـمَّا وصلَ خبرُ وفاةِ المولى الحسن. وقام الحَاجِبُ "بَاحْمَاد" بحمل الوزراء على إمضاء الوصية الملكية. لكنَّ بعضَهم كالعربي الزبدي أمين الحسابات رفض بيعة مولاي عبدالعزيز، وهمَّ بالعودة إلى مراكش لتنصيب أخيه المولى "امْحَمَّد". وتدارك الحَاجِبُ "بَاحْمَاد" الموقف فجمع قوّاد الجيش وزعماءَ القبائل الموجودين وأخبرهم بأن مولاي الحسن مازال مريضاً ويأمرهم ببيعة نجله عبدالعزيز. وبعد استقرار الأمر سمّى نفسَه وزيراً أول، وأصبح الوصيَّ الشرعيَّ على العرش. فاتخذ مجموعةً من التدابير القاسية، كعزل "مولاي امْحمّد" بن السلطان الحسن الأول عن كلّ تدخلٍ في الحكومة، وحبْس خصومه من الحكومة السابقة[3].

---

(1) المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول (ص244).

(2) الاستقصاء (207/9) وإتحاف أعلام الناس (549/2). وانظر: "التنبيه المعرب" (ص32).

(3) المغرب عبر التاريخ (287/3 و288).

الحالة الداخلية في عهد الـمولى عبد العزيز:

ما كاد خبر وفاة الحسن الأول ليعمّ البلاد حتى اندلعت الثورات في معظم السهول الأطلسية مثل "الشاوية" و"الحوز" و"دُكَّالَةَ" و"الـغـرب" و"سـوس" لـتمـتدّ تدريجياً.

وممَّا زاد في إذكاء هذه الثورات شخصيةُ "باحماد" الذي عرف باستبداده واتخاذه من الجميع أداةً لتنفيذ أوامره. ولم تقتصر الثورات على القـبائل بل امتدت إلى القُـوَّاد. وهكذا فبعد أَنْ طالبَ القُوادُ، الذين كانوا مـتعنِّتين بفاس أو الرباط، بالرجوع إلى مراكزهم في حماية الجيش وقوبل طلبهم بالرفض قاموا على تأسيس مجموعات غير نظامية وقرروا تنصيب محمد الأمراني من الأسرة الـمالكة. كما قام القائد عبد الـملك الـمْـتُـوكي الـمعيَّن من طرف "باحماد" على "مْـتُـوكـة" بنهب القبائل فيما بين فاس وأزمـور.

وانتشر قطاع الطرق واللصوص وعناصر الفساد. وقامت "الـرّحامنة" بزعامة مبارك ولد الطاهر بثورات عنيفة، وقرّرت مهاجمة مراكش، فانطلق الجيشُ بقيادة السلطان نحو مراكش سنة 1311هـ/1894م مـارّاً بالشاوية التي هدأت نسبياً بفضل الحامية القوية التي يقودها أحد الأمراء "مولاي الأمين". لكنَّ الجيشَ فوجيء بتساقط صرعى من وباء الكوليرا الذي سرت عدواه من طنجة، كما ضرب هذا الوباء في الثوار فبدد شملهم[1] وأراح السلطانَ من مقاومتهم.

وكان على الجيش أن يتابع سيره بعد ذلك إلى سوس لإخماد الثورة التي قامت هناك بزعامة محمد وهاشم سليل أبي حسون[2].

(1) الـمغرب عبر التاريخ (ص289).

(2) الـمرجع نـفسـه.

نهاية حكم باحماد:

بينما كان "بَاحماد" يدير شؤون الدولة ويردع الثورات من غير لجوء إلى الحوار مع المناهضين، انشغل المَلِكُ الصغير بألعابه ولَهْوِهِ أكثر أوقاته، ولم يتهيّأ له الاطلاع على أحوال البلاد، ولا تعلّم أمور السياسة بكيفية جدية. وبموت باحماد سنة 1318هـ/1900م بدأت الأوضاع بالمملكة تضطرب من جديد.

وهكذا قامت ثورة بُوحْمَارة -أو المدعو الجيلالي بن إدريس أو ابن عبدالسلام الزرهوني- سنة 1320هـ/1902م. وكانت رغبته في الانقلاب على العرش وتولية نفسه، منتحلا شخصية الأمير "مولاي امحمد" أخ عبدالعزيز، واستمرت ثورته سبع سنوات، وكان يمزج دعوته بشيء من أعمال الشعوذة ليتظاهر ببعض الكرامات.

واستنفذت ثورتُه كثيراً من الأرواح، وكثيراً من الأموال، اضطرت معه الدولة إلى الاقتراض من الخارج، كما شكلت هذه الثورة المنفذ الذي وجدته الدول الاستعمارية لإقامة الحماية على المغرب مما سيأتي ذكره في حالة المغرب مع الخارج[1].

وقامت أيضاً ثورة الشريف الريسوني الذي ينحدر من أصول الولي عبدالسلام ابن مشيش، وقد بدأ نشاطه أولاً بمحاربة اللصوص وقطّاع الطرق، وواصل مسيرته فاختطف سنة 1904م أمريكيَّيْنِ، وطالب بتنفيذ عدة شروط من أجل طلاق سراحهما، ومن بينها فدية كبيرة، وتعيينه عاملا على أحواز طنجة. ونفّذ المخزنُ شروطَه بعد أن قام الأسطول الأمريكي بتهديد طنجة.

واستفحل أمره إلى درجة أنه عارض بعض المشاريع الإصلاحية التي تقدَّمت بها فرنسا، كما عارض نتائج مؤتمر الجزيرة الخضراء. بل إنَّ المخزنَ نفسَه دعا الريسوني

(1) انظر التفاصيل في المغرب عبر التاريخ من (ص291 إلى ص301).

إلى قمع "ثورة بني عروس" التي نَهَبَتْ خلالها أموال عدد من الأجانب بـ"أصيلا". فأصبح الريسوني مسؤولا عن إدارة "أَصِيلاَ". وواصل تهديداته التي استهدفت الفرنسيين ممّا أدى إلى قيام فرنسا وإسبانيا بتحركات لإقصاء الريسوني.

وعندما أعلن سنة 1907م خلع مولاي عبدالعزيز وتنصيب أخيه عبدالحفيظ ساند الريسوني بيعة السلطان الجديد، فصار فيما بعد عاملا على أَصِيلاَ وقسمٍ كبيرٍ من جْبَالَة.

المغرب والقوى الخارجية:

لم تكن الظروف مواتية بالنسبة للمغرب عشية وفاة المولى الحسن الأول، ولعل الخطأ الكبير الذي وقع فيه السلطان الحسن الأول هو أنه لم يهيئ مَن يأتي بعده تهييئاً يواصل فيه تلك المجهودات التي قضى جُلَّ عمره في بذلها.

وهكذا نجد أَنَّ المغرب صار تحت رحمة سلطانٍ صغيرٍ لا يدري من أمور السياسة شيئاً، وأصبحت معه الأطماع الأوروبية أكثر استفحالا، فسعت كلّ دولةٍ إلى الحصول على نصيب من ثروات المغرب.

فنجد إسبانيا وفرنسا تجريان محادثات مبدئية بشأن مشروع اتفاق ذي صبغة استعمارية، وتوصل الطرفان إلى اتفاق سنة 1318هـ/1900م يحدد ممتلكات كل منهما بشواطئ الصحراء المغربية[1].

فتقدمت فرنسا في تغلغلها تدريجيًّا بشنقيط سنة 1320هـ/1902م مستعملة إلى جانب القوة العسكرية الأساليب المدنية المعهودة لدى دهاة الاستعمار، وتمكَّنت مِن احتلال منطقة البراكنة.

---

(1) المغرب عبر التاريخ (209/3 و310).

كما سَجَّلَتْ سنة 1904م اتفاقيات سرية بين فرنسا وبريطانيا على حساب المغرب ومصر، حيث ينصّ الفصل الثاني من هذه الاتفاقيات على حقٍّ فرنسا في السهر على الأمن والطمأنينة بالمغرب وألا تعرقل إنجلترا تحركها بهذا الصدد. كما أن الفصل الأول ينص على أن فرنسا لن تتدخل للمطالبة بوضع حدٍّ للاحتلال البرطاني لمصر(1).

وسجل اتفاق سِرّي آخر بين فرنسا وإسبانيا تنصُّ بعضُ فصوله على حرية التحرّك بالنسبة لإسبانيا في منطقة نفوذها، وتحديد حدود "إيفني" وإمكانية استغلال مشترك للمعادن.

وحسبنا أن نتوقف هنا، ونكتفي بما ذكرنا من الأحداث التي تهمُّ فترتنا، إذ تجاوزناها -مضطرين- بأربع سنوات.

وما نخلص إليه في هذه الفترة أن المغرب عرف مجموعة من النكبات المتتالية، لم يستطع الاستفادة منها كما لم يستفد من قربه من الحضارة الغربية.

ولم يعتبر من احتلال الجزائر. هذا الاحتلال الذي كان يفرض على المغرب أن يستعدَّ بكلّ قواه ويتجاوز كلّ خلاف، ويلجأ إلى كلّ احتراس وحذر، ولا يطمئن إلى العدو قيد أنملة.

ولئن كنتُ أحمِّلُ الجميع مسؤولية اندحار المغرب في هذه الفترة، فإني أرى أن الدرجة الكبرى من المسؤولية يتحمّلها العلماء الذين لم يقوموا بالدور المنوط بهم، بل عكفوا على أشياء ليست بذي بال، بل أسهمت في تكريس واقع المغرب، مما سنراه في المبحث الثالث من هذا الفصل المتعلق بالحركة العلمية.

---

(1) المغرب عبر التاريخ (311/3 و312).

المبحث الثاني: الأحوال الاجتماعية

ما من شك أن النظام السياسي السائد في أيِّ بلد هو الذي يحدِّدُ طبيعة الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية، إذ أن عناصر السكان ترتبط فيما بينها وتتفاعل في شكل تنظيمات تُشَكِّلُ في نهاية المطاف سلسلة من العلاقات الاجتماعية يكون لها دور كبير في التأثير على ميادين الحياة الأخرى.

ومن المعلوم أيضاً أَنَّ أيَّ مجتمع يتأثر بالظروف البيئية كثيراً، لذلك نلاحظ أن طبائع وعادات الشعوب تختلف من مكان لآخر. فما هي إذن ملامح المجتمع المغربي في هذه الفترة، وماهي عناصر مكوناته؟

إن كل مجتمع كيفما كان يتكون أساساً من قسمين: قسم مدني يعيش في المدن والحواضر. وقسم بدوي يعيش في البوادي مستقراً أو مرتحلا. وقد يكون هناك قسم آخر يكون وجوده لسبب من الأسباب، ونقصد به العنصر الأجنبي الذي استقرّ بالمدن.

وهناك تقسيمٌ آخر للمجتمع يكون باعتبار الإثنيات والأجناس، ولم نولِ اهتماماً لهذا التقسيم، لأنه فضلا عمّا ينطوي تحته من نزعات عنصرية فإنه لا يقدِّم فائدة كبيرة. كما أن الجهود تضيع بسبب كثرة التفريعات في العناصر والأجناس.

لذلك سأتناول المجتمع المغربي حسب التقسيم الأول، فأذكر سكّان المدن، وسكان البوادي، كما أذكر بعض المعطيات التي تصور المجتمع مثل العادات والتقاليد، ودور المرأة والأسرة، والأوضاع الصحية[1].

---

(1) ضربنا صفحاً عن تعداد سكان المغرب في الفترة التي ندرسها وذلك لأن كل الإحصاءات التي عنيت بهذه الفترة ليست ميدانية وإنما تعتمد على الخرص والتقدير.

سكّان المدن:

يقطن المناطق الحضرية أهلُ البلد، وأكثرهم من العرب الوافدين في عصر الفتوحات، كما يقطنها جزء هامّ من المحدثين، ويأتي في مقدمتهم الأندلسيون الذي قَدِمُوا بعد سقوط الأندلس، وهم في عمومهم المسيطرون على الثروة والتجارة، المحتلون لمناصب الوسطاء والقواد والباشوات. ويأت بعدهم فئة اليهود التي تشكل مصدراً للصناعة والتجارة. ثم الزنوج الذي يُعْتَبَرُون النتيجة الطبيعية لتجارة العبيد الذين كانوا يُجلبون من تومبوكتو المَالِية[1]. وكانت وظائفهم تنحصر في العمل في البيوت والمزارع بوصفهم خَدَماً.

وهناك أيضاً فئة الأوروبيين الذين نزحوا إلى المغرب نتيجة الاحتكاك الأوربي بالمغرب... وتزايد عددهم بسبب الامتيازات المترتبة عن نظام الحماية القنصلية.

إذ ارتفع عددهم من 250 أوربي سنة1832م إلى 1360 عام 1864م وإلى 3500 عام 1885م ثم إلى 9000 عام 1895م. ويتشكلون في الغالبية من إسبان وإنجليز وفرنسيين، بالإضافة إلى الطاليان والبرتغاليين والألمان[2].

وتميَّزت المدن المغربية بكونها لم تعرف ذلك المدّ الحضري الذي سارت عليه، رغم وجود بعض أسباب التطور، فمدينة مكناس التي ظلت مدة طويلة عاصمة للدولة لم تحظ بعمران واسع، ومدينة مراكش التي كانت ذات أهمية كبيرة عانت الكثير من المحن، بسبب الاضطربات والفتن، حتى لم تعد سوى ظِلٍّ للماضي. فقد أقفرت أحياء بكاملها. ولوحظت قذارتها وحطام المباني بها[3].

---

(1) المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول (ص124) بتصرف.

(2) المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول (ص125).

(3) المغرب عبر التاريخ (459/3).

ومدينة وَجْدة والجديدة كانتا قليلتي الأهمية، نظراً لتحوُّل الأولى إلى مركز مراقبة الحدود بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر. والثانية التي عانت من احتلال البرتغال قبل أن يتخلَّوْا عنها ويحطِّموا مبانيها. فلم تعد لها أهمية إلى حين إقرار الحماية التي جعلت منها مركزاً لاستقرار المعمِّرين بمنطقة دكالة[1].

ويستثنى من ذلك مدينة فاس التي استطاعت أن تحافظ على هيكلها المعماري، ولعلّ السر في ذلك أنها ظلت مصدر الإشعاع العلمي الذي ارتادته منذ نشأتها. لكن هذا لا يعني أنها لن تصب ببعضِ ما أصاب أَخَوَاتها مِن مدن المغرب من التراجع وعدم الرُّقي. "فقد بقيت أزقتها موحلة في الشتاء مغبرة في الصيف... ولم يتغيّر شكل الفنادق... إلا أن المدينة تتوفر على معامل نشيطة للنسيج وصناعة الزرابي والأواني النحاسية وغيرها، وبها مستشفى للأمراض العقلية"[2].

أما مدينة طنجة فحظيت بتوافر الزوار الأوربيين، وهي إلى جانب ذلك مقرّ القنصليات، ومع ذلك فليس هناك ما يميِّزها عن باقي المدن المغربية.

وكانت طنجة مثل سائر الموانئ: تطوان، والعرائش، وسلا، والرباط، والدار البيضاء، وآسفي، والصويرة، وأكادير، تقوم بدور أساسي في تنشيط التبادل التجاري مع الخارج.

وبالجملة فالمدن المغربية "بقيت على حالتها القديمة من اعوجاج طرقها وانخفاض سقف أَزِقَّتِهَا، حتى إنه لا يمكن للراكب أن يمرّ فيها... أما التنوير والتنظيف فشيء لا يذكر إلا في بعض المدن البحرية لوجود الأجانب"[3].

---

(1) المغرب عبر التاريخ (458/3).

(2) المرجع السابق (459/3 و 460).

(3) مقال عبد الحفيظ الفاسي. مجلة الثقافة المغربية شتنبر 1941م مِنَ المغرب عبر التاريخ (461/3).

ومن الناحية الإدارية والسياسية فإدارة المدينة تقوم على عاتق الباشا أو القائد، وأحياناً على عاتق العامل إذا كانت المدينة مركز إقليمه، ثم هناك المحتسِبُ، وبعضُ الأمناء، والقاضي، وناظر الأحباس[1].

سكّان البوادي:

كان المجتمع البدوي يتكون من قبائل تجمعها عائلات كبيرة. وتعتمد في عيشها على النشاط الزراعي والرَّعْي. وكان أغلب سكانها يتشكلون من العرب والبربر، يتجاورون في بعض المناطق، ويختص كلّ واحد منهما بمناطق معيّنة. وأَدَّى التمازج في بعض الفترات من التاريخ إلى تَبَرْبُر بعض القبائل العربية، وتَعرّب بعض القبائل البربرية.

وتتميّز كل منطقة من المناطق البدوية بالمغرب بمميزات خاصة، وتعتمد في عيشها على الزراعة التي تختلف أنواعها حسب الخصوبة من منطقة لأخرى.

فسكان منطقة الغرب –الذين تعرَّبوا كُلِّياً قبل العصر العلوي- تفرَّغوا للزراعة، وأغلبهم يعيش في خيام متواضعة، ويتعرّضون باستمرار لِجَوْرِ الوُلاة. وكانت سهول الغرب تضمّ أيضاً خليطاً من قبائل البربر، وبينهم الشاوية الذين يتكونون من فروع عديدة كـ"زْعِير" وبني مطير[2].

وفي المناطق الجنوبية غرباً، نجد سكّان حَاحَا الذين يعتمدون على الفلاحة، وينشطون في الصناعات التقليدية، خاصّة بالصويرة التي مكّنت مِن تشغيل اليد العاملة، ويقطن أهلُ حَاحَا في بيوتٍ مبنيةٍ بالحجر، وأهمّ إنتاجاتهم زيتُ "أركان"، والزيتون، والشهد والعسل وبعض الفواكه.

---

(1) المغرب عبر التاريخ (461/3).

(2) المرجع السابق (461/3).

ويتوفَّر أهلُ درعة على تكوين زراعي جيّد، ويعتمدون في الرَّيّ على المطر. وأهمُّ زراعاتهم الشعير والتمر، ويسكنون في بيوت مبنية بالحجر ومسقوفة بجريد النخل وجذوعه الميتة[1].

وأما منطقة تافلالت فكانت تقوم بدور الوسيط في تصدير البضائع الأوربية إلى السودان وإفريقيا الغربية، وتتلقّى منها الذهب والعاج والمصنوعات المحلية والرقيق.

وكان من أهمّ منتجات هذه المنطقة الجلود المدبوغة الجيِّدة، وَتُكَوِّنُ تافلالت مجتمعاً طبقياً يأتي في أدناه المزارعون، المُيَاوِمون، والرقيق. وكان الصحراويون يمتازون بالقناعة والصبر على تحمل الجوع والعطش...

ومجمل القول فإن حياة البوادي تكاد تكون متشابهة في نظامها العامّ من حيث الرتابة والصبر على الظروف الطبيعية... [2]

والجدير بالإشارة أَنَّ جلّ المناطق المغربية كانت تنقسم من حيث الولاء السياسي إلى بلاد المخزن وبلاد السَّيْبَة، فالأُولى تشتمل على أنواع كثيرة من القبائل، فهناك قبائل المخزن تربطها مع المخزن علاقة مصلحة حيث يسمحُ لها المخزنُ أن تستغل أراضيه المخزنية مقابل سعيها لحفظ الأمن الداخلي والخارجي.

وهناك أيضا قبائل النوائب التي تلزم بدفع ضرائب خفيفة مقابل المشاركة في القضاء على الثورات.

وأما الثانية –بلاد السَّيْبة– فتشتمل على القبائل التي لا تخضع للمخزن بحكم ولاة ولا قانون يقيدها[3].

---

(1) المغرب عبر التاريخ (464/3).

(2) المرجع السابق (264/3 و265).

(3) تاريخ المغرب الأقصى (ص125 و 126).

ولا ننسى أن نتطرق هنا إلى ظاهرة عرفت كثيراً بالـمغرب وكانت لها تأثيرات ليست بالسهلة، ونعني بذلك ظاهرة ترحيل السكان التي كانت معروفة منذ قرون، واتسع نطاقها منذ العصر الـمُوَحِّدِي، والـمريني ليتواصل في العصر العلوي.

وتنقسم هذه الظاهرة إلى قسمين، فهناك عملية الترحيل التي تأتي إثر تمرُّد خطير يقتضي نقل قبيلة إلى جهة أبعد[1]. وهناك عملية ترحال وهو الذي تقوم به القبيلة أو بعض السكان تلقائياً لنفس السبب أو لأسباب اقتصادية[2].

فمن عمليات الترحيل التي وقعت في العصر العلوي، نقْلُ السلطان محمد الثالث لمجموعة من الحَرَّاطِين بالرتب وتافيلالت إلى مكناس بعد تعاونهم مع عمّه مولاي الحسن على محاربة الشرفاء.

وقام الـمولى عبدالرحمن بن هشام بنقل الشراردة –بسبب ثورتهم– من غرب مراكش إلى منطقة الغرب "سيدي قاسم"[3].

واضطرت المجاعة سنة 1266هـ/1849م عدداً من سكان "بني مَسْكِين" وَعَبْدَة وَدُكالة إلى الهجرة إلى الغرب[4]. وقد أسهمت هذه التنقّلات في جلب تقاليدها وعاداتها إلى الأماكن التي تحولت إليها، وكذا الظواهر الحضارية مثل الصناعات التقليدية وغيرها.

(1) حَدَثَ نَوعٌ آخر مِن الترحيل في العهد الوطاسي حيث خُرِّبت بعض الـمدنِ على يد البرتغال فعمدت الدولة إلى نقل السكان إلى مدن أبعد عن خطر هؤلاء.

(2) الـمغرب عبر التاريخ (466/3).

(3) الـمرجع السابق (467/3).

(4) الـمرجع السابق (468/3).

الـمـرأة:

ظَلّت الـمرأة في هذا العصر كما في باقي العصور الـمظلمة متخلِّفة عن الرجل في كلِّ النواحي، وظلت النساء محاطة بسياج الأسرار داخل بيوت آبائهن أوأزواجهن، ويستثنى من ذلك بعض نساء البلاط اللواتي برز دورهن في "محاولة حل أزمات العرش أو تعقيدها"[1] أو التدخل في بعض القضايا السياسية، ومن أبرز هؤلاء "لَلاَّ فاطمة" إحدى زوجات محمد الثالث التي كانت ذات شخصية قوية النفوذ.

كما يستثنى أيضاً بعضُ النساء اللواتي اشتهرن بالعلم والتصوف مثل آمنة الغمارية (ت1260هـ) وعائشة الأكمارية السوسية (ت1336هـ).

وكان تعدد الزوجات ظاهرة فاشية في الأوساط القروية، وتزداد نسبتها في أوساط الرُّحَّل. ولم تسبب هذه الظاهرة مشكلات أطفال ولا نزاعات أمام الـمحاكم.

أما البغاء فلم يسجل إلا في بعض الـمناطق مثل"تافلالت" في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري.

وأما نداءات تحرير الـمرأة فكانت منعدمة لأن الانحطاط الفكري شمل الرجل والـمرأة على حَدٍّ سواء، غير أن الـمرأة كانت تجد في الشريعة عند الاقتضاء ما يساعدها على استرداد حقوقها...[2].

وقد أصدر الـمولى محمد الثالث ضمن إصلاحاته ظهيراً يفرض فيه ألا تُوَكِّلَ الـمرأةُ زوجَها فيما يخصّ التصرفات الـمالية، وذلك حرصاً على مصالحها مِن جَوْرِ زوجها[3].

---

(1) الـمغرب عبر التاريخ (469/3).

(2) الـمرجع السابق (470/3 و474).

(3) انظر إتحاف أعلام الناس (193/3).

العادات والتقاليد:

إن العادات والتقاليد بالمغرب تتفق في بعض الوجوه، وتختلف في أخرى حسب المناطق، وَطُرُق العيش بها، ومدى تأثر بعضها بالبعض الآخر، فهناك عادات تتفق من حيث وجودها كالزواج أَو احتفال بمولد طفل أو ختانه أو شيء خاصّ... إلخ، لكنها ختلف من حيث طرق الاحتفال بها، وهذا الاختلاف يشمل المدن والبوادي.

وفيما يرجع إلى الثياب والملابس فهي متنوعة، لكن استعمال بعض الملابس يكاد يكون عامًّا، ونذكر من ذلك القَفْطَان والفَرَجِيَّة، والتْشامِير، والقَشَّابَة والبرنس أو السّلهام والجلباب، وكلها أنواع لايزال لبعضها شيوع بالمغرب الآن[1]، ومن ألبسة النساء: "التَّقْصِيصَة" وتكون من المَلْف والطّرف ويكون من الكتان المُلَوّن، و"الدْفِينة"، والشقة[2].

ويتكوّن لباس البربر من سراويل قصيرة، وقميص فضفاض مِن القماش الأبيض مع حزام فوقه. ويرتدي شيوخ شيوخ القبائل إلى جانب ذلك قفطاناً من القماش أو الحرير أو الملف. أما لباس الرأس فعمامة تحيطُ بطاقيةٍ حمراء. وترتدي النساء إزاراً أبيض وَيَتَمَنْطَقْنَ فوقه، ويستعملن الأقراط والأساور والخلاخل[3].

وأما الشباب فكان زَيُّهُم يتكون من معطف وَصْدِيري كليهما بأزرار وسراويل فضفاضة، وهو زيّ تركي، وكان معروفاً في عدد من المدن مثل فاس وتطوان والرباط وسلا[4].

---

(1) المغرب عبر التاريخ (474/3 و475).

(2) انظر إتحاف أعلام الناس (544/2) في سياق ما يصرف من الأثواب على نساءِ قصرِ المولى الحسن الأول.

(3) المغرب عبر التاريخ (476/3).

(4) المرجع السابق (476/3).

وأما لباس الرِّجْل فكان يتكون من البَلْغة وهي لباس الرِّجُل، وتتكوّن من صنفين صنف قصير معروف، وصنف طويل يصل عند لبسه إلى غاية الركبة، أما النساء فيرتدين الشَّرْبيل وهو مثل البلغة القصيرة إلا أَنَّ الشربيلَ يتميَّزُ بكثرة الزخارف.

أما الأطعمة فكانت أشهر أكلة مفضّلة هي الكُسْكُسْ، وكانت مقصورة على الأُسَرِ الميسورة نظراً لتكاليفها، وكان الخبز المصنوع مِن القمح أغلب عيش السكان، وهناك مناطق كان أساس غذائها الذرة أو الشعير. وأما اللحم فكان مقصوراً على الأوساط الغنية والمتوسطة سواء في المدن أو البوادي، أما الفقراء فلا يأكلون اللحم إلا نادراً وبالأخص في الحفلات. وكان أهل المدن يستهلكون الخضر أكثر من أهل البوادي[1].

وأما الشاي فإنه وإن كان وقفاً على الفئات الغنية والمتوسطة حتى زمن متأخر، إلا أنه حظي باهتمام كبير، وكانت له هيئة خاصة وظروف خاصة، وَأُلِّفت فيه منظومات وتآليف. وكان هناك بعضُ الفقهاء مَن ينظر إليه نظرة معادية ويعتبره شراباً فاسدًا[2].

أما الخمر فلم يظهر إلا بعد حرب تطوان، ومؤتمر مدريد، حيث الاتفاقيات التجارية الخاصة بحُريّة بيع ما شاء للأجانب ولو حرّمته قوانينُ البلاد وشريعةُ الإسلام. لكنَّ استفحالَ تجارة الخمر دفع السلطة في عهد مولاي الحسن "أن تتخذ موقفاً حازماً"[3].

ويصف "شارل ديدي" عمل المغاربة اليومي حيث يقول: "يبدأ وقت نشاطهم عند الفجر حيث يتوضّأُون وَيُصَلّون، ويتناولون فطوراً من قهوة، وقليلٍ من الفواكه المجففة، وقد يُدَخِّنُون "الكِيف" ثم يركضون بخيلهم ساعة أو ساعتين لتناول الغذاء بعد ذلك، وهو من

---

(1) المغرب عبر التاريخ (477/3).

(2) انظر المغرب عبر التاريخ (477/3) والموسوعة المغربية لعبد العزيز بن عبدالله. مادة أتاي.

(3) المغرب عبر التاريخ (478/3).

لحم متبّل أو كسكس. وفي المساء يَتَعَشَّوْن ثم ينصرفون إلى المقهى أو المسجد ليعودوا إلى عشاء ثان من حريرة أو غيرها ثم يضطجعون للنوم(1).

الأوضاع الصحية:

شهد المغرب في هذه الفترة محناً كثيرة من الأوبئة والمجاعات.

فمن الأوبئة:

1- وباء الكوليرا (1271-1272هـ/ 1854-1855م) توفي منه حوالي ستة آلاف بالرباط أغلبهم يهود. وثلاثة آلاف بتطوان.

2- وباء 1285هـ/1868م وكان عاماً.

3- مرض الجدري الذي سجلت حالات كثيرة منه بالرباط عام 1290هـ/1873م حتى أفنى عدداً كبيراً من الأطفال.

4- وباء 1295هـ/1878م وهو وباء الكوليرا وكان عاماً بالمغرب، وتدخلت الدولة لمساعدة السكّان بالمواد الضرورية.

5- وباء 1313هـ/ 1895م وهو وباء كوليرا -ويسميه المغاربة "بوكليب"- حلّ عن طريق الحجاج الذين نزلوا طنجة، واجتاحَ البلاد حتى أطرافها جنوباً، وتسلّط على الجيش أثناء توجّهه إلى الرّحَامنة(2).

أما المجاعات فنسجل منها:

1- مجاعة 1266هـ/ 1849م وكانت بسبب الغلاء. وأصابت قبائل الحوز من "ابْن مَسْكِين" و"عَبْدَة" و"دكالة"، حتى أكلت الناسُ الجيَفَ والميتةَ والنبات، وصار يعرف

---

(1) المغرب عبر التاريخ (472/3).

(2) انظر إيراد هذه الأوبئة في المغرب عبر التاريخ (480/3).

عند أهلِ البادية بعام الخبيزى وعام يرني[1] -وهي بزرة لنبات معروف، تعالج بكثرة الطبخ، ويعوض بها عن الخبز-.

2- سنة (1283هـ/1876م) اجتاح المغرب جراد كثير سدَّ الأفق، تسببٌ في مجاعة[2].

3- سنة (1284هـ/1877م) وقع غلاء بالمغرب تسبّب في مجاعة، حتى باع الناس أثاثهم وحُلِيِّهم لشراء ما يسدّ الرَّمَق[3].

4- سنة 1295هـ/1878م وقعت مجاعة بسبب الجفاف[4].

وكانت هذه المجاعات تسبب كثيراً من الأمراض وتساعد على نشر كثير من الأوبئة. ولم تكن السلطات قادرة على وضع حدٍّ لهذه الأوبئة لعدم اكتشاف التعقيم ضدها. ولم تستطع أنْ توفر لمجموع الناس المساعدات اللازمة في حالات الجفاف والمجاعات.

ولم يكن المغرب يتوفر على أطباء على الطراز الحديث، وإنما يوجد أطباء تقليديون اكتسبوا الطب بالتجربة والممارسة[5]. ورغم وجود "مَارِسْتَانَات" -مِصَحَّات- في كثير من المدن كفاس ومكناس والرابط وسلا... إلخ إلا أنها كانت تعاني من نقص في عدد الأطباء وفي وسائل الأدوية والعلاج[6].

---

(1) انظر الاستقصاء (61/9).

(2) انظر المصدر نفسه (119/9).

(3) المصدر نفسه (164/9).

(4) المصدر نفسه (164/9).

(5) المغرب عبر التاريخ (481/3).

(6) المصدر نفسه (478/3).

وحلّ بالـمغرب عدد من الأطباء الأوربيين وبالأخصّ الفرنسيين الذين استدعوا لعلاج ملوك وأمراء وسيدات البلاط، وبعضهم دعي لعلاج الـمرضى من وباء عام. لكن إسهاماتهم ظلّت ضعيفة جدّاً نظراً لقلّتهم ولعدم استقرارهم في الـمغرب[1].

هذه باختصار لمحة موجزة عن الـمجتمع الـمغربي في هذه الفترة من الزمن، وهي تُبيِّنُ بوضوح مدى تماسك هذا الـمجتمع الذي عانى كثيراً من تسلّط الدولة ومن قهر الأوربيين، بالإضافة إلى الأوبئة والأمراض الفتاكة، والـمجاعات التي لم يجد لها معيناً سوى أن يبذل وسعه، ويستنفذ طاقاته ليحافظ على دينه وعلى كثير من عاداته وتقاليده. وإن جيش الـمتطوعين الذي قاوم في حرب تطوان، وكذا الثورات التي كان يقوم بها الشعب ضد تغطرس القواد وجورهم لدليلٌ على إباء هذا الشعب الذي قَاوَمَ الـمد العثماني فلم يستطع معه سبيلا، وحارب الحملات الصليبية منفرداً.

(1) الـمغرب عبر التاريخ (482/3).

المبحث الثالث: الحركة العلمية

ليس من السهل تناول الحياة الفكرية في هذه الفترة[1]، دون ربطها بما قبلها لاتصالها بها سياسياً وتاريخياً، وللتدرج الذي تعرفه المسيرة العلمية عموماً، ولوقوع بعض الاضطرابات المتلاحقة في مسار الحركة الثقافية في هذه الفترة، والتي أثرت بشكل سلبي في بلوغ الثقافة أهدافها المنشودة.

ويلاحظ بأن المغرب في هذه الفترة، لم يعرف استقراراً في سياسته الداخلية والخارجية[2]، كما أن هياكله السياسية ومؤسساته الثقافية كان يغلب عليها الطابع التقليدي، الشيء الذي انعكس على الحياة العلمية عموماً.

ولعل الأدوات والمعطيات التي يمكن للباحث أن يستعين بها لتصوير الحياة الفكرية في هذا الزمان، ونعتها بالنجاح أو الفشل، والرقي أو الانحطاط تتجلى عبر القنوات الآتية:

1- طرقُ السلاطين في نشر الثقافة الدينية وأشكالها.

2- انتشارُ المدارس وخصوصياتها من حيث أهدافها وغاياتها، ومناهج التعليم بها، ووظيفة المواد المُدَرَّسة فيها.

3- دَوْرُ بعض المعاقل الحرّة كالزوايا، والمساجد، والكتاتيب، ومدى صلاحية النظام التربوي فيها.

4- مدى استفادة المغاربة من التقنيات المعاصرة، التي من شأنها تطوير عجلة النهضة العلمية، وتعميم الثقافة على جميع طبقات المجتمع.

5- الصحافة وطريقة توظيفها.

---

(1) المراد بها ما بين 1240هـ إلى 1318هـ.

(2) انظر المبحث الأول من الفصل الأول الخاص بالأوضاع السياسية.

6- مقياس التأثر الثقافي بين المغرب والمشرق الإسلامي عبر قناة الحجاج، وبينه والغرب النصراني عبر قنوات السفارات والبعثات العلمية.

عبر هذه القنوات الست سأحاول إبراز الحركة العلمية مبتدئاً بإسهام سلاطين هذه الفترة في الاعتناء بمجالس الفكر وتطوير مناهجه والإشادة بأقطابه.

القناة الأولى: دور السلاطين

يعتبر السلطان المولى محمد بن عبدالله العلوي المعروف بمحمد الثالث من سلاطين الدولة العلوية، المؤسس الحقيقي للنهضة العلمية حيث أقام سوقاً نافقة للعلم والأدب، وسعى في إصلاح برامج التعليم بأن حدد الكتب التي ينبغي أن تدرس في المعاهد الإسلامية.

"حيث كان دائم الاستصلاح للحالة العلمية والاستنهاض لهمَم العلماء، كي يجاروا الزمن في تطوره، ويلبسوا لحالِه لَبوسها، بل كان قد مضى إلى أبعد من هذه الغاية إذ نحا نحو يعقوب المنصور الموحدي في القضاء على علم الفروع، وعلم الكلام معاً، والعناية بنشر كتب السنة وتعويضها عن كتب الفقه"[1].

وأوردُ فقرات من المنشور الذي أصدره بهذا المعنى سنة 1203هـ، ينصُّ الفصلُ الثالث منه على ما يلي:

"على المدرسين في مساجد فاس، ألا يدرِّسُوا إلا كتاب الله تعالى بتفسيره.

وبكتاب دلائل الخيرات في الصلاة على رسول الله ﷺ.

ومن كتب الحديث: المسانيد والكتب المستخرجة منها، والبخاريَّ ومُسلماً من الكتب الصِّحاح.

---

(1) النبوغ المغربي في الأدب المغربي: عبدالله كنون (275/1).

ومن كتب الفقه: "الـمدَوَّنة" و"البيان والتحصيل"، ومقدمة ابن رشد، و"الجواهر لابن شاس"، و"النوادر"، "الرسالة" لابن أبي زيد، وغير ذلك من كتب الأقدمين، ومن أراد تدريس مختصر خليل فإنما يدرسه بشرح بَهْرَام الكبير، والـمُـوَاق، والحطّاب، والشيخ عليّ الأجهوري، والخِرشي الكبير لا غير. فهذه الشروح الخمسة بها يُدَرَّسُ "خليل" مقصوراً عليها، وفيها كفاية. وما عداها من الشروح كلها ينبذ ولا يدرس به. ومن ترك الشراح الـمذكورين، واشتغل بالزرقاني وأمثاله من شراح خليل يكون كمن أهرق الـماء واتَّبع السَّراب.

وكذلك قراءة سيرة الـمصطفىﷺ كالكلاعي، وابنِ سيّد الناس اليَعْمُري.

وكذا كتب النّحو كـ"التسهيل"، و"الألفية" وغيرهما مِن كتب هذا الفـن.

والبيان بـ"الإيضاح" و"الـمطوّل".

وكتب التصريف، وديوان الشعراء الستة، ومقامات الحريري، والقاموس، ولسان العرب، وأمثالها مما يُعينُ على فهم كلام العرب، لأنها وسيلة إلى فهم كتاب الله وحديث رسول الله ﷺ. وناهيك بها نتيجة.

ومن أراد علم الكلام فعقيدةُ ابن أبي زيد -رضي الله عنه- كافية شافية يستغني بها جميع الـمسلمين.

وكذلك الفقهاء الذين يقرأون الأسطرلاب، وعلم الحساب فيأخذون حظّهم من الأحباس لـما في ذلك من الـمنفعة العظيمة والفائدة الكبيرة لأوقات الصلاة والـميراث، وعلى هذا يكون العمل إن شاء اللّه.

ومن أراد أن يخوض في علم الكلام، والـمنطق، وعلوم الفلسفة، وكُتُب غلاة الصوفية وكُتُب القصص، فليتعاط ذلك في داره مع أصحابه الذين لا يدرون بأنهم لا يدرون، ومَن تعاطى ما ذكرنا في الـمساجد ونالته عقوبة، فلا يلومن إلا نفسه.

وهؤلاء الطلبة الذين يتعاطون العلوم التي نَهَيْنا عن قراءتها ما مُرادُهُم بتعاطيها إلا الظهور والرياء والسمعة، وأن يُضِلُّوا طلبة البادية، فإنهم يأتون من بلدهم بنيّة خالصة في التفقه في الدين، وحديث رسول اللّه ﷺ، فحين يَسْمَعُونَهم يدرِّسون هذه العلوم التي نَهَيْنَا عنها يظنُّون أَنهم يحصّلون على فائدة بها فيتركون مجالس التفقه في الدين، واستماع حديث رسول اللّه ﷺ، وإصلاح ألسنتهم بالعربية، فيكون ذلك سبباً في ضلالهم"[1].

وإنما أوردتُ هذا الفصل لأبيّن خصائص المشروع الإصلاحي في ميدان التعليم الذي دعا إليه السلطان محمد الثالث حين اتخذ منه منطلقاً يتجلّى في الدعوة إلى الرجوع للمصادر الأصلية الإسلامية، وأمهات الكتب في التدريس والإفتاء والحكم، وإلى نبذ المختصرات والحواشي، حتى ألف في ذلك كتباً كان لها أثر بعيد في تطوير برامج ومناهج وطرق التدريس وخاصة بالقرويين[2].

ولم يلق هذا المشروع تأييداً كبيراً من قبل العلماء الذين أِلفُوا تلك الكتب التي وقع عليها الحظر لاعتنائهم بها وتلقيهم لها عن شيوخهم، وهذا ما يظهر جلياً في صنيع العلامة التاودي ابن سودة.

يقول في الروضة المقصودة: "وكان الشيخ التاودي ابن سودة لا ينقطع عن قراءة مختصر خليل إلا ما كان أيام السلطان محمد بن عبداللّه، فإنه صدر عنه الأمر بتأكيد قراءة "التهذيب" و"الرسالة" فامتثل أمر السلطان"[3].

---

(1) النبوغ المغربي (276/1-277) باختصار وتصرف يسير.

(2) المجالس العلمية على عهد الدولة العلوية الشريفة. آسية الهاشمي (327/1).

(3) الروضة المقصودة في مآثر ابن سودة: سليمان الحوات.

كما أن هذا المشروع الإصلاحي عرف تذبذباً من السلاطين الذين أتوا بعد محمد الثالث، ذلك أن ولده المولى سليمان كان له وجهة نظر مختلفة عمّا كان يراه والده، فرجع ما كان إلى ما كان.

ثم لما جاء حفيد محمد الثالث السلطان عبدالرحمن بن هشام جدَّد مشروع جدِّه في الجملة "فاعتنى بمسألة العلم والعلماء والطلبة، وانتقد أسلوب التدريس الذي كان جارياً على عهده من تطويل مملٍ واقتصار مخلٍ واشتغال بالقشور على اللباب وأصدر في ذلك ظهيراً شريفاً"[1].

كما انعكس تجديده للعلم في مجالسه العلمية حيث التزم طريقةَ السلف، واعتبر ظاهرَ الكتاب والسنة هما المنبعان الوحيدان اللذان تستقى منهما العقيدة بعيداً عن التأويل، لكن الغاية التي كانت ترجى من وضع المشروع الإصلاحي، وإعادة تجديده من طرف محمد بن عبدالرحمن بن هشام، لم تجد آذاناً صاغية وقلوباً واعية من لدن العلماء، في غرس مناهج جديدة في التعامل مع الكتاب والسنة، بعيداً عن التفريعات الفقهية المعقدة، وأملا في استنباط الأحكام الشرعية بروح مقاصدية، تسير على المحجة البيضاء التي لا اعوجاج فيها. إذ أن السلطان الحسن الأول عمل على بعث وإحياء كتب الفروع، وشجع على تداولها وتدريسها.

وفي هذا الصدد نَظَّمَ قراءة مختصر خليل بالقرويين، كل يوم بعد صلاة العصر، بحيث يختم مرة في الشهر... وبلغ من اهتمامه بهذا المختصر أنه كان يصل من يحفظه ويكسوه كساء فاخراً. وإذا كان من سكان البادية يعفى من أداء الضرائب، ومن القيام بالواجبات المخزنية كلّها[2].

---

(1) إتحاف أعلام الناس (118/5).

(2) انظر النهضة العلمية لابن زيدان (ص85) والمجالس العلمية (48/2).

ونخلص إلى موقف سلاطين النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري في المغرب ودورهم في نشر الإشعاع الثقافي الديني الذي كان يمرّ عبر قناتين، تتمثل الأولى في المجالس العلمية والثانية في مجالس الإفتاء.

- المجالس العلمية:

كانت المجالس العلمية التي كانت تُقام بحضرة السلطان المولى عبدالرحمن مركزاً من مراكز العلم، حيث تُناقش فيها القضايا العلمية العويصة، ويتبارى فيها العلماء، سواء منهم الملمّون بالعلوم الدينية أو العقلية من منطق وكلام، بحيث كان يحرص على حضور جميع العلماء بالرغم من تباين اتجاهاتهم[1].

وطبيعة هذه المجالس العلمية أنها كانت تعقد للدراسة والعلم والتحصيل والبحث العلمي المنهجي، حيث قام على تنظيمها تنظيماً عصرياً، فجعلها متشبعة إلى لجان وخلايا للدراسة المعمقة المختصة، والتأليف والتصنيف الموجه المبرمج، ونظم إدارتها فصار لها كُتّاب ونساخ للسكرتارية، وكتاب للضبط يسجلون محاضر الجلسات وموثقون إداريون ورائد للأرشيف"[2].

يبدو جلياً أن هذه المجالس السلطانية كانت باعثاً للتأليف في قضايا وأمور نوقشت في هذه المجالس، إلا أن الطابع الغالب على هذه المؤلفات أنها كانت تصب في العلوم الدينية والشرعية، وقليل منها كان في علوم الرياضيات والحساب والهيئة والطب[3].

ولم يكن السلطان عبدالرحمن بدعاً من سلاطين الدولة العلوية في القيام بشؤون هذه المجالس العلمية، حيث كان عمّه السلطان المولى سليمان يقرب العلماء، ويعلي

---

(1) الجيش العرمرم الخماسي لأكنسوس (ورقة 244. خ ع 965د).

(2) المجالس العلمية (439/1).

(3) المجالس العلمية (439/1).

مكانتهم، بل كان يزور بعض الأعلام في منازلهم، حيث زار الشيخ التاودي ابن سودة ويحيى بن المهدي الشفشاوني، ولبَّى دعوة حمدون ابن الحاج، وحضر جنازة عبدالقادر ابن شقرون حتى حشره في قبره...[1].

وممّا كانت تمتاز به غالب موضوعات هذه المجالس العلمية هو إسماعُ صحيحِ البخاري وتدريسه وسرْده.

وكان للدولة المُوحّدية الفضل الكبير في الاهتمام بالحديث النبوي الشريف روايةَ ودرايةً، فيعقوب المنصور الموحدي كان حافظاً لمتون الحديث، وكذلك أبناؤه الناصر والمأمون اللذان كانا مَعْدُودَيْنِ من الحفّاظ. وتميّز هذا الأخير بأنه كان يسرد البخاري بنفسه[2]. ولا غرْو فالملوك الموحدون كانوا يجالسون العلماء ولا يعتمدون في سياستهم إلا على كتب الحديث وحدها وفي طليعتها كتاب "الجامع الصحيح".

وتقليد سَرْدِ البخاري سار عليه سلاطين الدول المغربية من المرينيين والسعديين والعلويين إلى يومنا هذا، حيث يعتبر الإمام ابن غازي المكناسي المتوفى سنة 919هـ ممن سنَّ سُنّة إسماع البخاري كلّ رمضان، وعنه أخذ الناس فيما بعد حتى عمّت هاته السُّنَّة سائر مدن المغرب وقُراه[3].

واعتيد إسماع صحيح الإمام البخاري في المغرب طيلة الأشهر الثلاثة رجب وشعبان ورمضان، وإن كانت الزاوية الناصرية سارت على إسماعه خاصة في شهر رمضان، حيث قسّمت نسخة البخاري إلى ثلاثين نسخة، ويقع الختم في أواخر رمضان.

---

(1) النهضة العلمية لابن زيدان (خ م 3177 ص49-50) عن المجالس العلمية السلطانية (1/369-370).

(2) مدرسة الإمام البخاري في المغرب. يوسف الكتاني (1/320).

(3) انظر فهر الفهارس (2/25) ومدرسة الإمام البخاري في المغرب (1/322).

"وفي الـمزايا لابن عبدالسلام الناصري: وكان الشيخ أبو عبدالله ابن ناصر يعمر ما بين الظهر والعصر دائما في أيام السنة بقراءة الكتب الستة دراية، فكلما ختم واحداً ابتدأ بآخر. وفي رمضان يعود لسرد البخاري على عادة ابن غازي"[1].

وممّا زاد سرد البخاري في عهد السلطان عبدالرحمن قيمةً وبهاءً هو اهتمامه بعلم الحديث، حيث كان منكباً على دراسته شخصيًّا، مولعاً بمناقشة شيوخ مجالسه العلمية في بعض القضايا الـمتعلقة بالحديث[2].

وبقيت هذه الـمجالس العلمية متواصلة في نشر العلم، وجمع العلماء حتى عصر السلطان الحسن الأول، الذي كانت تسير الـمجالس في عهده على النهج الرسمي التقليدي، الذي أصبح سنّة متبعة دونما أيّ تفسير، سواء من ناحية الشكل أو من حيث الـمضمون.

وكان صحيح البخاري يسرد في عهد الحسن الأول وفق برنامج محدد[3]. يقول أحمد بن الطالب ابن سودة:

«الحمد للّه. الذي استقر عليه عمل سيدنا ومولانا أمير الـمومنين الحسن الأول، مدة تنيف على العشر سنين في سرده لصحيح البخاري في الثلاثة الأشهر أنه يقرؤه في ستة وثلاثين نصاباً، وبيان أول نصاب هكذا:

1) بدء الوحي 2)الوضوء 3)التيمم 4) الـمواقيت 5) الصف الأول 6) أبـواب العيدين 7) فضل الصلاة بمسجد مكة 8) الزكاة 9) سقـأيـة الحاج 10) فـضائـل الـمديـنـة 11) يا أيها الذين آمنوا لا تاكلوا الربا 12) كتاب الشرك 13) الهبة للولد 14) وابتلوا اليتامى 15)الجهاد بإذن الأبوين 16) بدء الـخـلـق 17) ولـقـد آتينـا لقمان الحكمة

---

(1) فهرس الفهارس (679/2).

(2) قارن بالحلل البهية في ذكر ملوك الدولة العلوية. لمحمد بن محمد الـمشرفي (ص194-209).

(3) الـمجالس العلمية (38/2).

18) مناقب عثمان 19) هجرة النبي ﷺ 20) غزوة الحديبية 21) حديث كعب بن مالك 22) سورة الأنعام 23) سورة لقمان 24) سورة والشمس وضحاها 25) قوا أنفسكم وأهليكم ناراً 26) وهزي إليك بجذع النخلة 27) الرقي بالقرآن 28) الأدب 29) احب الأسماء إلى الله 30) الوضوء عند الدعاء 31) الأيمان والنذور 32) فمن لم يستطع منكم طولا 33) تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح 34) كتاب التمني 35) علام الغيب والشهادة 36) والله خلقكم وما تعملون»[1].

"وكانت رئاسة مجالسه الحدِيثيّة للشيخ أبي عيسى المهدي ابن سودة المُرِّي (ت1294هـ/1877م)، والذي كان على عهد مولاي عبدالرحمن رئيساً لها أيضاً. ثم خلفه فيها بعد وفاته شقيقه الشيخ أحمد ابن سودة المري (المتوفى سنة 1321هـ).

ومن شدة اهتمامه بالجامع الصحيح أنه كان يقيم حفلات خَتْمِهِ وسرده وتدريسه حاضراً ومسافراً.

ومن اعتناء السلطان الحسن الأول بصحيح البخاري أنه كان من جملة رَكْبه في سائر حَرْكَاته ورِحْلاته: الفرسُ الحامل لصحيح الإمام البخاري محوطاً بأعلام جيش البخاري وقوّاده"[2].

- مجالس الإفتاء:

اهتمّ السلاطين العلويون بالفتوى، وأخذ آراء الفقهاء في القضايا النازلة، والمستجدّات من الأمور، لذلك عملوا على إحداث مجالس للإفتاء، فكانت إذا وقعت حادثة تتطلب المشورة في الدين ومعرفة الحكم الشرعي، عقدوا مجلس الفتوى بجمع العلماء الأعلام، يستفتونهم في النوازل.

---

(1) إتحاف أعلام الناس (462/1).

(2) مدرسة البخاري (391/1 و393).

ونذكر هنا بعض الأمثلة، من ذلك أنه لـمّا احتلت فرنسا الجزائر سنة 1246هـ/1830م، راسل أهلُ تلمسان ووهران السلطانَ عبدَالرحمن بنَ هشام لـمبايعته والدخول في طاعته[1]. فعقد السلطان مجلساً للفتوى استدعى فيه كبار فقهاء فاس واستفتاهم في هذه القضية، فأفتى جلّهم بنقيض المقصود، ورخص له بعضهم في ذلك، فأخذ السلطان بقول الـمرخِّص، مع أن أهل تلمسان لـما بلغتهم فتوى أهل فاس كتبوا إلى السلطان في الردِّ عليهم[2].

ويذكر صاحب الحلل البهية[3] أن السلطان عبدالرحمن عقد مجلساً للإفتاء في شأن أتباع شيخ الزاوية الشرادية الشيخ الـمهدي، الذي انتحل البدع وادعى الـمهدية، حيث حاربه السلطان، فجاءه أتباعه تائبين، فأفتى العلماء بالعفو عن أتباعه وقبول توبتهم لأنهم تابوا قبل القدرة عليهم.

وحين نشوب حرب تطوان ونهايتها بما قد مرّ ذكره في "الأوضاع السياسية"، لم يمض السلطان محمد الرابع أيّ أمر بخصوص ما طلبه الإسبان من الحكومة الـمغربية آنذاك، إلا بعد ما عقد مجلس إفتاء مع علماء الوقت.

قال عبد السلام ابن سودة: "رفعت قضية الصلح إلى علماء الوقت وهم: أحمد الـمرنيسي، وعبدالسلام بوغالب، وعمر ابن سودة ومحمد الـمكناسي، ومحمد التازي، وأحمد العراقي،

---

(1) الاستقصاء (27/9) وانظر: "نص البيعة" في التحفة السنية للحضرة الحسنية لأحمد بن محمد الكردودي (98/1-99).

(2) انظر: "مراسلة أهل تلمسان في الردّ على علماء فاس" في الاستقصاء (27/9).

(3) الحلل البهية للمشرفي (ص208-209).

ومحمد الفيلالي، وقاضي مراكش محمد بن عبدالواحد الدويري، وتفرّقوا في الجواب شذر مذر"[1].

وفي عهد الحسن الأول وقعت قضايا مستجدة تحتاج إلىأن يظهر فيها الحكم الشرعي، مثل قضية إلحاح الجالية الأجنبية على السلطان في تلبية مطالبها بمنحها امتيازات خاصة، وتخفيض الأعشار عن أفرادها، فكتب السلطان رسالة إلى الأمة المغربية يستفتيها في ذلك.

ومثل ذلك أيضاً قضية مصدر مصارف ونفقات تنظيم الجيش وتجهيوه وإعالته، وَمَا حُكْمُ فَرْضِ ذلك على الأمة[2].

---

(1) إتحاف المطالع (1617/7) من موسوعة أعلام المغرب نقلا عن كتاب الروض الطيب.

(2) المجالس العلمية (45/2).

القناة الثانية: المدارس وخصوصياتها

يعتبر الكُتَّابُ في جلِّ أنحاء العالم الإسلامي كما في مغربنا الأقصى المحطة الأولى التي يقف فيها الطالب، سواء كان من المدينة أو البادية، ليسمع كلام الله عز وجل فيحفظه كلّه أو بعضه، ويتعلّم فيه الخط والكتابة، وبعض عمليات الحساب اليسيرة كالضرب والقسمة وغيرها.

ويلتحق الطفل بالكُتَّاب وهو في سنّ الرابعة أو الخامسة من عمره، وتستغرق مدة لبثه به سنين عديدة. والكتاتيب القرآنية كانت منشرة في المغرب كلّه، ولم تكن هذه الكتاتيب محصورة على الذكور بل للإناث كتاتيبهن وإن كان عددها قليلا. وكانت إلى جانب اهتمامها بالتدريس، تقوم بدور أساسي في تربية النشء وتلقينه مبادئ التربية الإسلامية، والنتيجة القصوى التي يتخرّج بها طالب الكُتَّاب هي حفظه القرآن عن ظهر قلب.

كما أن بعض الزوايا إن لم نقل غالبها كانت تهتم بتحفيظ القرآن إضافة إلى ما تقوم به من حلقة وصل بين الكُتَّاب والمدرسة، إذ بعد تخرّج الطالب من الكُتَّاب يلتحق ببعض الزوايا على مختلف أشكالها ليتعلّم النحو، والفقه، ويحفظ الأذكار وشعر المواعظ والأناشيد الدينية. وإذا ظهرت على الطالب مخايل الذكاء والتحصيل العلمي، والقدرة على الاستيعاب، والفهم والحرص على متابعة الطريق العلمي، والحبّ في دراسة علوم الشريعة، واستعداد أسرته المادي لتغطية بعض نفقات السفر، فإن الطالب يلتحق بالمدرسة والتي غالباً ما تكون في كُبْرَيات المدن كفاس ومكناس ومراكش.

وتأتي في المرحلة الأخيرة من التحصيل العلمي جامعةُ القرويين، التي كانت عبر التاريخ الإسلامي عموماً والمغربي خصوصاً معقلا من معاقل التحصين الفكري، والمؤسسة المحافظة على الشخصية الإسلامية من أن تزعزعها عوامل التردّي الفكري.

لكن ضعف الحالة السياسية في مغرب القرن التاسع عشر انعكس على جامعة القرويين، فعجزت عن إعداد أساتذة أكفاء، يسايرون عصرهم، ويواجهون التحدِّي الأوربي، وذلك لشيخوخة مناهج التدريس المتبعة فيها، المعتمدة على الحفظ دون التحليل والاستنباط والاستنتاج. كما أنها كانت مقصورة على العلوم الدينية حيث أهملت سائر العلوم كالهندسة، والطب، والعلوم الحربية التي تفيد البلاد والعباد ولم يحرِّمها اللّه عز وجل.

وممّا ينبغي تسجيله هنا هو أن المُطَالِعَ لتراجم أَعلام القرن التاسع عشر، يجد أن أغلبهم فقهاء، يتقنون علوم الآلة، ويحفظون المتون، ويهتمون بالمسائل الهامشية في العلوم الإسلامية من التعليقات والردود التي تكون غالباً في مسائل جدلية عديمة الفائدة. وانتشر في صفوفهم النعوت المُبالَغُ فيها، والأوصاف المهولة، فتجد كتب التراجم تذكر سطوراً في تحلية المترجم، ولا تجد اسمه إلا بعد خمسة أو ستة سطور، وإذا تصفحت مؤلفاتهم فلا تجد فيها إبداعاً إلا في النادر، والشاذّ لا حكم له، فمؤلَّفاتُهم إمّا شروح أو حواشٍ أو حواش على حاشية شرح كتاب ما.

وإنصافاً للتاريخ، فكلمة حقٍّ تستلزم منِّي أن أسجِّلَ لهؤلاء العلماء أنهم رغم تجاهلهم للعلوم الدنيوية النافعة، فإن مهمتهم في خصوص تثبيت ركائز الإسلام بهذا البلد كانت واضحةً ولا غبار عليها.

والسبب في تَدَنِّي مستوى التعليم، وتردِّي الحركة العلمية إلى مهاوي السقوط، يتجلّى في عقم مناهج التدريس المتبعة والمتمثلة في شلِّ الفكر عن العطاء، بشَحْنه حفظ متون ومختصرات.

فكأنِّي بعقول علماء مسلمي القرن التاسع عشر الميلادي خصوصاً بالمغرب أثقلت بكثرة المقررات الدراسية، التي كان عليهم دراستها وحفظها عن ظهر قلب. ولا غرو لأنهم

كانوا يفتخرون بحفظ بعض المصنفات المقررة للتدريس. ولا غرابة فإن هذه الطريقة في التحصيل العلمي كانت تنسحب على العالم كلّه، كما أن المواد المدرَّسة والمدرجة في برامج التعليم تنبئ عن هذه الحالة المأساوية التي وصلت إليها الحركة العلمية، من علم التصوف، والكلام.

وأما مختصر الفقيه المالكي خليل (ت776هـ) فهو محبوب علماء المغرب، يشرحون ألفاظه، ويجلون غوامضه، ويفكّون مقفلاته، ويمططون عباراته. وصار الفقيه عندهم هو من يحفظه، ويعتني بشروحه الطويلة، التي تفني الأعمار، ولا يتحصل منها خير كثير، حتى لما دعا السلطان محمد الثالث في مشروعه لإصلاحه التعليم، وطالب بنبذ التعلق الشديد بمختصر خليل، والرجوع إلى المنابع الصافية المشرقة للشريعة الإسلامية، رفعوا أصواتهم قائلين بتبجج: "نحن خليليون إن ضلّ ضللنا وإن اهتدى اهتدينا".

حتى في قراءة علماء هذه الفترة لكتب الحديث من الأصول الستة، يلمس الباحث أنها كانت قراءةَ سردٍ وتبرّكٍ بهذه الآثار المصطفوية، دون أن ينفذوا إلى أغوارها، لاستخراج الدرر النبوية، من فقه للسنة، بعيداً عن التقليد المذهبي والتعصب الديني، وحضوراً لفقه الواقع، واهتماماً بفقه الأولويات، وتعرّفاً على السنن الإلهية في الكائنات، وتعاملاً مع فقه الموازنات، واصطحاباً لمقاصد الشريعة الإسلامية، ودراسةً لأحكام الجهاد.

وأذكر قائمة بعض الكتب التي كان يُدرسها بعض الشيوخ في القرويين وغيرها في كل المواد:

"مختصر" أبي المودة خليل بن إسحاق المعروف بالجندي المتوفى سنة776هـ. و"الرسالة" لابن أبي زيد القيرواني (ت386هـ)، و"جامع سيدي خليل"، ونظم ابن عاشر(ت1041هـ)، و"الشمائل" لأبي عيسى الترمذي (ت279هـ)، و"ألفية السير"

للعراقي(ت806هـ)، و"البردة"، و"الهمزية" للبصيري، والتفسير، والأجرومية، وكبرى السنوسي، و"المقاصد" لسعد الدين التفتازاني، و"المواقف" لعضد الدين الإيجي، و"الورقات" لإمام الحرمين (ت478هـ)، و"جمع الجوامع" لتاج الدين السبكي(ت771هـ)، و"التسهيل"، و"المغني"، و"الكافية"، و"الشافية".

وكلها مصادر ذات قيمة علمية إلا أن أصحابها كتبوها في عصرهم. فجل هذه الكتب المقررة للتدريس أُلِّفت في قرون متقدِّمة عن القرن التاسع عشر، بل أُلّفت في العصور المظلمة من التاريخ الإسلامي الذي ابتعد فيها الفقه عن مقاصده الشرعية من توجيه للواقع وتحسين للظروف وبعث للجهاد.

إزاء هذه الحالة العامة التي وصلت إليها الحركة العلمية من تَقَوقع في الثقافة الدينية، وانحسار عن العلوم الدنيوية، أَحسَّ سلاطينُ هذه الفترة بهذه المشكلة، فانصب نظرُهم إلى إحداث مدارس عصرية، تُدرَّسُ فيها العلوم الدنيوية النافعة، كما يتجلّى في محاولات محمد الرابع الإصلاحية الرامية إلى النهوض بالبلاد، وإخراجها عن عزلتها الرهيبة، وإلحاقها بركب أُمَمِ العالم المتمدِّن، فطور المدارس العسكرية التي أَنشأها والده السلطان عبد الرحمن.

"كما أن السلطان عبدالرحمن بن هشام كان من السابقين إلى تطوير المدارس وتجهيزها بالآلات والمعدّات اللازمة، كالمدرسة التي أَسَّسَها بفاس لتعليم الهندسة. ومثلها المدرسة التي أنشأها الحسن الأول بطنجة لتلقين الرياضيات والفلك والجغرافيا واللغات الأجنبية، وتعززت عناية السلاطين بترجمة بعض الكتب العلمية ككتابي نيوتن ولالاند في علم الفلك"[1].

(1) نهضة المغرب الحديث: ظروفها وتجلياتها الفكرية والأدبية لعباس الجراري. مقالٌ من كتاب تاريخ المغرب الأقصى.

القناة الثالثة: الزوايا

عرف العالمُ العربي الإسلامي كلُّهُ -دون استثناء- الزوايا، التي كانت في أصل نشأتها مكاناً مخصَّصاً للتعبُّد، وإيواء الواردين المحتاجين وإطعامهم، وتسمّى في الشرق "خانقاه".

وعَرَّفَت دائرةُ المعارف الإسلامية الزاوية بأنها: "مدرسة دينية ودار مجانية للضيافة"[1].

ولا يسع الباحث إلا أن يعترف بالدور الفعّال الذي قامت به الزوايا المتمثل في تحرير البلاد من سيطرة الأجنبي في تاريخ المغرب الفكري والسياسي والديني.

وفي هذا المعنى يقول العلامة عبدالله كنون -رحمه الله-: "ولكن من الألطاف الخفية أن ظهرت الزاوية الدِّلاَئية في ذلك الحين (يعني القرن العاشر الهجري)، فكأنما بعثها الله لحفظ تراث العلوم والآداب الذي كاد أن يضيع، فقامت عليه خير قيام. وما هي إلا مدة قليلة حتى صارت مركزاً مهمًّا لنشر الثقافة العربية بين قبائل المغرب، وَمَأْرِزاً حصيناً للعلوم الإسلامية بالبلاد، وقد تخرج فيها عد لا يحصى من العلماء الفطاحل، والأدباء الأماثل، يكفي أن نذكر منهم علامة المغرب في هذا العصر أبا علي اليوسي. والواقع أنه لو لم يقض عليها مولاي رشيد ذلك القضاء المبرَم لكان للمعارف اليوم بالمغرب، وخصوصاً القبائل، شأن غير هذا الشأن"[2].

وهذا الدور الطلائعي الذي قامت به الزاوية الدِّلائية من نشر للعلم الشرعي في المغرب، قامت به أخواتها من الزاوية الفاسية والزاوية العياشية، والزاوية الناصرية.

---

(1) مدرسة البخاري في المغرب (481/2).

(2) النبوغ المغربي (274/1).

ثم ظهرت بالمغرب فيما بعد –القرن الثامن عشر الميلادي– عدة زوايا ومنها: الزاوية الدرقاوية، والزاوية التجانية، ثم بعد ذلك بمدة تأسست الزاوية الكتانية.

ويحق لنا أن نتساءل هنا عن أثر الزوايا في هذه الفترة في إثراء الحركة الفكرية في المغرب؟

الواقع أَنَّ الظروف التي كان يعيشها المغرب سياسياً واجتماعياً واقتصادياً أَثَّرَتْ بشكل كبير في تقليص المهمة العلمية التي كانت تنوط بها الزاويا.

وقد عملت هذه الزوايا على ترسيخ الثقافة الدينية مصبوغة بالطابع الصوفي الذي لم يبق على صفائه ونقاوته، بل أصاب التصوف في هذه الآونة ما أصاب العلوم الإسلامية الأخرى من انحسار وتقوقع.

وهكذا تحول التصوف في هذه الفترة من عامل مساعد على رُقِيِّ البلاد إلى مِعول مِن مَعاول الهدم في الجسد الفكري للأمة المغربية الإسلامية، وذلك لاحتضانه لعالم الخرافات، وإبعاده للعقل، وتكريسه للتواكلية في معنًى من المعاني، وإحيائه للقبورية، وانغماسه في بعض القضايا السياسية لصالح المستعمر، وخروجه عن هدفه الأصلي والأسمى الذي هو تهذيب النفوس ونشر العلم الذي يهمّنا هنا.

إن كل مطالعٍ لتاريخ المغرب في هذه الفترة يلاحظ بسرعة أن الزوايا لم يكن لها دور كبير في تنويرِ الرأي العامّ المغربي، وَالمُضِيِّ به قُدُماً نحو مدارج التقدم، لاسيما ما كان يحيط بالمغرب من مخاطر دولية وقلاقل محلّية، تستدعي من الزوايا التعبئة الشعبية والتوعية الجماعية.

ويَلمس الباحث غياب العطاء العلمي للزوايا في هذه الفترة، حيث تفشّى الجهل بشكل مريع، لدرجة أَنَّ كثيراً من القبائل في المغرب لم تكن تعرف من الإسلام إلا فريضة الصيام، هذا بالإضافة إلى أن الإنتاج الصوفي لم يكن يعالج القضايا المطروحة على

الساحة السياسية والاجتماعية بشكل إيجابي، حيث انصبّت التآليف الصوفية على فضلِ الذِّكْر، والمبالغة فيه، والغُلُوِّ في ذكر مناقب الأولياء، وذكرِ المُبَشِّرات والمَرَائي، الشيء الذي انعكس سلباً على المجتمع الذي أصبح بدوره في عالم الأحلام.

وكانت هذه كارثة خطيرة انحطَّ معها الفكر إلى الحضيض، إذ وقع تزعزعٌ للمرجعية الإسلامية لدى المسلم، وانتشرت البدع السلوكية والعقدية.

ثم برز بشكلٍ مُكَثَّف المبالغة في التأليف في أنساب الشرفاء، وذكرِ أصولهم وفروعهم، وضرورة توقيرهم ووجوب محبّتهم، الشيء الذي أفرز طبقيةً زَكَّى وجودَها العلماءُ وباركوها.

وهكذا نجد أَنَّ دور السلاطين المتمثل في المجالس العلمية، ومجالس الإفتاء، ومهمّة المدارس، وأهداف الزوايا، لم يكن لها أثر ملموس في الحركة العلمية، اللهم إلاّ في ترسيخ الثقافة الدينية المَشُوبة بالخرافات والأساطير، بالرغم مِن مبادرة بعض السلاطين التي لم تلق مَن يستجيب لها.

القناة الرابعة: الاستفادة من التقنيات المعاصرة

كانت أوربا سبقت الدول الإسلامية إلى اختراع المطبعة في منتصف القرن الخامس عشر الميلادي، وسعت جاهدة في تطويرها والاستفادة منها في نهضتها العلمية وثورتها الصناعية بخلاف العالم الإسلامي الذي لم يستفد من هذا الاختراع، إلا بعد مرور قرون من الزمن، إذ لم تستعمل المطبعة بالحروف العربية في مقرِّ الخلافة الإسلامية الأستانة إلا في الثلث الأول من القرن الثامن عشر الميلادي.

وظَهَرت قبلُ في لبنان سنة 1583م ثم ظهرت في حلب من سوريا سنة 1706م. وفي سنة 1821م أنشأ محمد علي باشا في مصر "مطبعة بولاق" على أنقاض مطبعة بونابرت التي أتى بها في حملته لكتابة تقاريره ومراسيمه.

وتأسست الـمطبعة العربية في تونس سنة 1860هـ.

أما الـمغرب الأقصى فأوَّلُ مطبعة عربية استخدمها الـمغاربة هي الـمطبعة الحجرية سنة 1864-1865م. وكانت مبادرة وصولها للمغرب اتسمت بشكل فردي على يد محمد الطَّيِّـب بن محمد السوسي الروداني قاضي تارودانت، الذي اشتراها من الشرق في رِحلته للديار الـمقدّسة لأداء فريضة الحج، مصاحباً معه طُبَيِّعاً مصرياً ليشتغل بها[1].

ولا يفوتنا هنا أن ننبه إلى أنَّ بعض الأَعلام الـمغربية أَبْدَت رغبتها الـمُلِحَّة في اقتناء الـمغرب لهذه الـمطبعة ذات النفع العميم، ونقصد بذلك السفير الـمغربي الحاج إدريس بن الوزير محمد بن إدريس العمروي الفاسي في رحلته الـمسماة: "تحفة الـملك العزيز لـمملكة باريز" في وصف الـمطبعة، وذكر منافعها، وانتشارها في بلاد الإسلام، وَالْتَمَسَ من السلطان العلوي محمد بن عبدالرحمن شِرَاءَها، وحملها للمغرب. وهذا ما عبَّرَ عنه بقوله:

"وَنَطْلُبُ اللَّه بوجودِ مولانا أمير الـمؤمنين أَنْ يكمِّلَ محاسن مغربنا بمثل هذه الـمطبعة، ويجعل في ميزان حسناته هذه الـمنفعة..."[2]

وهكذا يبدو جَلِيًّا أَنَّ الـمغرب لم يعرف دخول الـمطبعة، إلا متأخِّراً في منتصف القرن التاسع عشر الـميلادي. والسؤال الذي يطرح نفسه هل أسهمت هذه الـمطبعة الحجرية في تنشيط الحركة الفكرية وشيوع الثقافة؟

الـملاحظ أَنَّ تأثير الطباعة في الـمغرب في هذه الفترة كان ضعيفاً على الحركة العلمية، وذلك لأن الـمطبوعات لم تعط ما كان منتظراً منها، مِن إحياء روح الجهاد، ونشر العلوم

---

(1) انظر مملكة الكتاب تاريخ الطباعة في الـمغرب لفوزي عبد الرزاق تعريب خالد بن الصغير، ومظاهر يقظة الـمغرب الحديث للمنوني، والـمطبوعات الحجرية بالـمغرب.

(2) تحفة الـملك العزيز لِمملكة باريز (ص79-80).

النافعة التي طوَّرها الغرب، وتنقية الدِّين ممّا عَلِقَ به مِن شوائب مَسَّتْ صفاءه، وشيوع المعرفة الصحيحة، ومحو الأمية، ورفع الجهل، بل تمثل إنتاج هذه المطبعة في تكريس الواقع العلمي الذي كان يعيش حالةً من التقليد والتدهور، إذ يجد الباحث في قائمة المطبوعات المنشورة في هذه الفترة مؤلفات تدور في فلك التصوف، والفقه المالكي الغارقِ في التقليد المعتني بنقل الأقوال والترجيح بينها، مِن تقديم الراجح على المشهور، وهجرِ الضعيف وإن كان أرجح، لأنَّ القائلين به قليل، وشرحِ عبارات أئمة المالكية التي بلغت في اختصارها حدّ الطلاسم، وتوضيحِ هذا الشرح بحاشيةٍ، ثم نظمِ حاشيةِ هذا الشرح.

ونال مختصر الفقيه خليل بن إسحاق المالكي (ت776هـ) حصّة الأسد ضمن مطبوعات الفقه.

أما التصوف فَسَبَحَ في بحار: "دلائل الخيرات" للجزولي، و"البردة" للبوصيري، و"الرسائل الكبرى" لابن عباد، و"الحكم العطائية" لابن عطاء الله السكندري، وبعض الأحزاب والأوراد، بل تحوَّل استعمال تكنولوجية الطباعة إلى خدمة الطرق والطوائف الصوفية في المغرب من أجل استقطاب المزيد من الأتباع.

وممّاً يزيد الأمر غرابة هو أن المطبعة آنذاك، أسهمت في أدب المستملحات، وكأن الأمّة المغربية في رخاءٍ وازدهار، لا يخصّها إلاَّ أن تُرَوِّحُ عَن نفسها. فكان من أوائل نتاجها طبع قصيدة أتاي للفقيه عبدالسلام الزموري.

وتوالى بعد ذلك دخول مطابع حجرية، نذكر منها مطبعة الحاج الطيب الأزرق، ومطبعة العربي الأزرق، والمطبعة الجديدة لابن عبدالمولى، والمطبعة الجديدة للذُويِّبْ...

يقول الدكتور فوزي عبدالرزاق: "غير أَنَّ استعمال الطباعة مكّن جلّ المراكز الأساسية في المغرب من الحصول على نماذج على الأَقَلّ مِن نسخ تلك الكتب، لم نتمكّن

–حتى الآن– مِن معرفة التأثير الذي كان لِتَوَافُرِ مثل تلك النصوص على الرفع من مستوى الحركة العلمية المغربية... كما يَسَّرَتْ إمكانية الاطلاع على النصوص المالكية في أماكن إقامة الأفراد العاجزين عن التنقل إلى فاس"[1].

القناة الخامسة والسادسة: أثر الصحافة والبعثات إلى المشرق الإسلامي والغرب النصراني:

إذا كان المغرب حُرِمَ علمياً مِن الاستفادة من الطباعة في أحلك أوضاعه السياسية والاجتماعية، فإن وليدةَ الطباعة المتمثلة في "الصَّحَافة"، لم توظَّفْ بدورها توظيفاً يساعد على يقظة الشعب المغربي، وَتَعَرُّفه على ما وصل إليه الغرب من تكنولوجيا، وما يكيده للإسلام والمسلمين.

ولعل أول الجرائد الأسبوعية التي صدرت هي "المغرب" بمدينة طنجة سنة 1889م تلتها جريدة المغرب الأقصى عام 1900م[2].

لقد قام رَكْبُ الحُجَّاجِ المغاربةِ للمشرق الإسلامي لتأدية فريضة الحجّ عبر التاريخ، بدورِ السفير بين المغرب والدول الإسلامية، التي كان يَمُرُّ بأراضيها، إذ كان السلاطين يبعثون مع رئيسِ وفدِ الحجاجِ رسائل سُلطانية، تتضمّن تهنئة أو تعزية أو تجديد علاقات الوُدِّ والاحترام إلى غير ذلك.

وممّا كان يصحب هذه الوفود المتوجّهة للحج علماء وأدباء ومؤرخون، يغتنمون هذه الرحلة المباركة فيجالسون زملاءهم مِن علماء الأمصار التي يجتازونها، ويسجلون ما يلاحظونه ممّا هو غير موجود ببلدهم المغرب، وغالباً ما تُدَوَّن هذه الرِّحلات، فَتُمَثِّلُ

---

(1) مملكة الكتاب تاريخ الطباعة في المغرب 1865–1915.

(2) نهضة المغرب الحديث: ظروفها وتجلياتها لعباس الجراري.

سجلات حيّة عن الحالة الاجتماعية والسياسية للدول الإسلامية كرحلتي الناصري الكبرى والصغرى.

ويمثل الحجّ مؤتمراً إسلامياً تلتقي فيه جميع شرائح الشعوب الإسلامية، فيقع تأثير وتأثر على مستوى التقاليد أو الأفكار أو ما يروج في العالم الإسلامي.

وكان يتوقّف في الفينة والأخرى رَكْبُ الحجاج المغربي للسفر، لسببٍ من الأسباب، كما وقع إبَّان حملة نابليون بونابرت لمصر سنة (1798-1801م) حيث انقطع لمدة أربع سنوات.

وفي زمن هذه الحملة على مصر، ظهرت دعوة إصلاحية قام بها الشيخ محمد ابن عبدالوهاب -رحمه اللّه- في الجزيرة العربية موضوعُها إصلاح العقيدة، ممّا علق بها من آثار الجاهلية، وتصفيتها حتى تعود إلى يُسْرِها الذي كانت معروفة به لدى السلف الصالح.

لكن هذه الدعوة قوبلت بالرفض القاطع، من طرف العلماء، واتخذ السلطان المولى سليمان فيها موقف الحيطة والحذر، رغم تعاطفه مع بعض آراء الدعوة الوهابية[1]. علماً أن أباه السلطان محمد الثالث كان ينحو منحى المذهب الحنبلي في الاعتقاد[2] حيث كتب عن نفسه بأنه: "مالكي المذهب حنبلي الاعتقاد".

ولعل رفض العلماء لهذه الدعوة كان أساسه تكريس الواقع، وهيمنة الإيديولوجية الصوفية، المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتقديس الذي يحظى به الشرفاء في المجتمع

---

(1) الحركة الوهابية وردود الفعل المغربية عند بداية القرن 19 محمد المنصور.

(2) لا توجد مصادر تفيد اطلاع محمد الثالث على مذهب ابن عبدالوهاب، وإنما هذا من برنامج الإصلاح التعليمي الذي أصدره.

الـمغربي، فكان قبول هذه الحركة يعني مساساً مباشراً بالأسس التي يستمدّ منها العلماء والشرفاء نفوذهم ومكانتهم في الـمجتمع.

أما بالنسبة للبعثات العلمية[1] التي أشرف على توجيهها السلاطين ابتداءً بالسلطان عبدالرحمن بن هشام[2]، ومحمد بن عبدالرحمن، وانتهاءً بالسلطان الحسن الأول،كانت تصبُّ في برنامج الـمشروع الإصلاحي العامّ الذي كان يهدف إلى رُقِيِّ البلاد، وتقريبها مِن أخذ مفاتيح الـمَدَنية التقنية التي عاصرت تلك الفترة.

"لكن رغم كثرة هذه البعثات، فإنها لم تُعطِ أكلها وذلك لأسباب كثير منها: معارضةُ بعضُ الـمتزِّمتين لهذه البعثات، ومنهم بعض كبار الـمسؤولين، وبعضُ حاشية السلطان، الذين عملوا على تهميش وتجميد الخِرِّيجين العائدين مِن بعثاتهم، وتلاعبوا في تعيينهم، إذ عَيَّنوهم في وظائف عادية، بعيداً عن ميدان اختصاصاتهم ودراستهم، وأبعدوهم عن الـمناصب الإدارية السامية، ذلك أنهم كانوا يخشون على مناصبهم من هذه الأطر العليا، بيد أنَّ هناك أسباباً أخرى لفشل هذه البعثات منها، التكوين السريع، والتدريب على بعض التقنيات للمدى القريب دون البعيد، ولم توظف وتستثمر في خدمة البرنامج الإصلاحي، ولم يفتح لأفرادها الـمجال لتكوين غيرِهم، تكريساً للإصلاح واستمراريته[3].

ونخلُصُ في تقييمنا للحركة العلمية في مغرب القرن التاسع عشر إلى القول بأنها كانت قاب قوسين مِن أسباب التطور والتقدم، لكن معارضةَ الفقهاءِ للسلاطين في مشاريعهم الإصلاحية، ومعارضةَ كبارِ الدولة بإيعاز مِن الفقهاء أيضاً ضِدَّ أُطُر البعثات العلمية،

---

(1) انظر البعثات الـموجهة إلى مصر وأوربا في مظاهر يقظة الـمغرب الحديث للمنوني.

(2) انظر جواهر الكمال في تراجم الرجال للكانوني (1/13-14).

(3) الـمجالس العلمية (ص51و52).

وهيمنةَ الفكر الخرافي الـمُرَوَّج مِن لدن الصوفية، وشيخوخةَ الهياكلِ التعليمية، وعدمَ استفادتها مِن الوسائل والتقنيات العلمية الأُوروبية، كلّ هذا كان عقبة كؤوداً في وجه الانعتاق مِن غياهب الجهل الذي كان يعمّ الـمغرب آنذاك.

بعد هذه الجولة الاستطلاعية في الأجواء السياسية، والاجتماعية، والعلمية، يمكننا استخلاص ما يلي:

إن الأوضاع القاسية التي مرّ بها الـمغرب في هذه الفترة كانت من غير شَكٍّ ذات تأثير على مؤلِّفنا الفقيه الشَّبيهي، لأَنَّ الإنسان ابنُ بيئته يتفاعل إيجاباً وسلباً مع مجتمعه، والأجواء الـمحيطة به، إذْ ظَلَّ مؤلِّفنا مخلصاً في ولائه للسلاطين العلويين الذين راعوا جانب نَسَبِـه الشريف، فاهتموا برعايته منذ صِغره، وشملوه بعطفهم مثل: إنعامِ السلطان عبدالرحمن بن هشام عليه، وعلى أخيه بسكنى بمكناس لـمتابعة دراستهما وذلك سنة 1258هـ. ولم يتجاوز العاشرة من عمره[1]. وإسنادِ السلطان محمد الرابع مناصب دينية مهمّة له مثل تعيينه خطيباً بالـمسجد الأعظم مِن زاوية زرهون، وإماماً راتباً للصلوات الخمس، وتسويغ قبض الإعانة له الـمعيّنة من أحباس الزاوية الإدريسية لكمالِ دينه ومروءته.

وبقي الشبيهي طوال حياته موضعَ الاحترام والتقدير مِن السلاطين العلويين الذين عاصرهم، حيث كانت تصدر في حقِّه ظهائر سلطانية تَنُصُّ على وجوب توقيره وأهل بيته[2].

---

(1) انظر الوثيقة رقـم1 في الـملحق الـمشتمل على لائحة الوثائق.

(2) راجع الوثائق 2 – 3– 4 وغيرها.

وخلاصة القول، يمثل أبو عبداللّه الشبيهي نموذج الفقيه الـمنزوي في مدينة زرهون، الذي كرّس حياته لتعليم العلم ونشره، وإلقاء خطب الجمعة ودروس الوعظ دون الخوض في الأمور السياسية والانخراط في مشاريع الإصلاحات الاجتماعية مثل: التحذير والتنفير من البدع.

أما من الناحية العلمية فلا نلمس في شخصية الشبيهي جانب التأثر من الحضارة الغربية.

كما أن كتابه "الفجر الساطع على الصحيح الجامع" لا يزوِّدنا بمادة حيّة على مَاجَرَيات عصره خصوصاً في الـمباحث الـمتعلّقة بالجهاد، واللباس، والعلم، والطب، الشيء الذي يزكّي ما وصفناه به.

الفصل الثاني: شجرةُ نَسَبِ المُؤَلِّف

تقديم

ينتمي المؤلِّف الشبيهي إلى أسرة شريفة، فهو حسني، إدريسي، جُوطي، شبيهي. لذلك رأيتُ تخصيصَ فصلٍ أعالجُ فيه النَّسَبَ الشَّرِيفَ للمؤلِّف.

وكانت غايتي مِن وراء ذلك إبراز أثر البيت الشريف في قلوب المسلمين من المغاربة، وتبيين عناية العلماء بالشرفاء، واهتمامهم بشجرة أنسابهم.

وقصدتُ ثانياً إعطاء مادة منظمة سهلة التناول في هذا المجال لأَنَّ أغلبَ المصنَّفات في أنساب الشرفاء كثيرةُ التشابك والتفريع، تُرْهِقُ القارئ ولا يستفيد منها غالباً، فجاء هذا الفصل –بحمد الله– إضافة جديدة، اغتنمتُها فرصة لكون مؤلِّفنا مِن نسبٍ شريف.

وَلَمَّا كان نسبُ مؤلِّفنا يمرُّ عبر أربع قنوات لأنه حسني إدريسي جوطي شبيهي، حصرتُ هذا الفصل في ثلاثة مباحث، مقدِّماً لها بتمهيدٍ متحدِّثاً فيه عن سرٍّ اهتمام المسلمين بآل البيت الشريف، ومُتناولاً فيه الشرفاء الحُسينيِّين، وبعض شرفاء الحَسَنيِّين مِن غير الأدارسة، فخصَّصتُ المبحث الأول لفروع الأدارسة، والثاني في فروع الجوطيين، والثالث في الشَّبيهيِّين.

وأتحفتُ الفصلَ كلَّه بنشر منظومةِ والدِ المؤلِّفِ الفقيهِ القاضي الفاطمي الشبيهي التي ألَّفها في فروع الشبيهيين خاصّة، وأنشرها الآن محققة لأول مرة.

تـمـهـيـد

ليس مِن شَكٍّ لدى المسلمين قاطبة أَنَّ أشرف الأنساب هو الذي ينحدر مِن نسبِ خيرِ البَرِيّة نبيِّنا محمد صلى اللّه عليه وعلى آله وسلم.

وقد أَوصى اللّه تعالى ثُمَّ رسولُه صلى اللّه عليه وسلم بآل البيت النبوي: قال اللّه تعالى: ﴿قُلْ لاَ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾[1]. وقال صلى الله عليه وسلم: «أما بعد! أَلاَ أَيُّها الناس! فإنما أنا بشر يوشك أَنْ يأتي رسولُ رَبِّي فأجيب، وأنا تاركٌ فيكم ثقلين: أَوَّلُهما كتاب اللّه فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب اللّه، واستمسكوا به. فحَثَّ على كتاب اللّه ورغَّب فيه، ثم قال: «وأهل بيتي. أذكركم أهل بيتي» -ثلاثاً-[2].

ولأجل هذا الشرف والدرجة الرفيعة اللَّذَيْن أوصى بهما الله تعالى، وأوصى بهما رسوله صلى الله عليه وسلم، فقد اهتم المسلمون بآل البيت ووقَّروهم وتسابقوا على بِرِّهم، وَأَلَّفوا الكتب في الأنساب، وعيَّنوا النقباء لضبط نسلهم.

ولم ينحصر نسل النبي ﷺ بمكة ولم يبق مستقرًّا في الجزيرة العربية، بل انتشر في باقي الأقطار الإسلامية.

ومن المعلوم أَنَّ فاطمة الزهراء بنتَ رسول اللّه ﷺ وَزَوْجِهَا عَلِيًّا -كرم الله وجهه- أنجبا وَلَدَيْنِ هما الحسن والحسين ريحانتا رسول الله ﷺ وسيّدا شباب أهل الجنة.

فالحسين -رضي الله عنه- قد خَلَّف ولداً واحداً هو الذي انحصر العقب فيه وهو عليّ زين العابدين الذي خلَّف خمسة عشر ولداً، وقيل أحد عشر: وهم 1- حسين الأكبر (ت160هـ)، 2- القاسم، 3- عبدالرحمن، 4-داود، 5- سليمان، 6-محمد الباقر،

---

(1) آيـة 23 سـورة الشورى.

(2) رواه مسلم في فضائل الصحابة ح36.

7-عبدالله الباهر الـمعروف بالأرقط، 8- زيد الشهيد، 9- عمر الأشرف، 10- الحسين الأصغر، 11- علي الأصغر. وهؤلاء الستة الأخيرون هم الذين أعقبوا.

يقول الدِّلاَئي في دُرَّةِ التيجان:

أَمَّا الحُسَيْنُ السِّبْطُ والجَاهُ العَلِي ❖ فانحصر العَقِبُ فِي ابْنِه عَلِيّ

وَهْوَ زَيْنُ العابدين الأزهرُ ❖ عُرِفَ بالأصغرِ وهو الأكبر[1]

والـمشهور منهم بالـمغرب: فرع محمد الباقر الـمتمثل في جعفر الصادق الذي خلّف من الأبناء: عليًّا العريض، وموسى الكاظم، وهاشماً.

أَمَّا عليّ العريض فَمِن فُروعه: العرضيون وينحدر منهم الصقليون.

وأما موسى الكاظم فمن فروعه: الكاظميون، وينحدر منهم الطاهريون والعراقيون.

وأما هاشم فمن فروعه: المحمديون، وهم أبناء محمد بن هاشم، ومنهم الشرفاء الـمسفريون نسبة إلى جدِّهم أبي العباس أحمد الـمسفر وهو الابن الرابع والعشرون من الحسين السبط[2].

أما الحسنُ بنُ عليّ بنِ أبي طالب –رضي الله عنه- خَلَّفَ الحسن الـمُثَنَّى الذي خلَّف عبداللّه الكامل ومنه تفرَّعت ذريته وانتشرت انتشاراً كبيراً وتشعبّت منهم شعاب كثيرة في أقطار متباينة.

وخلَّف عبداللّه الكامل (الـمتوفى سنة 145هـ في سجن الخليفة الـمنصور العباسي) سبعة أولاد:

---

(1) عن الدرر البهية والجواهر النبوية في الفروع الحسنية، لإدريس بن أحمد الفضيلي العلوي (203/2).

(2) أنظر كتاب الإشراف على بعض مَن بفاس مِن الأشراف لـمحمد الطالب ابن حمدون. مخ خ الوطنية 653 د بالرباط.

1- محمد المهدي الملقب بالنفس الزكية، 2- موسى الجون، 3-إبراهيم الجواد، وهم أشقاء، أُمُّهم هند بنت أبي عبيدة بن عبدالله بن زمعة. 4- يحيى، وأمّه قُرَيْبَة بنت عبدالله بن أبي عبيدة بن عبدالله بن زمعة. 5- إدريس، 6- سليمان، 7- عيسى، وأمّهم عاتكة بنتُ عبدِالله القرشي المخزومي. وكلّهم أعقبوا إلا عيسى، تُوُفي مِن غير عقب[1].

وقال إدريس بن أحمد الفضيلي: "لم أقف له على عقب"[2].

أولا: الإمام محمد بن عبدالله الكامل الملقب بالنفس الزكية (المتوفى بعد أبيه سنة 145هـ).

وتسمّى فروعه: المحمديين نسبةً إليه، ومنهم شرفاء سجلماسة وهم العلويون نسبة إلى المولى عليّ الشريف مؤسس الدولة العلوية في المغرب الذي خلّف وَلَدَيْن: أبا عبدالله مَحمد -فتحاً- والسيّد أبا الجمال يوسف.

وخَلَّفَ أبو الجمال يوسف تسعة أولاد، ويقال لسائر أبنائهم المتفرعين منهم جميعاً أولاد يوسف أو اليوسفيون نسبة إلى هذا الجد، منهم:

الاسماعليون بنو السلطان إسماعيل، ومنهم الأسرة المالكة إلى يومنا. ومنهم الأمرانيون من العلويين اليوسفيين، منسوبون إلى الأمراني وهي زاوية بسجلماسة[3].

ومنهم أولاد مولاي محمد الملقب بالشرقي وهم من العلويين اليوسفيين[4].

ثانياً: موسى الجون، وخلّف فرعين: إبراهيم وعبدالله الرضى أبا الكرام.

---

(1) انظر الشجرة الزكية لمحمد الزكي بن هاشم العلوي المدغري مخ خ الوطنية بالرباط 375ج.

(2) الدرر البهية (201/2).

(3) انظر إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس لابن زيدان (120/3).

(4) الدرر البهية الجزء الأول.

فمن أعقاب إبراهيم: بنو الأخيضر ملوك اليمامة.

وأما عبدالله فخلف خمسة أولاد:

1- موسى وَمِنْ عَقِبه: آل علقمة، والصالحيون، والمومنانيون مِن ذرية سعيد المومناني، والقادريون من أبناء عبد القادر الجيلاني وهم بجيلان، ومنهم طائفة بالمغرب. قال عنهم الدلائي في درة التيجان:

والقادريون سمّوا في النَّسَبِ ❖ إلى سما القُطْبِ العَلَيِّ الْمَنْصِبِ

ما غيّرت أنسابهم الأعلى ❖ بيت المجادة إلى بيت العلا

2- سليمان وَمِن عَقِبه: بنو أبي عزيز، ملوك مكة المكرمة، وبنو صرخة وبنو عُلِي[1].

3- أحمد: وَمِن عَقِبه: الأحمدون وآل عرفة وآل حمزة وغيرهم...

4- يحيى السويقي وَمِن عقبه: آل داود الأعمى، والسويقيون.

5- صالح ومِن عَقِبه: آل الضحاك، وآل الحسين.

وقد تشعبت من هذا الفرع يعني -موسى الجون- شعاب كثيرة في أقطار متباينة، ولهم شهرة كبيرة بالديار المشرقية كالعراق، وسنجار -من بلاد فارس-، وطبرستان وغانة وجيلان[2].

ثالثاً: إبراهيم بن عبدالله الكامل الذي بعثه أخوه محمد النفس الزكية داعياً إلى البصرة. وممّن قام بدعوته وحَمَلَ الناس على اتِّباعه الإمامُ أبو حنيفة. ومن عقبه:

أبو عبدالله محمد الحجازي، وإبراهيم الأزرق، وعَقِبَهُمَا بما وراء النهر، وخراسان، والعراق، والينبع[3].

---

(1) عُلي هذا كان عالماً وله صنّف الزمخشري الكشاف.

(2) الدرر البهية (184/2-187 بتصرف).

(3) الدرر البهية (199/2).

رابعاً: يحيى بن عبداللّه الكامل، الذي بعثه أخوه النفس الزكية داعياً إلى بلاد الدَّيْلَم، ومن ذريته:

بنو الصناد والانيشيون، ولهم عقب كثير في بلاد السودان ومكة الـمكرمة[1].

خامساً: إدريس الأكبر بنُ عبداللّه الكامل ويسمّى عَـقِـبُـهُ الأدارسة. وهم الذين سنتناولُ ذكرهم بعد هذا التمهيد.

أما عيسى وهو سابع أولاد عبداللّه الكامل فقد أشرتُ إلى أنه لم يعقب.

سادساً: سليمان بن عبد اللّه الكامل. قال صاحب الدرر البهية: قيل: أولُ من دخلَ الـمغرب ونزل تلمسان، وصححه أبو الربيع العلمي اعتماداً على ما لابن خلدون وغيرِه[2].

وقيل: إن الداخل له والنازل هو ابنه محمد، وعليه جمهور الـمتقدمين. قالوا: إن سليمان قُتِل بمعركة: "فَخّ" كما عند مُصْعَب وابنِ حزم وغيرِهما. والـمبايع له بتلمسان هو ابنه محمد دفين جبل وهران[3]. وأولاده يسمّون السليمانيين نسبة إليه، ومنهم بفاس طائفة قليلة منهم الشرفاء الـمنجريون وأولاد ابن عـزوز[4].

---

(1) الدرر البهية (200/2).

(2) الـمصدر السابق (180/2). قلتُ: الذي في ابن خلدون أنه دخل الـمغرب بعد أخيه إدريس. تاريخ ابن خلدون (27/6).

(3) الدرر البهية (180/2 و181).

(4) الـمصدر السابق.

المبحث الأول: فروع الأدارسة

ينتهي نسب الأدارسة –كما سبق– إلى الإمام إدريس الأوّل بن عبداللّه الكامل، الذي قَدِمَ المغرب فارًّا مِن الخليفة العباسي موسى الهادي بنِ محمد المهدي بعد وقعة فَخّ سنة 169هـ، وكان دخولُه للمغرب واستقرارُه بوليلي سنة 172هـ، حيث بايعته قبائل أَوْرَبَة وباقي القبائل. وما فتئت أن تَوَحَّدَت البلادُ تحت رايته[1].

ولما توفي سنة 175هـ[2] خلَّف زوجته حاملاً، وتولّى أمرَ المغرب مولاَهُ رَاشِدٌ. وَلَمَّا بلغَ إدريسُ الأزهر بنُ إدريس بنِ عبداللّه الكامل إحدى عشرة سنة مِن عمره بايعُه أهل المغرب أميراً عليهم، وإليه ينسب بناءُ مدينة فاس.

وخلَّف بضعة عشر ذكراً، أنهاهم بعضهم إلى العشرين وأكثر، وجلّهم أعقبوا. والمشتهر منهم: القاسم، ومحمد، وعيسى، وعمر، وأحمد، وعبداللّه، وداود، ويحيى، وجعفر، وحمزة، وعلي، وإدريس. وزاد بعضهم: الحسن، والحسين، وكثيراً. وزاد العشماوي: عِمْرَاناً[3].

وَأَمَّا مَن له عقب وشهرة بالمغرب فثمانية وهم: 1- بنو القاسم، 2- بنو محمد، 3-بنو عيسى، 4- بنو عمر، 5-بنو أحمد، 6- بنو عبداللّه، 7- بنو داود، 8- بنو يحيى.

أولاً: أولاد القاسم بن إدريس الأزهر

خلَّف القاسم فرعين: محمّد، ويحيى. وسأقتصر هنا على ذكر أبناء محمد، أما يحيى فهو جد يحيى الجوطي، الذي سأذكر فروعه إن شاء اللّه في مبحث الجوطيين.

---

(1) انظر إتحاف أعلام الناس (4/1 و 5).

(2) حسب ابن خلدون والبكري وغيرهما. وقيل: سنة 177هـ وعليه ابنُ أبي زرع والحلبي. انظر المصدر السابق (15/1).

(3) المصدر السابق (11/2).

فروع أبناء محمد بن القاسم بن إدريس الأزهر، منهم:

أ- القاسم بنُ محمد بنِ القاسم بنِ إدريس الأزهر، وَمِن فروعه: الكانونيون أولاد محمد كانون، ولم يبق منهم بفاس إلا أبناء الحسن. ومنهم الشرفاء أولاد أبي العيش. وهم غير موجودين أَوْ لاَ يُعْرَفُون بهذا اللقب، وهم أولاد أبي محمد بن أبي العيش بنِ أحمد بن محمد كانون الذي هو ملتقاهم مع الكانونيين.

ب- عبّاد بن محمد، ومن فروعه الوكيليون وهم بنو أبي وكيل بنِ مسعود دفين تادلا. وأصلهم من وادي زيز[1].

ج- أحمد بن محمد وخلّف فرعين: مصرتان بن أحمد ومحمد بن أحمد.

ومن فروع الأول: الشرفاءُ الزكاريون وهم فرقتان: أولاد ابن الخياط، والغراريون. وهم بفاس، ولهم عقب بطنجة.

ومن فروع الثاني: أولاد بوعشرين سليمان بن محمد، وهم بكلوان من نواحي تازة، وبنو يازغة، وبزمور الشلح، وبالصحراء.

ومن الشرفاء أيضاً من أبناء محمد بن القاسم بن إدريس الأزهر، الشرفاء الشراديون وهم بسلا وفاس وغيرهما، وله شهرة في النسب.

وأما الشرفاء الداوديون، والشرفاء أولاد السماع، والشرفاء أولاد المصَدِّر، أغلبهم قد انقرض[2].

ثانياً: أولاد محمد بن إدريس الأزهر

(1) أما الوكيليون أولاد أبي وكيل دفين أيت سماحة وأولاد أبي وكيل الصنهاجي دفين دكالة، وأولاد أبي وكيل دفين الصحراء فهم مرابطون، ولا نسب لهم في الجانب النبوي. انظر إتحاف أعلام الناس (57/2).

(2) انظر الدرر البهية (53/2-61).

خلّف محمد بن إدريس أولاد: 1- علي حيدرة الخليفة بعد أبيه، 2- يحيى الخليفة بعد أخيه حيدره، 3-أحمد، 4- عبداللّه، 5- إبراهيم، 6- القاسم. وزاد بعضهم: المهدي.

1- أبناء علي حيدرة بن محمد إدريس: العَلَمِيُّون نسبة إلى جبل العَلَم الذي استقرّ به جدُّهم سلام ابن مزوار بن علي حيدرة. وجماع هذه الشهبة أبو بكر بن علي بن حرمة بن عيسى بن سليمان المدعو سلام ابن مزوار الذي خلّف سبعة أولاد: أ- مشيش. ب- علي ج- يونس. د- أحمد. هـ- الملهى. و-مَيمون. ز- الفتوح. وكلّ له عَقِب إلا ميمون والفتوح[1].

أ- فمن عقب مشيش ثلاثة أولاد: يملح، وموسى، والصوفي أبو محمد عبدالسلام ابن مشيش. ومن فروع يملح: شرفاء وزان[2]. ومن فروع موسى: أولاد شقور وأولاد الحوات والشفشاونيون[3]. ومن فروع عبدالسلام: أولاد عبد الوهاب وأولاد ابن يعقوب وأولاد المجيِّح، وأولاد الشّنتوف، وأولاد أفيلال[4].

ب- ومن عقب عليّ: أولاد أخريف وأولاد زروق[5].

ج- ومن عقب يونس: أولاد ابن رحمون وأولاد ريسون، وأولاد مرسول[6].

د- ومن عقب أحمد: أولاد القمور.

هـ- ومن عقب الملهى: أولاد الحداد[7].

---

(1) الدرر البهية (2/65-67).

(2) الدرر البهية (2/76).

(3) الدرر البهية (2/92 و93).

(4) الدرر البهية (2/103-105).

(5) الدرر البهية (2/68).

(6) الدرر البهية (2/69).

(7) الدرر البهية (2/75).

2- أبناء يحيى بن محمد بن إدريس الأزهر: الكتانيون أهل عقبة ابن صوال، نسبة إلى جدهم أبي كرياء يحيى ابن عمران الكتاني، دُعي بذلك لأنه أَوَّلَ من جيَّش بخيام الكتان[1].

3- أبناء أحمد بن محمد بن إدريس الأزهر: ومنهم الودغريون[2] وتفرّع منهم شرفاء أولاد الطَّايع والخليفيون والصفّاريون، والحموميون سكان بني زروال. وهناك أولاد حمد الـمنتومون إلى الحموميين بالولاء والخدمة لا بالنسب[3].

د- فرع عبداللّه بن محمد بن إدريس الأزهر: ومنهم أولاد الـمسواك، وأولاد ابن عَدٍّ، وهم مِن ذرية عبدالرحيم بن عبدالرحمن الذي نزل بِـفِـجِـيـج، واستوطن غرناطة، وانتقل بعضُ عقبه إلى تلمسان.

ومن فروعه أيضاً الشبَّانيون، ومنهم طائفة بفاس ومكناس. ولهم ظهائر مِن ملوك السعديين والعلويين، وكانوا يعرفون قديماً بالجعفريين[4].

هؤلاء هم الفروع من أبناء محمد بن إدريس الأزهر، الذين ذكرهم صاحب الدرر البهية وعليهم اقتصرتُ، ولم أذكر الآخرَيْن وهما: إبراهيم، والقاسم لعدم ذكره لهم.

أما فرع الـمهدي فقد ساق عن الـمقَّري في كنوز الأَسْرَارِ عند كلامه عمّن فرَّ مِن فاس مِن الأدارسة ما نَصُّه: "ثُـمَّ فَـرَّ إلى عدوة الأندلس ... أولاد عزوز ابن غانم بن محمد بن داود بن الـمهدي بن محمد بن إدريس"[5].

---

(1) الدرر البهية (108/2- 109).

(2) الدرر البهية (124/2).

(3) الدرر البهية (134/2 و135).

(4) الدرر البهية (140/2 و141).

(5) انظر الدرر البهية (66/2).

ثالثاً: أولاد عيسى بن إدريس الأزهر دفين آيت عْتاب

خلّف عيسى بن إدريس -حسب صاحب الدرر البهية- موسى، وسعيد، ومحمد، وإسحاق.

فَمِن فروع موسى هناك: البَزِيديون: استقرّوا بقلعة صفرو[1]، والعرهبيون وهم بِفجِيج ويرجع نسبهم إلى جدهم العربي المدعو عرهب[2]. ومن فروعهم المَشْرَفِيون[3].

ومن فروع سعيد: الشَّنْوِيُّون، وَلُقِّبُوا بذلك لأَنَّ جدَّهم أخذ عن الشَّنْوِي بمصر. ويُعرفون بفاس بالعَمْرويين نسبة إلى الوليّ عمرو الشريف[4].

ومن فروع محمد: الدباغيون، غلط من رفع نسبهم إلى يحيى الجوطي[5]، والمناليون.

ومن فروع إسحاق: أولاد عفيف وهم بمغراوة[6].

رابعاً: أولاد عمر بن إدريس الأزهر[7]

ومن عَقِبه:

1- أولاد أَلْمَري[8]: استوطنوا الأندلس ثم تلمسان ثم نزلوا إلى فاس، ويرجع نسبهم إلى القاسم ابن حمود.

2- الحَمُّودِيُّون، يرجع نسبهم إلى علي بن حمّود. فهم وأولاد أَلْمَري فرع واحد.

---

(1) الدرر البهية (143/2).

(2) الدرر البهية (146/2).

(3) الدرر البهية (154/2).

(4) الدرر البهية (145/2).

(5) الدرر البهية (147/2).

(6) الدرر البهية (154/2).

(7) وهو دفين فاس مع أبيه إدريس الأزهر وأخيه محمد.

(8) نسبة إلى المرية بالأندلس.

3- الغيثيون، وهم بتادلا وقبيلة غمارة، ويرجع نسبهم إلى أبي عبداللّه الغيث الذي يعود نسبه إلى علي ابن حمود جدّ الحموديين. ومنهم الصوفي أبو الحسن علي الشاذلي[1].

خامساً: أولاد بن إدريس الأزهـر.

ومن فروعه: الكنونيون أولاد أحمد بن كنون بن أحمد بن إدريس الأزهر، ومن فروع الكنونيين الدرقايون، نسبة إلى جدهم أبي عبد اللّه محمد الشهير بأبي درقة[2].

سادساً: أولاد عبداللّه بن إدريس الأزهـر

ومن أبنائه كلُّ عمراني غير الجوطيين، وهم أهل الفحص، وقبيلة بني شراد. وأولاد التْبَر، والمنصوريون ... والـمْغَاريون، والشَّغْرُوشيون، وأولاد ابن معزوز[3].

سابعاً: أولاد داود بن إدريس الأزهر

ومن مشاهير ذريته: أولاد أبي عنان. والدباغيون صناعةً، وقيل: هم من ولد عيسى بن إدريس الأزهر إخوان الزباديينَ. والقصاريون، والتونسيون، والشرفاء الروشينيون...[4].

ثامناً: أولاد يحيى بن إدريس الأزهر

له عقب على المشهور، خلافاً لمن وهم. ومن ذريته شرفاء حاحة وهو الزكراويون، ولهم هناك شهرة، ومنهم بفاس طائفة قليلة[5]. وقد شملهم ظهير السلطان العلوي محمد الثالث[6].

---

(1) الدرر البهية (2/155-157).

(2) المصدر نفسه (2/161 و162).

(3) المصدر نفسه (2/166).

(4) المصدر نفسه (2/176 و177).

(5) الدرر البهية (1/176و177).

(6) انظر إتحاف أعلام الناس (2/239).

المبحث الثاني: فروع الجوطيين

سبق أن أشرتُ في مبحث "فروع الأدارسة" عند الكلام على أبناء القاسم بن إدريس الأزهر أنه خلّف ولدين وهما محمد ويحيى. واقتصرتُ هناك على ذكر وسرد عقب محمد. وأرجأتُ الكلام على ذكر عقب يحيى إلى هنا. فأقول وبالله التوفيق:

يرجعُ نسبُ الجوطيين إلى يحيى الجُوطي بن محمد بن يحيى بن القاسم بن إدريس الأزهر. وَسُمِّيَ بالجوطي نسبة إلى جوطة. يقول أبو عبدالله محمد بن هاشم الحسيني: "وهي قرية عظيمة على نهر سبو وهي اليوم ببلد الخلط خُرِّبت منذ زمان طويل"[1].

ويقول أبو زيد الفاسي في الابتهاج:

وجوطة نزيلٌ بها يحيى ❖ وليس قبره بها خافيا

وهي قرية قريبة على ❖ نهر اسبوmma الجنوب قد تلا

قد خُرِّبت ومن بلاد أولاد ❖ عمران فالخلط رسمها بَادٍ

وهؤلاء الجوطيون ليس في بني إدريس بن إدريس مَن بلغ مبلغهم في الشهرة وصراحة النسب إلا ما كان مِن بني عمِّهم العَلَمِيِّين كبني أبي محمد عبدالسلام بن مشيش. والسبب في ذلك هو عدم بُعْدِ المنزل الذي استوطنوه بعد خروجهم من فاس في وقعة ابن أبي العافية. وممّن نبّه على وضوح نسبهم وشهرته: ابنُ حزم في "جمهرته" وابنُ خلدون في "مقدمته"... والقاضي أبو عبدالله ابنُ السكّاك في كتابه "نصح ملوك الإسلام"[2].

(1) الدرة الفائقة في أبناء علي وفاطمة للحسيني (ص187).

(2) عن بهجة الأبصار في جميع من وقفت على تحقيق نسبه من آل النبي المختار لمحمد بن محمد الحلفاوي (ص339).

يقول الدِّلاَئي في دُرَّةِ التيجان:

ولـد قاسـم لـيحـيى الـجـوطي ❖ ذي شرف بالـمصطفى مـنـوط

وكـل جُوطي فَـمِـن ذا الـنَّسبِ ❖ فـيـالـه مِـن شــرفٍ ومـنـصبِ

خُلاصـة المجد وَبَيْتِ الْحَسَبِ ❖ والغُرَّةُ الْبَيْضَاءُ مِنْ بَيْتِ الـنَّبِـي

شـرفـهـم كالـدُّرِّ جاءَ في نَسَقْ ❖ كالـصـبـح أو كـقَـمَـرٍ إذا اتَّسَـقْ

وقد تفرَّع عن يحيى خمس فرق، ومنشأ جميع هذه الفروق هو أبو عبداللّه محمّد بن علي ابن محمود، وهو الابن الخامس أو السادس -على اختلاف علماء النسب- مِن يحيى الجوطي.

وقد وَلـد محمّد هذا ثلاثة أولاد وهم: 1- عبدالواحد، 2- محمد، 3- عبداللّه:

1- عبدالواحد بن محمد بن علي بن حمود: وقد تفرَّع منه ثلاثة فروع:

أ- الشَّبِيهيُّون: وسأتناولهم بالذكر في الـمبحث الثالث تحت عنوان: "فروع الشبيهيين".

ب- الطاهريون: نسبة إلى جدِّهم أبي الجمال طاهر بن محمد تاسع الأبناء من أبي عبداللّه محمد الجدِّ الجامع. قال محمد بنُ الطيب القادري في دُرَّة الـمفاخر:

والـطـاهـريـون لــبـاب الـشـرف ❖ كـفـاك والأعــلام لا تـعـرف[1]

وانحصر هذا الفرع في السيِّد محمد الضرير -وهو الابن الرابع من طاهر بن محمد الـمذكور- الذي ظهر فيه أثر جده صلى الله عليه وسلم وهو الخاتم بين كتفيه[2].

ج- الفَرَجِيُّون: نسبة إلى جدِّهم أبي الفرج أحمد بن إدريس ثامن الأبناء من أبي عبداللّه محمد الجد الجامع للفروع الجوطية. وقد تفرعوا إلى ثلاثة فروع:

- الغالبيون نسبة إلى جدهم أبي غالب، الابن الثالث من أبي الفرج[3].

(1) عن الدرر البهية (24/2).

(2) الـمصدر نفسه.

(3) الدرر البهية (35/2) والإشراف (ل 47 أ).

- بنو طاهر، أهل الحمام الجديد أولاد طاهر بن علي بن أبي الفرج[1].

- الطاهريون نسبة إلى أبي طاهر ثالث الأبناء من أبي الفرج[2].

واختلف في دخول الغالبيين في فروع الجوطيين بين مثبتٍ ومنكرٍ.

يقول عبدالرحمن ابن عبدالقادر الجوطي في منظومته: "خلاصة الدر النفيس" التي رَدَّ بها على محمد بن عبد الرحمن الدلائي صاحب: "دُرَّة التيجان"، وشيخه عبدالسلام القادري صاحب: "الدُّرِّ السِني" حيث رفعا نسبَ الغالبيين إلى جوطة:

هاكَ نقولاً حُرِّرتْ مِنْ نَقْلِ مَنْ ❖ قَدْ كان في كلِّ النُّقول مؤتمنْ

قال وقوله إليه يُرجعُ ❖ في ذا وغيرها [3] أوسعُ

فمن يزد على البيوت الأربعهْ ❖ في الجوطيين بل يرى أن يقطعهْ

هم بنو شَبيه، والعمراني ❖ والطاهريون من الأعيان

والطالبيون وهذا من ذكر ❖ في هذه الأربعة النَّسْلُ انحصر

وهذا مشهورٌ معلوم عندنا ❖ وفي الأقاليم كالشمس مَعْ قَنَا

إلى أن قال:

والغالبيون لهم عقول ❖ حلت لهم "بالفكيك الحدود"

وبعضها أنهتهُمُ للمغيلي ❖ وَهْيَ حقيقة بلا تبديل

أخْفَوَهَا وَهْيَ بيننا موجودةٌ ❖ وما بها استظهارهم مردودة

لأنها مشحونةٌ بغيرهم ❖ وليس مِنْ جارٍ فيها لجارهم[4]

---

(1) الدرر البهية (31/2).

(2) الإشراف (ل50أ).

(3) بياض بالأصل.

(4) انظر المنظومة ضمن مخ الخزانة الوطنية بالرباط مجموع 1264 ك (ص 303).

وقد عارضهُ ابنُ القاسم الزياني بمنظومة جاء فيها:

إذا أتـى الجـوطـيّ حـلّ مَـا بَـرِمْ ❖ مـن قـبـلـه وَرَدَّهُـمْ إلـى الـعـدمْ

فـالـغـالـبـيـون ثـلاثـة فـروع ❖ وكلهـم بنـو الـشّـبيه في الرجوع

لـم يـكـتـف بنفي (ابنا)[1] عمّه ❖ وزاد للعراق عـنـد جـنـســه[2]

2- محمد بن محمد بن علي بن حمود: مِن فروعه الطَّالبيون، ويرجِعُ نسبهم إلى جدِّهم أبي طالب ابن سليمان سادس الأبناء من محمد بن محمد بن علي بن حمود. وقد كانوا ولاة ضريح جدِّهم إدريس الأزهر، وسكناهم بدار القِيطون[3].

3- عبداللّه بن محمد بن علي بن حمود: ومن فروعه العمرانيون نسبة إلى جدِّهم عِمران ابن عبد الواحد خامس الأبناء مِن عبداللّه بن محمد، وهم أيضاً فروعٌ أشهرُهم أهلُ دارِ قِيطون ولاة ضريح جدهم إدريس الأزهر، واشتهروا بالإدريسيين نسبة إلى جدِّهم إدريس بن أحمد سادس الأبناء مِن عمران[4].

---

(1) صوابه: "ابني".

(2) المصدر السابق ص307.

(3) الدرر البهية (50/2).

(4) الدرر البهية (38/2)، والإشراف (ل43).

المبحث الثالث: فروع الشبيهيّين

سَبَقَ أن أشرتُ في المبحث السابق أَنَّ الشَّبيهيّين فرعٌ مِن الجوطيين، وأَنَّ أصلهم هو أحمد الشَّبيه. وسُمِّيَ بذلك لوجودِ الخاتَم بين كتفيه. وقيل: بل لشبه صورته بالنبيﷺ[1]. وأسوق هنا –قبل الحديث عن فروع الشَّبيهيّين– بعض من كان يشبه النبيﷺ.

فقد روى البخاري عن أنس قال: «لم يكن أحد أشبه بالنبيﷺ من الحسن بن علي»[2].

وروى أيضاً عن عقبة بن الحارث قال: «رأيت أبا بكر –رضي اللّه عنه– وحَمَلَ الْحَسَنَ وهو يقول:

بأبي شبيه بالنبي ❖ ليس شبيهٌ بعلي

وعلي يضحك»[3].

لكن روى أيضاً عن أنس أنه قال في الحسين: «كانَ أشبههم برسول اللّهﷺ »[4].

وقد جُمع بين حديثي أنس أَنَّ الحديثَ الأول قاله في حياة الحسن لأنه كان يومئذ أشدّ شبهاً بالنبي ﷺ من أخيه الحسين[5].

وممَّن كان يُشبه النبيﷺ أيضاً: جعفر بنُ أبي طالب، وابنهُ عبدُاللّه، وَقُثَم بنُ العبَّاس، وأبو سفيان بنُ الحارث بن عبدالمطلب، ومسلم بنُ عقيل بن أبي طالب. والسائب بنُ يزيد

---

(1) بهذا يُعلم أَنَّ النطقَ الفصيح للشبيهيين إنما هو –بفتح الشين–.

(2) البخاري في فضائل الصحابة باب مناقب الحسن والحسين رضي اللّه عنهما. ح3752.

(3) البخاري نفس الباب ح3750.

(4) البخاري ح3749.

(5) فتح الباري (96/7).

المطلبي، وعبدالله بنُ عامر بنِ كريز العبشمي، وكابس بنُ ربيعة بنِ عدي. فهؤلاء عشرة.

ومنهم فاطمة الزهراء -عليها السلام-، وابنه إبراهيم -عليه السلام-، وعوف بنُ جعفر بنِ أبي طالب، ومسلم بنُ معتب بنِ أبي لهب، وعبدالله بنُ الحارث بنِ نوفل، وعبدالله بنُ أبي طلحة الخولاني[1]. ويحيى بنُ القاسم بنِ محمد بنِ جعفر الصادق الذي يُدْعى في مصر بِيَحْيَى الشَّبِيه، وله عقب هناك يدعون بالشبيهيين[2]، وعبدالرحمن بنُ محمد بنِ عقيل[3].

هؤلاء مَن قيل فيهم إنهم يشبهون النبيﷺ في صورته.

أما مَن كان يشبهه في رسم الخاتم بين كتفيه فالمعروفون في ذلك: أبو القاسم محمّد النفس الزكية. وهو أول مَن ظهرت فيه هذه العلامة الشريفة[4]، ومحمد الضرير من فروع الطاهريين[5]. كما ظهرت في بعض الكتانيين[6].

فروع الشبيهيين:

سبقت الإشارة إلى أَنَّ أصلَ الشبيهيين وَجَامِعَ فروعهم هو السيّد أحمدُ الشبيه الذي هو سابعُ الأبناء مِن السيد عبدالواحد الذي يجتمعون فيه مع الطّاهريين والفَرَجِيِّين، وقد كان وَلِيًّا صالحاً، أخذ الطريقة الجيلانية[7] عن محمد بن عبدالرحيم بن يجيش.

(1) فتح الباري (97/7 و98).

(2) الإشراف (ل36ب).

(3) جمهرة أنساب العرب لابن حزم ص69.

(4) الدرر البهية (46/1).

(5) المصدر السابق (24/2).

(6) الدرر البهية (15/2).

(7) نسبة إلى عبدالقادر الجيلاني.

وأخذ عنه عبدالرحمن المجذوب، وكانت وفاته سنة 943هـ ودفن بِقِبْلَة مسجد جامع الحجاج خارج باب عيسى مِن مكناسة[1].

وقد أثنى عليه صاحب دُرَّة المفاخر بقوله:

ثُمَّ الإمام أحمدُ الشَّبيهُ ❖ وَهْوَ الإمامُ العارفُ النَّبيهُ
كان به الشَّبَهُ بالرسولِ ❖ بخاتم في وصْفها المنقولِ
وجدّه يحيى الشريف الجوطي ❖ بنسب أفق العلا منوط
آخر تاسع المئين وَلَدَا ❖ وعن ابن يجيش الطريقَ أخذا
وهي تبلغ إلى الجِيلانِي ❖ كان بها علوّ شانِ
مضى ثلاثةً وأربعينا ❖ مِن بعد تسعمائة تعيينا
قبره في مكناسة الزيتونِ ❖ مِن باب عيسى جَلَّ في العيون[2]

وكان مقرّ هؤلاء الشبيهيين بمكناسة أَولا، ثم انتقل جلُّهم لدار جدِّهم إدريس الأكبر بالزاوية الزرهونية. وبقي البعض بدرب العطارين من مكناس[3].

ويعتبر بيتهم من أشهر البيوت الإدريسية، وفيهم النِّقَابة[4] مِن لدن السلطان العلوي مولاي الرشيد إلى الآن. وأول مَن وَلِيَها منهم النقيب عبدالقادر بنُ عبد اللّه بنِ محمد بنِ

(1) الإشراف (ل36ب) والدرر البهية (15/2) والدرة الفائقة (ص192) ونشر المثاني، من موسوعة أعلام المغرب (1697/4) وإتحاف أعلام الناس (318/1).

(2) عن الدرر البهية (15/2 و 16) وإتحاف أعلام الناس 317/1.

(3) الدرر البهية (17/2).

(4) النقابة ولاية في دفع المنكر، خاصةً بالانتساب للجانب النبوي لئلا يتمكّن أحدٌ مِن ادِّعاء الانتساب إلى النبيﷺ. ويصلُحُ لها كَلُّ مَن يقدر على دفع الادِّعاء، ويشترط أن يكون عالماً باصطلاح تلك الخطة كالعلم بالأنساب، والتاريخ، والوفيات، والخطوط، والأشكال –علامة الإشهاد–. مع معرفة شروط النهي عن المنكر. ولا يشترط أن يكون النقيب شريفاً. انظر نشر المثاني من موسوعة أعلام المغرب (1698/4). =

عبدالقادر بن عبد الواحد بن أحمد الشبيه (المتوفى سنة 1099هـ)، وَلِيَهَا مِن طرف السلطان المولى الرشيد[1]. وما زالت النقابة فيهم إلى وقتنا هذا في شخص محمد بن عبدالكريم الشبيهي الساكن بزرهون –شفاه اللّه–.

وقد خلّف أحمد الشبيه وَلَدَيْن، عبدَالواحد ومُحَمَّداً. ومنهما تفرعت فروع الشبيهيين على أربعة فروع: ثلاثة تفرعت من عبداللّه بن محمد بن عبدالقادر بن عبد الواحد بن أحمد الشبيه. وواحد تفرع من الطاهر بن الحسن بن أحمد بن محمد بن أحمد الشبيه.

أما الفروع الثلاثة فهي:

1- بنو أبي محمد عبد القادر النقيب بن عبداللّه ومنهم عائلة مؤلفنا الفضيل بن الفاطمي بن محمد بن محمد بن عبد القادر.

2- بنو أبي حامد العربي بن عبداللّه.

3- بنو أبي محمد عبدالواحد بن عبداللّه.

أما الفرع الرابع فهم أبناء الطاهر بن الحسن[2].

وقد صَنَّفَ السيد الفقيه الفاطمي والد المُؤَلِّف، أرجوزةً جمع فيها فروع الشبيهيين، وهي تتألف من 52 بيتاً، أَنشرها هنا لأول مرة إتماماً للفائدة، معتمداً على نسختين في مكتبة خاصة. وقد أشار شيخنا محمد المنوني إلى هذه المنظومة في كتابه "المصادر العربية لتاريخ المغرب"[3] وعزاها للفقيه الفاطمي أيضاً وتبتدئ بـ:

=وقال ابن العربي: وأما ولاية النقابة فهي مُحدثة لأنه لمَّا كثرت الدعَّاوي في الأنساب الهاشمية، نصبَ الولاةُ قوماً يحفظون الأنساب لئلا يدخل فيها مَن ليس منها. نقله الشبيهي في الفجر الساطع (6/ل216).

(1) إتحاف أعلام الناس (319/5).

(2) انظر الإشراف (ل36 إلى 39).

(3) المصادر العربية لتاريخ المغرب (39/1).

«الحمد للّه، ومِمّا نظمه الشريف الفقيه العلامة مولانا الفاطمي[1] بنُ مولانا محمد بن محمد ابن عبدالقادر الإدريسي الحسني الشبيهي الزرهوني، على نسب الشرفاء الجوطيين الذين هم بالزاوية الإدريسية، وَفَّرَ اللّه جمهم، وجعلنا مِن المحبِّين لهم، آمين.

قال رحمه اللّه:

1- حمداً لمن عمَّ بإسداءِ النِّعمْ ❖ وخصَّنَا مِن بين سائر الأممْ

2- بأفضل الخلق العظيمِ الجاهِ ❖ محمّدٍ أجَلِّ رُسْلِ اللّهِ

3- صَلّى وسلّم عليه ما سمَا ❖ فوق سما بالمجد مَن له انتما

4- وءاله سُحْبِ الندى الأطهارِ ❖ وصحبه [مِن][2] خيرة الأبرار

5- هذا بحول اللّه نظمٌ مختصرْ ❖ يحوي فروع أحمد الذي اشتهرْ

6- لدى خطاب الناس بالشَّبيهي ❖ فيَالَهُ مِن لقب تَريهِ

7- خُصَّ به لِشَبَه جَلِيٍّ ❖ بجدِّهِ خير الورى الْمَكَيِّ

8- إذ كان شِبْهَ الخاتَم المشرَّفِ ❖ بظهره فاعْجَبْ له من شرفِ

9- ذكرتُهم مُقَدِّماً للأسفل[3].

10- وهم فريقان، فأما الأولُ ❖ ثلاثة مِن الفروع يشملُ

11- أبْناءَ عبدِالقادرِ الممجَّدِ ❖ ثم بني العَرْبي وعبدالواحد

12- ثانيهُمَا وهو فرعٌ واحدٌ ❖ لحَسَن يعزون وهو رَاشدٌ

13- وها أنا أشرع في "المقصودي"[4] ❖ مستمسكاً بالواحد المعبود

(1) هذا تحلية الناسخ لصاحب هذه الأرجوزة وهو حفيده الفقيه عبدُالصمد بنُ الفضيل بن الفاطمي.

(2) زدتُها ليستقيم الوزن.

(3) صدر هذا البيت ليس له عجز.

(4) كذا وردت في المخطوطتين لضرورة النظم.

الفرع الأول من الفريق الأول وهم أبناء عبدالقادر

14- أفتَحُهُ باسم سَمِيِّ المصطفى ❖ محمد* لمثله قد اقتفى
15- والدُهُ يُدعى بعبْدِالقادرِ ❖ ابنِ محمَّدِ بنِ عبدِالقادرِ[1]
16- وطيِّبٍ يعزى لأصله الشهيرْ ❖ محمدٍ نجل محمدِ الأخيرْ
17- إدريس قُلْ والدُهُ مُحمدُ ❖ وَهْوَ إلى محمد يستنِدُ
18- ثم السعيدُ ومحمدُ الفَضِيلْ ❖ كذاك إدريسُ المفضَّلُ النَّبيلْ
19- (أبناء)[2] محمدٍ سليلِ الطيّب ❖ وَهْوَ ابنُ عبدِالقادرِ المحبّبِ
20- ثُمَّتَ حمزة بن عبدِاللّه ❖ لعابد الرحمن ذي التباهي[3]
21- وَهْوَ ابنُ عبدِالقادرِ المذكور ❖ الماجدِ المفضَّلِ المشهورِ
22- ثم محمد الرِّضى ابنُ الهاشمِ ❖ لعابدالرحمن أيضاً ينتمي

الفرع الثاني منهم. وهو أبناء العربي

23- محمد هُو بنُ إدريس كذا ❖ شقيقُه الحُسينُ أيضاً فَخُذَا
24- وَهُوَ منسوبٌ لعبداللّه ❖ المنتمِي للعرَبِي الأوَّاهِ
25- مثلهما محمدُ بن أحمدَ ❖ نجلٌ لعبداللّه حقٌّ قد بدَا
26- ثم محمدٌ سليلٌ للحسينْ ❖ وهو لعبداللّه أيضاً "دون مين"[4]

---

* هذا هو الجد الأول للمؤلِّف سيدي الفضيل الشبيهي.

(1) الشطر الثاني لهذا البيت (15) مختل، وصوابه والله أعلم: "محمّدٍ ونجلِ عبد القادر".

(2) كذا وردت في المخطوطتين، والصواب واللّه أعلم: "ابنا".

(3) الشطر الأول لهذا البيت (20) مختل، ويأتي البيت كلّه لضرورة القافية هكذا:

ثمَّ حمزةَ نجلُ عبدِاللّه ❖ لعابد الرحمن هُوَ ذي التَّباهْ

(4) يعني: "دون كذب".

الفرع الثالث منهم، وهو أبناء عبدالواحد:

27- ثم محمّدانِ أيضاً فرعانْ ❖ لعبدالواحد بن عبدالرحمن[1]

28- وَهْوَ بنُ عبدالواحدِ الممجّدِ ❖ الشامخِ الفضل الشريف الأرشدِ

29- محمدٌ إدريسُ فرعَا أحمدَ ❖ أعني بنَ عبدِالواحدِ المؤيّدَ

30- وأحمدُ وطاهرٌ تِهامِي ❖ أبناءُ يحيى العالمِ الهمامِ

31- وَهْوَ بنُ عبدِالواحدِ المذكورِ ❖ فَيَالَهُ من نسبٍ مشهورِ

32- وكلّهم أبناءُ عبدِاللّه ❖ نَجلُ محمدٍ عظيمِ الجاهِ

33- نجلٌ لعبدِالقادر [بن][2] الماجد ❖ الفائقِ الأقرانِ عبدِالواحدِ

34- نجلُ الزّكيِّ أحمدَ الشّبيهِ ❖ الهاشميِّ المرتضَى النّبيهِ

الفريق الثاني منهم، وهم فرع واحد، وهم بنو الحسن

35- فطاهرٌ إدريس مَعْ عبدِالسّلامْ ❖ بنو علي بنِ طاهرٍ نِلْتَ المَرَامْ

36- ومثلُهم محمدُ نجلُ الرّشيدْ ❖ لطاهرٍ الآخرِ يُعْزَى لاَ مزيدْ

37- وَهْوَ سليلُ حسنِ بن أحمد ❖ ابن محمد الشريف الأمجد

38- فرعُ الوليِّ أحمدَ الشَّبيهي ❖ أعظم بهذا النسب النزيهِ

39- فَهْوَ جماعُ كلِّمَا قد قُدِّمَ ❖ من الفريقين كما قد رُسِمَا

40- وَهْوَ بنُ عبدِالواحدِ المنتسبِ ❖ لعابدِالرحمن فاحفظ تُصِبِ

41- نجلُ أبي غالبٍ الزكيِّ ❖ وَهْوَ بنُ عبدِالواحدِ المَرْضِيِّ

42- ابنُ محمدٍ سليلٌ لعلي ❖ أعني بنَ عبدِالواحد المفضَّلِ

(1) البيت كلّه مختل وزناً.

(2) ساقطة لابد مِن إضافتها.

43- لعابدِ الرّحمن حقاً ينتمي ❖ وَهْوَ بنُ عبدِالواحد المعظَّمِ

44- ابنُ محمدِ السَّمِيِّ بن عَلي ❖ ولد حمود بن يحيى المعتلِي

45- سليلُ يحيى ذي الخصال العليا ❖ ولدِ إبراهيم نجلِ يحيَى[1]

46- وهو الذي يعرف بالجوطِيِّ ❖ نجلِ محمدِ الرِّضَى الزَّكِيِّ

47- والدُهُ يَحْيى (وَ)[2] هْوَ العوام ❖ وقيل بالجوطيِّ ذَا يُرامُ

48- وهو بنُ قاسِمِ بن إدريسَ الرِّضى ❖ سليل إدريسَ الإمامِ المُرتضَى

49- ابنٍ لعبدِ اللّه نجلِ "حسنْ"[3] ❖ أعني به المثنى فرعَ الحسَن

50- سبط الرسول وابنِ ابنته البتولْ ❖ وابن عليّ المُرتَضَى خير الأصولْ

51- ثم صلاةُ اللّه تَتْرَى أبدَا ❖ على النبي الهاشمي أحمدَ

52- وءالهِ وصحبهِ الأخيارِ ❖ ما كُوِّرَ الليلُ على النّهارِ

انتهى

---

(1) الشطر الثاني لهذا البيت مختل وزنـًا.

(2) الأفضل حذفُ واو العطف، ويصير الشطر الأول لهذا البيت هكذا: "والده يحيى هو العوام".

(3) كذا في الأصل، ولعل الصواب: "الحسن".

الفصل الثالث: حياة المؤلِّف

المبحث الأول: اسمه ونسبه* وولادته ومسقط رأسه

هو العلاَّمةُ الفقيهُ محمّد الفضيلُ بنُ محمد الفاطمي بنِ محمد، أبو عبداللّه، الشَّبيهي الجوطي، الإدريسي، الحَسَني، الزرهوني إقامةً.

ينتهي نسبه الشريف إلى إدريس الأول مؤسس الدولة الإدريسية بالمغرب. فجدُّهُ محمد هو ابن محمد بن عبدالقادر بن محمد بن عبدالقادر النقيب[1] بن عبداللّه بن محمد بن عبدالقادر بن عبدالواحد بن أحمد "الشّبيه"[2] بن عبدالواحد بن عبدالرحمن بن أبي غالب بن عبدالواحد بن محمد بن علي بن عبدالواحد بن عبدالرحمن بن عبد الواحد بن محمد بن علي بن حمّود بن يحيى بن يحيى بن إبراهيم بن يحيى المُثَنَّى بن الحسن السِّبط بن عليٍّ وفاطمةَ الزهراء بنتِ رسول اللّه ﷺ.

واتفقت أغلبُ المصادر على إيراد هذا النسب هكذا مرتباً[3]. وَخَالَفَ محمّد الزّكي بنُ هاشم العلوي المدغري المتوفى سنة 1270هـ في كتابيه: "الدُّرَّةُ الفائقة في أبناء عليّ

---

* المصادر التي ترجمت للمؤلّف: فهرس الفهارس لعبد الحي الكتاني (929/2)، وإتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس لابن زيدان (518/5-520)، وإتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع لعبدالسلام ابن سودة (2824/8) من موسوعة أعلام المغرب، ودليل مؤرخ المغرب الأقصى له أيضاً (362/2)، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة.

(1) انظر ترجمته في إتحاف أعلام الناس (319/5-320).

(2) انظر ترجمته في إتحاف أعلام الناس (317/1-319) وفي رفعه لنسبه اختلال.

(3) انظر: أرجوزة الفاطمي الشبيهي والدِ المؤلِّف المنشورة هنا في آخر المبحث الثالث في فروع "الشبيهيين" من الفصل الثاني من الباب الأول، والدرر البهية (17/2)، والإشراف على بعض مَن بفاس مِن مشاهير الأشراف (ل37)، وإتحاف أعلام الناس (517/5 و518 و317/1).

وفاطمة"، و"الشجرة الزكية..."[1] فأضاف سهواً اسم: "الطيب" بين محمد وعبدالقادر النقيب.

واختصر شيخنا المحقّق المنوني -رحمه اللّه- نسبَ والد المؤلِّف "الفقيه الفاطمي" عند ذكرِهِ لأرجوزته في فروع الشبيهيين اختصاراً قد يوهم أَنَّ عبدَالقادر النقيب هو الجدّ الثاني لصاحب الأرجوزة، وليس كذلك بَلِ النقيب هو الجدُّ الرابع[2].

وهناك تنبيهان يتعلّقان باسمِ المُؤَلِّف:

الأَوَّلُ: أَنَّ اسمَه مركَّبٌ من "محمد" و"الفضيل" على عادة بعض الأسر المغربية مِن إضافة الاسم الشريف "محمّد" للاسم الأصلي تبركاً به. وقد نقل المؤلِّفُ في "الفجر الساطع" عن الفقيه المالكي العتبي المتوفى سنة 255هـ أنه قال: "أهل مكة يتحدَّثون: "ما مِن بيتٍ فيه اسم "محمد" إلا رأوا خيراً ورزقوا"[3].

الثاني: أَنَّ ضبطَ اسم المؤلِّف: "الفضيل" يدخل في أحد فنون علم مصطلح الحديث وهو "المؤتلف والمختلف مِن الأسماء" الذي وصفه ابنُ الصلاح بقوله: "هذا فنٌّ جليل مَن لم يعرفه مِن المحدثين كثُر عِثاره ولم يعدم مخجلا"[4] ونَظَمَ فيه البيقوني قائلا:

مؤتلفٌ مُتَّفِقُ الخَطِّ فَقَط ❖ وَضِدُّهُ مُخْتَلِفٌ فاخش الغلط

والأصلُ في هذا الفن النَّقْلُ لا العقل، وهو منتشر لا ضابط في أكثره يعوّل عليه، وإنما يضبط بالحفظ تفصيلا[5]. ذَلِكَ أَنَّ اسم "الفضيل" يمكن نطقه على ثلاثة أوجه:

---

(1) الدرة الفائقة (ص173) والشجرة الزكية (ص238).

(2) المصادر العربية لتاريخ المغرب (39/2).

(3) الفجر الساطع (5/ل 180) وانظر: إكمال الإكمال للأبّي (415/5).

(4) علوم الحديث لابن الصلاح النوع 53. (ص172).

(5) انظر منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نورالدين عتر (ص182).

- بضم الفاء وفتح الضاد على وزن: عُمَير.
- بفتح الفاء وكسر الضاد على وزن: عَظيم.
- بسكون أوله وكسرِ ثانيه على طريقة اللهجة المغربية: فْضِيلْ.

- ولادته ومسقط رأسه

لم تُشِر المصادر التي ترجمت للمؤلِّف إلى سَنَةِ ولادته إلا ما ذكره ابنُ زيدان عَرَضاً في ترجمة أخيه، ونصُّه: "كانت ولادته -يعني أحمد بن الفاطمي- قبل ولادة أخيه سيدي الفضيل بثلاثة أعوام، وذلك أواسط العشرة الخامسة من المائة الثالثة بعد الألف"[1].

يُفْهَمُ من هذا النص أَنَّ ولادة أحمد بن الفاطمي كانت سنة 1245 للهجرة وأنه يكبر أخاه الفضيل بثلاث سنين، فتكون ولادة المُؤَلِّفِ إذن على وجه التقريب سنة 1248 للهجرة الموافق لسنة 1832 للميلاد.

---

(1) إتحاف أعلام الناس (464/1).

المبحث الثاني: أسرته ومحيطه العائلي

سبق أن أشرتُ في الفصل الثاني المتعلِّق بأصول أسرة المؤلف إلى كونه شريفاً من الشبيهيين فرع الجوطيين الإدريسيين. وقد استقرَّت أسرة الشبيهيين، بمكناس حيث كان أول نازلٍ بها أبو محمد عبدالواحد المجاهد بن محمد بن علي بن حمود، وهو الجد الجامع للأشراف الطاهريين والغالبيين والفرجيين والشبيهيين[1].

وقد مكث هؤلاء الشبيهيون بمكناس مدة، حتى انتقل جُلُّهم لمدينة زرهون، وأحاطوا بالضريح الإدريسي. وبقي بعضهم بمكناس بدرب العطّارين[2].

وحظيت هذه الأسرة بمزيدٍ مِن الاحترام والتوقير، نظراً لانتسابها إلى البيت النبوي، ولخدمتها الضريح الإدريسي وزواره، ولاختصاصها بنقابة الأشراف التي سلّمها لهم السلطان العلوي المولى الرشيد بعد أن كانت في أبناء عمّهم الطاهريين[3] وهي في عقبهم إلى الآن.

ويعتبر أبو محمد عبدالقادر بن عبدالله المشهور بالنقيب، أولُ مَن وَلِيَ النِّقابة مِن هذا الفرع الشبيهي، وَلاَّهُ إياها السلطان المولى الرشيد العلوي سنة **1080**هـ، وجدّدها له المولى إسماعيل فَأَحْكَمَ نظامَها وأجرى على مقتضى الشريعة أحكامها. وكان فقيهاً فاضلا، وهو أول مَن بنى قُبَّةً على قبرِ جدِّه المولى إدريس الأول عام **1070**هـ إذ كان قبرُهُ قبلَ ذلك عارياً بلا بناء.

---

(1) انظر الدرر البهية (2/14-15).

(2) المصدر السابق (2/17) وانظر رياض الجنة (1/40) وإتحاف أعلام الناس (4/286).

(3) المصدر السابق (2/25).

وتوفي رحمه اللّه في ربيع الأول سنة 1099هـ[1].

وممن تولى النقابة من هذا البيت ابنه عبدالرحمن وهو فقيهٌ نسَّابةٌ ردَّ على القادري صاحب: "الدر السني"، والدلائي صاحب: "دُرّة التيجان" وشنّع عليهما، وله في ذلك أرجوزة[2]. وقد ردّ عليه في ذلك محمد بن الطيب القادري في أرجوزة سمّاها: "الصوارم الفتكية" مشتملة على 663هـ بيت[3] وتوفي سنة 1180هـ[4].

وقد أسهم هذا البيت الشبيهي في خدمة العلم الشرعي ونشره، وبزغ منه طائفة مِن الفقهاء، والمدرسين، والخطباء، والمفتين، والقضاة، والصلحاء، أذكر بعضاً منهم على سبيل الإشارة والتنبيه، فمنهم:

- عبدالواحد بنُ عبدالرحمن بنِ عبدالقادر الشبيهي الجوطي: فقيهٌ، وخطيبٌ، جارٍ على سَنَنِ سلفه الصالح، وَلِيَ الخطبة والإمامة بمسجد الضريح الإدريسي، رَحَلَ إلى الحج ومكث سنةً بِمكة والمدينة. أخذ عن الطيب بن محمد. وتوفي بزرهون سنة 1194هـ[5].

- محمد بنُ عبدالواحد الشبيهي ابنُ عمّ المؤلِّف: فقيه، كان إليه المرجع في الفتوى بالزاوية الإدريسية، وبيده أَزِمَّةُ نُوَّابِ قُضَاتها، وله: "تقييد في أدب زيارة الأولياء والترغيب في ذلك"، و"طرر على صحيح البخاري" -من كتاب التفسير إلى الختام-،

---

(1) انظر ترجمته في إتحاف المطالع من موسوعة أعلام المغرب (1697/4) وإتحاف أعلام الناس (319/5-320) والإشراف على من بفاس من الأشراف (ل37) ودليل مؤرخ المغرب، ومعجم المؤلفين (190/2).

(2) انظر المنظومة والردّ عليها في مخطوط مجموع بالخزانة الوطنية بالرباط (1264ك).

(3) انظر ترجمة عبدالرحمن بن النقيب في إتحاف أعلام الناس (284/5-285).

(4) إتحاف المطالع عن موسوعة أعلام الناس (2388/7).

(5) إتحاف أعلام الناس (393/5- 394) ونشر المثاني (2284/6) و"إتحاف المطالع" مِن موسوعة أعلام المغرب (2419/7).

و"رسالة في جواز الأكل قُبَيْلَ أذان الفجر" -في كراسة-. ودفن في ليلة عيدالأضحى سنة 1324هـ[1].

- عبدالرحمن بنُ التهامي بن يحيى بن عبدالواحد الحسني الإدريسي الشبيهي، المتوفى سنة 1267هـ/1851م. أستاذ فقيه، مُعَمَّرٌ، إمام الضريح الإدريسي، نسخ بخطه الخُمُسَ الأخير من صحيح البخاري، وموطأ مالك، والشِّفَا لعياض، وشرح الهمزية البوصيرية ليحيى الشبيه[2].

- محمد الكبير بن إدريس بن علي الإدريسي الزرهوني الشبيهي، كان حياً عام 1261هـ/1845م نسخ بخطه الموطأ[3].

أسرة المؤلف:

أ) أبـــوه:

هو محمد الفاطمي بنُ محمد بنِ محمد الشبيهي، فقيه، خطيب، مُدَرِّسٌ، أديب، ذو جاه ووجاهة. تولّى الخِطبة والإمامة، وخطَّة القضاء بالزاوية الإدريسية عام 1215هـ، ثم أعفي مِن القضاء، وأقرّ على الإمامة والخطابة بالمسجد الأعظم من الزاوية الإدريسية بزرهون، ولم يزل عليهما إلى أَنْ لَبَّى الدَّاعِي. أخذ عن حمدون ابن الحاج ومَن في طبقته. له أرجوزة جمع فيها فروع الشبيهيين ألحق فيها أصاغرهم بأكابرهم[4].

---

(1) إتحاف أعلام الناس (284/4-285) وإتحاف المطالع (2844/8-2845) ومعلمة المغرب (282/1).

(2) تاريخ الوراقة المغربية (ص213).

(3) المصدر السابق ص185.

(4) نشرتُها والحمد لله في آخر المبحث الثالث من الفصل الثاني.

واختلف في وفاته -رحمه الله- حيث ذكَرَ جميعُ مَن ترجم له أَنَّ تاريخَ وفاته كانت سنة 1256هـ[1] ، وأشار صاحب: "الدرة الفائقة": أن وفاته كانت سنة بضع وخمسين ومائتين وألف[2]. وبيّض في "الشجرة الزكية" لفظة "بضع" إذ أورد وفاته هكذا: "توفي سنة (   )[3] وخمسين ومائتين وألف"[4].

أما عبدالكبير الفاسي، فأَرَّخ وفاته ضمن وفيات سنة 1257هـ[5].

وهذا هو الذي أجزم بصحته، لأني وقفتُ على عَقْدٍ عدلي[6] فيه: "أَنَّ السيد الفاطمي حبّس أرضاً بالزاوية الإدريسية لأولاده الثلاثة إدريس، والفضيل، وأحمد -وهو عليلُ الجسمِ، صحيحُ العقل والميز والإدراك- وذلك سنة 1257هـ.

وَدُفن مع أبيه بخزانة كتب الزاوية الإدريسية يسارَ المسجِدِ الأعظمِ بزرهون[7].

ب) أمـــــه:

هي الشريفة رقية بنت الفضيل بن المكي بن علي[8] المنوني[9]، وهذا يفيد أَنَّ المؤلِّف شريفٌ مِن جهة الأب والأم. وقد أنجبت مِن زوجها الفقيه الفاطمي ولدين هما الفضيل وأحمد.

---

(1) منهم: صاحب إتحاف أعلام الناس (518/5) وإتحاف المطالع (2560/7) والإشراف على مَن بفاس مِن الأشراف (ل37) ودليل مؤرخ المغرب الأقصى (89/1).

(2) الدرة الفائقة (ص193).

(3) بياض كما في مخطوط الخزانة الوطنية (375 ج).

(4) الشجرة الزكية (ص238).

(5) تذكرة المحسنين بوفيات الأعيان وحوادث السنين لعبدالكبير الفاسي (2563/7) من موسوعة أعلام المغرب.

(6) أطلعني على هذا العقد حفيد المؤلِّف السيد إدريس -رحمه الله-.

(7) انظر ترجمته أيضاً في الأعلام (326/6).

(8) انظر حول نسب المنونيين كتاب: "وثائق ونصوص عن أبي الحسن علي ابن منون وذريته" للمحقق المنوني.

(9) منون لقب لُقِّب به الأب الثاني لأبي الحسن علي بن محمد بن علي ويدعى منون، ولد 790هـ وتوفي 854هـ. قال المحقق المنوني: ولا أتحقق وجه التلقيب بهذا. المصدر السابق (ص9).

ج) أخوه السيد أحمد:

ولد السيد أحمد قبل أخيه الفضيل بثلاث أعوام، وذلك أواسط العشرة الخامسة من الـمائة الثالثة بعد الألف[1].

نشأ في عفاف وصيانة ومات أبوه وهو صبي، تتلمذ على أبي عبداللّه ابن الخياط العطار، وشيخ الجماعة بفاس محمد بن عبدالرحمن الفيلالي الحجرتي، وأحمد بن محمد الـمرنيسي، وأحمد بناني، وعبدالسلام بوغالب، ومحمد ابن حمدون بن الحاج. وكان يحضر دروس أخيه الفضيل.

أخذ الطريقة الدرقاوية عن مالك بن خدة دفين الزاوية. مهر في علم الحساب، وانتهت إليه رئاسة فنِّ الحساب في وقته.

وتوفي رحمه اللّه بفاس 26 ذو القعدة عام 1324هـ ودفن بروضة بنونة بسيدي علي بوغالب[2].

د) أخوه إدريس:

يعتبر أكبرَ أولادِ الفاطمي، فهو الأخ الكبير للمؤلِّف مِن جهـة الأب. ولم أجد له ذِكْراً في تراجم العلماء، والغالب أنه لم يكن له اهتمام بالعلم.

هـ) أولاد الـمؤلف:

خلّف الـمؤلِّفُ –رحمه اللّه– خمسة أولاد ذكور، هم: الفاطمي، والـماحي، ومحمد، وعبدالصمد، وعثمان.

ولم يستمر عَقِبُ الـمؤلِّف في هؤلاء الخمسة إلا في اثنين وهما: الفاطمي، وعثمان.

---

(1) إتحاف أعلام الناس (464/1).

(2) إتحاف أعلام الناس لابن زيدان (464/1)، وإتحاف الـمطالع (2844/8) وذكر أنه مات بزرهون، اللّه أعلم.

أما الثلاثة الآخرون فلم يعقبوا. وكلّهم باستثناء عثمان تابعوا دارساتهم الشرعية على درجات متفاوتة:

1) الفاطمي بن الفضيل:

فتح عينه في بيتِ شرفٍ وعلم، ونشأ في كنف أبيه وتحت رعايته، حيث اعتنى به أشد اعتناء، فقضى شبابه في تحصيل العلم، وأخذ عن شيوخ بلده بزرهون، وكان مِن أولهم أبوه، ورحل إلى فاس فلقي جِلَّةً مِن العلماء فدرس على يد الشريف مولاي الحسن بن المهدي العلوي المتوفى سنة 1330هـ، وابنِ عمّ والده محمد بن عبدالواحد الشبيهي المتوفى سنة 1324هـ، وأبي عبداللّه محمد بن التهامي الوزاني المتوفى 1311هـ وأبي عبداللّه مْحَمَّدْ -فتحاً- الشريف القادري، وأبي العباس أحمد بن محمد ابن الخياط الزكاري المتوفى فجأة عام 1343هـ.

وكان أبوه يصحبه معه وهو شابٌ، ويستجيز له العلماء الأكابر ليتصل سنده بسندهم، ففي القَدْمَةِ الثانية للفقيه عليّ بن ظاهر الوتري المَدَنِي إلى المغرب سنة 1297هـ طلب المؤلِّف محمدُ الفضيلُ أَنْ يجيزَهُ وابنَهُ الفاطمي، فأجازهما إجازة عامة[1] وبذلك اشترك الفاطمي مع أبيه في علوِّ سندِ هذا الشيخ.

وكان الفاطمي فقيهاً مطّلعاً مفتياً، نوازلياً، خطيباً بليغاً، وتصدّى للإفتاء والتدريس إلى أن ختمت أنفاسه. وتولّى بعد وفاة والده سنة 1318هـ خطتي الخطابة وإمامة الصلوات الخمس بالمسجد الأعظم من الزاوية الإدريسية لزرهون بظهير سلطاني[2]، وكان أيضاً قيّماً على خزانة الكتب العلمية بالزاوية.

---

(1) انظر نص الإجازة في الوثيقة رقم 12 بالملحق.

(2) وقفتُ على ظهير من السلطان عبدالحفيظ مؤرخ بتاريخ 2 شعبان 1326هـ يحدد فيه تعيينه الفاطمي، لوظيفتي الخطابة والإمامة وتسويغه قبض الإعانة المعينة من أحباس الزاوية. انظره في الوثيقة رقم 7 بالملحق.

وللفاطمي: "تقييد في نوع السفر الـمسقطِ لصلاة الجمعة "وأنه لا يشترط أن يكون سفر قَصْرٍ. وقفتُ عليه وهو في عشر صفحات.

وتوفي رحمه اللّه ببلده زرهون إثر زوال يوم الأربعاء فاتح ذي القعدة عام 1343هـ ودفن بعد عصر يومه بـ "الظهير" خارج الزاوية[1].

2) الـماحي بن الفضيل:

كان أصغر من أخيه الفاطمي بكثير، وهو فقيه خطيب فصيح، سار على سنن، جدِّه وأبيه وأخيه في الصلاح والخير، بل كان متبركاً به.

تقلَّد الوظائف الدينية التي كان يقوم بها أخوه مِن الخطابة، وإمامة الخمس بالـمسجد الأعظم بالزاوية، والقيام بخزانة الكتب العلمية ثَمَّة في متمّ شهر ذي القعدة سنة 1334هـ.

وبارك اللّه في عمره حتى وافته الـمنية في أول يوم من شهر محرم سنة 1380هـ ودفن ببلده زرهون[2].

3) عبد الصمد بن الفضيل:

أحد أبناء الـمؤلِّف، وكان فقيهاً، قرأ على أخويه الفقيهين الفاطمي والـماحي، وكان نسّاخاً ماهراً، وقفتُ على بعض مستنسخاته بيده.

4) محمد بن الفضيل:

لم أقف في ترجمته إلا على ظهيرٍ مِن السلطان عبدالحفيظ العلوي، ونصُّه كالتالي:

"جدّدنا بحول اللّه وقوته وشامل يُمنه ومنّتِه لـماسكه العدل الطالب محمد بن الفقيه السيد الفضيل الشبيهي على ما بيده، وترشيحه للخدمة مع ناظر أحباس الزاوية

(1) إتحاف أعلام الناس (5/520-522) وإتحاف الـمطالع (8/2891).

(2) إتحاف الـمطالع من موسوعة أعلام الـمغرب (9/3354).

الإدريسية بزرهون مكان العدل المتوفى الطالب محمد بن عمرو الخطابي تجديداً تامًّا، فنأمرُ ناظِرَ الأحباس المذكورة أن يجريه على مقتضاه، وينفذ له ما كان منفذاً في الأجرة للعدل المتوفى. والسَّلاَم. صَدَرَ به أمرُنا الشريف في 19 رجب عام 1326هـ"[1]. وفوقه الطابع السلطاني.

(1) انظر الوثيقة رقم 9 بالملحق.

المبحث الثالث: نشأته العلمية

وُلد مؤلِّفُنَا في بيتٍ تُرَفْرفُ فيه رايةُ العلم، ويتصف أهلُه بالشرف والصلاح والتقوى والعلم والعمل، فقد كان أبوه فقيهاً وقاضياً، وكانت أمه شريفة مصونة، وكان الناس ينظرون إلى هذه العائلة نظرة احترام وتوقير.

وليس مِن شك أَنَّ مثل هذه الظروف كانت من العوامل المُساعدة في أن ينشأ نشأة صالحة، ويتربَّى تربية حسنة.

ولا غرو أن يهتم وَالِدُهُ الفقيهُ الفاطمي بتعليم ابنه على عادة العلماء، وجرياً على عادة المغاربة، فقد أرسله أبوه إلى الكُتَّاب وهو لا يزال صغيراً حيث التحق بكتّاب سيدي حَجُّوب الكائن بنفس الحَوْمة التي كان يقطن بها المسمّاة: "حومة المْرِيح"، فقرأ القرآن على المقرئ الحنَّاوي، وحضر بعض دروس علماء الزاوية الإدريسية، وعايش السُّنة الحسنة للمغاربة المتمثلة في سرد صحيح البخاري في الأشهر الثلاثة رجب وشعبان ورمضان. خُصوصاً أَنَّ هذه المجالس البُخَارِية كان لها طعم خاصٌّ في مدينة زرهون لأنها كانت مزار العوام والعلماء على السواء، وكانت تعتبر زيارة زرهون في عُرْفِهِمْ رَدّاً لجميلِ باني الدولة المغربية إدريس الأَوَّلَ رحمه اللّه.

وَمَاتَ وَالِدُ مُؤَلِّفِنَا وهو لم يتجاوز العاشرة مِن عمره، وكانت تظهر رغبته الأكيدة في تحصيل العلم والصبر على مشاقّه، خصوصاً أنه كان له مؤنس يصاحبه ويلاطفه ويقتدي به، وهو أخوه الأكبر منه السيد أحمد، فتيسرت لهما أسباب الرحلة إلى مكناسة الزيتون لحضور مجالس علمائها وللاستفادة من علومهم. يَسَّرَ لهما في هذا الأمرِ عنايةُ السلطان عبدالرحمن بن هشام العلوي واهتمامه بهما، حيث أصدر ظهيراً شريفاً هذا نصه:

"يُعْلَمُ مِن كتابنا هذا السَّامِي قَدْرُهُ النافذ بحول اللّه وقوَّتِه أمْرُهُ، أننا أنعمنا على السيدة" رقية بنت سيدي الفضيل الـمنوني" زوجة الفقيه الصّائر إلى عفو اللّه "سيدي الفاطمي الإدريسي" بالسُّكنى بِدَارِ حُبُس الزاوية الإدريسية الكائنة بالتوتة مِن مكناسة الزيتون هي وَوَلَدَاهُ منها الصَّبيَّان سيدي أحمد وسيدي الفضيل إنعاماً تامّاً مِن غير شيء يجب عليهم. فالواقـفُ عليه يعلمه ويعملُ به. صَدَرَ به أَمْرُنَا الـمعتز باللّه في 6 شعبان الأبرك عام 1258هـ" —وفوقه الطابع الشريف—[1].

ولعلَّ انتقالَهما إلى مكناس، ومكثهما بها كان لأجل طلب العلم. ولأنهما كانا صبيَّيْن فقد رافقتهما أمُّهمَا.

ولم يقتصر في تحصيله للعلم على علماء مكناس، بل توجّه إلى فاس عاصمة العلم آنذاك فتربّع بين يدي أئمة القرويين ينهلُ مِن علومهم ويرتوي مِن بحار معارفهم، فتنوعت مشاربُهُ بتنوّعِ شيوخه إذ أخذ:

عن الحاج الداودي التلمساني الفقه وهو عمدته.

وعن أحمد الـمرنيسي الفقه أيضاً، وجَمْعَ الجوامع، والنَّحْوِ، ومقدمةَ السنوسي في علم الكلام، والشمائلَ للترمذي، والشِّفاَ لعياض، وصحيحَ البخاري، والتفسير.

وأخذ عن محمد بن حمدون ابن الحاج الفقهَ، والشمائلَ، والشِّفا، وصحيحَ البخاري.

وعن الـمهدي ابن سودة جَمْعَ الجوامع، ومقدمة السنوسي، وصحيح مسلم.

وعن محمد بن عبدالرحمن الحجرتي، وعمر ابن سودة، وأحمد بن أحمد بناني الفقه.

---

(1) انظر الوثيقة رقـم 1 بالـملحق في خاتمة البحث.

وأخذ أيضا عن عبدالسلام بوغالب جمع الجوامع. وعمر بن محمد بناني المعروف بـ"كَـلاّ" جمعَ الجوامع، وتلخيصَ الـمفتاح، ومختصرَ السنوسي في الـمنطق وكتابَ السُّلَم، والشمائلَ، والشِّفَا، وصحيحَ البخاري والتفسير.

وعن محمد الـمقري الـمدعو الزمخشري، وقاسم القادري، والشريف العلوي، النَّحْوَ.

وعن الطالب بن حمدون ابن الحاج الشمائلَ، والشِّفاَ، وصحيحَ البخاري[1].

ويبدو أنَّ الـمؤلِّفَ استفاد مِن هؤلاء الشيوخ الذين كانوا بالنسبة إليه رِيَاضاً تفوح جِنَانُها بمختلف أنواع الثمار، فاقتطف منها ما روى عطشه وقضى نهمته، بل نهل من هذه العيون الـمتدفقة وعلَّ حتى تضلَّع، وهو لا يزال في ريعان شبابه، إذ أغلبُ شيوخه ماتوا وهو لم يتجاوز الثانية والعشرين.

هكذا إذن كانت نشأة محمد الفضيل علميةً، واستمرَّ في مسيرته في طلب العلم ولم يتوقّـف عند أجلٍ معيّن، حيث نجده وهو في سن الخمسين ببلده زرهون -الذي يُدَرِّسُ فيه العلم- يجلسُ في مجلس عليّ بنِ ظاهرِ الوتري الـمَدَني في زيارته الثانية للمغرب سنة 1297هـ قارئاً ومستمعاً لِأَوَّلِ صحيح البخاري، وَأَوَّلِ مسندِ الإمام أحمد، وطالباً منه أن يجيزه وابنَه الشابّ الفاطمي في الرواية عنه، ضاربًا الـمثل لابنه وجلّ تلامذته أَنَّ العلمَ بحرٌ لا ساحل له، وأَنَّ تحصيلَه لا ينقطع إلا بانقطاع الأجل.

---

(1) انظر إتحاف أعلام الناس (519/5).

المبحث الرابع: شيوخه

إِنَّ طلبَ العلم كما هو الآن منذ أن دخل الاستعمار العالمَ العربي الإسلامي، ينبني على تحصيل شهادات تُمْنَحُ وفق إجراءِ امتحانات في محاور معيّنة مِن مواد محددة.

وفي هذا النظام قد يتفوق الطالب بتحضير دروسه دون ملازمة الأستاذ، بل يكفي الطالبُ أَنْ يحصِّلَ على نتيجة تخوِّلُهُ النجاح.

أما قبل هذا التاريخ، فإن مناهج التعليم آنذاك، كانت تستلزم مِن الطالب أن يجلس بين يدي شيخه قارئاً ومستمعاً لكتاب معيّن حتى يختمه، ثم ينتقل مِن شيخ إلى شيخ آخر حتى يستكمل دراسة المواد الشرعية، فيتلقَّى الطالبُ العلمَ والتربية معاً.

وما أن يلحظَ الشيخُ في الطالبِ مخايل النبوغ وجودة التحصيل والاستيعاب التي لقَّنها إيّاه، حتى يسلّمه إجازة بمثابة اعتراف منه على أهليته للتدريس والإقراء والإفادة.

وفي تراثنا العربي الإسلامي لونٌ مِن ألوان التأليف، انصبَّ حول تسجيل الطالبِ لأسماءِ شيوخه وأساتذته، والمواد التي كان يدرسها في شكل ما يسمّى بالأثبات، والمشيخات، والبرامج، والمعاجم، والأجزاء، والإجازات، والفهارس، وغيرها، حيث إن هذه الكتب تنبئ عن نوعية المدارس= الشيوخ التي تخرّج بها وطبيعة الكتب التي درَسَهَا. كما أنها تفصح عن درجة تحصيله للعلم وكيفية تحمُّله له سماعاً، أو قراءة، أو إجازة، أو مكاتبة. فكان الشيوخ إذن يمثلون معاهد علمية، إذ كثرةُ الشيوخ وتباينُ اتجاهاتهم تكونان مادة خصبة للباحث، تُعِينه في تقديم صورة تقريبية عن الحياة العلمية لِأَيِّ عَلَمٍ مِن الأعلام.

وليس مِن شَكٍّ أَنَّ مؤلِّفَنَا الفضيل سار على هذا الدرب بصَبْرٍ وجدّ وتُؤَدَةَ حتى حصَّل على الإذن والإجازة للتدريس وإقامة الخُطَب. وقبل أن أسرد أسماء شيوخ الـمؤلِّف أودّ أن أذكر الـملاحظات الآتية:

أ) إن بعض شيوخه كانت لهم مكانة علية في الـمجتمع ولدى السلطان فكانوا يُسْتَشَارون في القضايا الـمصيرية والظروف العصيبة التي تمرّ بها الأمة الـمغربية، من ذلك استدعاء السلطان عبدالرحمن بن هشام العلوي لبعضهم لاستشارتهم بخصوص بنود عقد الصلح بين الـمغرب وإسبانيا عقب حرب تطوان سنة 1276هـ وكان ومن أعضاء هيئة العلماء الـمُسْتَشَارين الذين رُفِعَتْ إليهم قضية الصلح بعضُ شيوخه وهم: أحمد الـمرنيسي، وعبدالسلام بوغالب، والـمهدي ابن سودة، وعمر ابن سودة[1].

ب) إنَّ مُؤَلِّفَنَا شارك بعض شيوخه في الأخذ عن شيوخهم، مِن ذلك أنه شارك شيخَه محمد بن محمد الـمقري الـمدعو بالزمخشري في الأخذ عن شيوخه الثلاثة: محمد بن عبدالرحمن الحجرتي، وأحمد الـمرنيسي، وعبدالسلام بوغالب.

وشارك أيضاً شَيْخَهُ قاسم بن محمد القادري في الأخذ عن الحجرتي، والحاج الداودي التلمساني، وأحمد الـمرنيسي.

وشارك شَيْخَهُ أحمدَ بنَ أحمد بناني في شيخه عبدالسلام بوغالب.

كما شارك شيخَه محمدَ الطالب بنَ حمدون ابن الحاج في شيخه محمد بن حمدون ابن الحاج.

ج) كتابُ ابنُ زيدان الـموسوم بـ: "إتحاف أعلام الناس"[2] هو الـمصدر الأساس الذي اعتمدتُ عليه في معرفة شيوخِ الـمؤلِّف، حيث ذكر أربعة عشر شيخاً للـمؤلِّف، وأشار في ترجمة مالك بنِ العناية، أن الـمؤلِّف من بين الآخذين عنه. ويعتبر الـمؤلِّف من بين

---

(1) انظر إتحاف الـمطالع (261/7).

(2) إتحاف أعلام الناس (519/5).

الذين حصلوا على إجازة علي بن ظاهر الوتري المدني في زيارته الثانية للمغرب سنة 1297هـ[1]: فيكون عدد شيوخه ستة عشر شيخاً.

وَوَضَعَ شيخُ شيوخنا محمد عبدالحي بن عبد الكبير الكتاني رحمه الله فهرسةً للمؤلِّف باعتباره شيخاً له. قال في كتابه فهرس الفهارس: "فهرسة الشبيهي... لجامع هذه الشذرة محمد عبدالحي الكتاني، أروي ما فيها عنه سماعاً وإجازة منه عام 1318هـ بزرهون"[2].

وقد نقّبتُ عن هذه الفهرسة، مطّلعاً لوائح المخطوطات بالمغرب وغيره، باحثاً في المكتبة الكتانية بالخزانة الوطنية بالرباط، سائلا أهل المعرفة في هذا الشأن، فلم أظفر بما يَدُلُّ على مكان وجودها. وأظن أَنَّ ابنَ زيدان، أفاد منها في إيراد شيوخ المؤلِّف وأنه حصَّلَ على إجازة خاصة[3] مِن عبدالحي الكتاني، لرواية مؤلَّفات الفضيل الشبيهي. والله أعلم.

والمترجح عندي، أن هذه الفهرسة موجودة من المكتبة الكتانية التي وصلت من باريس إلى الرباط في عهد الملك الحسن الثاني، وحُمِلت للقصر الملكي بمراكش، حيث وُضِعت بجناحٍ خاصّ في القصر، بعد أن تمّت فهرستها. لكن إلى حدّ الآن لم تفتح مكتبة القصر الملكي بمراكش أبوابها للباحثين، فأتمنّى أن يتم فتحها في عهد الملك محمد السادس لترميم مخطوطاتها وحمايتها من التلف والضياع. وبلغني بسند صحيح أن الفهرسة موجودة بهذه المكتبة برقم 223 بخط الشيخ عبدالحي الكتاني.

(1) انظر إجازة الوتري للمؤلِّف في الوثيقة رقم 12 بالملحق.

(2) فهرس الفهارس (929/2) وانظر أيضاً دليل مؤرخ المغرب الأقصى (326/2) ومعجم المؤلفين.

(3) انظرر الفجر الساطع الجزء الأول في الخزانة الحسنية بالرباط تحت رقم 11386، وراجع نصّ الإجازة في الوثيقة رقم 19 بالملحق.

وأسوق هنا تراجم شيوخه الستة عشر وهم كالآتي:

1) الحاج الداودي —اسماً– ابن العربي التلمساني، أبو محمد الحسني، حلاَّه جعفر بن إدريس الكتاني: بالعلامة الصالح الخاشع البركة النفاع الخاضع[1]. ووصفه الفاطمي الصقلي بقوله: العالم العلامة النحرير البياني، المتقن المشارك المتفنن النحوي اللغوي البياني الأصولي[2]. وقال فيه ابن سودة: "كان علاّمةً مشراكاً أصولياً بيانياً"[3].

وقال فيه محمد بن جعفر الكتاني: "العلامة المشارك النّبيه الدارّكة المتقن، النحوي اللغوي، البَياني الأصولي المتفنن"[4].

أخذ عن جماعة من الشيوخ ببلدة تلمسان، وتقلّد بها وظيفة القضاء حين استولت فرنسا عليها، وفد على فاس في جملة مِن أهل بيته، وتوطنّها، وقرأ بها على علمائها، ثم توجه إلى مصر فاستفاد من أئمتها، وحجّ واعتمر.

يُعتبر هذا الشيخُ عمدة الفضيل الشبيهي[5]، حيث درس عليه مادة الفقه. أخذ عنه المختصر في الفقه لأبي الضياء خليل، وكان يُدرِّس البلاغة خصوصاً تلخيص القزويني[6]. وتخرّج به جماعة من الفضلاء.

وممن تتلمذ عليه: حميد بن محمد بناني، وأحمد بن محمد بن عمر الزكاري المعروف بابن الخياط الفاسي المتوفى سنة 1343هـ. والحاج صالح بن محمد المعطي التادلي وأجازه.

---

(1) إجازة جعفر بن إدريس الكتاني لمحمد المدني ابن جلون (ص428).

(2) ذكر من اشتهر أمره وانتشر من بعد الستين من أهل القرن الثالث عشر (ص178–179).

(3) إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع. من موسوعة أعلام المغرب (2600/7).

(4) سلوة الأنفاس لمحمد بن جعفر الكتاني (262/1).

(5) إتحاف أعلام الناس بحاضرة جمال مكناس (518/5).

(6) فهرسة أحمد المدعو حميد بن عبدالسلام بناني الفاسي (ص374).

وكان الداودي -رحمه اللّه- مِن أهل الخير والدين والصلاح، وممّن ظهرت عليهم آثار الفلاح. له تآليف في مجالات متنوعة من علوم الشريعة منها:

- حواش على شرح السعد التفتازاني للتلخيص في علوم البلاغة للقزويني.
- حواش على "السُّلَّم" في المنطق.
- شرح على البردة -لم يكمل-.
- إعراب المرشد المعين لابن عاشر.
- شرح على الهمزية.
- نظم أدبي وشَرَحه.
- شرح على البخاري لم يكمل.
- وتوفي ليلةَ السبت رابع عشر محرم الحرام عام 1271هـ ودفن بزاوية سيدي أحمد بن ناصر بالركن الذي عن يمين الداخل للقُبَّة... وذلك بأمر مولوي، وحضر جنازته جمٌّ غفير من الناس، وكسّر العامة أعوادَ نَعْشِهِ، وقطّعوا الحصيرة التي كان عليها تبركاً[1] -بزعمهم، غفر اللّه لهم-.

2) محمد بن محمد، أبو عبداللّه المقرّي التلمساني، عُرِفَ بالزمخشري لإتقانه علومَ المعقول، الشيخُ الجليل، الفقيهُ البياني، وهو مِن ذرية المقّري مؤلِّف: "نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر لسانها وزير الدين ابن الخطيب" كما بخطٍّ شيخه أبي عبداللّه الكردودي في نصٍّ إجازةٍ له. وقد ذكر في "نفح الطيب": أن نسبه قرشي، وقد صرّح بالقرشية في حقّهم: ابنُ خلدون في تاريخه، وابنُ غازي، وغَيْرُ واحد[2].

---

(1) سلوة الأنفاس (262/1) وانظر شجرة النور الزكية تر1601.

(2) سلوة الأنفاس (23/3).

كان عالـماً فاضلا خيّراً ديِّناً ماثلا، ذا سَمْتٍ حسنٍ وحالة مرضيةٍ، وكان لطيفَ الإشارة، فصيحَ العبارة، له مُشاركة. وله اليد الطُّولـى في علوم الآلة، وكان الغالب عليه علم العربية، فقد كان فيه ماهراً.

أخذ عن جماعة من الأئمة بفاس كمحمد بن عبدالرحمن الفيلالي، وأحمد الـمرنيسي، وعبدالسلام بوغالب، ومحمد بن عبدالقادر الكردودي وغيرهم[1]. وتخرّج به جماعةٌ. توفي رحمه اللّه في أواخر ربيع الآخر، إلا أن الفاطمي أرَّخَ وفاته سنة 1289هـ[2]. أما ابن سودة فذكره في وفيات 1285هـ[3]، وكذا محمد بن جعفر الكتاني، ودفن بروضة أولاد ابن الـمليح بالقباب[4].

3) أحمد بنُ مْحَمَّد -فتحاً- بنِ علي، أبو العباس الـمرنيسي، الـمدرِّس النفاعة، كثير التلامذة والأتباع. ولد بفاس. أخذ عن حمدون ابن الحاج، والطيب ابن كيران، ومحمد بن عَمْرو الزروالي، وغيرهم ممَّن هو في طبقتهم. ولازم القاضي أبا العباس ابن سودة في الفقه. كان حسن السمت والوقار، كثير الـمذاكرة، إمام أئمة علم الإعراب والتصريف، سيبويه عصره، كانت "الخلاصة" بجميع شروحها وحواشيها نُصب عينيه[5]، قواماً على تدريس "الـمختصر الخليلي" وغيرِه، له مشاركة في العلوم.

حجٌّ وزار، مملوء الـمزادة بما تلقّاه من فنون الإفادة، ليِّن الجانب، متواضع، وقع له القَبول بحيث كان مجلسه غاصّاً بنجباء الطلبة الأعيان من فاس وغيـرها من الـمدن،

---

(1) سلوة الأنفاس (23/3).

(2) ذكر من اشتهر أمره وانتشر (ص191).

(3) إتحاف الـمطالع من الـموسوعة (2638/7).

(4) سلوة الأنفاس (23/3).

(5) ذكر من اشتهر أمره (ص187-188). وانظر إتحاف الـمطالع من موسوعة أعلام الـمغرب (2618/7) وانظر ترجمته في شجرة النور الزكية (تر 1608).

قوّالاً للحق. قرأ عليه جعفر بنُ إدريس الكتّاني "المرشد المعين" و"الآجرّومية" و"الصغرى"، وطرفاً مِن ألفية ابنِ مالك، وشيئاً مِن رَجَزِ ابنِ عاصم. وقال في حقّه: "كان متبرزاً على الأقران أكمل تبريز، وخصوصاً في ألفية ابنِ مالك، وكان يداعب في مجلسه كثيراً"[1]، وقرأ عليه حميد بن محمد بناني "صحيح البخاري"، وعلم النحو[2].

وممّن تتلمذ عليه ويروي عنه بالإجازة العامّة أحمدُ بنُ محمد بن الطاهر الأزدي المراكشي دفين المدينة المنورة عام 1287هـ[3]، وأبو عبدالله محمدُ بن المعطي يعرف بِحَدُّو السَّرْغِينِي المراكشي المتوفى سنة 1296هـ[4].

(1) إجازة جعفر بن إدريس الكتني لمحمد المدني ابن جلون (ص428) وسلوة الأنفاس (260/1).

(2) فهرسة أحمد المدعو حميد بن محمد بن عبدالسلام بناني الفاسي.

(3) انظر فهر الفهارس (122/1-123).

(4) انظر فهر الفهارس (361/1-362).

وَمِن تلامذته أيضاً: أحمد بنُ محمد بن عمر الـمعروف بابن الخياط الفاسي[1].

أما الفضيل الشبيهي فقد تتلمذ عليه، وحضر دروسه، وقرأ عليه "مختصر خليل"، و"جمعَ الجوامع" و"مقدمة السنوسي" في –علم الكلام– والتفسير[2]. وهذا يدل على مشاركة الـمرنيسي في جل العلوم الشرعية.له:

- حاشية على الـمَكُودِي على الألفية في النحو.
- تأليف في نظام العسكر.
- تأليف في إنكار البدع، وما عليه أصحابها من الاجتماع على الرقص وعلى ضرب الطبول والنفخ في الـمزامير.

توفي فجأةً -رحمه اللّه- بعد صلاة عصر يوم الجمعة بجامع الأبارين. كان يؤُمُّ به وحُمِلَ إلى داره ثالث عشر صفر سنة سبع وسبعين ومائتين وألف. ودفن بزاوية الشيخ عبدالواحد الدبـاغ، الكائـنة بحـومـة السياج قرب سويقة ابن صافي[3]، بإزاء قبر الشيخ الدباغ متصلاً به[4].

4) محمد الطالب بنُ أبي الفيض حمدون بنِ عبدالرحمن ابن الحاج، أبو عبداللّه الـمَرْادَسِي السّلمي، الفاسي الدار، مؤرِّخٌ نسّابة، عارفٌ بالحديث، والتصوف، نظّار. كان مِن أهل الفضل والدين.

درس على أبيه، وأخيه الشيخ محمد ابن حمدون، وأبي عبداللّه محمد اليازغي، ومحمد ابن طاهر الحسني العلوي، والقاضي أحمد بن عبدالـمالك العلوي، وقاضي مراكش أبي

(1) انظر فهرس الفهارس (387/1–389).

(2) انظر إجازة أحمد بن محمد بن حمدون ابن الحاج لابن الخياط (ص438–439).

(3) انظر إجازة أحمد بن محمد بن حمدون ابن الحاج، لابن الخياط (438–439).

(4) سلوة الأنفاس (260/1).

محمد التهامي ابن حمادي الـمكناسي. وأخذ أيضاً عن أبي محمد عبدالقادر بن أحمد الكوهن، والعربي بن محمد الدمناتي وأجازه. وقرأ على إدريس البكراوي، وأبي بكر بن زيان الإدريسي، والقاضي مولاي عبدالهادي، والعباس ابن كيران، وعبد السلام بن الطايع بوغالب، وعلي بن عبداللّه الـمتيوي. وعنه جماعةٌ، منهم: قاسم القادري. وَدَرَّسَ الحِكَم العَطَائِية، ورسالة ابنِ أبي زيد، وتوحيد ابن عاشر[1]. وكان شاذليّ الطريقةِ أخذها عن الشيخ محمد الحراق[2].

ولي القضاء بمراكش مدة بعد وفاة شيخه القاضي مولاي عبد الهادي، ثم بمقصورة السماط بفاس[3]. وكان آخرَ قضاة العدْل بفاس، ولم يوجد في تَركَتِهِ ما يقوم بتجهيزه، مع أنه بَقِيَ على قضاء مراكش قبل فاس نحواً من 13 سنة. وكان صاحب فراسة صادقة وتحرٍ وتثبت تامٍ واعتقادٍ صحيحٍ، واطلاع واسع ومشاركة حسنة[4].

له تآليف عديدة منها:

- تكميله لشروح عروضية والده[5].
- حاشية على شرح مَيّارة الفاسي للمُرْشِد الـمعين في الفقه.
- حاشية على شرح بحراق الصغير على لامية الأفعال.
- الأزهار الطيِّبة النشر، في بعض ما يتعلق بمبادئ العلوم العشر. وهي مطبوعة بالـمطبعة الحجرية الفاسية سنة 1317هـ.

(1) فهرسة حميد بن محمد بن عبدالسلام بناني (ص374).

(2) إجازة أحمد بن محمد بن حمدون، لأحمد بن الخياط (ص438).

(3) إتحاف الـمطالع (2608/7) من موسوعة أعلام الـمغرب.

(4) فهرس الفهارس (465/1).

(5) ذكر من اشتهر أمره للصقلي (ص181).

- الإشراف على مَن بفاس مِن مشاهير الأشراف[1].
- نظم الدرر واللآلي في شرفاء عُقبة ابن صوال. وقد ألَّفه في نَسَب الكتانيين.
- روض البهار في ذِكْرِ جملةٍ مِن مشايخنا الذين فَضْلُهُم أجلى مِن شمس النهار. وهي فهرسة لم يقف عليها عبدالحي الكتاني[2].
- "شرحٌ على إحياء الـميت في فضائل آل البيت" للسيوطي.
- "رياض الورد إلى ما انتهى إليه هذا الجوهر الفرد" والـمراد به والده حمدون[3].

وقد ألَّف عبدالقادر الكوهن فهرسته الشهيرة باسم الطالب ابن حمدون. وهو يروي عامّة عن أبي حامد العربي الدمنتي، والكوهن[4].

وتوفي -رحمه اللّه- وهو على قضاءِ فاس بعد عصر يوم الجمعة التاسع من ذي الحجة الحرام متمّ سنة 1273هـ. ودفن مِن الغد وهو يوم النحر بروضة الشيخ عزوز بالدرب الطويل[5].

5) محمد بنُ أبي الفيض حمدون بن عبدالرحمن ابن الحاج، أبو عبد اللّه السّلمي الفاسي، فقيه، أديب، ناظم، ناثرٌ، يقولُ الشعر مِن غير كلفة ولا مشقّة، مشارك، أَخَذَ عن عدّة أشياخ منهم: وَالِدُهُ الـمتوفى سنة 1232هـ. والشيخ محمّد الطيب ابن كيران،

---

(1) نسخة منه كما في "الـمصادر العربية" للمنوني (2/39-40) في: مخطوط الخزانة الوطنية بالرباط (653د). والخزانة الحسنية بالرباط (11732).

(2) فهرس الفهارس (466/1).

(3) نسخ منه كما في "الـمصادر العربية للمنوني 26/2" في: الخزانة الوطنية بالرباط (111د) و(2313 ك). والخزانة الحسنية بالرباط (1/12451).

(4) فهرس الفهارس (466/1).

(5) وانظر ترجمته أيضاً في شجرة النور (ص401) وسلوة الأنفاس (157/1) والأعلام (171/6) والفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي للحجوي (359/4).

وابن منصور، وأبو العلاء العراقي، ومحمد بن عمْرو الزروالي، وسمع عليه خلقٌ كثير انتفعوا به.

تتلمذ عليه: أخوه محمد الطالب، وحُميد بن محمد بناني الفاسي، وقال: "حضرتُ مجلسه في صحيح البخاري"[1].

وكان له اهتمام بالحديث النبوي حيث كان يقرأ صحيحَ البخاري بمسجد القرويين بين العشائين قراءةً على سائر الدوام. وكان يَسْرِدُهُ في رجب وشعبان ورمضان كُلَّ عام بمسجد سيدي قاسم ابن رحمون، وبالقرويين. وكان يُدَرِّسُ "صحيح مسلم"، و"المختصر" و"جمع الجوامع" و"الموطأ"، و"المرشد المعين"، و"الشمائل"، و"الألفية" لابن مالك[2]. كما كان يدرس كتاب "الشِّفَا" لعياض. يقول جعفر بن إدريس الكتاني: "حضرتُ مجلسه في سَرْدِ الشفا مِن أولها إلى آخرها مرة"[3]. أَلَّفَ عدّة تآليف مفيدة منها:

- ارتفاع العرائس، في تحقيق الجواهر النفائس.
- نظمه لتوضيح ابْنِ هشام ومزجه بحواشٍ عالية.
- شرحه لِخَرِيدة والده في المنطق.
- نظمه لمختصر خليل.
- نظمه لمسائل الفقه المشهورة المزيدة على تحفة ابنِ عاصم.
- إتمامه لشرح ميمية والده في مدح المصطفى.
- هوامش على الصحيح.
- شرح على ألفيةِ السِّيَرِ للعراقي.

---

(1) فهرسة حُميد بناني ص374.

(2) إجازة أحمد بن محمد بن حمدون لأحمد بن الخياط (ص435-436).

(3) إجازة جعفر بن إدريس لمحمد المدني بن علي بن جلون (ص427-428).

- حواشٍ على الموضح[1].
- الختم لمختصر خليل.
- الختم لتلخيص القزويني في البلاغة.

وكان له في نظم الشعر عارضة قوية، وله في الأمداح النبوية وغيرها قصائد كثيرة[2].

توفي في 17 شوال 1274هـ. ودفن بروضة الشيخ عزوز بدرب الطويل[3].

6) محمد بن عبدالرحمن الفيلالي الحَجَرْتي السجلماسي، أبو عبدالله، حاملُ لواء مذهبِ مالك، المشارك المحصّل المطّلع، خاتمة المحققين. أخذ عن عبدالسلام الآزمي، وأبي عبد الله محمد بن عمرو الزروالي، والطيب بن كيران، وأبي عبدالله محمد بدر الدين الشريف الحمومي.

وتصدَّر للتدريس، ودرس المختصر الخليلي، ورسالة ابنِ أبي زيد القيرواني، وتحفة ابن عاصم، ولا مية الزقاق[4]. وكان يدرِّسُ المختصر الخليلي بشرحي الخرَشِي وعبدالباقي الزرقاني مع حاشية بناني. وكان تدريسه دراسةَ تحقيقٍ، وبحثٍ وإتقانٍ وتدقيقٍ. وكان مهاباً غايةً وفوق النهاية، حتى أنه لا يستطيع أحدٌ مِن النجباء في مجلسه أَنْ يسأل عن مسألة أو يسرد ما يحتاج إليه لسردِه، بل أهل مجلسه كأنما على رؤوسهم الطير[5]. وكان مع اشتغاله بالعلم معمور الأوقات بنوافل الخيرات، يصوم ويقوم. وقد تخرَّج به جماعة من العلماء من أهل فاس، ومكناس، وسلا، والرباط، ومراكش،

---

(1) ذكر من اشتهر أمره للصقلي ص181.

(2) سلوة الأنفاس (157/1).

(3) إتحاف المطالع من موسوعة أعلام المغرب (2610/7) وانظر شجرة النور الزكية (تر160).

(4) فهرسة حُميد بن محمد بناني (ص374).

(5) إجازة جعفر بن إدريس الكتاني لمحمد المدني بن علي بن جلون (ص425-426).

وسجلماسة، ووجدة، وتملسان، والجزائر[1]. صار شيخ الجماعة في وقته. توفي رحمه اللّه في فاتح محرم وقيل: 17 محرم[2] عام 1275هـ ودفن بالقباب خارج باب الفتوح بروضة أولاد بن جلون قرب الشيخ عبدالعزيز الدباغ[3].

7) أحمد بن محمد بناني الـمشهور بـ "كَـلاًّ" -لِجَرَيَانِها كثيراً على لسانه في التدريس- الشيخُ الإمام الـمشارك، الأصولي البياني، شيخ الجماعة في وقته. له سندٌ عالٍ. تخرَّج على يده جماعة من فطاحل العلماء[4]. منهم: أحمد بن الفاطمي الشبيهي -أخو مُؤَلِّفِنَـا[5]- وعبد السلام بن محمد الأمراني الأمير صهر السُّلْطَانَيْنِ محمد الرابع، والحسن الأول[6]، والعربي بن إدريس الشريف[7]، والكامل ابن عبداللّه بن الطاهر العلوي[8]، وبلقاسم بن محمد بصري[9] (ت1336هـ). وكان مختصاً في التفسير، والحديث، والأصول، ومختصر السّعد التفتازاني[10].

(1) ذكر من اشتهر أمره للصقلي (183-186).

(2) إجازة أحمد بن محمد بن حمدون لأحمد بن الخياط (ص437).

(3) إتحاف الـمطالع من موسوعة أعلام الـمغرب (2612/7) وانظر شجرة النور الزكية (تر1606).

(4) إتحاف الـمطالع عن الـموسوعة (2777/8).

(5) إتحاف أعلام الناس (463/1).

(6) الـمصدر نفسه (377/5).

(7) الـمصدر نفسه (439/5).

(8) الـمصدر نفسه (121/3).

(9) إتحاف أعلام الناس (80/2).

(10) الـمصدر نفسه (121/3).

توفي يوم الجمعة ثامن جمادى الأولى عام 1306هـ[1]. ودفن بالقباب خارج باب الفتوح[2].

8) قاسم بن محمد، أبو محمد القادري، يتصل نسبُه بعبدالقادر الجيلاني، الحَسَني. كان عالماً عاملا مشاركاً أصولياً وخطيبًا بمسجد باب عجيسة، وكان كثير التدريس، وَوُصِفَ بالفقيه السُّنِّي لاتباعه سنّة رسول اللّه ﷺ.

أخذ عن عدَّةٍ مِن الشيوخ: كالوليد العراقي، ومحمد بن عبدالرحمن، والحاج الداودي، وأحمد المرنيسي، وغيرِهم. وتخرَّج به جماعةٌ مِن الأعيان وفقهاء الزمان... وكان كثير الذكر والتلاوة. ولد عام 1234هـ. وتوفي بالطاعون سنة 1276هـ، ودفن بالقباب[3].

9) عبدالسلام بنُ الطائع بنِ حَمُّ بنِ السعيد بنِ عبدالواحد بوغالب، الحَسَنِي، الجُوطي. متضلِّعٌ في علوم البلاغة والمنطق وأصول الدين[4]. ثاقب الذهن، جيِّد الإدراك، سليم الطبع، طيّب النفس، ليِّن الجانب... عرض عليه قضاء عدة حَواضِرِ مِن المغرب فأبى وامتنع، أُجْبِرَ على ذلك بإزالة ما بين يديه من الوظائف فصبر[5].

كان شيخ الجماعة في وقته، يُحْسِنُ جلّ العلوم، زاهداً. وكان مِن بين العلوم التي يحسنها، علمُ طربِ الآلة، يدرِّسُها ويكثر الاستماع إليها. أَخَذَ عن شيوخ عدَّة منهم: ابن عمرو الزروالي، وعلي ابن منصور، وحمدون ابن الحاج، والطيب بن كيران.

---

(1) إتحاف أعلام الناس (439/5).

(2) إتحاف المطالع (2777/8).

(3) انظر ذكر من اشتهر أمره (ص187) وإتحاف المطالع (2626/7) وسلوة الأنفاس (32/1).

(4) فهرسة حميد بن محمد بناني (ص373-374).

(5) سلوة الأنفاس (96/1).

قال حميد بناني: "قرأتُ عليه "جمع الجوامع"، و"صُغْرى السنوسي" وأجازني إجازة عامة. ولد عام 1207هـ، وتوفي في 16 ذي القعدة سنة 1290هـ"[1].

10) أحمد بنُ أحمد بناني، أبو العباس، شيخ الجماعة في وقته، فقيه أصولي مشارك، مواظب على التدريس والإفادة. تتلمذ على عدَّةٍ من الشيوخ: كالوليد العراقي، وعبدالسلام بوغالب، وتخرج به جماعة مِن فقهاء الزمان منهم: محمد بن جعفر الكتاني، حيث أجازه. حجَّ وزار، وحَصَلَ له هناك ظهورٌ واشتهار. كان يعقد مجالس حديثية يدرِّسُ فيها الكتب الستة الحديثية، والموطأ، والشمائل، والشفا، وهمزية البوصيري، وتلخيص القزويني بشرح التفتازاني، ومختصر السنوسي في المنطق، وَسُلَّم الأخضري. وكان من المُجيزين[2]. تِجانِيَّ الطريقة، يلقِّنُ أورادَها لِمَنْ طلبها منهم. وطال عمره حتى كبرتْ سِنُّه، ووهن عظمه، وأصيب في بصره فصار لا يبصر شيئاً.

توفي بعد عمر طويل يوم الجمعة ثامن جمادى الأولى عام 1306هـ[3].

11) محمد المهدي بنُ الطالب بن مِحمد -فتحاً- ابن سُودَة أَلْمرِّي، أبو عبدالله، قاضي مكناسة الزيتون ونواحيها، عالمُ المغرب، المشارك المحقق. ولد سنة 1220هـ.

أخذ بفاس عن عبد السلام الآزمي، وعلي بن إدريس قصارة، حيث قرأ عليه الحساب، والنحو، والعروض. ودرس أيضاً على بدر الدين الحمومي، ومحمد بن عبدالرحمن الفيلالي الحجرتي، وعبدالقادر الكوهن، ومحمد الحراق.

له تلاميذ كان يدرسهم الحديث والنحو، والبيان. ارتحل للحجِّ في ثامن ربيع النبوي عام 1269هـ فلقي هناك جماعة من الفضلاء ودرس بمصر والحرمين. ولي القضاء

---

(1) إتحاف المطالع (2648/7) وشجرة النور الزكية(تر 1619).

(2) فهرسة حميد بن محمد بناني (ص375).

(3) سلوة الأنفاس (3/27-28) وشجرة النور الزكية (تر 1695).

سنة 1272هـ وبقي والياً إلى وفاته. وكان يقرأ صحيح البخاري في الأشهر الثلاثة مع السلطان الـمولى عبدالرحمن، ثم مع السلطان محمد الرابع، ثم مع السلطان الحسن الأول.

له عدة تآليف، منها:

- حاشية على شرح الخِرَشِي للمختصر –في أربعة أسفار–.
- حاشية على شرح الـمَحَلِّي على جمع الجوامع.
- حاشية على شرح بناني للسُّلَّم.
- حاشية على صحيح البخاري.
- حاشية على رسالة الوضع.
- شرح على الهمزية.
- حواشٍ على مختصر السعد التفتازاني.

أخذ عنه بمصر الشيخ علِّيش، والشيخ عبدالهادي نجا الأبياري، وبدمشق الشيخ دكدوك، وبفاس أخوه أحمد، والحاج محمد جلون، وأبو العباس ابن الخياط الزكاري، والعباس بن أحمد التازي، وجعفر الكتاني، والقاضي حميد بناني، وبمكناس فَضُّول بن عَزّوز، وفَضُّول السوسي، وابن الجيلاني السقاط، والـمختار الأجراوي، ومحمد الهويج، وغيرهم.

توفي يوم الخميس رابع رمضان سنة 1294هـ بفاس، ودفن برحبة الزبيب بمحلٍّ اتخذ له زاوية بين مسجد عُقبة الزرقاء الـمعلّق الأسفل والـمكتب الكائن أسفل منه[1].

---

(1) إتحاف الـمطالع (2656/7) وفهرسة حميد بن محمد بناني (ص375) وسلوة النفاس (1/303-304) وشجرة النور الزكية (تر 1615).

12) عمر بنُ الطالب بنِ مَحمد –فتحاً– ابن سُودة، أبو حفص، كانت ولادته عام 1218هـ. مشاركٌ في العلوم، فقيه مُدَرِّسٌ، أخذ عن عبدالسلام الآزمي، والعربي العراقي، وعبدالقادر الكوهن، ومحمد بن عبدالرحمن الحجرتي.

كثير الجولان في الأرض، حجَّ مرتين، وأخذ عنه تلامذة أجلاّء منهم جعفر ابن إدريس الكتاني، ومحمد بن قاسم القادري، وأجاز الطَّيب النِّيفَرْ.

له حاشية على شرح الخِرَشي الصغير عِلى المختصر. توفي يوم الثلاثاء متمّ ربيع الأول سنة 1285هـ ودفن برأس القليعة باب الفتوح[1].

13) مالكُ بنُ العناية بنِ المفضل بنِ خدّة الغرباوي، السفياني، الزواوي قَرَاراً ومدفناً. فقيهٌ زاهدٌ ناسك مربِّي، له أتباع.

أخذ عن العربي بن أحمد الدرقاوي، وتتلمذ عليه كثيرون منهم: محمد بن علي البُوكِيلِي المتوفى عام 1332هـ، والفضيل وأحمد ابنا الفاطمي الشبيهي، وجلّ أعيان شرفاء الزاوية الإدريسية في وقته. توفي سنة 1278هـ. وضريحه بالزاوية الدرقاوية بزرهون[2].

14) عبداللّه بنُ محمد بنِ محمد بن الخياط بن مُحَمَّد –فتحاً– بنِ أحمد بن إبراهيم العطار الزرهوني الوَرَبِي القليعي منشأً، عرف بالخياط.

قال ابنُ زيدان: "علاّمة مشاركٌ متفنِّن، نقّاد مدرّس، فقيه، انتهت إليه رئاسة التدريس والنوازل بالزاوية الإدريسية مِن جَبَلِ زرهون، إليه كان المرجع في كشف عويصات المسائل العلمية هنالك، وكان يخبر عن نفسه أنه كان يحسن أربعاً وعشرين عِلْماً".

مِن شيوخه بدرالدين الحمومي، وأبو الحسن علي التسولي وغيرهما.

---

(1) إتحاف المطالع (2638/7) وانظر شجرة النور الزكية (تر 1614).

(2) إتحاف أعلام الناس (304/4) وإتحاف المطالع (2621/7).

والآخذون عنه: الشريف سيدي الفضيل الشبيهي، والشريف مولاي الحسن بن الشريف العلوي في جماعة من الأعلام.

وتوفي بالوباء بِمَدْشَرِ موساوة أحدِ مَدَاشِرِ زرهون عام 1295هـ ودفن بضريح سيدي عَدُّو خارج الزاوية الإدريسية -رحمه اللّه-"[1].

15) المولى حفيد العلوي المتوفى سنة 1273هـ/1856م. ذكر ابنُ زيدان: "أَنَّ الفضيل الشبيهي أخذ عنه النحو[2]. ولم أظفر بترجمته. ولعلّه المولى عبدالحفيظ العلوي الذي ذكره عبدالسلام ابنُ سودة في إتحاف المطالع في وفيات 1273هـ ووصفه بالعلامة المشارك، الخَيِّر، الذاكر، وأنه أخذ عن الشيخ عبدالقادر بن أحمد الكوهن المتوفى سنة 1254هـ وغيره، وأنه كان إماماً بمدرسة أبي عنان[3].

16) محمد علي بن ظاهر الوتَري المَدَني، أبو الحسن، نور الدين الحنَفي، ولد بالمدينة المنورة سنة 1261هـ، وطلب العلم بها ثم رحل إلى مكّة فأخذ بها مُجَاوراً. وأجازه شيوخه بالتدريس وهو ابن 17 سنة ثم رحل إلى مصر والأستانة عام 1285هـ وإلى تونس والجزائر والمغرب الأقصى سنة 1287هـ، ثم رحل إلى المغرب أيضاً عام 1297هـ ورحل إلى بخارى وسمرقند سنة 1313هـ.

محدث المدينة في عصره، وأحيى مَوَاتَ الرِّواية بالمغرب، بل وأنعشها بالمشرق حتى لِكَثْرَةِ الآخذين عنه أفردهم بديوانٍ رتّبهم على سنِّي أخذهم عنه، اشتمل على أهل كلِّ بلد وعصرٍ بالمشرق والمغرب ممّن في طبقة أشياخه فما دون.

---

(1) إتحاف أعلام الناس (4/514-515).

(2) إتحاف أعلام الناس (5/519).

(3) إتحاف المطالع (7/2609) من موسوعة أعلام المغرب.

له: "التحفة الـمَدَنِية في الـمسلسلات الوَتَرِية" اشتملت على خمسين حديثاً مسلسلا. ورسالة في "الأوائل" جمع فيها أوائل أربعين كتاباً مِن كتب الحديث. ورسالة في "الكلام على قول الغزالي: "ليس في الإمكان أبدعُ ممّا كان". وإجازة صغيرة كان يجيز بها في أعوامه الأخيرة.

ومن تلامذته مِن الـمغاربة محمد الفاطمي الصقلي[1]، والفضيل[2]، وعبد الحي الكتاني، وجعفر الكتاني، وعبدالكبير الكتاني وغيرهم[3].

توفي رحمه اللّه فجأة سنة 1322هـ/1904م بالـمدينة الـمنوة ودفن بالبقيع[4].

---

(1) أنظر نص إجازة الوتري لمحمد الفاطمي الصلقي في الخزانة الوطنية بالرباط (1427 ك) ضمن من صفحة 377-384.

(2) انظر إجازة الوتري بخطه للمؤلِّف في الوثيقة رقم 12 بالـملحق.

(3) فهرس الفهارس (110-016/1).

(4) الأعلام (301/6) وانظر الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام للعباس التـعـارجـي (135/7 و136).

المبحث الخامس: مكانته العلمية وبعضُ ملامح شخصيته، ووظائفه، ووفاته.

نظراً لما كان يتميز به الفضيل الشبيهي من شأن كبير، وعلوٍّ كعب في الفقه والحديث، فقد وصفه مترجموه بصفاتٍ تدلُّ على علمه ومكانته العلمية.

حلّاه شيخُه في الإجازة عليُّ بنُ ظاهر الوتري بقوله: "الفاضل العالِم العامِل، الجِهْبذ الألْمعي السَّمَيْدَع اللَّوْذَعي الضابط... الخطيب والمدرِّس"[1].

وقال عنه ابنُ زيدان: "إمامُ المعقول والمنقول، وفارسُ ميدان الفروع والأصول، ثبتٌ نِحرير، محرِّر نقّاد، بحّاث مطلّع، صدرٌ محقّق ماهرٌ، درّاكة كامل، محدّث حافظ لافظ متقن، مفتٍ نوازلي، ذو مَلَكة كاملة، واتساع عارضة، ومهارة زائدة، ودينٍ مَتين... خطيب بليغ مصقع متفنن..."[2]. ووصفهُ عبدالحي الكتاني: بـ"المحدث العلامة الوجيه، خطيب الحرم الإدريسي ومفتيه"[3].

وجاء في ظَهِير المولى عبدالعزيز، المُجَدِّدِ لِظَهِيرَيْ أبيه الحسن الأول، وجدِّه محمدٍ الرابع فيما يخصّ تعيين الفضيل الشبيهي على خُطَّتَي الخطابة والإمامة، ما نَصُّه: "... إنَّ الشَّريفَ الخَيِّر الأجلّ، الفقيه العلامة الخطيب الأمثل، سيدي الفضيل الشبيهي. قد علمتَ أنه مِن أعيان الشرفاء الأدارسة هنالك، وأكبرهم قدراً وخيارة ودِيانة..."[4].

---

(1) انظر الوثيقة رقم 12 بالملحق.

(2) إتحاف اعلام الناس (518/5).

(3) فهرس الفهارس (929/2).

(4) انظر الوثيقة رقم 4 بالملحق. قلتُ: ورد اسم المؤلِّف الشبيهي في وثيقة المبايعين من أهل مكناس للسلطان الحسن الأول. انظر: مجلة الوثائق (العدد الخامس).

فهذا الوصف مِن هذا السلطان يوضِّح بجلاءٍ مكانة مؤلِّفنا التي كان يتبوّأها، خاصة أَنَّ الظهائر السلطانية لا تصدر لِأَيٍّ كان، ولا تصدرُ إلا بعد التحرِّي الدقيق.

وقال عنه عبدالسلام ابنُ سودة: "العلامة المحدِّث المشارك المطّلع الحجة"[1].

وفي إجازة القاضي محمد بن أحمد العلوي لشيخنا محمد المنوني المتوفى سنة (1420هـ)، جَعَلَ الفضيل الشبيهي في أَوَّل المذكورين في إجازته مِن شيوخه الإحدى عشر وحلاّه بقوله: "عمدةُ بلدنا، وقدوتُها، إمامُ مسجدها الأعظمُ، وخطيبه، شيخنا الشريف الجليل، الأصيل، العلامة المحقق النبيل، أبو الفضائل مولانا محمد الفضيل..."[2].

وحلاَّه تلميذه العرائشي المتوفى (سنة 1933م) بقوله: «الشريف العالم العلامة المنيف»[3].

ووصفه محمد الباقر الكتاني بـ: «محدث فقهاء المغرب»[4].

وقال عنه تلميذه عبدالحي الكتاني: «وبالجملةِ فالرَّجُلُ مِن مفاخر المتأخرين، وممّن يبتهج به صَفُّ شيوخِنا»[5].

---

(1) إتحاف المطالع (2824/8).

(2) انظر كتاب: "وثائق ونصوص عن أبي الحسن علي بن منون وذريته" لمحمد المنوني (ص185-186).

(3) "عنوان السعادة والإسعاد لطلب الرواية بالإسناد": للعرائشي (ص79) مخطوط الخزانة الوطنية بالرباط (12573/ضمن مجموع 6).

(4) انظر: "ترجمة الشيخ محمد الكتاني الشهيد" لمحمد الباقر الكتاني.

(5) فهر س الفهارس (929/2).

بعض ملامح شخصيته

وصفه ابنُ زيدان بأنه كان ذا «دينٍ متين، وشرَفِ نَفْس، وحُسْنِ سَمْتٍ، وهيبةٍ ووقَار...، وكان رقيقَ القلب، سريعَ الدمعة. مُكْثِراً مِن التلاوة لا يفتر عنها غالباً، مع بسط ممزوج بآداب ووقار واحتشام»[1].

وجاء في رسالةٍ توصيةٍ مِن نائبِ السلطان إلى خليفته الحاج محمد حجاج ما نَصُّه: «... قد علمتَ أنه مِن أعيان الشرفاء الأدارسة هنالك، وأكبرهم قدراً وخيارة وديانة، وأوفرهم مروءة في جميع أحواله...»[2].

كما جاء في ظَهيرَيْنِ شريفين مِن المولى الحسن الأول، والمولى عبدالعزيز يُجَدِّدان فيه ظهير المولى محمد الرابع بتولية الشبيهي خطة الخطابة وإمامة الخَمْس، وذلك نظراً لما كان يتحلّى به من: "كمال دينِهِ ومروءته وخيرته"[3]. وهذه الأوصاف جعلته محبوباً لدى الخاصة والعامة، وأَهَّلَتْهُ أن يكون إمامهم وخطيبهم"[4].

وكان في لسانه لكْنَة، وإذا ارتقى مِنَصَّة الخطابة حُبِس لسانه وتلجلج في الخطبة. وَذَكَر ابنُ زيدان: "أَنَّ مُؤَلِّفَنا اشتكى إلى بعض أصحاب الخصوصية من هذا الأمر فدعا له، فكان إذا ارتقى مِنَصَّة الخطابة صار أطلق الخطباء لساناً وأفصحهم بياناً"[5].

---

(1) إتحاف أعلام الناس (518/5).

(2) انظر الوثيقة رقم4 بالملحق.

(3) انظر الوثيقة رقم2 والوثيقة رقم5 بالملحق.

(4) المرجعان السابقان.

(5) إتحاف أعلام الناس (518/5).

وظـائـفـه

تقلد الـمؤلِّفُ الفضيل الشبيهي عدّةَ وظائف عِلمية تنبئ عن علمه وعُلوِّ كَعْبِـهِ على أقرانه الـموجودين في زمنه ببلده. فقد عهد إليه السلطان الـمولى محمد الرابع بخطتي الخطابة، وإمامة الصلوات الخمس بالـمسجد الأعظم بالزاوية الإدريسية بزرهون. كما كلّفه بقبض الإعانة الـمعيّنة مِن أحباس زرهون.

ولا ندري تاريخَ تعيينه بهذه الوظائف، والـمتيسر بين أيدينا أنها كانت في عهد الـمولى محمد الرابع[1].

ثُمَّ لَـمَا وَلِيَ الـمولى الحسنُ الأول الحكمَ أصدر أمراً بتجديد الوظائف التي كانت بيد الشبيهي، وكان ذلك في 12 ربيع الأول سنة 1291هـ[2] أي بعد خمسة أشهر من تولية الحكم.

واستمر على ذلك حتى تولى الـمولى عبدالعزيز سنة 1311هـ فَجَدَّدَ له تلك الوظائف بظهير شريف، مؤرخ في فاتح جمادى الثانية عام 1312هـ[3]. ثم بتوصية من حاجبه أحمد بن موسى الـمدعو بَّاحْمَادْ، وذلك بتاريخ 10 جمادى الثاني من نفس السنة[4].

(1) علم ذلك من ظهير شريفٍ أصدره الـمولـى الحسن الأول يجدد فيه ما تضمنه ظهيرُ والدِه الـمولـى محمد الرابع. انظر الوثيقة رقم 2 بالـملحق.

(2) علم ذلك من ظهير شريفٍ أصدره الـمولى الحسن الأول يجدد فيه ما تضمنه ظهيرُ والده الـمولى محمد الرابع. انظر الوثيقة رقم 2 بالـملحق.

(3) انظر الوثيقة رقم 5 بالـملحق.

(4) انظر الوثيقة رقم 6 بالـملحق.

وقد ورد في الظهيرين: بأن هذه الوظائف حظيها الشبيهي لكمال دينه ومروءته وخيرته وأهليته، ولاتفاق شرفاء الزاوية وأعيانها وعامتها على رغبتهم في ترشيحه لذلك، وتقديمه على جميع المعاصرين له هنالك[1].

وفـاتـــه

توفي رحمه اللّه بزاوية المولى إدريس الأكبر من زرهون، ليلة الجمعة عاشر شعبان[2] عام 1318هـ الموافق 1900م. ودفن بـ: "الظهير" خارج الزاوية.

(1) انظر الوثيقة رقم 5 بالملحق. انظر الوثيقة رقم 6 بالملحق.

(2) انظر إتحاف أعلام الناس (520/5) وإتحاف المطالع (2824/8). حيث ذكرا وفاته في العاشر من شعبان، وخالفهما تلميذه محمد بن احمد العلوي فأرخ وفاته في العشرين منه. ولم يختلف معهما في يوم الجمعة.

الفصل الرابع: جهود الـمؤلِّف العلمية

بالرغم من الـمكانة الرفيعة التي كانت عند الـمؤلِّف الفضيل، لعلمه، ونُبْلِ أخلاقه واهتمامه بالتدريس والإقراء، وتعدد مشايخه مع اختلاف مشاربهم، فإن جهوده العلمية يمكن نعتها بأنها متفاوتة، ولعلّ السبب في ذلك يرجع إلى انشغاله بالتدريس، وانهماكه بِنَسْخِ الكتب ومقابلتها.

وارتأيتُ أن أتناول جهوده العلمية في أربعة محاور:

1) مجالسه العلمية.

2) تلامذته.

3) مؤلفاته.

4) مستنسخاته.

المبحث الأول: مجالسه العلمية

سبق أن أشرتُ في مبحث: "وظائفه" مِن الفصل الثالث: أنه كان مِن مهامه الخطابة. ولا يُفْهَمُ منها أنها محصورة في خطبتي العيد والجمعة، بل يندرج تحتها كلّ ما يتعلّق بها مِن دروس الوعظ والإرشاد، والفتوى، وعقد مجالس علمية، خاصة بطلبة العلم الشرعي. وكانت تأخذ جلّ وقته، حيث ورد في ظهير يذكر فضائله: "واستفراغِ أوقاته في بثّ العلم في صدور الرجال"[1].

وهكذا فإن مجالسه العلمية كانت تتنوع ما بين إلقاء دروس تعليمية، وسرد كتب السُّنَّة النبوية الشريفة، إذ ورد في: "إتحاف أعلام الناس": أن أخاه أحمد بنَ الفاطمي كان يحضر دروسه[2]. وجاء في تقدمة فهرس الفهارس: أن عبدالحي الكتاني سمع عليه الكثير مِن كتب السنة وخاصة شرحه الجامع على البخاري[3]. وما من شك أنه كان يسير على العادة التي عُرِفَ بها المغرب قديماً، وهي سرد صحيح البخاري طيلة ثلاثة أشهر وهي: رجب وشعبان ورمضان.

وقد أفاد الشبيهي -رحمه الله- من تلك الدروس في تنقيح كتابه: "الفجر الساطع على الصحيح الجامع". كما كان يخصّص بعض الأوقات لمقابلة الكتب التي كان يستنسخها، خاصة نُسْخة صحيح البخاري "التي صحّحها وضبطَها عشرات المرات"[4].

---

(1) انظر الوثيقة رقم 3 بالملحق.

(2) إتحاف أعلام الناس (464/1).

(3) تقدمة فهرس الفهارس (ص9).

(4) التنويه والإشادة في التعريف بمقام روايةِ ابنِ سعادة، لعبدالحي الكتاني ص9 مخطوط الخزانة الوطنية بالرباط (3028 ك).

المبحث الثاني: تلامذته

لم يقتصر المؤلِّف الشبيهي في نشر العلم وبثّه بين المسلمين على مجرَّد إلقاء خطب الجمعة والعيدين، والقيام بدروس الوعظ والإرشاد، بل كان يعقد مجالس علمية لطلبة العلم خاصّة، يدرِّسهم العلوم الشرعية ويبثُّ فيهم ما تحمَّله مِن علمٍ عن شيوخه، ويلقِّنهم الآداب الإسلامية التي يجب أن يتحلّى بها حَمَلَةُ الشريعة.

وجرياً على السُّنة الحميدة المتّبعة في المغرب المتمثلة في إسماع وسردِ كتب السنة النبوية الشريفة، كان -رحمه اللّه- يخصص الوقت الكثير لقراءة صحيح البخاري وغيرِه على طلبة العلم. ويحقُّ لنا أن نصف الشبيهي بالمدرِّس النَّفاعة الذي كرّس حياته لهذا الغرض النبيل. ويشهد لذلك ما جاء في أحد ظهائر المولى الحسن الأول مِن وصفِ الشبيهي بأنه كان يستفرغ جُلّ أوقاته في بثِّ العلم[1].

ولا شك أن تلامذة المؤلِّف كثيرون، لكن الذين وقفتُ على أسمائهم وتيقَّنتُ مِن تلمذتهم على المؤلِّف لا يتجاوزون ستة، وهم كالآتي:

1- أخوه: أبو عبد اللّه أحمد.

2- ابنه: الفاطمي. وقد تقدمت ترجمتها[2].

3- مولاي عبدالسلام بن عمر العلوي المدغري، النَّسِّيخ المعمَّر، النفّاعة المطّلع، العالم المدرس الأديب. نشأ في زرهون. أخذ عن الفضيل الشبيهي، وعبداللّه البدراوي، وعبدالملك بن محمد العلوي الضرير (المتوفى سنة 1318هـ)، ومحمد بن المَدَني

(1) انظر الوثيقة رقم3.

(2) انظر (ص75 و77).

كنّون، وشارك المؤلِّفَ في بعض شيوخه: كالشيخ محمد بن عبدالرحمن، والشيخ أحمد بن محمد بناني "كَـلاّ".

حلاّهُ عبدالسلام ابنُ سودة في: "سل النِّصَال" بقوله: "دُرُّ تاجِ أقرانه، وفخر عصره وزمانه، ذو الذهن الثاقب، واللسان الفصيح، والقلم البليغ، والصدر الفسيح"[1].

وقال عنه في إتحاف المطالع: "علامة مشاركٌ كثير التدريس والإفادة"[2] تولى خطة القضاء بالصويرة وطنجة وغيرهما مِن مدن المغرب، ثم صار أخيراً خليفة لرئيس المجلس العلمي بكلية القرويين[3].

له "فهرسة" في ذكر أشياخه في مجلد، و"الروض النضير في الإعلام بأحوال مولاي عبد المالك الضرير" -في مجلد متوسط-[4]. و"شرح حزب التضرع"[5] -في 45 صفحة-، شرح به حزباً لشيخه عبدالملك. أدركه عبدالسلام ابنُ سودة وجلس إلى دروسه وانتفع به. ولم يترك التدريس على كِبَرِ سِنِّهِ، وقد جاوز الثمانين[6].

توفي يوم الثلاثاء خامس عشر جمادى الثانية. سنة 1350هـ-1931م. ودفن في روضتهم في القباب[7].

4) محمد بنُ أحمد بنِ إدريس العلوي، قاضي فاس، العلامة المشارك، المتضلّع في العلوم الشرعية والنقلية، كالتفسير، والحديث، والسير، وعلم الكلام، والفقه الذي يُعَدُّ

---

(1) سل النصال (3007/8) من موسوعة أعلام المغرب.

(2) إتحاف المطالع (3007/8) من موسوعة أعلام المغرب.

(3) سل النصال (3007/8) وإتحاف المطالع (3007/8) من موسوعة اعلام المغرب.

(4) المصدران السابقان، ودليل مؤرخ المغرب (213/1 و328).

(5) الأعلام للزركلي (7/4). ومنه نسخة في الخزانة الوطنية بالرباط تحت رقم (132 ك).

(6) "سل النصال".

(7) "سل النصال" و"إتحاف المطالع".

فيه "مالك" وقته بلا نزاع. أخذ عن الشيخ الحسن بن الشريف العلوي (المتوفى سنة1330هـ) وعن الفضيل الشبيهي، ومحمد بن عبدالواحد الشبيهي (المتوفى سنة 1324هـ) بالزاوية الزرهونية، ثم رحل إلى فاس فأخذ بها عن محمد بن التهامي الوزاني، وعبدالمالك بن محمد العلوي، وجعفر بن إدريس الكتاني، وعدة من الشيوخ. تولى العضوية بمجلس الاستئناف الشرعي مُدَّةً، وقضاء مدينة زرهون، ومكناس، ثم قضاء فاس بالسماط ثم قضاء مدينة وزان.

له تآليف عديدة في مواضع مختلفة تدل على شدَّة فهمه، وغوصه في المسائل العلمية. منها: "تعليق على موطأ مالك". و"تعليق على صحيح البخاري" انتصر فيه لمذهب مالك، وإتحاف النبهاء الأكياس بتحرير فائدة مناقشة القضاة للأوصياء بفاس[1]. وتوضيح طريق الرشاد لحسم مادة الإلحاد[2]، وله فِهْرسة ذكر فيها أشياخه، لم تَتِمّ، إلى غير ذلك مِن التآليف. ولد بأوائل صفر الخير سنة 1288هـ/1871م.

توفي بمكناس إثر رجوعه مِن أداء فريضة الحج صبيحة يوم الجمعة ثامن وعشرين محرم الحرام سنة 1367هـ ودفن بقبة ضريح المولى إسماعيل. وكانت له جنازة حافلة[3].

5) أحمد بن إدريس، أبو العباس، الخطابي الزرهوني. فقيه ماجد علامة مشارك، تولَّى نيابة القضاء بزاوية زرهون عن أبي العباس ابن سودة، واستمر على نيابته إلى أن توفي. أخذ عن جمع من شيوخ فاس، وسمع البخاري على الفضيل الشبيهي بزرهون. توفي ببلده ليلة الأربعاء الخامس أو السادس من جمادى الثانية سنة 1323هـ[4].

---

(1) طبع بفاس سنة 1349هـ

(2) طبع بالرباط سنة 1358هـ

(3) انظر ترجمته في : "إتحاف المطالع" و"سل النصال" من موسوعة أعلام المغرب (3230/9). ومجلة دعوة الحق (عدد 227 سنة 83) بقلم الأستاذ محمد المنوني.

(4) انظر ترجمته في إتحاف أعلام الناس (463/1) وإتحاف المطالع من موسوعة أعلام المغرب (2839/8).

6) محمد عبدالحي بن عبدالكبير بن محمد، الكتاني الحَسَني، الشيخ المحدِّثُ، المُسْنِدُ المؤرّخ، النسّابة المطلّع. كان من أساطين العلم المبرزين بالمغرب، ولد سنة 1305هـ/ 1888م وتعلّم بفاس. أخذ عن والده وخاله جعفر بن إدريس الكتاني، وشقيقه محمد بن عبدالكبير، وابن خاله محمد بن جعفر الكتاني صاحب: "سلوة الأنفاس"، وأبي العباس أحمد بن محمد بن الخياط الزكاري، ومحمد بن قاسم القادري، ومحمد الفضيل الشبيهي، سمع عليه الكثير من كتب السنة، وبالخصوص شرحه: "الفجر الساطع على الصحيح الجامع"، وقد أجازه الشبيهي بداره بزرهون في 6 جمادى الثانية سنة 1318هـ أي قبل وفاته بشهرين[1]. وشيوخه كثيرون.

حجّ سنة 1323هـ/1905م فتعرَّف إلى رجال الفقه والحديث في مصر والحجاز والشام والجزائر وتونس، وعاد بأحمال من المخطوطات. وكان جمّاعة للكتب، مكتبتُه فخرت بالنفائس. وَضُمَّتْ بعد سنوات مِن استقلال المغرب إلى الخزانة الوطنية بالرباط.

له مؤلفات كثيرة منها: "رفع الإصر، ودفع الضير، عن إجماع الحافظ أبي بكر ابن خير"، و"مفاكهة ذوي النبل والإجادة، حضرة مدير السعادة"[2]، و"الإجازة الصغرى"[3]، وعبير النّد في ترجمة سيدنا الجدّ"، و"ما علق بالبال أيام الاعتقال". و"اليواقيت الثمينة في الأحاديث القاضية بظهور سكّة الحديد ووصولها إلى المدينة"[4]، والبيان المعرب عن معاني بعض ما ورد في أهل اليمن والمغرب". و"فهرسة الشيخ

(1) انظر الوثيقة رقم 12 بالملحق.

(2) طبع بفاس مراراً وترجم لعدة لغات.

(3) مطبوعة بمصر.

(4) مطبوع بالجزائر.

الشبيهي"، و"فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات"[1].

وغيرها مِن الكتب التي تنيف على الثلاثين والمائة[2].

وكان صَدْراً من صُدُور المغرب. ومرجعاً للمستشرقين خاصة. قال عنه النبهاني: "هو بالاختصار رجلٌ كثيرُ الفضلِ والأدبِ عارفٌ بالحديث... " وقال ابنُ عزوز: "إمام الحفاظ والمسندين..." وقال الشيخ جمال الدين القاسمي عنه في قصيدة:

مثل الإمام المفدّى السيِّد الحَسَنِي الـ ❖ كَتَّانِي مِن في المعالي ضاء لامعه[3]

وكلّ هؤلاء الأئمة وغيرهم تكلموا عنه وهو لم يتجاوز إحدى وعشرين سنة.

اعتقل سنة 1327هـ/1909م. ولما استقل المغرب سنة 1375هـ/1955م كان الكتاني في باريس، واستمر إلى أن مات بها في ربيع الثاني عام 1382هـ/1962م ودفن بمقبرة الجالية المسلمة بضواحي مدينة "نيس" الفرنسية[4].

---

(1) مطبوع عن دار الغرب الإسلامي بتحقيق إحسان عباس. وطبع قديماً بفاس.

(2) تقدمة فهرس الفهارس بقلم أبي العزم ص32.

(3) المرجع السابق (ص12-17).

(4) انظر ترجمته في المرجع السابق. وفي إتحاف المطالع 3371/9 من موسوعة أعلام المغرب، وشجرة النور الزكية (ص 437 تر 1718). والأعلام للزركلي (187/6-188).

المبحث الثالث: مؤلفاته

إنَّ المُطالع لِمؤلَّفات شيوخِ عصرِ الشبيهي، يتبيَّن له بكلِّ جلاء أنها في الغالب مجرّد حواشٍ لكتبٍ يشتغلون بتدريسها. وكان كلُّ عالمٍ يريد التعلّق بأذيال صحيح البخاري يُلْقِي نكتاً وفوائد في دروسه ثم يقيِّدُها بعضُ طلبته، فتُسَمَّى: "حاشيةُ فلان على صحيح البخاري". وبهذا يكون للعالم عدّة هوامش على كتب مختلفة.

لَكِنَّ مؤلِّفنا -رحمه اللّه- أراد تأليفَ شرحٍ جامعٍ لصحيح البخاري، وهذا ما تجلّى في كتابه: "الفجر الساطع على الصحيح الجامع". وَأُرْجِيءُ الكَلاَمَ عن هذا المؤلَّف في الباب الثاني إن شاء اللّه. وبالإضافة إلى "فجره الساطع" وقفتُ على ثلاث ورقات[1] تفيدُ رغبةَ المؤلِّف في جمع خُطَبِ الجمعة في كتاب مستقلٍّ، مرتبةٍ على حسب ما يقتضيه حال الشهور والفصول. وقد بَيَّنَ المؤلِّفُ موضوعَ كتابه هذا بقوله: «هذه خُطَبٌ كانت عندي ملفّقة في أوراق، منتقاه" من كل معنى حَسَنُ في نظري وَرَاقَ، منوّعة على حَسَبِ ما يقتضيه حالُ الشهور والفصول، سهلة الألفاظ والمعاني حتى لا يصعب فهمها على مَنْ وُعِظَ بها مِن العوام وَضَعَفَةِ العقول، موشّحة بأحاديث وقفتُ عليها عند مخرّجيها كالبخاري وأمثاله، أو عند مَن نسبها إلى مخرِّجها كالمُنْذِري ومَن نسج على منواله، بيد أَنَّ بعض مَطَالِعِها مأخوذة مِن خُطَبِ مَن تقدَّم، وليس لي فيها إلا بعضُ تنقيحٍ وترتيبٍ، وكذا بعض أصولها لا تخلو مِن كلام مؤلِّفٍ أو واعظٍ أو خطيب. وقد طلب مني مَن لا يَسَعُنِي خلافُه ولا يمكنني إلا إسعافه جَمْع شملها خوفاً عليها مِن يد الضياع وحرصاً على عموم النفع والانتفاع، فأسعفته في ذلك...».

(1) انظر الوثيقة رقم 14 بالملحق.

وليس لي مِن الأدلة ما يقطع بإتمامه لهذا الكتاب، لكن أرجِّحُ أنه أتمَّ كتابه لأمرين:

الأول: أن الورقات التي عثرتُ عليها هي بخطٍّ ولده النساخ الماهر عبدالصمد، وهذا يفيد أن الفضيل أنهى كتابه، إذ لا يتصور نسخ عبدالصمد لهذه الورقات على حدة.

الثاني: أفادني حفيدُ المؤلِّفِ إدريس -رحمه الله- وابنه الشاب السيد الفاطمي، أَنَّ كتابه في خُطَبِ الجمعة كان تامّاً وموجوداً، إلا أنه ضاع مع ما ضاع مِن مكتبة المؤلِّف.

واشتملت هذه الورقات على الخطبة الأولى، التي هي في موضوع دخول السنة الهجرية الجديدة، وهي خطبة تامّة، كما تضمّنت بداية الخطبة الثانية، والتي هي في موضوع إخراج الزكاة، جرياً على العرف المتّبع في المغرب مِن دفع التّجّار الزكوات في شهر محرّم.

وبدارستي لخطبته الأولى، وخطبٍ أخرى له وقفتُ عليها، تَبَيَّنَ لي ما يلي:

أ) تتميّز خُطَبُه بالقِصَر، وهذه ميزة الخطبة التي أرشد إليها الرسول ﷺ بقوله: « إن طُولَ صلاةِ الرجلِ وقِصَرَ خُطبته مئِنَّةٌ مِن فقهه، فأطيلوا الصلاة واقصروا الخُطبة، وإن من البيان لسحراً»[1]. وهذه الخاصية لفتت نظري لأنها فُقِدَتْ عند خطباء اليوم علمائهم وعوامّهم -إلا مَن رحم ربك-.

ب) يَصُبُّ تعبير خُطَب المؤلِّف وفق الأسلوب السائد في مغرب القرن التاسع عشر، المتميِّز ببراعة الاستهلال الدّال على المقال، والإتيان بالألفاظ الطنانة، وتكلّف السجع، والاهتمام بالمحسِّنات البديعية من الجناس، والطباق والاستعارة، وغيرها.

ج) تخلو خُطَبُه مِن التجديد المطلوب في الخطب الهادفة التي تعالج موضوعاتها المشاكل المعيشة مِن طرف المسلمين، بل يغلب عليها طابع التقليد وقد أبان المؤلِّفُ عن هذا

(1) رواه مسلم في صحيحه من كتاب الجمعة عن عمار بن ياسر. (ح869). (594/2).

صراحة حينما قال: «بيد أَنَّ بعض مطالعها مأخوذة مِن خُطب مَنْ تقدم وليس لي فيها إلا بعض تنقيح وترتيب».

كما يغيب فيها عنصرُ إثارةِ وتهييجِ نفوس المستمعين لنقض ما هم عليه مِن البدع والجهل والتخلّف...

د) إفراغه للخطبة الثانية مِن محتواها، بحصره لها في دعاءٍ محبوكٍ ومطوّل.

المبحث الرابع: مستنسخاته

يراد بهذا المبحث الكلام عن الكتب التي نَسَخَهَا المؤلِّف الفضيل بيده، ذلك أن الوِرَاقة تعتبر لوناً لامعاً من إسهام علماء المغرب في حضارة صُنع الكتاب العربي والإسلامي[1]. ويمكن تشبيه دور النساخين في زمانهم بدور النشر والطباعة وشركات التوزيع في عصرنا هذا.

وأسهم مؤلِّفُنا –رحمه اللّه– في نسخِ كثيرٍ من الكتب القيّمة مع المقابلة والتصحيح، وتتميّز مستنسخاته بالدِّقَّة والصحة والثقة، لعلمه وإتقانه. يقول ابنُ زيدان: "ونسخ بخطّه صحيحي البخاري ومسلم نُسْخَتَيْنِ، بَذَلَ المجهود في تصحيحهما ومقابلتهما على الأصول المعوَّل عليها بالمغرب، فكانتا عديمتي النّظير ولا سيما نسخة البخاري فإنها لا تعزَّزُ بثانٍ، وكذا كَتَبَ بخطِّه ما عدا الترمذي مِن بقية الكتب السّت، وكذا كَتَبَ غير ذلك"[2].

ويقولُ عبدالحي الكتاني: "أبو عبداللّه محمد الفضيل بن الفاطمي الشبيهي الزرهوني شارح الصحيح، انتسخ بخطِّه صحيح البخاري في نسخة عُشَارية صحّحها وضبطها عشرات المرات»[3].

أ) نسخة صحيح البخاري بخطِّ المؤلِّف:

كتب الشبيهي بخطٍّ يده نسخةً مِن صحيح البخاري وجزّأهَا إلى عشرة أجزاء على الشكل الآتي:

(1) انظر تاريخ الوراقة المغربية: للعلامة محمد المنوني ص5.

(2) إتحاف أعلام الناس لابن زيدان (520/5).

(3) التنويه والإشادة بمقام رواية ابن سعادة (ص9) وانظر تاريخ الوراقة (ص243–244).

الجزء الأول: يبتدئ بكتاب الوحي، وينتهي بكتاب الأذان.

الجزء الثاني: يبتدئ بكتاب الجمعة، وينتهي بكتاب صدقة الفطر.

الجزء الثالث: يتدئ بكتاب الحج، وينتهي بكتاب اللُّقَطَة.

الجزء الرابع: يبتدئ بكتاب المظالم، وينتهي بكتاب الجهاد والسير.

الجزء الخامس: يبتدئ بكتاب بدء الخلق، وينتهي بكتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ.

الجزء السادس: يتضمّن كتاب المغازي.

الجزء السابع: يبتدئ بكتاب تفسير القرآن، وينتهي بكتاب فضائل القرآن.

الجزء الثامن: يبتدئ بكتاب النكاح، وينتهي بكتاب اللباس.

الجزء التاسع: ييبتدئ بكتاب الأدب، وينتهي بكتاب الحدود.

الجزء العاشر: يبتدئ بكتاب الديات، وينتهي بكتاب التوحيد[1].

ويذكر تلميذُ المؤلِّفِ الشيخ عبدالحي الكتني –رحمهما الله– أَنَّ معتمدَ الشبيهي في نسخته لصحيح البخاري هو نسخة أبي عبدالله ميارة[2]. ونصُّ كلامه: «ومنها نسخةُ الشيخِ أبي عبدالله ميارة... وهي التي كان اعتمد شيخُنا شامةُ فقهاءِ المغرب ومحدثيه: أبو عبدالله محمد الفضيل ابن الفاطمي الشبيهي الزرهوني، شارح الصحيح في نسخته العشارية التي انتسخ بخطه، وصححها وضبطها عشرات المرات»[3].

(1) توجد هذه النسخة محفوظة بخزانة حفيدِ المؤلِّف السيد إدريس بزرهون.

(2) محمد بن أحمد، أبو عبدالله ميارة، فقيه مالكي من أهل فاس، ولد سنة 999هـ وتوفي سنة 1072هـ/ 1662م. الأعلام للزركلي (6/11-12) وشجرة النور الزكية (ص309).

(3) التنويه والإشادة بمقام رواية ابن سعادة ص9.

وَتَبِعَ عبدَالحي الكتانيَّ على ذلك كلٌّ ما جاء بعده مثل شيخنا محمد المنوني[1] والدكتور يوسف الكتاني[2].

لَكِنِّي وقفتُ على كَلاَمٍ للمؤلِّف بخطِّه في أول وآخر نسخته العشارية للبخاري ممّا يدل منطوقُه على أَن نسخة ميارة لم يعتمدها بالدرجة الأولى، بل كانت مِن ضمن ما اعتمد عليه في المقابلة والتصحيح. وأوردُ نص كلام الشبيهي حيث يقول في أول نسخته للبخاري: "الحمد للّه، شرعتُ في مقابلةِ هذه النسخة مِن نسخةٍ عتيقةٍ مكتوبة بخطٍّ شيخ الجماعة، وإمام الأئمة، أبي محمد سيدي عبدالقادر بن علي بن يوسف الفاسي —برَّدَ اللّه ضريحه، وأسكنه من الجنان فسيحه— في تاسع رجب الفرد الحرام عام ثلاثة وثلاثمائة وألف، أعاننا اللّه على إكمالها بجاه سيدنا محمد ﷺ وعلى ءاله. وفرغتُ مِن مقابلة جميع النسخة منها ومِن نسخة أخرى بخط أبي عبداللّه سيدي محمد ميارة —قدَّس اللّه سره— بقدر الطاقة والإمكان في أواسط محرم الحرام فاتح عام 1304هـ جعل اللّه ذلك من العمل المتقبَّل الخالص لوجهه، بجاه سيدنا محمد وءاله وعليهم الصلاة والسلام"[3].

وقال أيضاً في آخر ورقة مِن نسخة البخاري ما نصُّه: "الحمد للّه، قال كاتبُ هذا الجامع المبارك مِن أول ورقةٍ منه:

- قابلتُ هذا الجَامِعَ مِن أوله إلى آخره مع أصله، ومع نسخة أخرى في غاية الصحة والإتقان، وفرغتُ من ذلك في أواسط رمضان عام 1302هـ.

---

(1) صحيح البخاري في الدراسات المغربية ص27 وتاريخ الوراقة المغربية (ص243-244).

(2) مدرسة الإمام البخاري في المغرب (94/1).

(3) انظر الوثيقة رقم 15 بالملحق.

- ثم قابلتُ أيضاً مِن أوله إلى آخره مع نسختين عتيقتين في غاية الإتقان والجودة إحداهما بخط الشيخ القدوة شيخ الجماعة أبي محمد سيدي عبدالقادر الفاسي، والأخرى بخط العلامة الحافظ المتقن أبي عبدالله سيدي محمد ميارة -قدس الله أرواحهما، وجعل في ظل الجنان غدوّهما ورواحهما- وأفرغتُ جهدي وطاقتي في اقتفاء آثارهما والتصحيح عليهما- تقبل الله مِنّا ذلك، ونظمنا في جُمْلة حَمَلَةِ شريعته والمكبِّين على حفظ سنة نبيِّنا صلى الله عليه وسلم المتبعين لآثاره وسيرته وغفر لنا ولوالدينا ولأولادنا وأحبّائنا وأهلينا ولجميع المسلمين. آمين. والحمد لله ب العالمين. وكان الفراغ من تلك المقابلة في أواسط محرم الحرام فاتح عام 1304 هـ.

- ثم قابلتُه أيضاً مقابلة أخرى حين الإقراء به، وبالغتُ في ضبطه وإتقانه، جعل الله ذلك خالصاً لوجهه بمنِّه، وفرغتُ مِن ذلك أواسط رمضان عام 1309م.

- ثم قابلته أيضاً مقابلة ضبط وتحرير وإتقان، وبالغتُ الجهد والطاقة في ذلك، تقبّله الله بمنِّه وكرمه، وفرغتُ منه يوم الجمعة ثالث صفر عام 1313هـ.

- ثم قابلته أيضاً حين الإقراء به، وكان ختمه بختم جميع الجامع الصحيح يوم الأحد ثاني عشر رمضان عام 1314هـ، تلقّى الله ذلك منّا بالقبول وعاملنا بما نرجوه منه من غاية المَنِّ والسول بمنِّه وكَرَمه.

- ثم قابلتُه أيضاً حين الإقراء به، وبلغتُ الجَهد في تصحيحه وتنميقه، تقبَّل الله منا ذلك وجعله مِن العمل المراد به وجهه، وفرغتُ منه يوم الأربعاء رابع محرم الحرام عام 1316هـ"[1].

(1) انظر الوثيقة رقم 16 بالملحق.

يَتَبَيَّنُ مما أوردتُه مِن كلام المؤلِّف، أنه اعتمد في ضبط نسخته وتصحيحها من نسخٍ عتيقة متعدِّدة.

ولدى مقابلتي لنسخة البخاري للشبيهي مع نسخة البخاري لميارة[1] وجدتُ فروقاً كثيرة بينهما – وهي واضحةٌ في تعليقي على الفجر الساطع- أكتفي هنا بذكر مثالٍ واحدٍ عند حديث (7090) حيث وَرَدَتْ فقرةٌ من هذا الحديث عند ميارة بلفظ: «عائذا باللّه من الفتن» وجاءت عند الشبيهي بلفظ: «عائذاً باللّه مِن سوء الفتن».

ولاهتمام المؤلِّف –رحمه اللّه- بنسخته للبخاري ولمكانتها عنده[2]، قَامَ بتحبيسها بشهادة عدلين في سنة 1310هـ على أولاده الذكور مَن وُجِدَ منهم آنذاك، ومَن سيوجد، وعلى أولادهم الذكور فقط، وأولادِ أولادهم الذكور أيضاً ما تناسلوا وامتدَّت فروعهم، وإن انقرظوا فتصير حبساً على مسجد الزاوية الإدريسية بزرهون[3].

ب) مستنسخات المؤلف الأخرى:

لم يكتف المؤلِّفُ بنسخ صحيح البخاري، بل نَسَخَ كتباً أخرى أشار بذكر بعضها ابنُ زيدان كما سبق، ووقفتُ على ورقةٍ بخطٍّ الفقيه الماحي ابنِ المؤلِّف[4] تتضمن لائحة بأسماء الكتب التي كانت بحوزة المؤلِّف، وَمِنْ ضِمنها عناوين المؤلَّفات التي استنسخها بيده. وأفادني بعضُ عائلة الشبيهي[5] أن مستنسخات المؤلِّف بخط يده

(1) المحفوظة بالخزانة الوطنية بالرباط برقم (662 ج) في أربعة أسفار ضخام.

(2) انظر الوثيقة رقم 15 بالملحق.

(3) انظر الوثيقة رقم 17 بالملحق.

(4) انظر الوثيقة رقم 11 بالملحق وهي بعنوان: "تقييد الكتب المتخلِّفة مِن سيدنا الوالد رحمه اللّه".

(5) منهم حفيده إدريس، وابنه الفاطمي، وابن عمهم النقيب محمد بن عبدالكريم الشبيهي.

يُجهلُ مظانّها، إلاّ نسخته لصحيح الإمام مسلم فهي عند بعض الشبيهيين القاطنين بمكناس. وهذه الـمستنسخات هي كالآتي:

1- صحيح مسلم في ثمانية أسفار[1].

2- سنن ابن ماجه في سفرين.

3- سنن أبي داود بعضه بخطه.

4- الجامع الصغير في سفرين.

5- سفران من حاشية الخِرَشي على مختصر خليل.

6- حاشية التاودي على تحفة ابن عاصم.

7- حاشية الـمَحَلِّي على جَمْع الجوامع.

(1) ساق في إتحاف أعلام الناس (520/5) من مستنسخات الشبيهي الكتب الستة ما عدا الترمذي.

الباب الثاني

الـمؤلَّف الفَجْرُ السَّاطِعُ على الصحيح الجامع

دراسة وتحـلـيـل

الفصل الأول: صحيح البخاري في الدراسات المغربية

المبحث الأول: ترجمة الإمام البخاري

هو الإمام الأثير، الحافظ الحجة، الأشهر، زينُ الأمّة، وافتخارُ الأئمة، أبو عبد اللّه سيدي محمد بنُ إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَة بنِ الأحنف، الجُعْفِي مولاهم، البخاري.

نشأ -رحمه اللّه- في حجر العلم، وغذي بلبانه في صباه، ودعاه داعيه في حال طفوليته فأجابه ولبّاه، واشتغل به طول عمره، وَلاَسيما حديث مولانا رسول اللّه، حتى امتطى فيه صهوة الكمال، وصار من شوامخ الجبال، وَمُدَّت إليه أعناق الرجال، ونال فيه رتبة لم تكن أن تدرك لغيره وتنال، وَمِنْ ثَمَّ قال فيه الإمام ابنُ خزيمة: "ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث منه".

وقال فيه رجاء بن مُرَجًّى: "هو آية من آيات اللّه يمشي على الأرض". وقال فيه يعقوب الدورقي: "محمد بن إسماعيل فقيه الأمة".

وقال فيه التاج السبكي في طبقاته: "إمام المسلمين وقدوة الموحدين، وشيخ المومنين، والمعوّل عليه في أحاديث سيد المرسلين، وحافظ نظام الدين.

علاَ عن المدح حتى ما يزان به ❖ كأنما المدح من مقداره يضع ... إلخ

قال الإمام البخاري -رحمه اللّه- فيما نقل عنه تلميذه الفربري كما في الفتح: "أُلْهِمتُ حفظ الحديث في المكتب ابن عشر سنين أو أقلّ، فلما ظعنت في ستة عشر سنة حفظتُ كتاب "ابنِ المبارك"، و"وكيع"، وعرفتُ كلام أهل الرأي، فلما ظعنتُ في ثمان عشرة سنة صنّفتُ كتاب "قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم". وقال: "رحلتُ إلى الشام ومصر والجزيرة مرتين وإلى البصرة أربع مرات، وأقمتُ بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم

دخلتُ الكوفة وبغداد، وكتبتُ عن ألف وثمانين نفساً ليس فيهم إلا صاحب حديث. انتهى".

ونقل في "الفتح" أيضاً مِن سَعَة حفظه العجب العجاب، وَمِن اتّقاد ذِهنه وذكائه ما يحيّر العقول والألباب، فمن ذلك ما حكاه عن حاشد بن إسماعيل أنه قال: "كان البخاري يختلف معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلام فلا يكتب حتى أتى على ذلك ستة عشر يوماً فَلُمْنَاهُ على عدم الكتابة فقال: "اعرضوا عليَّ ما كتبتم فأخرجناه فزاد علينا خمسة عشر ألف حديث فقرأها كلّها عن ظهر قلب حتى جعلنا نصحّح كتبنا مِن حفظه. ومن ذلك قصة المائة حديث التي قَلَبَها أهلُ بغداد ودفعوها [إلى] عشرة أنفس، لكلِّ واحدٍ عشرة وَأَمْلَوها عليه مقلوبةَ الأسانيد، فحفظها كما أملوها عليه مقلوبة، ثم أصلحها لهم وقال: قولُ فلان كذا، الصوابُ فيه كذا. حتى أتى على آخرها، فعجبوا من حفظه إياها مقلوبة أكثر مِن عجبهم من حفظها على الصواب، إلى غير ذلك ممّا هو لشهرته غنيٌّ عن التتبع والتلفيف، وَمِن ثَمَّ أُفْرِدَتْ مناقبُه بالتأليف. ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾.

ولد رحمه اللّه بعد صلاة الجمعة ثالث عشر شوال سنة أربع وتسعين ومائة. وتوفي عشاء ليلة السبت، وكانت ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين، عن اثنين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً، ودفن بعد صلاة الظهر مِن يوم الفطر بِخَرْتَنْك قرية مِن قُرَى سمرقند.

قال ابنُ خَلِّكَان: "وذكر ابنُ يونس في تاريخ الغرباء: "أنه قدم مصر وتوفي بها" وهو غلط، والصواب ما ذكرناه هاهنا –رحمه اللّه عليه–. قال: "وكان شيخاً نحيف الجسم، لا بالطويل ولا بالقصير". انتهى.

وَمَا أحسنَ قولُ الكمال بن أبي الشريف –رحمه الله– في مولده ووفاته: "ولد في صدق ومات في نور". قال المناوي في فتح القدير: "قلتُ: –قوله في صدق– لا ينافي ما قدَّمناه،

لأن الصاد عند المشارقة كما في فتح الباري يرمز بها لِتسعين -بتقديم التاء- لا لستين -بتأخيرها- كما عند المغاربة. واختلف في مذهبه في الفروع، والصحيح أنه كان مجتهداً. قاله الشبرختي[1].

ولم يعقِّب ذكراً. -رحمة اللّه عليه ورضوانه-[2]

(1) وجزم بذلك الشبيهي أيضاً، وهذه مسألة مهمة لأن أصحاب كل مذهب من المذاهب الفقهية يقحمون البخاري ضمن أتباعهم، ومن أمعن النظر مليًّا في جامع الإمام البخاري يتبيّن له جليًّا بأنه مجتهد مطلق.

(2) لولا خشيةُ التعقّب عليَّ لما ترجمتُ البخاري لأنه أشهرُ مِن أن يعرَّف، ومن هنا آثرتُ سَوْق ترجمته من مقدمة الفجر الساطع على الصحيح الجامع للمؤلّف (1/ل 4-5) وانظر موارد ترجمة البخاري في تاريخ بروكلمان المجلد الثالث والأعلام للزركلي، ومعجم المؤلفين لكحالة.

المبحث الثاني: الشروح المغربية لصحيح البخاري

اهتمّ العلماء بصحيح البخاري اهتماماً لم يبلغه كتاب آخر عدا كتاب اللّه الكريم، فألّفوا في تفسيره، وشرح غريب حديثه، وتراجمه، وأسانيده ورجاله كتباً بلغت عدداً كبيراً... ولم يتخلّف الغربُ الإسلامي عن هذا الركب، فأسهم بدوره في هذا المجال. وأقتصرُ هنا على بعض الكتب المصنّفة على صحيح البخاري، مقسِّماً إياها إلى الكتب التي شرحت الكتاب كلّه، والتي شرحت غريب ألفاظه، والكتب التي تناولت ما أشكل منه، والكتب التي اكتفت فقط ببعض التعليقات والحواشي، ثم الكتب التي تناولت رجاله. أما الكتب التي عُنيت بتراجمه فقد أوردتُها في المبحث الخاصّ باعتناء الشبيهي بإبداء وجه المناسبة بين الحديث والباب.

أ- الكتب التي شرحت الكتاب كله:

1- النصيحة في شرح البخاري: أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي الأسدي المتوفى سنة 402هـ/1011م. يعتبر ثاني شروح البخاري بعد أعلام السنن للخطابي المتوفى سنة 388هـ، وأول شرح مغربي. وكان ابن التين الصفاقسي (المتوفى سنة 611هـ) ينقل عنه، والكتاب مفقود[1].

2- شرح البخاري: أبو القاسم المهلب بن أحمد ابن أبي صفرة التميمي ألمري المتوفى سنة 436هـ/1044م[2] وهو مخطوط.

---

(1) مدرسة البخاري (580/2) وإرشاد الساري (41/1).

(2) مدرسة البخاري (570/2).

3- شرح البخاري: أبو الحسن علي بن خلف ابن بطال القرطبي المتوفى سنة 449هـ/ 1057م، يقع في عدة أسفار وغالبه في الفقه المالكي. ويوجد منه بعض الأسفار في القرويين وغيرها[1]، وهو مطبوع.

4- شرح البخاري: أبو الوليد محمد بن خلف ابن المرابط ألمري المتوفى سنة 460هـ، وهو كتاب كبير حسن. اختصر فيه شرحَ المهلّب بن أبي صفرة وزاد عليه فوائد. وهو ممن نقل عنه ابنُ رُشَيد السبتي[2].

5- شرح البخاري: القاضي أبو بكر محمد بن عبداللّه ابن العربي المالكي المتوفى سنة 543هـ[3] .

6- المُخبِرُ الفصيح الجامعُ لفوائد مسند البخاري الصحيح: عبدالواحد بن عمر ابن التين الصفاقسي المتوفى سنة 611هـ. نقل منه الحافظ في الفتح، والقسطلاني في الإرشاد[4]. وأفاد منه الشبيهي كثيراً في كتابه، مِن نسخة قديمة وقف عليها غلبت عليها الأرضة، كما ذكر ذلك في الفجر الساطع.

7- المتجر الربيح والمسعى الرجيح والمرحب الفسيح في شرح الجامع الصحيح: أبو عبداللّه محمد بن أحمد بن مرزوق التلمساني الحفيد المتوفى سنة 842هـ/1439م[5].

8- شرح البخاري: محمد بن محمد العربي ابن حمدون البناني المتوفى سنة 1245هـ[6].

---

(1) انظر مدرسة البخاري (578/1).

(2) هدي الساري (41/1) وشجرة النور ص122 ومدرسة البخاري (470/2).

(3) كشف الظنون (553/1).

(4) مدرسة البخاري (572/2). وتوجد قطعة من المخبر الفصيح بالمكتبة الوطنية بتونس.

(5) مدرسة البخاري (573/2).

(6) المرجع السابق (575/2).

9- شرح البخاري: أبو محمد الحاج الداودي، شيخ الشبيهي الـمتوفى سنة 1271هـ، لكنه لم يكمله[1].

10- شرح على البخاري: عبدالرحمن التغرغرتي السوسي الـمتوفى سنة 1275هـ[2]. في أربعة مجلدات، كامل.

11- شرح البخاري: محمد بن أحمد السوسي التيوتي الروداني. توفي حوالي 1276هـ قال عنه الـمراكشي[3]: "وقفتُ له على الجزء الثالث من شرح الخاري بخط يده".

12- النهر الجاري في شرح البخاري: محمد بن محمد سالم الـمجلسي الـمتوفى سنة 1302هـ. وهو مخطوط في سبعة مجلدات، يوجد عند حفيده بمدينة العيون بالـمغرب[4].

ب- الكتب التي تناولت شرح غريب الحديث في صحيح البخاري:

1- تفسير غريب ما في الصحيحين: ابن فتوح الحُمَيْدِي الـمَيُورْقي الـمتوفى سنة 488هـ[5].

2- شرح غريب الصحيح: أبو الحسن محمد بن أحمد الجيَّاني الـمتوفى سنة 540هـ[6].

(1) فهرس الفهارس لعبد الحي الكتاني (742/2).

(2) الإعلام بمن حلّ بمراكش وأغمات من الأعلام، للمراكشي (314/6).

(3) انظر شجرة النور الزكية ص400.

(4) مدرسة البخاري (576/2).

(5) معجم الـمحدثين عبدالعزيز بن عبدالله ص34.

(6) الذيل والتكملة السفر السادس ص36. كشف الظنون 553/1.

3- شرح غريب البخاري: أبو عبدالله محمد بن أحمد اليفرني المكناسي المتوفى سنة 818هـ. نسخة منه في القرويين تحت رقم 145، وفي الخزانة الملكية، وخزانة تامكروت[1].

4- فتح الباري في شرح غريب البخاري: أبو العباس أحمد بن قاسم ساسي البوني الجزائري المتوفى سنة 1139هـ[2].

ويلتحق بهذه الكتب: "مشارق الأنوار على صحاح الآثار" لأبي الفضل عياض بن موسى السبتي المتوفى سنة 544هـ الذي ضبط وشرح عامّة غرائب الصحيح[3].

ج- الكتب التي تناولت ما أشكل من صحيح البخاري:

1- أجوبة على الصحيح: ابنُ حزم المتوفى سنة 456هـ[4].

2- الأجوبة الموعَبة على المسائل المستغربة من البخاري: ابنُ عبدالبر ت463هـ[5].

3- تراجم البخاري ومعاني ما أشكل من ذلك: أبو العباس أحمد بن رشيق الكاتب المتوفى سنة 646هـ[6].

4- شرح مشكلات البخاري: محمد بن يوسف التلمساني السنوسي المتوفى سنة 895هـ. في كُرَّاسَيْن، موجود بالخزانة الملكية بالرباط في مجموع تحت رقم 6451/6414[7].

---

(1) مدرسة البخاري (573/2).

(2) شجرة النور الزكية (ص330).

(3) المراد بالصحاح عند المغاربة: الصحيحان وموطأ مالك، وهو ما رجحه السيوطي أيضاً من علماء الشافعية.

(4) كشف الظنون (545/1).

(5) كشف الظنون (545/1)، وقد حـقـق .

(6) دعوة الحق العدد 1 السنة 17.

(7) مدرسة البخاري (574/2).

د- الحواشي والتعليقات على صحيح البخاري:

1- حاشية على صحيح البخاري: أبو العباس أحمد بن محمد زَرُّوق المتوفى سنة 899هـ، اقتصر فيها على ضبط الألفاظ وشرحها[1].

2- إرشاد اللبيب إلى مقاصد حديث الحبيب: محمد بن أحمد ابن غازي المكناسي المتوفى سنة 919هـ. جعله تكملة "لتنقيح الزركشي" حيث ذكر فيه ما أغفله، وهو مطبوع من منشورات وزارة الأوقاف المغربية.

3- تعاليق على صحيح البخاري: أحمد بن أبي المحاسن الفاسي المتوفى سنة 1030هـ[2].

4- تشنيف المسامع ببعض فوائد الجامع أو الحواشي الفريدة: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد العارف الفاسي المتوفى سنة 1036هـ. طبع على الحجر.

5- تقاييد مهمة على البخاري: عبدالواحد بن أحمد ابن عاشر المتوفى سنة 1040هـ، في خمس عشرة كراسة[3].

6- حاشية على البخاري: عبداللّه بن محمد بن أحمد ميارة المتوفى سنة 1072هـ[4].

7- حاشية على صحيح البخاري: عبد القادرالفاسي المكتوفى سنة 1091هـ. جمعها ابنه عبدالرحمن وهي مطبوعة بفاس[5].

---

(1) مدرسة البخاري (596/2).

(2) مدرسة البخاري (597/2).

(3) مدرسة البخاري (598/2).

(4) شجرة النور ص309.

(5) فهرس الفهارس (735/2 و764).

8- معين القارئ لصحيح البخاري: أبو عبد اللّه محمد بن احمد ميارة الحفيد المتوفى سنة 1144هـ وهو عبارة عن تعليق على البخاري[1].

9- زاد المجد الساري لمطالع البخاري: محمد التاودي بن محمد الطالب ابن سودة التمري المتوفي سنة1209هـ. أطال فيه النفس خاصة في تفاريع التمذهب المالكي. طبع سنة 1327هـ بفاس.

10- تكميل حاشية ابن زكري: محمد بن التمدني كنون المتوفى سنة 1302هـ[2].

11- روح التوشيح على الجامع الصحيح: أبو الحسين علي بن سليمان الدمياتي المتوفى سنة 1306هـ اختصر فيه حاشية السيوطي. وهو مطبوع.

12- حاشية على الجامع الصحيح: أحمد بن الطالب ابن سودة المري المتوفى سنة 1321هـ[3].

هـ- الكتب التي ألفت في رجال البخاري:

1- التعديل والتجريح لمن أخرج عنه البخاري في الصحيح: أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي المتوفى سنة 474هـ، وهو مطبوع بوزارة الأوقاف المغربية.

2- تقييد المهمل وتمييز المشكل في رجال الصحيحين: حسين بن محمد الغساني الجياني المتوفى سنة 498هـ.

3- كتاب لتسمية شيوخ البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي: أبو محمد علي بن محمد ابن الحصار الخزرجي المتوفى سنة 611هـ[4].

---

(1) فهرس الفهارس (159/1).

(2) فهرس الفهارس (375/1).

(3) الموسوعة المغربية (12/2).

(4) شجرة النور (ص173).

4- تسمية شيوخ البخاري ومسلم: عبداللّه بن سليمان ابن حوط اللّه المتوفى سنة 612هـ[1].

5- المعلم بأسامي شيوخ البخاري ومسلم: محمد بن إسماعيل بن خلفون المتوفى سنة 636هـ[2].

6- الإشراف على أعلى شرف في التعريف برجال البخاري: قاسم بن عبداللّه ابن الشاط المتوفى سنة 723هـ وهو مطبوع.

7- رجال البخاري ومسلم: أحمد بن محمد الهكاري المتوفى سنة 763هـ.

---

(1) مدرسة البخاري (609/2).

(2) المرجع السابق.

المبحث الثالث: الرواية المغربية لصحيح الإمام البخاري

تمهيد:

ممّا لا يخفى على كل مسلم أَنَّ أَوَّلَ ما نزل مِن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ وكان هذا النداء الإلـهي، النواة الأولى للدعوة لطلب العلم وتحصيله، كيفما كان هذا العلمُ، بشرط أن يكون ربّانياً في وسائله وغاياته ومقاصده.

وسار الصحابة والتابعون على هذا النهج القرآني في طلب العلم بمعناه الأعمّ الذي يشمل علوم الدين والدنيا، فأفادوا وانتفعوا وعمروا الأرض وأحسنوا الاستخلاف فيها.

واستمرَّ طلب العلم على هذا المنوال كما رسمه الصحابةُ وغيرُهم، حتى اكتمل وبلغ نضجَه، فشعشع نوره في أرجاء العالم الإسلامي، وأفرز حضارة متينة البناء على جميع المستويات.

ولم يكن الحديث النبوي بمعزل عن هذا المنهج الإسلامي العلمي العامّ، بل كانت له اليد الطولى في ابتداع وتطوير مناهج جديدة، لتحصيل العلم وضبطه والمحافظة عليه متصلا بسلاسل متماسكة بعضها ببعض حتى وصل إلينا العلم منقّحاً ومهذباً، إذ انعكست مناهج علوم الحديث على باقي العلوم الأخرى النقلية والعقلية، خصوصاً في مبحث طرق تَحَمُّلِ الحديث النبوي الشريف الثمانية التي هي:

1- السماع 2- والقراءة 3- والإجازة 4- والمناولة 5- والمكاتبة 6- والإعلام 7- والوصية 8- والوجادة. فكانت هذه إذن القنوات المشروعة لتحصيل العلم في الحضارة العربية الإسلامية.

وتختلف درجات طُرُقِ تحصيل العلم عند المسلمين بحسب قوتها وضعفها، فأعلاها السماع والقراءة، ثم الإجازة، وأدناها الوجادة. فكانت سوق الوراقة والنِّساخة نافقةً

بِنُسَخِ مؤلَّفات العلماء المشاهير، مثل المطبوعات والمنشورات التجارية في عصرنا. غير أَنَّ النُّسخ التي كانت تُعتمد آنذاك وتحظى بالمشروعية والقبول هي التي ينبغي أن تمرَّ بالقنوات العلمية الثمانية.

فالسماع لا يُفهم منه مجرّد الإنصات والاستماع، ذلك ان الطالب في حالة السماع يكون آخذاً نسخةً بيده، ممّا سيسمعه مِن شيخه، فيقوم بتصحيح نسختِه ومُقابلتِها على أصل شيخه. وبهذا يكون الطالبُ سمِعَ من شيخه وأفاد منه ووثَّقَ نسخته، وحقّ له ان يُلقِّن علمَ شيخِه بالصيغ العلمية المفيدة للسماع مثل: "حدثنا" و"سمعت" و"حدثني".

والقراءةُ أيضاً لا تخرج عن هذا الإطار، إذ فائدتها أَنْ يَعْرِضَ الطالبُ على شيخه مَا كَتَبَهُ في نسختِه من أصل شيخه أو نسخةٍ مقابلةٍ على أصل الشيخ.

مِن هنا مثَّل السماعُ والقراءةُ الدرجةَ العليا لتحصيل العلم مِن حيث الإتقان والضبط. أمَّا الطرقُ والوسائلُ العلمية الأخرى مثل: الإجازة والمناولة والمكاتبة والإعلام والوصية، وإن كانت مشروعةً في تحصيل العلم إلا أنها لا ترقى إلى مستوى السماع والقراءة، لفقدِها الاحتكاك المباشرَ بين الطالبِ وشيخه، لكنها أَسهمت في المحافظة على الثقة بالكتب ونسبتِها إلى أصحابها.

وبخصوص "الوِجادة" فبالرغم مِن ضعفها وعدم أخذ العلماء بها، إلا أنها تبقى وسيلة يستأنس بها في تحصيل العلم بحيطة وحذر.

وتكتسب نسخة الطالب قوّةً بحسب تَكرار السماع أو القراءة على الشيخ، أو أن يُحَصِّلَ الطالبُ على نسخةٍ مصححةٍ بخطِّ المؤلِّف، أو عليها خطُّهُ أو مشتملةٍ على خطوط بعض العلماء المتقنين.

نَخْلُصُ ممّا تقدم إلى أَنَّ كُلَّ نسخةٍ مِن نُسخ الطلبة، تمثل رواية مستقلّة عن شيخ ما، مثل: "موطأ مالك" –رحمه اللّه– فإنه سمعه عنه خلق كثير، إلا أَنَّ رواياته المشهورة

والـمتقنة قليلة، وتختلف فيما بينها اختلافاً يسيراً، مرجعه إلى تَقَدُّم السماع مِن الشيخ أو تأخره، أو التفاوت في ضبط الرواة، مثل رواية: يحيى بن يحيى الليثي الـمغربي الـمتوفى سنة 234هـ، ورواية علي بن زياد التونسي، ورواية أبي مصعب الزهري، ورواية محمد بن الحسن الشيباني، ورواية يحيى بن عبدالله بن بكير الـمخزومي، ورواية سُوَيْد بن سعيد الحَدَثاني.

ومِثل الـموطأ: صحيحُ أبي عبدالله البخاري، فقد تعددت نُسخه ورواياته، وملأت الآفاق، فضبط العلماءُ أسانيد نُسَخِهِ، ومَيَّزُوا عَواليَها من نَازِلِيها، وصحيحها من ضعيفها. وفي سبيل الحصول على أصوله العتيقة تكبَّدوا الـمشاقّ وركبوا الصعاب، ورحلوا إلى الآفاق.

ومن الـمعلوم أن صحيح البخاري سمعه جمّ غفير من الرواة، إلا أن الرواية التي اتصلت بالسماع منذ وقت مبكرٍ إلى وقتنا هذا، هي رواية محمد بن يوسف بن مطر الفربري الـمتوفي سنة 320هـ. وأخذ عن الفربري مباشرة جماعةٌ أشهرهم ستة، لهم روايات عنه، وهي:

- رواية أبي علي سعيد بن عثمان ابن السكن (ت353هـ).
- رواية أبي زيد محمد بن أحمد الـمروزي (ت371هـ).
- رواية أبي أحمد محمد بن محمد الجرجاني (ت373هـ).
- رواية أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الـمستملي (ت376هـ).
- رواية أبي محمد عبدالله بن أحمد السرخسي (ت381هـ).
- رواية أبي الهيثم محمد بن مكي الكشميهني (ت389هـ).

فأخذ الأَصِيلي عبدُاللّه بنُ إبراهيم –المتوفى عام 392هـ/1002م– عن المَرْوزي والجرجاني. وأخذ الداودِيُّ أبو الحسن عبدُالرحمن بن محمد –المتوفى عام 467هـ– عن السرخسي.

ثم جاء أبو ذر الهروي –المتوفى عام 434هـ/ 1042–1043م– فروى عن الشيوخ الثلاثة: المستملي[1] والسرخسي[2] والكشميهني[3]، وقد صارت روايته –مع مرِّ الزمن– هي المعتمدة.

قال ابن حجر العسقلاني: "أتقن الروايات عندنا هي رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة، لضبطه لها، وتمييزه لاختلاف سياقها"[4].

وكثر الرواة عن أبي ذر وانتشروا، ونذكر بعضاً منهم:

- أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي المتوفى عام 474م.
- محمد بن علي بن محمود.
- أبو عمران موسى بن عيسى الفاسي نزيل القيروان، المتوفى بها عام 430هـ.

---

(1) إبراهيم بنُ أحمد بن إبراهيم، أبو إسحاق البخاري الأصل، والمنزل والمدفن، المعروف بالمستملي محدث ثقة، أحَدُ مَن روى صحيح البخاري عن الفربري رواية الصحيح. ت376هـ/986م. التقييد (ص187) وسير أعلام النبلاء (492/16) والأعلام (28/1) ومعجم المؤلِّفين (9/1).

(2) عبداللّه بن أحمد بن حمّويه، أبومحمد السرخسي، سمع صحيح البخاري من الفربري سنة 316هـ، روى عنه عبدالرحمن بن المظفر الداودي. وتوفي سنة 381هـ. انظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة (ص321هـ).

(3) محمد بنُ المكي بنِ محمد، أبو الهيثم الكُشْمِيهَني، المروزي، منسوب إلى كُشْمِيهَنْ، وهي في خرسان، حدَّث بصحيح البخاري عن الفربري. (ت389هـ/299م). التقييد (ص110–112). وإفادة النصيح بالتعريف بسند الجامع الصحيح (ص 36–38) وانظر معجم المؤلفين (732/3–733).

(4) فتح الباري (7/1).

- ابن الغرديس بكار بن برهون السجلماسي. كان بقيد الحياة عام 493هـ/1099م.
- ابنة أبو مكتوم: عيسى بن أبي ذر.
- عبدالجليل بن أبي سعيد محلوف، أبو القاسم الجذامي.

الـروايـة الـمـغـربـيـة لـصـحـيـح الـبـخـاري[1]

أ) الرواية الـصَّـدَفِـيَّـة[2]:

هو الحافظ فخر الأندلس أبو علي حسين بن محمد بن فيّره بن حيّون الصَّدَفي مِن أهل سرقسطة ويعرف بابن سُكَّرَة. تتلمذ على مائة وستين شيخاً، وله تلاميذ أفردهم ابن الأبّار التونسي فـي مصنَّفٍ تحت عنوان: "معجم أصحاب أبي علي الصَّدَفـي". رحل إلى الـمشرق، وأقام ببغداد خمس سنين، واستقرّ بِـمُرْسية، واستقضي بها، ثم استعفى وخرج منها فارًّا إلى ألـمرية، فأقام بها، وقَبِـلَ قضاءها على كُرْهٍ.

أقام –رحمه اللّه– للحديثِ السوق العظيم الذي فيه نفقت بضائعه، فخضعت له فيه الرقاب، وشدّت له الرحال مِن داني البلاد وقاصيها لوافر علمه.

وَرَدَ في الديـباج الـمُذهب: "قال أبو علي الصدفي لبعض الفقهاء: خُذِ الصحيح اذكُرْ أيَّ متنٍ أردت أذكرُ لكَ سنده، وأيَّ سَندٍ أردتَ أذكرُ لكَ متنه". ولـما كانت وقعة قَتَنْدَة بثغر

---

(1) اقتصرتُ على أصل الصدفي وذكرتُ من فروعه الرواية السعادية لشهرتها. ومن أراد التوسع في هذا الباب فليراجع: "صحيح البخاري في الدارسات الـمغربية" للمحقق: محمد الـمنوني.

(2) تجدر الإشارة إلى ان مبحث الرواية الـمغربية "لصحيح البخاري" اعـتـمـدتُ في تحريره بالدرجة الأولى على كتاب شيخنا الـمحقق محمد الـمنوني: "صحيح البخاري في الدراسات الـمغربية"، وكتابي الشيخ عبد الحي الكتاني: "فهرس الفهارس" و"التنويه والإشادة بمقام رواية ابن سعادة" وكتاب الدكتور يوسف الكتاني: "مدرسة الإمام البخاري في الـمغرب".

الأندلس، وكانت الهزيمة على المسلمين، شهدها أبو علي الصدفي غازياً واستشهد فيها سنة 514هـ/1120م[1].

يقول الأستاذ محمد المنوني:

«كَتَبَ الصَّدَفي بخطِّه مِن "صحيح البخاري" نسختين كانتا -معاً- معروفتين، إحدهما مِن أصل الباجي، والأخرى مِن أصل محمد بن علي بن محمود، غير أَنَّ التي اشتهرت هي الثانية، ولاسيما بعد انتقالها إلى ليبيا[2]، بينما استمرَّت الأولى مجهولة، حتى كَشَفَتْ عنها نسخةُ المكتبة المَلَكية بالرباط المتفرعة عنها[3]، دون أن نعرف عن الأصل الصَّدَفي الأوّل أية معلومات أخرى، ونجهل مصيره بالمرّة»[4].

ولأهميّة الأَصْلِ الصَّدَفي، أسوقُ ما ذكره عبدالسلام الناصري في رحلته الصغرى بقوله: «وقد وقفتُ هنا عند أبي الطَّبل على "نسخة البخاري" في مجلد بخطِّ الحافظ أبي علي الصدفي شيخِ القاضي عياض، وعليها مِن سماعات العلماء في القرون السابقة، عياضٍ، فمَن دُونَه إلى ابنِ حجر، وَمِنْ جملةِ ما كُتِبَ عليها، وأظنُّه بِخَطِّ الحافظِ السَّخَاوي ما

(1) انظر ترجمته في: الغنية لعياض، وبغية الملتمس في علماء الأندلس للضبّي (ص253) وصلة تاريخ علماء الأندلس لابن بشكوال، وأزهار الرياض في أخبار عياض للمقرّي.

(2) لا يعرف على جهة القطع الآن مكان وجودها هل هي بليبيا أم بتونس، وانظر حول انتقال الأصل الصدفي إلى ليبيا، مقال للدكتور عبد الهادي التازي بعنوان: "صحيح الإمام البخاري بخط الحافظ الصدفي " مجلة دعوة الحق عدد8 السنة 15 (ص18-34) وفهرس الفهارس (705/2) والتنويه والإشادة. وانظر مقال محمد الطاهر بن عاشور في: "أخبار التراث العربي" عدد 32 السنة 1347هـ (ص5-8).

(3) توجد نسخة مقابلة على أصل الصدفي بالمكتبة الملكية بالرباط رقم 5053 وهي في مجلد ضخم، وورد في آخرها: "في الرابع من جمادى الثانية عام خمسة وعشرين وثمانمائة".

(4) صحيح البخاري في الدراسات المغربية (ص16).

نصُّه: "هذا الأصلُ الذي يعتمد عليه، ويُرجَعُ عند الاختلاف إليه، ولقد اعتمد عليه شيخنا الحافظ ابنُ حجر حالة شرحه للجامع الذي سمّاه: "فتح الباري..."[1].

ب) الرواية السَّعَادِيّة[2]:

كتب أبو عمران ابنُ سعادة بخطِّه نسخةً مِن صحيح البخاري –في خمسة أسفار– فَرَغَ مِن تعليقها في العشر الأخير مِن ذي القعدة عام 492هـ/1099م. وهذه "الرواية السعادية" اشتهرت وَحظِيَتْ بالقبول، وقُدِّمت على غيرِها مِن الروايات، وأصبحت معتمدَ أهلِ المغرب في روايتهم للجامع الصحيح مِن أيام السعديين، لأمور منها:

– صحّة الأصلِ المأخوذة منه، إذ هو لشيخه وصهره أبي علي الصدفي الذي طاف بأصله مِن صحيح البخاري في الأمصار، وسمعه وقابله على نسخ شيوخه بالعراق ومصر والشام والحجاز والأندلس.

– أَنَّ أصل الصدفي هذا منقُولُ من نسخَةِ "محمد بن علي بن محمود"، وهذه مقروءة على أبي ذر الهروي وعليها خَطُّه[3].

– أَنَّ ابن سعادة اعتنى بنسخته التي بخطِّه، فقابلها وصحّحها وقرأ بها علي الصَّدَفي، حيث كتب هذا الأخير بخطه على أول السفر الثاني: تصحيح سماع تلميذه لسائره عنه بتاريخ ربيع الأول عام 493هـ/ 1100م.

---

(1) المزايا لابن عبدالسلام الناصري (ص37) عن مدرسة الإمام البخاري في المغرب (62/1).

(2) موسى بن سعادة البلنسي ثم المرسي، أبو عمر ابن سعادة المتوفى عقب عام 522هـ/1128م. انظر ترجمته في: "معجم أصحاب الصدفي" (تر 167) والتنويه والإشادة بمقام رواية ابن سعادة (ص3) ومدرسة الإمام البخاري في المغرب (72/1).

(3) صحيح البخاري في الدراسات المغربية للمنوني (ص21).

- تداولُ المحدثين لها بعد وفاة أبي عمران ابنِ سعادة، وكان مِن أولهم ابنِ أخيه محمد بن يوسف ابن سعادة المتوفى سنة 566هـ[1] الذي سمع جميع صحيح البخاري في النسخة ذاتها عام 510هـ/ 1116م وكتب عليها بخطِّه تصحيحات كثيرة، واستمر تداولها إلى سنة 846هـ/1442م. ومن هذا التاريخ تختفي المصادر التي تُرَدِّدُ ذِكْرَ "الرواية السعاية" إلى حوالي نهاية القرن العاشر الهجري، حيث وُجِدت محفوظةً بكاملها في خزانة القرويين بفاس.

والباقي منها الآن ثلاثة أسفار: الثاني والرابع والخامس، وهي بالخزانة الوطنية بالرباط تحت رقم 1333/ د . وقد ضاع السفران الأول والثالث، أما الأولُ فأعيدَ نَسْخُهُ بأمرٍ مِن السلطان العلوي محمد الرابع من النسخة " الشيخة " - التي سنتحدث عنها بعد قليل- . وبخصوص السفر الثالث فقد استعاره المستشرق المشهور ليفي بروفنصال لدراسته وتحقيقه، غير أنه توفي قبل أن يعيده إلى مكانه، وقد بقي ضائعاً إلى الآن مجهول المصير.

ومن الجدير بالذكر أَنَّ هذا المستشرق قام بنشر السفر الثاني مِن نسخة ابن سعادة منقولا بالتصوير الشمسي مِن خَطِّه الأصلي مع تصديره بمقدمة بالعربية باسم: "التنويه والإشادة بمقام رواية ابن سعادة" للشيخ عبد الحي الكتاني، مع مقدمة أخرى بالفرنسية لنفس المستشرق ناشِرِ هذا السفر في باريز عام 1347 هـ/ 1928م في 177 ورقة عدا المقدمتين.

ج) النسخة الشيخة:

سبق أَنْ أشرنا إلى أَنَّ نسخةَ ابن سعادة قد ظهرت بعد اختفائها في نهاية القرن العاشر الهجري، فاهتم العلماء بها وقاموا بنَسْخِ نسخةٍ منقولة عنها، وكان كاتِبُها هو الوراق

---

(1) انظر ترجمته في فهرس الفهارس (1030/2) والأعلام (149/7).

محمد بن علي ألـمري الأندلسي، الـمعروف بالجزولي الـمتوفى سنة 1018 هـ[1]، كَتَبَها مِن أصل ابن سعادة – في خمسة أسفار – موازيةٍ للأصل الـمنتسخ منه، برسم خزانة أبي المحاسن يوسف بن محمد الفاسي الـمتوفى عام 1013 هـ/1604م . وصارت هذه النسخة تُعْرَفُ في فاس : " بالشيخة " نظراً لـمقابلتها مع النسخة السعادية عـدَّةَ مرات، ولوفرةِ الـمستنسخات الـمغربية منها مباشرة أو بواسطة، واعتباراً لكثرة تداول المحدثين لها واعتمادهم عليها.

ولاتزال "الشيخة" الآن بيد عائلة السفير الـمغربي الـمرحوم الحاج الفاطمي ابن سليمان الذي أذن للخزانة الوطنية بالرباط بأخذ مصورةٍ منها في ميكروفيلم تحت رقم 736.

فـروع الـشـيـخـة:

اهـتمّ العلماء بهذه النسخة: " الشيخة " نظراً لشهرتها وصحّتها وإتقانها، فـتداولوها بالدرس والتحليل والتعليق والتصحيح والاستنساخ، فَنُسِخَتْ منها نمانج وفروع، أفرغ العلماءُ كاملَ وُسْعِهم في ضبط نُسَخِهم وتصحيحها . ونذكر هنا بعض النمانج من الفروع الـمستخرجة مِن " الشيخة " مباشرة أو بواسطة:

-نسخة ميّارة محمد بن أحمد الفاسي الـمتوفى عام 1072هـ/ 1662م، وهي مـحفـوظـة – في أربعة أسفار– بالخزانة الوطنية بالرباط برقم (662/ج). وقد منّ اللّه عَلَيَّ فقابلتُ مَتْنَ صحيح البخاري الـمضمّن في الفجر الساطع لـمؤلِّفنا الشبيهي مع نسخةِ ميّارة ، فوجدتُ بينهما اختلافات ليست بالقليلة.

-نسخة أبي السعود عبد القادر بن علي الفاسي الـمتوفى عام 1091 هـ/1680م.

-نسخة محمد بن علي الحريشي الفاسي الـمتوفى عام 1102 هـ / 1690 م.

(1) انظر تاريخ الوراقة الـمغربية (ص 98).

-نسخة أحمد بن قاسم جسوس الفاسي المتوفى عام 1182 هـ / 1767 م.

-نسخة مؤلِّفنا محمد الفضيل بن الفاطمي الشبيهي المتوفى عام 1318 هـ / 1900 م.

وبالرغم مِن اهتمام العلماء المغاربة بالرواية السعادية[1]، فقد لاقَتْ بعضَ المعارضة حيث أنكر أبو مروان عبد الملك التاجموعتي ولوع المغاربة بهذه الرواية، محتجّاً بأنها مِن قبيل الوجادة، وكأنه يميل بهذا إلى ترجيح الأخذ بروايةِ النسخة اليونينية الشَّرْقية.

الرواية اليونينية[2]:

تُنْسَبُ الرواية اليونينية لأبي الحسن علي بن محمد الهاشمي اليونيني الحنبلي. قال الذهبي: "ولد سنة 621 هـ وكتب بخطّه، ولزمَ المنذري، واستنسخ صحيح البخاري وُعُنِيَ به، وقابله بضع عشرة مرّة في سنة، وكان ذا عناية بالغريب والأسماء وضبطها مديماً للمطالعة"[3]، وتوفي سنة 701هـ/1302م[4]، وكان قد استنسخ أَصْلَهُ مِن صحيح البخاري في مجلدين معتمداً على أصول صحيحة لرواية البخاري وهي:

أولا: أصلٌ مسموعٌ على أبي ذر الهروي (ت434هـ) مِن طريق أبي العباس أحمد بن الحطيئة اللخمي الفاسي ثم المصري المتوفى عام 560 هـ / 1164م.

ثانياً: أصلٌ مسموعٌ على محدِّثِ المغرب، الأَصِيلِي[5] (ت392هـ) وقد كتبت عليه حواش بخطِّ الحافِظِ ابن عبدالبر القرطبي المتوفى سنة 463 هـ

---

(1) لايزال تحقيق الرواية المغربية لصحيح الإمام البخاري وطبعها طبعة علمية دَيْناً على المغرب.

(2) أشير إلى أن هذه الرواية ليست مغربية، بل مشرقية، ولشهرتها وإتقانها واهتبال العلماء بها، ولطبعتها الأميرية المصححة، ومصوراتها الكثيرة ارتأيتُ أنْ أعرّف بها هنا إتماماً للفائدة.

(3) معجم محدثي الذهبي ، للذهبي ترجمة 206.

(4) ترجمته في الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (345/2 و 346).

(5) نسبة إلى أصيلا مدينة بشمال المغرب.

ثالثاً: أصلٌ مسموعٌ على أبي القاسم علي بن الحسين الـمعروف بابن عساكر الدمشقي الـمتوفى عام 571 هـ.

رابعاً: أصلٌ مسموعٌ على أبي الوقت عبد الأول بن عيسى السجزي الـمتوفى عام 553هـ، وكان اعتمادُ اليونيني على هذا الأصل بالدرجة الأولى.

واعتنى اليونيني -رحمه اللّه- بنسخته هذه، وبالغ في ضبطها، وتحرّى الدقة في مقابلتها مع الأصول الصحيحة حتى قيل: إنه أسمعه وقابله في سنة واحدة إحدى عشرة مرة، كما ذكر ذلك ابن رجب في ترجمته[1].

ومن مبالغته في الـمقابلة والتصحيح أنه قام بمقابلة وتصحيح أصله تحت إشراف أستاذه محمد بن عبداللّه الجياني الشهير بابن مالك، بمحضر جماعةٍ مِن فضلاء المحدّثين، بحيث كان كلُّ واحدٍ منهم مُمْسِكاً بنسخةٍ معتمدةٍ من "الصحيح"، يتابعون فيها بقراءة اليُونيني، حتى إذا مرّ بهم مِن التعابير ما يتراءى أنه مخالفٌ لقوانين العربية، تَسَاءَلَ ابنُ مالك هلِ الروايةُ فيه كذلك؟ فإن أجيب بالإثبات، شرع في توجيهها حسب إمكانه، وما اختاره ورجّحه وأَمَرَ بإصلاحه بَادَرَ اليونيني إلى إصلاحه ، وما ذكر أنه يجوز فيه إعرابان أو أكثر عمل على ما أشار به، وهكذا حتى كملت الـمعارضة والتصحيح في إحدى وسبعين مجلساً، انتهت بتسجيلِ ابنِ مالك تصحيحَ سماعِهِ على الأَصْلِ اليونيني، كما كتب إثرها كتابه الشهير الذي ضمّ تعليقاته وسمّاه: "شواهد التوضيح والتصحيح لِـمُشْكِلاَتِ الجامع الصحيح".

(1) انظر الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (345/2 و 346).

والنسخةُ اليونينيةُ هي التي جعلها العلامةُ الشهاب القسطلاني المتوفى سنة 923 هـ عمدته في تحقيق متن الكتاب وضبطه، حرفاً حرفاً، وكلمةً كلمةً. وهذه هي أكبر ميزة لشرح القسطلاني المسمّى: "إرشاد الساري"[1].

وتداول الأصلَ اليونينيَ جماعةٌ مِن العلماء منهم المحدث المغربي محمد السوسي الروداني المتوفى عام 1094هـ/1683م، وصارت فيما بعد إلى محدث الحجاز عبدالله بن سالم البصري. ثم فقدت بعد ذلك ولم نعد نعلم أين صارت.

فروع الأصل اليونيني:

-فرع محمد بن أحمد المزي الغزولي.

-فرعٌ مصحَّحٌ على ما صححه الحافظان المزي (ت 742هـ) والذهبي (ت 748هـ).

-فرع عبدالله بن سالم البصري المكي المتوفى سنة 1134 هـ وهو الذي استمرت شهرته حيث قضى مدة عشرين سنة في كتابته وتصحيحه.

وَطُبِعَ صحيحُ الإمام البخاري بعنايةِ السلطان العثماني عبد الحميد الثاني بالمطبعة الأميرية بالقاهرة عام 1313هـ/1895م اعتماداً على أصلٍ يونينيٍّ مصحَّحٍ محفوظٍ بالخزانة العثمانية بالأستانة، ومخطوطات أخرى صحيحة منها: الفروع الثلاثة آنفة الذكر.

وبعد تصحيحِ هذه الطبعة بالمطبعة الأميرية، قام بقراءة المطبوع مِن جديدٍ نخبةٌ من أكابر أعلامِ الأزهرِ يبلغُ عددُهم ستة عشر عالماً، وسجَّلوا في النهاية أَنَّ هذه الطبعة الجديدة هي المعوّل عليها في الصحة والاعتبار لنصِّ الجامع الصحيح للبخاري[2].

---

(1) انظر مقدمة أحمد شاكر (ت1958م) لمصورة دار الجيل للطبعة الأميرية لصحيح البخاري (1/1).

(2) صحيح البخاري في الدراسات المغربية للمنوني (ص36)، وراجع: مقدمة القسطلاني لإرشاد الساري، ومقدمة أحمد شاكر لمصورة دار الجيل للطبعة الأميرية، ومدرسة الإمام البخاري في المغرب.

المبحث الرابع: سند المؤلِّف إلى صحيح البخاري

قال محمد ابنُ سيرين المتوفى سنة 110هـ: "إن هذا العلم دين، فانظروا عمّن تأخذون دينكم".

وقال عبدالله ابنُ المبارك المتوفى سنة 181هـ: "الإسنادُ مِن الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"[1].

انطلاقاً من هذا، اهتمّ المحدثون بالسند، وأولوه عنايةً فائقةً، وجعلوه مِن الدِّين لِبقاء سلسلة السند مستمرة ومتصلة إلى رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم، للحفاظ على سنته المطهّرة. وتواصَلَ العمل به لأجل هذه الغاية حتى القرون الخمسة الأولى، بعد أن دُوِّنت الأحاديث في الكتب وضبطت ومُيِّز صحيحها مِن سقيمها وَعُرِفت الأسانيد، ولم يعد يخشى عليها مِن انتحال الوضاعين.

ثم استمرّ الاشتغالُ بالسند والعناية به استجلاباً للبركةِ، وتيمّناً وتعلّلا بالرسوم بعد ذهاب أهلها.

وينبغي التنبيه هنا على أنَّ الرواية المسندة أصبحت في الغالبِ روايةَ كُتُبٍ. أي يُسْنَدُ الكتاب إلى مؤلِّفه، ومنه بأسانيده المختلفة إلى رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم، فكان العلماء يستجيزون شيوخَهم، ويجيزون تلامذتَهم، ويرشدونهم للمحافظة على هذه السلسلة المباركة المتصلة برسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم.

---

(1) انظر مقدمة صحيح مسلم (14/1 و 15).

وَجَرْياً على هذه السّنّة الحسنة، واقتداءً بصنيع المحدِّثين، وحفاظاً على اتِّصال سلسلة السند، وتأكيداً لنسبة الكتاب إلى صاحبه، ذكر المؤلِّف الشَّبيهي في مقدمة كتابه: "الفجر الساطع" سَنَدَهُ إلى صحيح البخاري كالآتي:

«قرأتُ صحيح البخاري على شيوخي الثلاثة (8/1)/ أبي العباس سيدي أحمد بن مَحَمَّد المرنيسي، وأبي عبدالله سيدي محمد بن حمدون بن الحاج السُّلمي، وأبي العباس سيدي أحمد بن أحمد بناني[1] -رحمة الله عليهم ورضوانه- وأجازني به الأخير-.

فالأول عن أبي العباس سيدي أحمد بن التاودي بن سودة[2]، والثاني عن والده المذكور[3] والثالث عن أبي عبدالله سيدي محمد السنوسي -ثلاَثتهم- عن شيخ الجماعة سيدي التاودي بن سودة المرّي[4] عن أبي عبدالله محمد بن قاسم جسوس[5] عن أبي

---

(1) انظر تراجم هؤلاء الثلاثة في قسم الدراسة: مبحث شيوخ المؤلِّف.

(2) أحمد بن الشيخ التاودي، أبو العباس، فقيه. أخذ عن والده، وعنه أبناؤه: العباس، وعبد الواحد، وأبو حامد العربي. ولد سنة 1153هـ وتوفي سنة 1235هـ. شجرة النور الزكية (ص380). ترجمة 1521.

(3) حمدون بن عبد الرحمن بن حمدون، أبو الفيض، الشهير بابن الحاج، السلمي المَرْدَاسي، الفقيه العلاّمة، صاحب التآليف الحسنة. ولد سنة 1174هـ. وتوفي سنة 1232هـ. شجرة النور الزكية (ص379) وإتحاف المُطالع (2499/7 موسوعة أعلام المغرب). وتذكر المحسنين (2500/7 موسوعة أعلام المغرب).

(4) محمد التَّاودي بنُ محمد الطَّالب بن محمد بن علي، ابن سُودة، المرِّي، الفاسي، الفقيه المالكي، شيخ الجماعة بفاس. له: حاشية على صحيح البخاري. ت 1209هـ/1795م. شجرة النور الزكية (ص372). والأعلام (62/6). ومعجم المؤلِّفين (363/3). والروضة المقصودة في مآثر بني سودة لأبي الربيع الحوات وهو مطبوع في جزأين.

(5) محمد بن قاسم جسوس، أبو عبد اللّه الفاسي الفقيه المالكي، شيخ الجماعة في وقته. أخذ عن عمّه عبد السلام جسوس له شرح على المختصر والرسالة وغير ذلك. مولده سنة 1089هـ. وتوفي سنة 1182هـ. شجرة النور الزكية (ص355). والأعلام (8/7). وإتحاف المطالع (2393/7 موسوعة أعلام المغرب).

محمد عبدالسلام بن حمدون جسوس[1] عن الشيخ القدوة سيدي عبدالقادر ابن علي الفاسي[2] عن عمّه أبي زيد سيدي عبدالرحمن العارف باللّه[3] عن الشيخ القَصّار[4] -الذي عليه المدار- عن ولي اللّه أبي نعيم رضوان بن عبداللّه الجَنَوي[5] عن سُقَّيْن العاصمي[6] عن ابن غازي[7] عن أبي عبد اللّه محمد[8] بن

---

(1) عبدالسلام بن أحمد المدعو حمدون، جسوس، أبو محمد، الفاسي، الفقيه المالكي، له: تآليف في الأدعية النبوية. توفي شهيداً في خبر طويل سنة 1121هـ. نشر المثاني (1941/5 موسوعة أعلام المغرب). شجرة النور الزكية (ص331).

(2) عبدالقادر بنُ علي بن يوسف بنِ محمد، الفاسي، المالكي، من كبار الشيوخ في عصره. ولد ونشأ في مدينة القصر، وانتقلَ إلى فاس. لم يشتغل بالتأليف. وإنما له أجوبة على أمور سُئِل عنها. (ت 1091هـ/ 1680م). شجرة النور الزكية (ص315) الأعلام (41/4). ومعجم المؤلفين (192/2).

(3) عبدالرحمن بن محمد، أبو زيد القصري، الفاسي، الإمام، العارف بالله، الفقيه، المحدث، الصوفي، أخذ عن أخيه أبي المحاسن يوسف وغيره. وعنه الكثير منهم: ابن أخيه علي بن يوسف، وابنه عبد القادر، وميّارة. له: "حاشية في التفسير". و"حاشية على البخاري". وله بفاس زاوية. مولده سنة 972هـ وتوفي سنة 1036هـ شجرة النور الزكية (ص299).

(4) محمد بنُ قاسم، أبو عبد اللّه القيسي، الشهير بالقصّار، الفقيه المحدث النظار، شيخ الفتيا بفاس. له مؤلّفات مفيدة. ولد سنة 936هـ وتوفي سنة 1012هـ. شجرة النور الزكية (ص295).

(5) رضوان بنُ عبد اللّه، أبو النعيم الجنوي، الفاسي، فقيه مالكي، من الزهاد، له فهرسة. مولده سنة 912هـ وتوفي سنة 991هـ/1583م بفاس. شجرة النور الزكية (ص286) والأعلام (27/3) وانظر: تحفة الإخوان ومواهب الامتنان في مناقب سيدي رضوان لأحمد بن موسى المرابي.

(6) عبدالرحمن بنُ علي، سُقَّين، السفياني، العاصمي، الفقيه المالكي، له رحلة إلى المشرق، أخذ فيها عن جماعة من الكبار من الفقهاء والمحدثين. توفي سنة 956هـ. جذوة الاقتباس (407/2).

(7) محمد بنُ أحمد بنِ محمد، ابنُ غازي العثماني، المكناسي، من بني عثمان، قبيلة من كتامة. ولد بمكناسة، فقيه مالكي، مؤرّخ، حَاسب، مقرئ. له: "إرشاد اللبيب وهو حاشية على البخاري". (ت919هـ/1513م). الأعلام (336/5). ومعجم المؤلفين (107/3).

(8) محمد بنُ أبي القاسم محمد بنِ يحيى بن أحمد بن محمد النفزي، الحميري، الشهير بالسراج الشيخ المبارك كانت له رواية عن أبيه عن جده. ذكر ابن غازي أنه أجازه جميع ما رواه عام 876هـ. فهرس ابن غازي (ص89) ونيل الابتهاج (ص221).

(عيسى بن أحمد)[1] السَّرَّاج عن أبيه[2] عن جده[3] عن أبي البركات البِلِّفِيقِي[4] عن أبي جعفر بن الزبير[5] عن أبي الخطاب بن خليل[6] عن أبيه عن أبي عبد اللّه بن سعادة عن الصدفي عن الباجي عن أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة: السرخسي والمستملي

---

(1) كذا في الأصل والمخطوطة: (عيسى بن أحمد). وعند التاودي في فهرسته (ص74): "محمد بن عيسى بن أحمد". وكلٌ هذا خطأ. والصواب هو: [محمد بن يحيى]. لأن شيخ ابن غازي هو محمد بن محمد بن يحيى بن أحمد السَّرَاج، الذي يروي عن أبيه محمد عن جدِّه يحيى، كما ذكره ابن غازي في فهرسه. وقد ورد هذا الاسم على الصواب:

- عند عبد القادر الكوهن المتوفى سنة 1254هـ في أبيات له نظم فيها سنده إلى صحيح البخاري إذ قال كما في مدرسة الإمام البخاري في المغرب (294/1)-

عن ابن غازي الكوكب الوهاج   يرويه عن سراجه السَّراج

محمد وهو عن أبيه   عن جده يحيى التقي النَّبيه

- وعند عبدالحفيظ الفاسي المتوفى سنة(1383هـ) في كتابه: "معجم الشيوخ" الذي نَصَّ قائلا: "وقال الشيخ أبو زيد عبد الرحمن سُقَّين الفاسي، حدثني به الإمام محمد بن غازي المكناسي الفاسي، حدثني به أبو عبدالله محمد بن الخطيب أبي القاسم محمد بن يحيى السَّرَّاج بمدينة فاس.

(2) هو أبو القاسم الخطيب محمد بن يحيى بن أحمد السَّراج.

(3) هو أبو زكرياء يحيى بن أحمد النفزي، الرندي، من أصل أندلسي، المعروف بالسَّراج. نزلت أسرته فاس عالم بالحديث ومسند فاس ولد بها سنة (740هـ) وتوفي سنة (805هـ). الأعلام (136/8) وانظر: فهارس علماء المغرب للدكتور الترغي (ص308).

(4) محمّد بنُ محمد بنِ إبراهيم، أبو البركات ابن الحاج البِلِّفِيقِي، السُّلَمِي من أهل بلفيق من أعمال ألمرية، قاضٍ، مؤرخ، من أعلام الأندلس في الحديث والأدب، استقر بسبته، له كتب كثيرة. توفي سنة (771هـ/ 1370م). الأعلام (39/7). وانظر: نفح الطيب (471/5 إلى 487).

(5) أحمد بن إبراهيم، أبو جعفر ابن الزبير الثقفي الغرناطي، محدث مؤرخ، انتهت إليه الرياسة بالأندلس في العربية ورواية الحديث والتفسير والأصول. مولده سنة 627هـ ووفاته سنة 708هـ/1308م. شجرة النور الزكية (ص212) والأعلام (86/1).

(6) مُحمد بن أحمد بن خليل أبو الخطاب السكوني الأندلسي. كاتب متقدم في العلوم الأدبية مع معرفة بالرجال، وكان مشاركا في العلوم، عالي الرواية. مات عن سن عالية سنة 652هـ. الذيل والتكملة (630/5). وسير أعلام النبلاء (299/23).

والكشميهني عن الفربري عن أبي عبد اللّه البخاري -رحم اللّه الجميع وحشرنا و إياهم في زمرة نبيّنا الشفيع-.

وأجازني به أيضاً بأعلى سند يوجد في الدنيا الشيخ الفاضل أبو الحسن سيدي علي بن ظاهر الوتري الحسيني المدني عن شيخه عبد الغني العمري المدني عن شيخه الحافظ الشيخ محمد عابد الأنصاري السندي ثم المدني عن الشيخ صالح العمري الفلاني ثم المدني عن شيخه المعمَّر الشيخ محمد بن سنّه العمري الفلاني ثم المدني عن أبي الوفاء أحمد بن محمد الفحل اليمني عن قطب الدين محمد بن أحمد النهروالي عن نور الدين أبي الفتوح أحمد بن عبد اللّه بن أبي الفتوح الطاوسي عن المعمَّر بابا يوسف الهروي عن محمد بن شاذْبَخْث الفارسي الفرغاني عن المعمَّر أحدِ الأبدال بسمرقند أبي لقمان يحيى بن عمار بنِ مقبل بن شاهان الختلاني بسماعه لجميعه على محمد بن يوسف الفربري بسماعه على مؤلِّفه.

فيكونُ بيني وبينَ البخاري اثنا عشر نفساً.

وتقع لي ثلاثياته بستة عشر -والحمد لله على ذلك-. أخذتُ هذا السند المذكور بضريح قطب الأقطاب ونور الأنوار مولانا إدريس بن عبد اللّه الكامل، حادي عشر قعدة الحرام عام سبعة وتسعين ومائتين وألف -أفاض اللّه علينا من بحر أنواره، وحشرنا في زمرة محبّيه وخدمه وأنصاره-.

وقوله في السند الأول: "عن أبي عبد اللّه بن سعادة"، كذا وجدتُه في عدة نسخ، لكن لما نظمه الشيخ التاودي قال: "عن صاحب الكتاب ابن سعادة. "وصاحب الكتاب هو أبو عمران موسى بن سعادة لا أبو عبداللّه محمد بن سعادة، كما نبّهنا عليه فيما يأتي، وبيّنا أنه وقع فيه سهو من الشيخ التاودي -رحمه اللّه- فلعل ما هنا كذلك، واللّه أعلم.

وتجدرُ الإشارة إلى أن ما ذكره الـمؤلِّف الشبيهي من أنّ سَنَدَهُ عن الوتري هو أعلى سند في الدنيا فيه نظرٌ، حيث إنَّ معاصرَه الشيخُ جعفر بنُ إدريس الكتاني[1] الـمتوفى سنة 1323هـ لديه سندٌ يصل به إلى البخاري بعشر وسائط، حيث يروى بالإجازة العامة عن شيخ شيخ الوتري وهو محمد عابد السندي[2].

وتلميذُ مؤلِّفنا الشيخ عبد الحي الكتاني له سندٌ عال أيضاً يتصل به إلى البخاري بعشر وسائط حيث يرويه عالياً عن أحمد بن الـمنلا صالح السويدي مكاتبةً عن السيد محمد مرتضى الزَّبيدي... [3]

وزعم الكتاني في "فهرس الفهارس": «أنه متفرد الآن في الدنيا بروايته عن مؤلِّفه»[4]. وكتب أيضاً في إجازته للعلامة ابنِ زيدان ما نصُّه: «وإني منفردٌ الآن في الدنيا برواية هذا الشرح عنه، لا أعلمُ مَن استجازه فيه، ولا بقي مَن يرويه عنه، إذ مات الشبيهي رحمه اللّه بعد ذلك بنحو الشهرين، أي في شعبان سنة 1318هـ»[5]. غير أَنَّ ابنَ زيدان في ترجمته للمؤلِّف الشبيهي –رحمه اللّه– ذكر أنه أجاز غير واحد[6]، فتأمل ![7]

(1) صاحب: " إعلام الأئمة الأعلام وأساتيذها بما لنا من الـمرويات وأسانيدها" .

(2) انظر فهرس الفهارس (187/1) ومدرسة الإمام البخاري في الـمغرب (296/1).

(3) انظر مدرسة الإمام البخاري في الـمغرب (301/1) وقارن بـ: " منح الـمنة في سلسلة بعض كتب السنة " لعبد الحي الكتاني.

(4) فهرس الفهارس (929/2).

(5) انظر الوثيقة رقم 13.

(6) إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس لابن زيد (520/5).

(7) أروي " الفجر الساطع على الصحيح الجامع " بالإجازة عن شيوخي الثلاثة: الحافظ الشريف أبي الفضل عبد اللّه بن محمد ابن الصديق، والـمحدِّث الشريف أبي اليسر عبد العزيز بن محمد ابن الصديق، وعميد الـمحققين العلامة الشريف أبي عبد اللّه محمد بن عبد الهادي الـمنوني –رحمهم اللّه– ثـلاثـتـهـم عن الشيخ عبد الحي الكتاني عن مؤلِّفه، فيكون بيني وبين الـمؤلِّف واسطتان.

الفصل الثاني: مضمون الفجر الساطع

يعتبر "الفجر الساطع على الصحيح الجامع" شرحاً مغربياً لصحيح البخاري وليس حاشية عليه، إذ يتضمّن مقوِّمات ومعطيات، مِن شأنها تصنيفه ضمن الشروح الـمشتهرة على الصحيح.

ومما هو معلوم: أَنَّ مؤلِّفَ " الفجر الساطع " فقيهٌ مالكي، سار في شرحه على طريقة الفقهاء، وانتصر لـمدرسته الـمالكية التي ينتمي إليها، وبهذا يتسنَّى لنا إدراجُ " الفجر الساطع " ضمن الشروح الـمالكية الـمتأخرة على صحيح البخاري، بل هو على حدٍّ تعبير الشيخ عبد الحي الكتاني: «أنفس وأعلى ما كتبه الـمتأخرون من المالكية على الصحيح مطلقاً»[1].

ويقع هذا الشرح في أربعة مجلدات ضخام. وقد صدَّره بخطبةٍ ومقدمتين، ثم شرع في شرح أول حديث مِن صحيح البخاري إلى آخر حديثٍ منه، وأتمَّ شرحه بخاتمة صغيرة.

وسنتناول تحليل مضمون: "الفجر الساطع" من خلال هذه المحاور الأربعة:

أولا: خُطبة كتاب "الفجر الساطع"

بدأ الـمؤلِّفُ خطبته القصيرة والـمركّزة بما هو مشترط في آداب الخُطبة، مِن الحمد للّه والصلاة والسلام على خيرِ الأنام، والترضِّي على صحابة رسول اللّه الكرام، على طريقةٍ وظّف فيها كلمات مِن الثناء على اللّه بما له علاقة بما سيقوم به من الشرح والتوضيح كقوله: «وشكراً لـمن فَتَحَ ومَنَحَ وأوضح وشرح وأكسب على ذلك الثناء والمجد» .

وَأَبَانَ عن موضوعِ وغايةِ كتابه بقوله: «هذا تقييد[2] على الجامع الصحيح... قصدتُ به

(1) فهرس الفهارس (929/2).

(2) هذا من تواضع الـمؤلّـف وإلا فهو ليس بتقييد بل هو شرح متكامل.

التعلّق بأذيال مَن تعلق الأولون والآخرون بأذياله، والانخراط في سِلك مَن تصدّى لبيان أحوال مولانا رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم وأقواله وأفعاله، والتطفّل على علماء أمته كي أدخل زمرتهم وأحتمي بحماهم عند شدائد الـموقف وأهواله[1]، وأسكن معهم حظيرة القدس في جوار عروس الـمملكة صلى اللّه عليه وسلم وعلى آله» .

واعتمدَ في شرح الحديث النبوي على أحسن مسلكٍ - كما وسمه بذلك - بشرحِ كلِّ جزءٍ مِن أجزاء الحديث، وتوضيح غريب الألفاظ منه، وإعرابه، وإيراد معناه الإجمالي، وَتبيان وجه الـمناسبة بين حديث الباب والترجمة، واختارَ مِن الأقوال والأجوبة ما ترجّح عنده.

يقول الـمؤلِّف: «سلكتُ فيه في بيان معنى الحديث وغامضه ومشكله، وحلّ ألفاظه وإعرابه أحسن الـمسالك، واقتصرتُ فيه مِن الأقوال والتوجيهات والتوفيقات والأجوبة، وبيان مقصود الترجمة وشاهدها على ما ترجّح عندي في ذلك» .

ولا يُفْهَمُ مِن هذا أنه اعتمدَ في فقه الحديث على طريقة المحدثين الذين يجتهدون في استنباط الأحكام مِن ظاهر الأحاديث - دون التقيّد بأقوال أصحاب الـمذاهب الأربعة الشهيرة- مستئنسين بقول الأئمة أنفسهم كقول الشافعي -رحمه اللّه-: «إذا صح الحديث فهو مذهبي»، بل وقَفَ مع كلِّ حديثٍ مبيّناً حكمَه الشرعي وِفْقَ أصول الـمذهب الـمالكي، حيث اعتمدَ أقوال الـمذهب وتخريجاتها، وتنقيحها وأخذَ راجِحَها، واستأنسَ بمشهورها، وطرح ضعيفها، وأشار إلى اختياره للمذهب الـمالكي بقوله: "وآثرتُ فيه عند بيان الأحكام الشرعية ما وافق مذهب إمام الأئمة إمامنا مالك" وبهذا يمكن نعتُ شرحِهِ بالشرح الـمذهبي على صحيح البخاري.

---

(1) يعني الـمؤلِّف بالحماية هنا، الشفاعة في يوم القيامة بدليل قوله: "عند شدائد الـموقف وأهواله" .

وقد أدرك المؤلِّفُ أَنَّ الحافظ ابنَ حجر المتوفى سنة 852هـ أزال -رضوان اللّه عليه- ما كان عالقاً مِن دَيْنٍ في ذِمَّةِ الأمة الإسلامية تجاه صحيح البخاري، وذلك من خلال شرحه الشهير: "فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري الذي قال عنه الشوكاني المتوفى سنة 1250 هـ: "لا هجرة بعد الفتح" وخاصة ما قام به ابنُ حجر في علمي الرجال والجرح والتعديل، وفي جمعه لطرق الحديث الواحد، ممّا دعا مُؤَلِّفَنا إلى عدم تعرّضه لبيان أحوال الأسانيد وأسامي الرجال. وقد عبّر الشبيهي عن ذلك بقوله: "ولم أتعرّض لأحوال الأسانيد وأسامي الرجال وَوَصْلِ التعاليق والمتابعات لتكفيل "فتح الباري" بجميع ما هنالك» .

ثم ذكر المؤلِّفُ قبيل نهاية خُطبته بعضاً مِن مصادره وموارده التي ارتكز عليها في "فجره الساطع"، وعدّ منها ستة عشر، أغلبها شروح على صحيح البخاري، كالنكت المنسوب خطأ لتقيّ الدين السبكي، و"التنقيح" للزركشي، والكواكب الدراري للكرماني، وغيرِها.

يقول المؤلِّف: "ثم إني وإن كنتُ مستمداً مِن تآليف مَن تكلّم قبلي على هذا الكتاب كـ"المشارق"، و"النكت"، و" الكواكب" و" البهجة" و"الفصيح" و"التنقيح" و"الفتح" و"العمدة" و"المصابيح" و"التوضيح" و"التحفة" و"الإرشادين" و "المعونة" و"التشنيف" و"التوشيح" وغيرِ ذلك مِن التآليف الموضوعة عليه وعلى غيرها، المرجوع إليها عند الترجيح والتصحيح[1].

وختم المؤلِّف خُطبته بذكر عنوان كتابه، وبما أورده فيه مِن فوائد ونكتٍ وتوشيحات، ممّا وفقه اللّه إليها حيث قال - رحمه اللّه -: "فقد فتح اللّه عليَّ فيه بنكت غريبة،

(1) انظر الكلام حول هذه المصادر في المبحث الرابع الموسوم بـ "مصادر وموارد المؤلّف في الفجر الساطع".

وأتحفني سبحانه بتنقيحات عجيبة وتوشيحات مصيبة، وأرشدني -وله الحمد والـمِـنّة- لِعيون فوائده، وغرر زوائده، تقف دونها الأفكار، وتبذل في تحصيلها نفائس الأعمار، فجاء بحمد اللّه مع صغر حجمه ولطافة جرمه، مشتملا على علمٍ غزير، وتدقيق وتحرير يسرُّ الناظر، ويريح الخاطر، ويغني في بابه عن مطوّلات الدفاتر، وسميته: "الفجر الساطع على الصحيح الجامع..."

ونشير هنا إلى أَنَّ الـمؤلِّف اختصر خُطبته اختصاراً شديداً واختزلها في بعض القضايا، حيث لم يذكر اعتناءه بتوضيح الـمبهمات من الأسماء[1]، ولا منهجه فيها بالرغم مِن اهتمامه بها في جميع الأحاديث الـمشتملة على الـمبهمات. ولم يفصح أيضاً عن منهجه في تخريج الأحاديث النبوية التي يستدل بها في شرحه.

ثانياً: الـمقدمّتان

أ) الـمقدمة الأولى:

تناول فيها آداب قراءة الحديث الشريف، وما يُطْلَبُ مِن قارئه، ومستمعه، وحاضر مجلسه مِن التعظيم له والتشريف، حيث اختار نموذج الإمام مالكٍ في تعظيمه لحديث رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم مماّ ساقه عنه القاضي عياض في "الـمدارك". وَخَلَصَ إلى أَنَّ قراءة الحديث النبوي على غير وضوء مكروهة، اعتماداً أيضاً على قول وفعل مالك، وصنيعِ بعض العلماء كالشعبي عامر بن شراحيل الـمتوفى سنة 110 هـ، الذي كان يتيمم إذا كان على غير طهارة. وعرّج على مطلوبية تحسينِ هيئة قارئ الحديث، ومثّل أيضاً

---

(1) يطلق الـمبهم في الدراسات الحديثية ويراد به مَن يُذكَرُ في الحديث النبوي في سنده أو متنه دون اسم، مثل: «رجـل» أو «أعرابي» أو ما شابه ذلك. انظر منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عـتـر (ص163).

بفعل مالك رحمه اللّه. وتطرَّق في آخر هذه الـمقـدمة إلى مسألة نقـلِ الحديث بالـمعنى، ورجّح ما ذهب إليه مالك من الـمنع فيها.

ب) الـمقـدمـة الثانية:

خصصّها الـمؤلِّف للتعريف بصاحب الجامع الصحيح، وبيان موضوعه فيه، وصنيعه، وعدِّ ما اشتمل عليه من الأحاديث والكتب والأبواب، وساق ما يلي:

- عددُ أحاديث الجامع بالـمكرر سوى التعاليق والـمتابعات 7397، وجميعُ ما فيه مِن التعاليق 1341 وجميع ما فيه من الـمتابعات 344[1]. وعددُ أحاديثه الثلاثيات 23.

-عـددُ مشايخه الذين ذكرهم في الجامع 289.

-أطولُ سندٍ فيه سندُ إسماعيل بن أبي أويس الـمذكور في " باب: ياجوج وماجوج " فإنه تُسَاعِي.

-وأكثرُ سندٍ ذكراً للصحابة سندُ أبي اليمان في " باب: رزق الحكام " مِن كتاب الأحكام، فإن فيه أربعة من الصحابة الكرام.

-أطول حديث فيه "حديث: عُمرة الحديبية " الـمذكور في كتاب الصُّلح.

-أكثر أبوابه أحاديث: " باب ذكر الـملائكة".

-أكثر أحاديثه تَكراراً حديث بريرة فإنه كرّره أكثر مِن عشرين مرة.

-منتهى نصف الجامع الصحيح: "مناقب الأنصار".

وختم هذه الـمقـدمة بسوقِ سنده إلى البخاري – رحم اللّه الجميع- .

---

(1) اعتمد الـمؤلِّف في هذه الأرقام على ابن حجر في كتابه: فتح الباري.

ثالثاً: محتوى الكتاب

بعد ما أنهى المؤلِّف الكلام في المقدمتين، شرع في شرح أحاديث صحيح البخاري، حيث كان يبدأ شرحه لعنوان أحاديث الباب - يعني ترجمة الباب - بشرح ألفاظ الترجمة، وتوضيح معناها، وتبيين حُكْمِها الشرعي مِن الوجوب أو الندب أو الحرمة أو الكراهة، ويفصل غالباً نوعية الكراهة هل هي للتحريم أم للتنزيه، كما يشير في كثير من الأحيان إلى مقصود البخاري مِن إيراده للترجمة، مثالُ ذلك ما ذكره في كتاب الوضوء: "**باب الاستنجاء بالماء**" حيث قال: «أَيْ إزالةُ ما بالقُبُلِ أو الدُّبُر مِن الأذى. "**الماء**" أي جوازه به، بل ومطلوبيته، وأشار به للردِّ على مَن كرهه وعلى مَن نفى وقوعه مِن النبي صلى اللّه عليه وسلم، فقد أنكره سعد بن أبي وقاص. وسئل عنه حذيفة فقال: «إذاً لا يزالُ في يَدَيَّ نتنٌ»، وعن نافعٍ أَنَّ ابنَ عمر كان لا يستنجي بالماء. وعن ابنِ الزبير قال: "ما كنا نفعله"، وَسُئِلَ عنه ابنُ المسيّب فقال: «هو وضوء النساء»، وعن ابن حبيب: كراهته، قال: لأن الماء مطعوم. وجمهور السلف والخلف على جوازه وأفضليته على [الحَجَر][1]. والأفضلُ عند المالكية: الجمعُ بين الماء والحجر، ويليه في الفضل الاقتصار على الماء، ثم الاقتصار على الحجر"[2].

ولاهتمامه بالتراجم كان ينبِّهُ إلى محلّ الشاهد للترجمة مِن الحديث المذكور تحتها، مثال ذلك ما جاء في: "**باب صلاة النساء خلف الرجال**". حيث قال: "أَيْ مَحَلُّ صلاتهن وقيامهن في الجماعة خلف صفوف الرجال. «**إذا سلّم قام النساء**»: هذا موضع

---

(1) وقع في أصل المؤلِّف: " الماء " وهو خطأ، والصواب ما أثبته.

(2) الفجر الساطع (I /ل 77 ب).

الترجمة وذلك أَنَّ صفَّ النساء لو كان أمام الرجال لَلَزِم مِن انصرافهن قبلهم أن يتخطينهم وذلك منهي عنه».[1]

أما إذا كان في ترجمة الباب اختلافٌ بين رواة الصحيح في لفظةٍ أو صيغةِ الترجمة، فيشير إلى ذلك ناسباً كلَّ رواية لأصحابها. مِن ذلك ما وقع في أول حديثٍ في الصحيح، عند قول البخاري: «كيف كان بدء الوحي إلى رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم»، قال المؤلِّفُ: هكذا في رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة، قاله ابن حجر، وإياه اعتمدَ ابنُ سعادة... ولأبي الوقت: " باب كيف كان... "[2].

وقال أيضاً مِن كتاب الصلاة في " باب السجود على الأنف والسجود على الطين": "كذا للمستملي. وللحموي والكشميهني: باب السجود على الأنف في الطين. ابنُ حجر: هذه نسخةُ الأكثرِ وهي أنسبُ لئلا يلزم التَّكرار»[3].

وبخصوص مدى مطابقة الأحاديث للترجمة، فكان ديدنه أن لا يترك باباً دون إبداء وجه المناسبة بينه وبين الأحاديث الواردة تحته، حتى صارت هذه سِمة بارزة في شرحه وميزة في منهجه، لذلك خصصتُ لها مبحثاً مستقلاً[4].

بهذا يتبيّن أَنَّ المؤلِّفَ كان يقف شارحاً لجميع أبواب صحيح البخاري دون استثناء، ولم يكن ينتقل لشرح الحديث إلا بعد ما يستوفي كلّ ما يتعلّق بالترجمة.

---

(1) الفجر الساطع (I /ل 221 ب).

(2) الفجر الساطع (I /ل 8 أ).

(3) الفجر الساطع (I /ل 221 أ).

(4) انظر المطلب الأول من المبحث الأول من الفصل الثالث من الباب الثاني.

وكان منهجه في شرح الحديث ينبني على تناول الألفاظ الغريبة الواقعة في الحديث فيوضّح معناها، مثاله عند حديث: «أسبغوا الوضوء» [1]. قال الـمؤلِّـفُ: «أتقنوه وأكملوه واستوعبوا أعضاءه، وأعطوا كلّ عضو حـقّـه منه» .

وكان الـمؤلِّف يكتفي بشرح الغريب مِن الألفاظ فقط، ولا يتناول كلّ ألفاظ الحديث بالشرح، ممّا يجعل قراءة الفجر الساطع عَسِرة، ويَحتاج معها القارئ إلى النظر في متن صحيح البخاري حتى يتسنّى له فهم الحديث بجميع أجزائه. ولو أَنَّ الـمؤلِّفَ سار على نهج القسطلاني في "إرشاده" الذي كان يجمع بين الحديث وشرحه، ويربط بينهما برابط مناسب، ولا يهمل أية لفظة منه، لكان أفيد للقارئ والسامع.

وعدمُ تناولِهِ بالشرح لجميع ألفاظ الحديث، جعله يشرح لفظَةً مِن حديثٍ، وينتقل إلى لفظةٍ أخرى مِن حديثٍ ثانٍ، دون الفصل بينهما، أو التنبيه على ذلك. وهذا ممّا يزيد القارئ والسامع "للفجر الساطع" تشويشاً والتباساً، لا سبيل إلى إزالته إلا بإمساك نسخةٍ من صحيح البخاري تُعِينُه على متابعة الحديث وفهم معناه[2].

إذا كان الـمؤلِّف أفصح في خُطبة كتابه عن عدم تعرّضه لأسامي الرجال، فقد اهتّم بالـمبهمات مِن الأسماء الواقعة في السند والـمتن. وَيُدخِلُ في شرحه للحديث النبوي إعرابَهُ لبعض كلماته التي تحتمل في إعرابها وجوهاً مختلفة، ويكون لها توجيه على المعنى. من ذلك قول الـمؤلِّف عند "باب: كيف كان بدء الوحي...": «"وكيف" في محلّ نصب خبَرُ "كان" على أنها ناقصة، أو حال مِن فاعلها على أنها تامّة. قال العلامة ابن زكري: وهو الأوضح إذ ليس الـمترجم له بيان نسبة الكيفية للبدء الذي هو مضمون

---

(1) من باب غسل الأعقاب، الفجر الساطع/I ل 80 ب.

(2) عَمِلْتُ على إدارج متن البخاري مثل ما عُمِلَ بـه في "الفـتـح"، تيسيراً للقارئ.

الجملة في النقصان، بل نفس كيفية البدء الذي هو مضمون القيد في الحالية، فافهم وتدبر» [1].

ولم يَفِ المؤلِّف -رحمه اللّه- بما وعد به في خُطبة كتابه مِن اهتمامه بإعراب ألفاظ الأحاديث حيث يلاحظ قلّة ذلك في جلّ كتابه.

ولعل المحطّة الأساسية التي يستعرض فيها المؤلِّفُ تخصّصه الفقهي تلك التي يستنبط فيها الحكم الشرعي، حيث يبرز منحى المذهب المالكي بإيراد أقوال علماء المالكية، مكثراً مِن النقول عنهم، ومستشهداً أحياناً بالشيخ خليل في مختصره، دون إغفال للخلاف الفقهي العالي في المسألة، فيأتي بأقوال المخالفين من المذاهب الفقهية الأخرى، خصوصاً الحنفية والشافعية، مراعياً أدب الخلاف ومنتصراً لمذهبه، وأسوق مثالين للدلالة على هذا:

المثال الأول: "**باب إذا بكى الإمام في الصلاة**": "أي ما حكمه، هل تبطل به الصلاة أم لا ؟ وحكمه عندنا هو قول الشيخ: "وبكاء تخشع" أي جاز، وإلا فكالكلام. وقال ابنُ بطال: "أجاز العلماء البكاء في الصلاة مِن خوف اللّه عز وجل، واحتجوا بحديث عائشة وبفعل عمر"" [2].

المثال الثاني: "**باب إذا صلّى ثم أَمَّ قوماً**": "لم يذكر الجواب لقوة الخلاف في المسألة. ومذهبنا أَنَّ ذلك لا يجوز، وصلاةُ المؤتمِّين به باطلة، لأَنَّ صلاتَه الثانية نافلة، ولا يؤتم مُفْتَرِضٌ بمُتَنَفِّلٍ، اللهم إلا إذا رفض الأولى وأبطل حكمها قبل دخوله في الثانية. وأجازه الشافعية لحديث الباب[3].

---

(1) الفجر الساطع (I /ل 8 أ).

(2) الفجر الساطع (I /ل 190 ب).

(3) المراد به حديث معاذ بن جبل.

قال القاضي: احتج الشافعي بحديث معاذ على جواز الائتمام بالـمتنفل، ومنعه مالك والكوفيون لحديث: «إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه». ولا اختلاف أشدَّ مِن الاختلاف في النية، وأجابوا عن فعلِ معاذ بأنه منسوخ أي بصلاة الخوف كما قاله الأصيلي، لأنه إذا لم يبح اللّه عز وجل لرسوله صلى اللّه عليه وسلم أن يصلّي بالناس مرتين لم يسغ ذلك لغيره.

وقال ابنُ العربي في العارضة: "يحتمل أن معاذاً إنما كان يصلِّي مع النبي صلى اللّه عليه صلاة النهار، ويصلِّي بقومه صلاة الليل، لأنهم كانوا أهل خدمةٍ، فأخبر الراوي بحالي معاذ في وقتين، لا عن وقت واحد، وعن صلاتين لا عن صلاة واحدة"[1].

وَيُعَضِّدُ الشبيهي بيان الحكم الشرعي للمسألة بإيراد أحاديث نبوية ينتقيها، إمَّا عن ابن حجر في "فتح الباري" أو عن الـمناوي في "فيض القدير بشرح الجامع الصغير"، بمعنى أن الـمؤلِّفَ في جانبِ الدراسات الحديثية، لا يرجع إلى أمهات كتب السنة الـمعتمدة مثل الأصول الستة وغيرِها، ولا يدقق النظر في أسانيد الأحاديث، بل يستروح بنقل الأحاديث مِن كتب ليست حديثية، بخلافِ صنيعه في جانب الدراسات الفقهية، فإنه يجول في خزانة الفقه الـمالكي، مستنبطاً ومحرِّراً الـمسألةَ تحريراً يراعي فيه قواعد الـمذهب الـمالكي، مِن الاستشهاد بعملِ أهل الـمدينة، ومراعاةِ الخلاف، والعمل بالـمصلحة الـمرسلة[2]. ويتوّج الـمؤلِّفُ شرحَه للحديث النبوي بذكر بعض الفوائد والنكت والحكايات معنوناً لها بعبارات مثل: "تنبيه" و"تتمّة" و"تكميل" و"فائدة" وغالباً ما يكون موضوعها يصبُّ في قضايا صوفية.

---

(1) الفجر الساطع (I /ل 190 أ).

(2) أرْجـأْتُ الكلام بتفصيل عن منهج الـمؤلف الفقهي في الفصل الثالث من الباب الثاني في الـمبحث الثاني والثالث.

وإجمالاً فالفجر الساطع على الصحيح الجامع يمثل نموذجاً للتيّار الفقهي في شرح السنة النبوية، التي هي الأصل والقدوة على صاحبها أفضل الصلاة والتسليم.

وصحيحُ البخاري عبر الأزمان والعصور، بوصفه أصحّ كتاب بعد كتاب اللّه العزيز، كان العلماءُ تَشْرَئِبُّ أعناقُهم إليه، وتتشوَّفُ نفوسُهم لخدمته. فَحَاوَلَ فقهاءُ المذاهب بعد الهوة التي فصلت بين المحدثين والفقهاء، أَنْ يدلوا بدلوهم في هذا المجال، فكان سعيهم مشكوراً، إلا أنهم في الغالب وَظَّفُوا شروحهم لصحيح البخاري، خدمة لمذاهبهم، حيث أقحموا فيه جميع معارفهم الفقهية وخلافاتهم المذهبية، فيكاد المطالع لهذه الشروح، يُخَيَّلُ إليه أنه يقرأ كتاباً فقهياً صرفاً، بعيداً عن الاستضاءة بأنوار السنة النبوية الشريفة. فلا غرو إذن أن نَجِدَ مؤلِّفَنَا في الفجر الساطع يقتفي أَثَرَ سلفِهِ مِن شراح المالكية للبخاري، فَيُكْثِرُ مِن الاستدلال بابنِ بطال، والداودي، وابن التين، وابن أبي جمرة، والكرماني، والعارف الفاسي، وابن زكري، والتاودي وابن سودة.

لكن مِنْ بَرَكَاتِ صحيح البخاري المُتَضَمِّن لصحيح السنة النبوية، أَنَّه يُخَفِّفُ مِن حدَّةِ تَعَصُّبِ الفقهاء، فيبدأُ الفقيهُ بشرحِهِ وهو غارقٌ في تقليده، متعصِّبٌ لمذهبه، فَمَا أَنْ يقاربَ الانتهاءَ منه، حتى يَلفحهُ أريج رياض السنة المطهرة، فيخرُجُ وهو متأثِّر بتلك النَّسَائِم، فيتحوَّل إلى معتدلٍ أو قريبٍ من الاعتدال. وليس هذا مقصوراً على فقهاء المالكية، بل إني تأمّلتُ شروح الفقهاء من سائر المذاهب وَخَلَصْتُ إلى هذه النتيجة، وهي أَنَّ كُلَّ مَنْ عُنِيَ بشرحِ صحيحِ البخاري أو صحيح مسلم مَالَ إلى الاعتدال[1].

(1) وانظر إن شئت كُتب مَن عُنِيَ بعلم الحديث أو بالصحيحين على وجه الخصوص مِن سائر علماء الأحناف والشافعية، والحنابلة.

رابعاً: خاتمة الكتاب

أنهى الـمؤلِّفُ شرحَه بخاتمةٍ قصيرةٍ، تحدَّثَ في أوّلِهَا عن بعض النكت الـمتعلّقة بآخر حديثٍ في صحيح البخاري، فبيَّن سرّ إيرادِ الـمصنِّفِ كتاب التوحيد آخرَ صحيحه، وأبدى وجه الـمناسبة الحاصلة بين أول حديثٍ وآخرهِ في الصحيح، وهو اشتراكهما في وصف الغرابة في إسناديهما وتوافقهما في الـمعنى، إذِ الأوَّلُ[1] يشير إلى الإخلاص في العمل، والأخيرُ[2] يدل على أنَّ مَن كان آخرَ كلامه لا إله إلا اللّه بإخلاصٍ دخل الجنة وحُشِر في زمرة الـموحّدين، إذ تنزيه اللّه وتقديسه هو الغاية الـمطلوبة في التوحيد استناداً إلى قوله تعالى: ﴿دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَءَاخِرُ دَعْوَيهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[3]. ثم ختم رحمه اللّه بما نَصُّه:

«قال مُقَيِّدُهُ محمد الفضيل بنُ الفاطمي الشبيهي، تفضل اللّه عليه برضاه وألهمه عملا صالحاً يقبله منه ويرضاه: قَدْ تَمَّ بحمد اللّه وتوفيقه ومعونته ما قصدتُ جمعه في هذا التأليف اللطيف، الحاوي من عيون فرائد الفوائد، كلَّ معنى شريف، فجاء والحمد للّه على ما أسداه مِن نعم وأولاه، موافقاً للغرض الذي شرطناه وقصدناه، مشتملا على تحريرٍ وتهذيبٍ وتسهيلٍ وجمعٍ وتقريبٍ، لا تسأمه الأفكار ولا تملّه الأبصار، لـما تحلّى به مِن الإيجاز والتحصيل والاختصار. جعله اللّه خالصاً لوجهه الكريم، موجباً لحلول رضوانه الأكبر في الدارين، ولجوار نبيّنا صلى اللّه عليه وسلم في أَوَّلِ النعيم، منتفعاً به كأصله النفع العميم، وكفّر عنّا به ما أسلفناه مِن الجراءة والذنب العظيم، وكشف به عنّا ما حلّ بنا مِن الهمّ والغمّ والكرب الـمقعد الـمقيم، وغفر لنا ولوالدينا ولأولادنا وخاصّتنا

(1) الـمراد به حديث: «إنما الأعمال بالنيات» .

(2) الـمراد به حديث: «كلمتان حبيبتان إلى الرحمن.» ...

(3) آيـة 10 سورة يونس.

وأحبّائنا، ولكلِّ مَن نظر إليه بقلبٍ سليمٍ، والحمد للّه الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا اللّه، والحمد للّه الذي لم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في الـملك، ولم يكن له ولي مِن الذل وَكَبِّرْهُ تكبيراً. وصلى اللّه على سيدنا محمد كلّما ذكره الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون، سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على الـمرسلين، والحمد للّه رب العالـمين.

وكان الفراغُ مِن تبييضه ضحوة يوم الثلاثاء، ثامن عشر ربيع الثاني، عام ثلاثة عشر وثلاثمائة وألف. وَمِنْ إخراجه مِن مبيّضته بعد زوال يوم الأربعاء، رابع محرم الحرام، فاتح عام ستة عشر وثلاثمائة وألف. ومن مراجعته وتصحيحه وتهذيبه ضحى يوم الثلاثاء، خامس عشري صفر الخير، عام سبعة عشر وثلاثمائة وألف» .

الفصل الثالث: "منهج المؤلِّف في الفجر الساطع"

المبحث الأول: المميزات العامة لمنهج المؤلِّف

المطلب الأول: اهتمام المؤلِّف بإبداء وجه المناسبة بين الترجمة والحديث[1]:

عُنِي مُؤلِّفُنا الفقيهُ الشّبيهي عناية فائقة بمطابقة الأحاديث للتراجم، إذْ كان يقف عند كلِّ حديث خَفَيْت مناسبتُه للباب، فيوردُ أقوالَ العلماء، ويهتّم بالردود الحاصلة بينهم فيها، فيردّ الساقط ويرجّح الصائب في نظره.

ولا يقتصر صنيع المؤلِّف في الترجيح بين أقوال العلماء، بل يجتهد فيأتي برأي جديد لم يسبقه إليه أحد، وأحياناً يرجّح ما اختاره على ما ذهب إليه الحافظ ابنُ حجر. وفي ذلك يقول عبدالحي الكتاني: "وقد استدركَ - الشبيهي - في شرحه المذكور على الصحيح، وانتقد أموراً على الحافظ ابنِ حجر، وُفِّقَ لها وغَفَلَ عنها مَن قبلَه من الحفاظ ممّا يُعْلَمُ منه أَنَّ الفتح بيد اللّه"[2].

وأسوقُ هنا نماذج وأمثلة مِن كلام المؤلف في هذا الموضوع:

المثال الأول: أوردَ البخاري في "باب الدعاء قبل السلام"[3] ثلاثة أحاديث متضمّنة أن رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم كان يدعو في صلاته... فقال المؤلِّفُ: "فإن قيل: ليس فيه تعيين أنه قبل السلام فأين المطابقة ؟!، قلنا: قد عُلِمَ مِن صنيع المؤلِّف أنه

---

(1) آثرتُ ذكر عناية العلماء بتراجم البخاري والمؤلّفات فيها في فصل: "أهمية الكتاب".

(2) فهرس الفهارس (929/2).

(3) كتاب الأذان باب 149. (317/2 فتح).

قد يأتي بالترجمة مفسِّرة لمجملِ الحديث بما ثبت عنده مِن دليل آخر، وهذا مِن ذلك، فكأنه يقول: الدعاء في الحديث المساق محلُّه قبل السلام، والله أعلم"[1].

المثال الثاني: أورد البخاري[2] رحمه الله ثلاثة أبواب وهي:

-باب (29) التطوع بعد المكتوبة.

-باب (30) من لم يتطوع بعد المكتوبة.

-باب (31) صلاة الضحى في السفر.

قال المؤلِّف: "اعلم أنه اضطربَ كلامُ الشُّرَّاح هنا في فهم مقصود المصنِّفِ -رحمه الله- بإيراد هذه التراجم هنا، وتطبيق أحاديثها عليها، فقال كلٌّ واحدٍ ما ظهر له. وأقربُ ما رأيتُ مِن ذلك ما ذكره الإمام السندي..."[3].

المثال الثالث: أورد البخاري باب (8) التسمية على كل حال وعند الوقاع، من كتاب الوضوء، وأورد فيه حديث: «لو أَنَّ أحدكم إذا أتى أهله قال:... »[4] فقال المؤلِّفُ معقّباً: «"وعند الوقاع»: أَيْ الجِماع، وهو المنصوص عليه في الحديث، وغيرُهُ مأخوذٌ منه بالأحرى، لأنه إذا شُرِعَتْ التسميةُ في الجماع وهو ممّا يُطلب فيه الصمت، فغيرُه أولى، قاله ابن حجر كالكرماني، وتعقّبه العَيْنِي بقوله: ليت شعري! ما معنى هذا الكلام، فَمَنْ تَأَمَّل كلامه وجده في غاية الوَهَى. اهـ. وابنُ زكري قائلا:

(1) الفجر الساطع (I ل 213 ب).

(2) كتاب التهجد (50/3 – 51 فتح).

(3) الفجر الساطع (II /42 و43).

(4) صحيح البخاري 141. (242/2 فتح).

ولا يخفى ما فيه. اهـ. قلتُ: وجه التعقّب -واللّه أعلم- أَنَّ محلّ التسمية في الجماع قبل الشروع فيه لا بعده فتأمّله... [1]

الـمثال الرابع: في حديث (7257) مِن أول باب خبر الواحد عند قوله صلى اللّه عليه وسلم: «إنما الطاعة في الـمعروف» قال الـمؤلِّف:" وهذا موضع الترجمة - يعني: «في الـمعروف» - فيما ظهر لي، وهو أولى ممّا في الفتح".

قلتُ: (الزنيفي): الـمناسبةُ التي أبداها الشارح هنا -رحمه اللّه- في مطابقة الحديث للترجمة هي فعلاً أولى ممّا ذكره الحافظ، لكن موضع الترجمة فيما ظهر لي هو في قول بعضهم: «فأرادوا أن يدخلوها» واللّه أعلم.

الـمثال الخامس: قولُ الـمؤلِّف عند حديث: «الـمرء مع مَن أحبّ» في "باب علامة الحبّ في اللّه": «ومطابقة الحديث للترجمة عسرت على جميع الشراح، وزعم العيني أنه أدركها ولم يأت بشيء». قلتُ: «وظهر لي وجهها أَنَّ الـمصنِّف أشار بالترجمة إلى محبّة العبد لـمولاه كما قدّمناه، وهو أحد الاحتمالات الثلاثة التي أبداها الكرماني، وبالآية إلى بيان العلامة التي تضمنتها الترجمة، فهي من تمامها، وأن مضمون الأحاديث الـمذكورة فيها مِن كون المحبِّ مع محبوبه مـقـيّـدٌ بمضمون الآية مِن وجود علامة الحبِّ التي هي الاتباع، فمن حصل له الاتباع لـمَن أحبّ كان معه، ومن لا فلا، لأنه غير صادق في دعواه المحبّة، قال الحسن: «مَن ادَّعى محبة اللّه تعالى وخالف سنّة رسوله فهو كذاب، وكتاب اللّه يكذّبه»هـ. وتكونُ هذه الترجمة من جملة التراجم الـمسوقة لتقييد الأحاديث، كما قدمناه عن الحافظ غير ما مرة، واللّه أعلم»[2].

---

(1) الفجر الساطع (I / ل75أ).

(2) الفجر الساطع (5/ل 176). عند ح 6168.

المثال السادس: ذكر المؤلِّفُ عند "باب: حسن العهد من الإيمان"[1] ما نصُّه: «لا حاجة إلى ما تكلَّفاه - ابنُ حجر والقسطلاني - إذِ المدار على وجود ما يدلُّ على حُسن العهد لا على التلفظ به. وإذا كان حسن العهد في ملاطفة الكلام، فَلَأَنْ يكون في الإهداء والمواصلة من باب أحرى، فتأمله ! واللّه سبحانه أعلم»[2].

وأكتفي بهذه الأمثلة لكثرتها وهي دالة على اهتمام المؤلِّف واجتهاده في إبداء وجه المناسبة بين الترجمة والحديث.

المطلب الثاني: عناية المؤلِّف بتوضيح المبهمات من الأسماء:

مبحثُ المبهم فَنٌّ لطيفٌ من فنون مصطلح الحديث، يهتمّ بمعرفة مَن أُغْفِل اسمُه مِن الأشخاص الواقعين في الإسناد أو المتن، كرجلٍ أو امرأةٍ أو ابنِ فلان أو أخ فلان أو عمّ فلان أو زوج فلانة... إلخ.

وتتفاوت أهميته بين المتن والإسناد. أما أهميته في المتن فمنها:

أ - تحقيق الشيء على ما هو عليه، فإن النَّفْس متشوفة إليه[3].

وكان الرائد في هذا الباب والمؤسس له حبر الأمة عبدُاللّه بنُ عباس رضي اللّه عنهما. مِن ذلك سؤالُهُ عمرَ بنَ الخطاب رضي اللّه عنه عن المرأتين اللتين قال اللّه لهما: «إن تتوبا إلى اللّه»[4].

(1) انظر: كتاب الأدب باب (23) ح 6004.

(2) الفجر الساطع (124/5).

(3) المستفاد من مبهمات المتن والإسناد لولي الدين العراقي 91/1.

(4) أخرجه ابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة 484/1. ومما ينبغي التنبيه إليه أنَّ أمّ المؤمنين عائشة سبقت ابن عباس في السؤال عن أشياء معلومة كسؤالها رسول اللّه ﷺ عن قوله تعالى: ﴿ولقد رآه نزلة أخرى﴾ فأجاب الرسول بأنه جبريل، رأيتُهُ مرتين. انظر صحيح مسلم.

وكان يقولُ: «طلبتُ اسم رجلٍ أربع عشرة سنة، حتى وقفتُ عليه، وهو اسم الذي خرج مِن بيته مهاجراً إلى اللّه ورسوله، يقالُ إنَّه ضمرة بن العيص»[1].

ب – تعيين مَن نُسِبَتْ إليه فضيلة أو ضدّها، فإن كانت فضيلة أُنْزِلَ منزلته، وحصل الامتثال لقوله صلى اللّه عليه وسلم: «أنزلوا الناس منازلهم»[2]، وإن كانت غير فضيلة سَلِمَ أفاضِلُ الصحابة مِن أَنْ يُظَنَّ بهم ظن سوء[3].

ج – ومنها: أن يكون ذلك المبهم سائلا عن حُكْمٍ عارضه حديثٌ آخر، فيستفاد بمعرفته هل هو ناسخ أو منسوخ إنْ عرف زمن إسلام ذلك الصحابي، وكان قد أخبر عن قصة شاهدها وهو مُسْلم[4].

وأما أهميته في الإسناد فَأَوْكَدُ، ذلك أَنَّ مِن شروط الحديث الصحيح أَنْ يكون سنده متصلا بالعدول الضابطين، والمبهم في الإسناد لا تعرف عدالته، لذلك فإنَّ معرفةَ اسم الشخص المبهم تفيد في تصحيح الخبر أو تضعيفه من حيث العدالة أو الضبط أو الاتصال.

قال ولي الدين العراقي (ت826هـ): "أما مبهمات الإسناد فلا يخفى شدّة الاحتياج إلى معرفتها لتوقّف الاحتجاج بالحديث على معرفة أعيان رواته"[5]. وقال السخاوي: «إن شرط قبول الخبر – كما علم– عدالة روايه، ومَن أُبْهِمَ اسمه لا تعرف عَينه،

(1) أخرجه البخاري في التفسير، سورة التحريم.

(2) رواه مسلم معلّقاً في مقدمة صحيحه (6/1)، وأخرجه أبو داود في سننه من كتاب الأدب، باب في تنزيل الناس منازلهم ح 4842.

(3) قارن بالمستفاد (91/1).

(4) المستفاد من مبهمات المتن والإسناد (1/ ص 91 و 92).

(5) المصدر السابق.

فكيف عدالته؟ بل لو فرض تعديل الراوي عنه له مع إبهامه إياه لا يكفي على الأصح كما تقرر في بابه»[1].

أما طرق معرفة المبهم فتتحقق بما يلي:

1- بوروده مسمًّى في بعض الروايات:

مثالُهُ في الإسناد: حديثُ عبدالجبار بنِ وائل بن حُجْر عن أهل بيته عن وائل في صفة صلاة النبي صلى اللّه عليه وسلم. رواه أبو داود[2]. وهو عند مسلم[3] مِن رواية عبدالجبار عن أخيه علقمة عن وائل[4].

ومثاله في المتن: حديث هشام بن عروة قال: «كان المغيرة يؤخّر العصر فقال له رجل من الأنصار: ويحك يا مغيرة! أما سمعتَ رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم يقول: «جاءني جبريل فقال لي: صلّ صلاة كذا في ساعة كذا.... »[5]. المبهم في الحديث هو أبو مسعود البدري، ورد ذلك في صحيح البخاري عن عروة أيضاً[6].

---

(1) فتح المغيث (274/3).

(2) سنن أبي داود كتاب الصلاة، باب رفع اليدين في الصلاة ح 725.

(3) صحيح مسلم كتاب الصلاة ح 401.

(4) انظر المستفاد من مبهمات المتن والإسناد (375/1).

(5) أخرجه الخطيب البغدادي في الأسماء المبهمة (ص 237).

(6) أخرجه ماك في وقوت الصلاة والبخاري في مواقيت الصلاة باب مواقيت الصلاة وفضلها.

2- أن ينصّ أهلُ السير وغيرهم على تعيين اسم المبهم:

مثاله ما رواه البخاري في صحيحه من كتاب التوحيد باب: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ مِن حديثٍ طويل وفيه: «ويبقى رجلٌ مقبلٌ على النار هو آخر أهلِ النار دخولا الجنة» .
قال السهيلي: اسمه هنّاد. وذكر الدارقطني في غرائب مالك أنه رجل مِن جهينة[1].

3- حمل المبهم في قصةٍ على المصرَّحِ بذكره في قصَّةٍ تشبهها:

المراد بهذه الطريق أن تكون الواقعة متشابهة ووردت بروايتين، إحداهما: وقع فيها إبهام لشخص ما، والثانية: وقع فيها التصريح باسم الذي أبهم في الرواية الأولى، فَيَحْمِلُ العلماءُ اسمَ المصرّح بذكره على المبهم لقرينةِ تشابه القصتين، إلا أن هذه الطريقة فيها نظر لاحتمال تعدّد القصة.

قال السخاوي: «وربما اسْتُدِلَّ له بورود تلك القصة المُبْهَمِ صاحبُها لمعيّن مع احتمال تعددها»[2].

وقال السيوطي: «وربما استدلوا بورود حديث آخر أسند لذلك الراوي المبهم في ذلك. قال العراقي: وفيه نظر، لجواز وقوع تلك الواقعة لاثنين»[3]. مثالُه ما رواه البخاري من حديث عائشة (ح5998): «جاء أعرابي فقال: أتقبِّلون الصبيان» يحتمل أن يكون هو الأقرع بنُ حابس سمّاه البخاري في قِصَّةٍ قبل هذه (ح5997). ووقع مثل هذا لِعُيَيْنَة بن حِصن، وفي رواية عن أبي هريرة أنه قيس بن عاصم، وهي رواية تشبه حديث عائشة. ويحتمل التعدد[4].

---

(1) انظر إرشاد الساري (401/10).
(2) فتح المغيث (275/3).
(3) تدريب الراوي (343/2).
(4) انظر هدي الساري (ص 332) وفتح الباري (430/10).

وقد صنّف العلماء في المبهمات كُتُباً مهمّة، وكان مِن أوائل المصنّفات في هذا الباب كتاب: "الغوامض والمهملات" لعبدالغني بن سعيد الأزدي المتوفى سنة 409 هـ، ثم كتاب: "الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة" للخطيب أبي بكر أحمد بن علي البغدادي المتوفى سنة 463 هـ. وهو مطبوع. ثم كتاب: "إيضاح الإشكال" لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المتوفى سنة 507 هـ. ثم كتاب: "غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة" لأبي القاسم خلف بن عبد الملك ابن بشكوال المتوفى سنة 578 هـ. وهو مطبوع. ثم كتاب: "الإشارات إلى بيان الأسماء المبهمات" لأبي زكرياء يحيى بن شرف الدين النووي المتوفى سنة 676 هـ. اختصر فيه كتاب الخطيب البغدادي: "الأسماء المبهمة" وزاد عليه، وهو مطبوع بحاشيته. ثم كتاب: "الإفصاح عن المعجم من الغامض والمبهم" لقطب الدين أبي بكر محمد بن أحمد المصري القسطلاني المتوفى سنة 686 هـ. ثم كتاب: "المستفاد من مبهمات المتن والإسناد" لولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبدالرحيم العراقي المتوفى سنة 826 هـ.

وقد أورد الحافظ ابنُ حجر في مقدمته على شرح البخاري المسماة: "هدي الساري" أسماء الرجال المبهمين في صحيح البخاري وبيّن أمرهم. وتبعه في ذلك واعتمد عليه فيه جلال الدين عبد الرحيم ابن سراج الدين البُلْقِيني المتوفى سنة 824 هـ[1].

اهتم مؤلِّفُنا الفقيه الشبيهي -رحمه اللّه- بتوضيح المبهمات الواقعة في صحيح البخاري، حيث تتبّعها في جُلّ الأحاديث التي شرحها في كتابه: "الفجر الساطع" وغالبُها كان مِن مبهمات المتن، ويبدو أَنَّ له ولعاً خاصاً بهذه المبهمات حتى إنه لم يكن يترك مبهماً بدون توضيح، ولو أَنْ يصرِّح فيه بأنه: "لا يعرف اسمه".

(1) فتح المغيث (3 /275).

والذي يلاحظ أنَّ المؤلِّف لم يعتن بهذا الفن اعتناء عالم مدقق بصير بغوامض أسماء الرجال عارف بمشكلاتها، بل خبط فيها خبط عشواء، وكان مجرّد ناقل ومقلّد. ولم تظهر براعته فيها كما برزت بشكل جَلِيٍّ في اجتهاداته الخاصّة بإبداء أوجه المناسبة بين الحديث والترجمة.

وَيَصِحُّ القولُ أنَّ مؤلِّفنا لم يكن ذا منهج مطّرد واضحِ المعالمِ في فَنِّ المبهمات، حيث يذكر للمبهم في مكانٍ اسمين بالاحتمال والشكّ، ويجزم بأحدهما في مكانٍ آخر دون دليل. وأحياناً يجزم باسم المبهم بالرغم مِن اختلاف العلماء في تعيينه، وتارةً ينقل دون تمحيص ولا إعمال فكر.

وَيُسَجَّلُ على المؤلِّف أنه لم يعتمد على كتاب مختصٍّ في المبهمات، وإنما كان جلّ اعتماده على إرشاد الساري للقسطلاني، ثم فتح الباري، دون تحقيق ولا تدقيق، وأقتصرُ على ذكر نماذج من هذه الأوهام مشيراً إلى أنني تتبعتُ أغلبها في تعليقي على الفجر الساطع:

النموذج الأول: حديث: « بئس أخو العشيرة»

ذكر البخاري هذا الحديث ثلاث مرات في كتاب الأدب: (ح6032) و(ح 6054) و(ح6131) فذكر المؤلف عند الحديث الأول والثالث أنَّ اسم الرجل المبهم هو "مخرمة بن نوفل أو عيينة بن حصن الفزاري" هكذا بالاحتمال[1]. وفي حديث (6054) جزم باسم المبهم بأنه عيينة بن حصن.

النموذج الثاني: حديث أبي ذر الغفاري: «إني ساببت رجلا فعيّرتُه بأمه... فقال النبي صلى اللّه عليه وسلم:... إخوانكم خولكم، جعلهم اللّه تحت أيديكم...»[2]

(1) وهكذا قال الحافظ في هدي الساري (ص 332).

(2) رواه البخاري في الإيمان ح 30 وفي العتق ح 2545 وفي الأدب ح 6050.

ذكر ابنُ بشكوال، وأبو زرعة العراقي[1] أَنَّ الـمسبوب هو بلالُ بنُ أبي رباح مؤذِّن رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم، ولم يذكرا لذلك دليلا.

كما جزم الحافظ في هدي الساري[2] بأنه بلال، وقال في الفتح[3]: «إن الرجل الـمذكور هو بلال الـمؤذن مولى أبي بكر، روى ذلك الوليد بن مسلم منقطعاً».

أما مؤلِّفنا فجزم مستروحاً بأنه بلال دون تمحيص[4]. قلتُ (الزنيفي): ظاهرُ الحديثِ يشيرُ إلى أَنَّ الـمسبوب كانَ أحَدَ عبيد أبي ذر. أما بلال فلم يكن قط عبداً لأبي ذر، وإنما كان عبداً لِأُمَيّة بنِ خلف، ثم اشتراه أبو بكر الصديق وأعتقه قديماً في مطلع الإسلام.

النموذج الثالث: حديث صفية بنت حُيَيّ في قصة الرجلين اللذين قال لهما رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم: «على رسلكما إنها صفية... »[5].

نقل ابنُ حجر عن ابنِ العطار في شرح العُمدة أَنَّ اسمي الرجلين هما: "أسيد بن حضير وعبّاد بن بشر" وردّ عليه بقوله: "لم يذكر – ابنُ العطار – لذلك مستنداً"[6]. واعتمد القسطلاني تقريرَ ابنِ حجر فقال عن الرجلين: "لم يُسَمَّيَا"[7]. لكن مؤلِّفنا الشبيهي جزم بأنهما "أسيد" و "عبّاد"، غير مستندٍ لدليل[8].

(1) غوامض الأسماء (848/2) والـمستفاد من مبهمات الـمتن والأسماء (879/2).

(2) هدي الساري (ص 249).

(3) الفتح (86/1).

(4) الفجر الساطع (5/ل 137).

(5) ح 6219 من كتاب الأدب (598/10 فتح).

(6) الفتح (279/4).

(7) الإرشاد (124/9).

(8) الفجر الساطع (II ل 181 ب و 5/ل 189).

وخلاصةُ القول إن جهودَ المؤلِّف في فَنِّ المبهمات متواضعة، خصوصاً إذا علمنا أَنَّ توضيح مبهمات المتن لا يستند إلى أدلة قطعية، بل جلُّ اعتمادِ العلماء فيه على الظن والتخمين والاحتمال، ولعلَّ السبب في ذلك يرجع إلى كون هذا الفنِّ قليل الفائدة.

يقول الحافظ ابنُ كثير المتوفى سنة 774 هـ: "هو فنٌّ قليل الجدوى بالنسبة إلى معرفة الحكم من الحديث، ولكنه شيء يتحلّى به كثير من المحدثين وغيرهم"[1].

وما وقع للمؤلِّف الشبيهي مِن أوهام وتناقضات في هذا المجال، وقع فيها أيضاً أكابر الحفاظ والعلماء، وأخصّ بالذكر ابن حجر والقسطلاني، حيث اعتمدا في تِبيان بعض المبهمات على الظن والاحتمال من جهة. ووقع لهما خلطٌ والتباس من جهة ثانية، فغالباً ما يَذْكُرَان الخلافَ في اسم المبهم في الموضع الأول الذي ذُكِر فيه الحديث دون ترجيح، ثم يجزمان باسمه في موضع آخر، فيظنُّ القارئُ أن ما جزمَا به هو المعتمد.

ولعلّ أحسن مثالٍ يشهد لما قلناه هو أنه عند الحديث الذي أخرجه البخاري[2]: «ليس مِن نَفْسٍ تقتل ظلماً إلا كان على ابنِ آدم الأول منها كِفْلٌ...». ذكر ابنُ حجر[3] والقسطلاني[4] وتبعهما مؤلِّفُنَا[5] أَنَّ اسْمَيْ ابنا آدم هما قابيل وهابيل.

ولا دليل لهم فيما ذهبوا إليه إذ لا يوجد خبر صحيح يفيد ذلك، ولعلَّ مستندَهم هو تسامحهم في رواية الإسرائيليات.

(1) اختصار علوم الحديث لابن كثير مع شرحه الباعث الحثيث لأحمد شاكر.

(2) من كتاب الأنبياء ح 3335. (364/6 فتح).

(3) الفتح (369/6) وهدي الساري (ص 296).

(4) إرشاد الساري (329/10).

(5) الفجر الساطع (6/ل 245 و 246).

المطلب الثالث: طريقةُ المؤلِّف في الإطالة والتَّكرار:

سلك المؤلِّف طريقةً وسطى في شرحه لصحيح البخاري، بحيث لم يطوّل فيه تطويلا مملاّ ولم يختصره اختصاراً مخلاّ.

وقد عبّر المؤلِّفُ عن منهجه هذا في خُطبة كتابه قائلاً: "فجاء - الفجر الساطع - بحمد الله مع صِغر حجمه، ولطافة جُرمه، مشتملا على علمٍ غزيرٍ، وتدقيقٍ وتحريرٍ، يسرّ الناظر، ويريح الخاطر، ويغني في بابه عن مطوَّلات الدَّفاتر".

وسار المؤلِّف على هذه الطريقة في جلِّ كتابه، فكان يشرح الحديث شرحاً متوسطاً مقتصِراً فيه على ما يُشْكل فهمه مِن الحديث. وربما وقف في بعض مواضع من الحديث وخاصة المتعلقة بالفقه، فيطوّل فيها تطويلا يحررّ فيها الحكم الشرعي على مذهبه المالكي، فيورد أدلة الخصوم ويناقشها مبيّناً وجه الدِّلالة منها، ومراعياً الاختلاف فيها. وغالبُ إطالته تكون في القضايا الفقهية المشتهرة، وفي بعض الآداب العامّة عند المسلمين مثل: " آداب السلام " و" آداب العطاس " والقيام وغيرها.

وكان المؤلِّف في سُلُوكِهِ منهجَ التطويلِ، يَشْعرُ بابتعادِه عن منهجه الذي ارتضاه لنفسه من الاختصار المتوسط في الشرح، فيعتذر عن ذلك التطويل.

ونورد أمثلة من القضايا الفقهية التي أطال فيها:

* مسألة البسملة من سورة الفاتحة[1]: حيث أطال النَّفَسَ فيها كثيراً، فاستوعَبَتْ ما يقارب اثنتي عشرة صفحة، مِن ورقة 194ب إلى 200، وَخَتَمَ البحثَ فيها بقوله: "وإنما أطلتُ النَّفس في هذه المسألة لِما وقع فيها مِن النزاع بين بعض أعيان أهل العصر. والله سبحانه يؤيِّد من أيَّد إمامه ونصر مذهبه بالتأييد والنصر، ويفتح له

(1) وقع خلاف كبير وشهير بين العلماء حول قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة.

أبواب السعادة، ويبدِّل ضيقه بالسَّعة، وهمّه بالفرج، وعسره باليسر إنه على ذلك قدير. وصلى اللّه على سيدنا ومولانا محمد البشير النذير"[1].

* مسألة تكفير الكبائر بالأعمال[2]: وردت أحاديث كثيرة في السنة تدل على أنَّ من الأعمال الصالحة ما تكفر الذنوب، فاختلف العلماء هل الكبائر تدخل في هذا أم لا؟

أورد المؤلِّف في هذه المسألة أقوال العلماء من المفسرين والأصوليين والفقهاء والمحدثين، وذكر رأيَ الشيخ أبي العباس أحمد بابا أقيت[3] الذي ألَّف في هذه المسألة، ورجَّح جواز غفران الكبائر كالصغائر ببعض الأعمال المقبولة بفضله تعالى.

وأنهى المؤلف إطالته في هذه المسألة بقوله: "وإنما أطلتُ النفس في هذه المسألة لأن بعض الأكابر من أهل العصر، جَنَحَ لما اختاره الشيخ أحمد باب، فأثبتتُ ما عندي في ذلك. واللّه سبحانه الموفق والمرشد والمعين"[4].

*مسألة القيام للقادم: أطال المؤلِّف فيها النَّفس، وعالجها في سبع صفحات، وتحدث عن أنواع القيام، وختم اجتهاده فيها بقوله: "هذا تحرير الكلام في هذه المسألة، واللّه سبحانه أعلم بالصواب"[5].

أما بخصوص التَّكْرَار، فلا يقع له إلا في شرح بعض الألفاظ الغريبة، تبعاً لتَكرار الحديث في صحيح البخاري. أما المسائل الفقهية التي يقررها في الموضع الأول للحديث،

---

(1) الفجر الساطع (I/ل 200 أ).

(2) من صفحة 36 أ إلى 39 أ من الجزء الأول من الفجر الساطع.

(3) هو أحمد بابا التنبكتي السوداني، أحد الأعلام، ولد سنة 960 هـ، صاحب تآليف عديدة منها: نيل الابتهاج في الذيل على الديباج لابن فرحون. توفي سنة 1036 هـ. نشر المثاني (3/1277– 281) من موسوعة أعلام المغرب.

(4) الفجر الساطع (I /ل 39 أ).

(5) الفجر الساطع (217/5).

فلا يكررها، بل يحيل إلى الرجوع إليها بقوله: "انظر كتاب التعبير ولابد"[1]، "وانظر التفسير، فقد أشبعنا الكلام فيه على هذه المسألة"[2]، "وانظر غزوة بدر ففيها تحرير عجيب"[3]. ومن النمانج التي كرر فيها شرحه لبعض ألفاظ الأحاديث، قوله عند حديث: «إنما الأعمال بالنيات»[4]: «**فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله**: نِيَّةً وقصداً، **فهجرته إلى الله**: ثواباً وأجراً حيث كرر هذه العبارة في جميع المواضع التي كُرِّرَ فيها الحديث.

---

(1) الفجر الساطع (65/I أ).

(2) الفجر الساطع (160/I أ).

(3) الفجر الساطع (81/ I أ).

(4) كرر البخاري هذا الحديث سبع مرات في صحيحه.

المبحث الثاني: منهجُ المؤلِّف الفقهي

تمهيد:

الفقه في اللغة: العلم والفهم. قال تعالى: ﴿ لَهُمْ قُلُوبٌ لاَ يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ (1)، يقال: فَقُه - بالضم- إذا صار الفقه له سَجِيّة، وفقَه - بالفتح - إذا سبق غيرَه إلى الفهم. وفقِه - بالكسر- إذا فهم.

وفي اصطلاح الفقهاء: «العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبُ من أدلتها التفصيلية».

يقولُ ابنُ قيِّمِ الجوزية (ت751هـ): «الفقهُ أخصُّ مِن الفهم، لأَنَّ الفهمَ هو فهمُ مرادِ المتكلّم من كلامه، وهو قدرٌ زائد على مجرَّد فهمِ مَا وضع له اللفظ، فالفقهُ أخصُّ مِن الفهم لغةً»(2).

يقول تعالى: ﴿لِيَتَفَقَّهُوا في الدِّين ولِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُون﴾ (3).

مِن هذه الآية يتبيّن أَنَّ الفقهَ في الدِّين مطلبٌ شرعي، وفرض كفائي.

والتفقه في الدين هو العلم بالأحكام الدينية والإلمام بالقضايا الدنيوية، والتزود ليوم الآخرة، لأن الدين نظام حياة شامل. وهذا ما سار عليه الرسول الأكرم عليه الصلاة والسلام في حياته، ورسمه لأصحابه، ونبّههم إليه مراراً، مثل قوله صلى اللّه عليه وسلم: «مَنْ يُرِدِ اللّه به خيراً يفقهه في الدين»(4).

---

(1) آية 179 سورة الأعراف.

(2) إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم (219/1).

(3) آية 122 سورة التوبة.

(4) البخاري في صحيحه من كتاب العلم باب 13. (ح 71). (164/1 فتح). ومسلم في الزكاة.

وكان يضرب لهم الأمثال، من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «مثلُ ما بَعَثَنِي اللّه به مِن الهدى والعلم، كَمَثَلِ الغيث الكثير أصاب أرضاً فكان منها نقيّةً قَبلَت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكانت منها أجادب أَمْسَكَتِ الـمَاء فَنَفَعَ اللّهُ بها الناس فشربوا وسقوا وزرعوا، وأصابت منهم طائفةٌ أخرى: إنما هي قِيعَان لا تمسكُ ماءً ولا تنبتُ كَلأً. فذلك مثل مَن فَقُه في دين اللّه، ونفعه ما بعثني اللّه به، فَعَلِم وعلَّم. وَمَثَلُ مَن لم يرفع بذلك رأساً ولم يقبل هُدَى اللّهِ الذي أُرسِلْتُ به»[1].

كانت هذه النصوص نبراساً للصحابة استضاءُوا به، وفهموا أَنَّ الفقهَ الإسلامي نظامٌ عامٌ للمجتمع البشري لا الإسلامي فقط، تامّ الأحكام لم يدع شاذة ولا فاذة، فهو جامعة ورابطة للأمة الإسلامية، وهو حياتها تدوم ما دام، وتنعدم ما انعدم. ولم يوجد شرع مزج بين المصالح الدينية والدنيوية، وصيّر هذه عين هذه، وبيَّن قانون الاجتماع البشري والعدالة التامّة بوجهٍ يعمّ جميع المصالح الاجتماعية كالشرع الإسلامي، ولذلك كان الخليفة الأعظم عندنا رئيساً دينياً ودنيوياً معاً، فهو جامعٌ وظيفتين عظيمتين، ولذا عَرَّفُوا الإمامة العظمى بأنها رياسةٌ عامّة في الدِّين والدنيا توجب للمتصف بها أن يطاع فيما يستطاع[2].

يقول تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ، يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَـاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِم إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾[3].

وقال الرسول صلى اللّه عليه وسلم: «تركتُ فيكم شيئين لن تضلّوا ما تمسكتم بهما، كتاب اللّه وسنتي»[4].

---

(1) البخاري من كتاب العلم باب (20) ح 79. (175/1 فتح).

(2) انظر الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي: لمحمد الحجوي الفاسي (68/1 – 70 – 72 بتصرف).

(3) آية 15 – 16 من سورة المائدة.

(4) رواه مالك في الموطأ بلاغاً (رواية أبي مصعب الزهري) 686/2، والحاكم موصولاً.

كانَ الصحابةُ ومَنْ بعدهم يدركون أنَّ الكتابَ والسنة هما مصدر الشريعة والأحكام الفقهية، وإذا طرأت عليهم طوارئ، لم تحدث في عهد النبي صلى اللّه عليه وسلم اجتهدوا، حيث صار الفقه في زمانهم متكاملا لأَنَّ أصوله وكثيراً مِن فروعه كَمَلتا في العهد النبوي الذي كان طور الولادة والنشوء والتكوين والتأصيل للفقه الإسلامي[1].

كان منهجُ الصحابة في استنباط الأحكام الفقهية ينبني على الرجوع إلى الكتاب والسنة والإجماع، بتدبّر القرآن وأحاديث المصطفى صلى اللّه عليه وسلم، وكانت حرية الفكر في عصرهم مطلقة العنان لكلّ الأفراد، فيجتهد كلٌّ على حسب عِلمه، وإذا وقع بينهم اختلاف في بعض المسائل، اعتبروه اختلاف تنوع، لاستيعابهم قولَ معلِّمهم صلى اللّه عليه وسلم: «إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران. وإذا حكم الحاكم فاجتهد فأخطأ فله أجر واحد»[2]. ولإيمانهم بمشروعية الاختلاف الذي هو ضرورة تقتضيها طبيعة النصوص ودلالتُها، وتفاوتُ مداركِ المجتهدين.

ولا غرو أن يجتهد الصحابة ويستصبحون بمصباح السنة والكتاب، ويراعون الخلاف بينهم، ويحافظون على أُخُوَّتهم، لأَنَّ اختلاف الرأي لا يفسد الودّ، ولأنه مازال يَرِنُّ في آذانهم قول نبيّهم للصحابيين اللَّذَيْنِ اختلفا في القراءات: «كلاكما محسن»[3]، وما زالوا

(1) قَسَّمَ الحجوي الثعالبي الفاسي في: " الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي " الفقهَ إلى أربعة أطوار: الأول: طور الطفولية من أول بعثة النبي صلى اللّه عليه وسلم إلى أن توفي. والثاني: طور الشباب وهو زمن الخلفاء الراشدين إلى آخر القرن الثاني والثالث: طور الكهولة إلى نهاية القرن الرابع والرابع: طور الشيخوخة والهرم ويمتد ما بعد القرن الرابع إلى القرن الحالي.

(2) متفق عليه.

(3) أخرجه البخاري في كتاب الخصومات، الباب الأول ح 2410.

يتذكرون تصرف الرسول صلى اللّه عليه وسلم مع الصحابة في قصة الأمر بالصلاة في بني قريظة[1] حيث لم يُعَنِّفْ واحداً مِن الفريقين.

فازدهر الفقه في هذه الفترة كمالاً بالاجتهاد، ولم تذبل نضرته. كما أن نصوص الشريعة بقيت غضة طرية لم تدخلها كثرة التأويلات وتمحُّلات الفهوم المتكلّفة، وكان لتوسّع رقعة الدولة الإسلامية، وتفرّق الصحابة في الأمصار للفتح والغزو والتعليم أثرٌ في اتساع ميدان التشريع للأحكام الفقهية، حيث سُجِّلَ في عصر التابعين بدء النزاع بين أهل الحديث وأهل الرأي، وافترق الفقهاء إلى حزبين: حزب السنة والأثر، وحزب الرأي الذي صار فيما بعد يسمّى بالقياس.

وبزغ عصر أتباع التابعين فتغيّر حال الفقه وصار أصعب ممّا كان عليه، ولعلَّ أقوى الأسباب في ذلك اختلاط اللغة العربية بلغة الأعاجم الداخلين إلى حظيرة الدين الإسلامي، وتغيّر أذهان الناس الذين أكثروا من طرح الأسئلة لنوازل افتراضية. وكان مِن هذا أن ظهر الفقه الافتراضي التقديري مع الإمام أبي حنيفة -رضي اللّه عنه — المتوفى سنة 150 للهجرة، فصار الفقهُ تقديرياً بعدما كان واقعياً. واتسعت دائرة القياس، وظهرت أصول تشريعية أخرى كالمصلحة، المرسلة، والاستحسان، وسدّ الذرائع. كما برزت المحاولات الأولى للتأليف في الفقه مثل: "موطأ مالك"، وما قام به أصحاب أبي حنيفة من جمع المسائل الفقيه التي أفتى بها أبو حنيفة، وغير ذلك.

وممّا ميّز الفقهَ في القرنين الثاني والثالث كثرة الأئمة المجتهدين أصحاب المذاهب الفقهية المتّبعة.

---

(1) أخرجه البخاري في كتاب صلاة الخوف، الباب الخامس ح 946.

قال محمد الطالب بن حمدون ابنُ الحاج في كتابه: "الأزهار الطيبة النشر في بعض ما يتعلق بمباديء العلوم العشر": «المذاهب المقلَّدة أربابها، المدونة كتبها بعد الصحابة ثلاثة عشر مذهب، على ما تحصل من كلام عياض في باب ترجيح مذهب مالك من المدارك، والسخاوي في شرح ألفية العراقي، والسيوطي في فتاويه، بزيادة ونقصان بعضهم على بعض، وهم: (1) الحسن البصري المتوفى سنة 110هـ. (2) أبو حنيفة (ت150هـ) (3) أبو عمرو عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي المتوفى سنة 157 هـ. (4) سفيان بن سعيد الثوري المتوفى سنة 161 هـ. (5) الليث بن سعد المتوفى سنة 175 هـ. (6) مالك بن أنس المتوفى سنة 179 هـ. (7) سفيان ابنُ عُيَيْنة المتوفى سنة 198 هـ. (8) محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة 204 هـ. (9) إسحاق بن إبراهيم المعروف بابن راهويه المتوفى سنة 238 هـ. (10) أبو ثور إبراهيم بن خالد بن اليمان المتوفى سنة 240 هـ. (11) أحمد بن حنبل المتوفى سنة 241هـ. (12) داود بن علي المعروف بالظاهري المتوفى سنة 270 هـ. (13) محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة 310هـ[1].

واستمرَّ الفقه في المائة الثالثة للهجرة في تطوره وعطائه، وبلغ قوَّتَه ونضجه، واكتهل حتى اشتد ساعده، وتوطَّدت دعائم المذاهب الفقهية، خصوصاً الأربعة منها، التي عمل أئمتها على الاجتهاد واستنباط الأحكام الشرعية وفق ما أدَّاه إليه نظرهم، غيرَ أنهم كانوا بشراً يصيبون ويخطئون، وكانت لهم عثرات وكبوات بل سقطات وأخطاء، لكنهم – رحمهم الله – لقَّنوا تلامذتَهم أن لا يأخذوا كلامَهم على أنه وحي منزَّلٌ لا يحتمِل الخطأ وأن يكون الحقّ ضالّتهم. ومن مأثورات أقوالهم في هذا الصدد:

---

(1) نقلا عن الفكر السامي (409/1).

-قولُ أبو حنيفة: "حرام على مَن لم يعرفْ دليلي أنْ يفتي بكلامي". وقوله أيضاً: "نحن بشر نقولُ القولَ اليوم ونرجع عنه غداً ".

-قولُ مالك: "كل أحدٍ يُؤْخَذُ مِن قوله وَيُتْرَكُ إلاّ محمد رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم" وقولُه أيضاً: "إنما أنا بشر أخطئ وأصيب، فكلُّ قولٍ لا يوافق الكتاب والسنة فاتركوه".

-قولُ الشافعي: "إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم فقولوا بسنة رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم، وَدَعُوا قولي في حياتي وبعد مماتي". وقوله أيضاً: "أجمع المسلمون على أَنَّ مَن استبان له سنة من رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم لم يحلّ له أَنْ يدعها لقول أحد كائناً مَن كان "

-قولُ أحمد بن حنبل: "لا تقلدني، ولا تقلد مالكاً، ولا الشافعي، ولا الأوزاعي، وخذ مِن حيث أخذوا" وقوله أيضاً: "مَن ردَّ حديث رسول اللّه فهو على شفا هلكة"[1]. وَنُقِلَ عنهم أجمعين قولهم: "إذا صح الحديث فهو مذهبي".

وصار لكل مذهب أتباع يفتون الناس وفق مذاهب أئمتهم، ويجتهدون في تقعيد مناهج أئمتهم، ويبيّنون أوجه استدلالهم اعتماداً على أقوالهم وأفعالهم وتقريراتهم، مّما أدى إلى بروز البوادر الأولى لمرض التقليد. فما كاد القرن الرابع يشرف على الأفول حتى ظهرت نتيجة مرض التقليد المتمثل في غلق باب الاجتهاد الذي يعتبر أخطر بدعة مسَّت كيان التشريع الإسلامي، وانحدرت به مِن مدارج الرقي والتطور إلى مهاوي السقوط والانحطاط. وبهذا رَجَع الفقه الإسلامي إلى القهقرى، وبدأ يذب في جسده الهرم والشيخوخة، وغلب التقليد في العلماء ورضوا به ديناً.

---

(1) انظر الانتقاء في بيان فضائل الثلاثة الفقهاء لابن عبد البر (ص 20) وإعلام الموقعين (282/2) وإيقاظ الهمم للفلاني (ص 720) وغاية الأماني في الردّ على النبهاني (69/1).

يقول العلامة الحَجْوي: "وأصبحت أقوالُ هؤلاء الأئمة بمنزلة نصوص الكتاب والسنة، وبذلك نَشَأَتْ سدودٌ بين الأمة وبين نصوص الشريعة ضُخِّمت شيئاً فشيئاً إلى أَنْ تُنُوسِيت السنة، ووقع البعد عن الكتاب بازدياد تأخّر اللغة... وصار لفظُ "الإمام" يتنزَّل عند مقلِّده بمنزلة ألفاظ الشارع كما يقول عياض"[1].

وَأَدَّى اعتقادُ وجوبِ التقليد ببعض المقلِّدين أَنْ قال أحدهم: "إذا سئلنا عن مذهبنا ومذهبِ مخالفنا، قلنا وجوباً: مذهبنا صواب يحتمل الخطأ، ومذهبُ مخالِفنا خطأ يحتمل الصواب"[2].

وقول بعض علماء المغرب المتأخرين: "نحن خليليون إن ضلَّ ضللنا وإن اهتدى اهتدينا"[3].

ويحكي الفخر الرازي في تفسيره الكبير فيقول: "لقد شاهدتُ جماعةً مِن مقلّدة الفقهاء، قرأتُ عليهم آيات كثيرة مِن كتاب اللّه تعالى في بعض المسائل، وكانت مذاهبهم بخلاف تلك الآيات، فلم يقبلوا تلك الآيات، ولم يلتفتوا إليها، وبقوا ينظرون إليّ كالمتعجب، يعني كيف يمكن العمل بظاهر هذه الآيات مع أَنَّ الرواية عن سلفنا وردتْ على خلافها"[4].

---

(1) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي (7/3).

(2) الدر المختار لابن عابدين (45/1).

(3) أما قول العلامة الفقيه الحنفي الكرخي: "كلُّ آيةٍ تخالِفُ ما عليه أصحابنا فهيَ مُؤَوَّلَة أو منسوخة، وكلُّ حديث كذلك فهو مؤول أو منسوخ" فلا يُحْمَلُ على ردّ الحنفية النصوص الشرعية، ولا يفهم منه التعصب المذهبي، وإنما مقصود الكرخي –رحمه اللّه– أنَّ ما وُجد في المذهب الحنفي يُخالف النصوص الشرعية إما أن له وجهاً من التأويل أو ثبت نسخه عند السادة الحنفية.

(4) مفاتيح الغيب (431/4).

وكان للتقليد الأعمى والتعصب المذهبي آثار سيّئة وعواقب وخيمة، انعكست على مستوى التفكير لدى المسلمين، وعلى درجات تديّنهم، ثم تسربت إلى تصرفاتهم الاجتماعية. ومن أمثلة ذلك قول النووي: "اقتداء شافعي بحنفي وعكسه، فيه خلاف وتعمّ به البلوى. فإذا توضأ حنفي واقتدى به شافعي، والحنفي لا يعتقد وجوب نية الوضوء، والشافعي يعتقدها فثلاثة أوجه: أحدها: لا يصح اقتداؤه نوى أو لم ينو، لأنه وإن نوى فلا يراها واجبة فهي كالمعدومة، فلا تصح طهارته»[1].

وقال أيضاً: «لو مس حنفي امرأة، أو ترك طمأنينةً أو غيرها صحّ اقتداء الشافعي به عند القَفَّال، وخالفه الجمهور، وهو الصحيح».[2]

وممّا يبيّن بجلاء ما وصل إليه التعصب بين المذاهب من نفور وتخاصمٍ وبُغْضٍ أَنْ أفتى بعضُ مقلِّدة الحنفية بتحريم زواج المرأة الحنفية من شافعي، وإجازة زواج الحنفي من امرأة شافعية قياساً على الكتابية[3].

وقال محمد بن موسى البَلاَسَاغوني الحنفي قاضي دمشق المتوفى سنة 506 هـ: "لو كان لي أمر لأخذتُ الجزية مِن الشافعية"[4].

وأمّا في ميدان التصنيف والتأليف، فقد ضَعُفت الهمم، وقصرت العزائم، وقلّ الإبداع، فانصبَّت جهود الفقهاء في عصور الانحطاط إلى تأليف المختصرات الفقهية التي بلغت حدّاً من الاختصار يشبه الطلاسم، فاحتاجت إلى مَن يشرَحُها، فكثرت الشروح على المختصرات، وتنوعت الحواشي عليها، الشيء الذي أدّى إلى «إفساد الفقه، بل العلوم

---

(1) المجموع شرح المهذب للنووي (258/1 – 259).

(2) المجموع شرح المهذب للنووي (184/1 – 185).

(3) انظر: "صفة صلاة النبي صلى اللّه عليه وسلم كأنك تراها" لأبي عبدالرحمن ناصر الدين –رحمه الله– (ص40).

(4) لسان الميزان (455/5).

كلها، إذ صار الفقهاءُ قرّاء كتب لا محصّلي علوم... ثم قصروا عن الشرح واقتصروا على التحشية والقشور»[1] .

وخلاصة القول: إن الفقه الإسلامي انحرف منذ وقت مبكر عن مساره الذي رُسِم له حينما اعتبرَ المذهبية الفقهية مِن الدين، وأنّ الخروج عنها بدعة تصل إلى حد الاتهام بالزندقة والمروق من الدين، وأنّ باب الاجتهاد أُقْفِلَ إلى الأبد، وحتى لو فُتِح فلا يلجه إلا مَن توفرت فيه شروط تظْهَرُ في عمومها أنها تعجيزية، تَفْنَى الأعمارُ ولا يستطيع المرءُ إدراكَها، مع أنَّ الاجتهادَ سهلٌ وميسَّرٌ.

وليت شعري، إنَّ غرس المذهبية الفقهية في النفوس، والدعوة إلى غلق باب الاجتهاد، مِن مخططات القوى المعادية للإسلام مثل الباطنية والشعوبية والسبئية... والتي باركها علماء السوء وانساق معها بعضُ العلماء جهلاً أو خوفاً، وزكّاها أغلبُ الحكام[2] لما فيها مِن الوحدة الدينية التي هي أساس الوحدة السياسية.

ولعلَّ السِّرَّ في تشجيع المذهبية وسدّ باب الاجتهاد يرجع إلى تكريس وجود طبقةِ "رِجالَ الدين"[3] في الإسلام، الذي ما جاء إلا لإزالة الواسطة بين العبد وربه، وذمٍّ التقليد الأعمى، وندب الاتباع المشروع[4] الذي كان عليه الصحابة والتابعون ومَن تبعهم بإحسان.

---

(1) الفكر السامي (189/4).

(2) راجع كتاب: " شيوخ العصر في الأندلس" للدكتور حسين مؤنس.

(3) "رجالُ الدين" طبقة في المجتمع المسيحي يكونون الواسطة بين النصارى وخالقهم. أمّا "أَهْلُ الذِّكْرِ" في الإسلام فهم علماء ورعون تقاة يُستشارون في أمور الدين ويبيّنون للمسلمين مراد الشارع الحكيم، ويوقعون عن رب العالمين بدليلٍ، فيدورون معه حيث دار، ولا سلطة لهم.

(4) الاتباع هو التقليد المباح الذي يقوم على أخذ الحكم الشرعي بدليله.

ولم يَكُنِ الوضع الفقهي ليخلو مِن فقهاء مجتهدين ومصلحين، إذ تخلّلت الفقهَ الإسلاميَّ حركاتٌ تجديديةٌ قامت بها أفراد ودول، مثل: النهضة العلمية التي تزعمتها الدولة الموحدية في المغرب الأقصى في القرنين السادس والسابع الهجريين، حيث أرغم سلاطينُها الفقهاءَ المالكيّين بالرجوع في مناهجهم الاستنباطية إلى الكتاب والسنة دون الاعتماد على تفريعات أئمة المذهب المالكي، بل ذهبت الدولةُ الموحدية إلى أبعدِ من ذلك حينما أحرقت بعض كتب الفقه المالكي[1] .

وَمِن الحركات التجديدية للفقه، تلك الصيحات التي كانت تنبعث من هنا وهناك من بعض أقطار العالم الإسلامي، تنادي بضرورة تجديد ثوب الفقه، وإخراجه مِن ربقة التقليد، وإعادة صياغته وفق مقاصد الشريعة الإسلامية، مع استصحاب "فقه الموازنات"، ومراعاة "فقه الأولويات".

وكان مِن بين هؤلاء العلماء المجتهدين، والمجددين، طائفة بلغت درجة الاجتهاد المطلق وسارت عليه في حياتها، لكنَّها بقيتْ تحت كنف أحد المذاهب الفقهية الأربعة لقوَّةِ سُلطة الحكّام، ومكانةِ فقهاء السلطان، وخطورة قَوْمَةِ العَوَّام، مِن أمثال: أبي عمر يوسف ابن عبدالبر النَّمَرِي القرطبي المتوفى سنة 463 هـ، وعز الدين ابن عبدالسلام الدمشقي السلمي المتوفى سنة 660 هـ، وأحمد بن عبد الحليم أبي العباس ابن تيمية المتوفى سنة 728هـ، ومحمد بن أبي بكر المشهور بابن قيم المدرسة الجوزية المتوفى سنة 751هـ، وإبراهيم بن موسى الشاطبي المتوفى سنة 790هـ، وصالح بن محمد الفلاني المتوفى سنة 1218 هـ، ومحمد ابن علي الشوكاني المتوفى سنة 1250 هـ، ومحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني المتوفى سنة 1182 هـ، وجمال

---

(1) انظر: "حضارة الموحدين" للمحقق محمد المنوني، و"مظاهر النهضة الحديثية في عصر يعقوب المنصور الموحدي للدكتور عبد الهادي الحسيسن.

الدين الأفغاني محمد بن صفدر المتوفى سنة 1315 هـ، ومحمد عبده المتوفى سنة 1323 هـ، ورشيد رضا المتوفى سنة 1354 هـ، ومحمد بن الحسن الحجوي الفاسي المتوفى سنة 1376 هـ.

بعد هذه الجولة المختصرة التي استعرضنا فيها إجمالا تَأْرِيخِ الفقه الإسلامي، نَصِلُ إلى مؤلِّفنا الفقيه "الفضيل الشبيهي" الذي ينتمي إلى المدرسة المالكية المتأخرة. فهو فقيه يحتل الرتبة الثالثة داخل المذهب، وهي الاجتهاد في الفُتيا[1]، بمعنى أنه متبحر في مذهب إمامه، متمكِّن مِن ترجيح قولٍ على آخر، ووجهٍ مِن وجوه الأصحاب على آخر. وبذلك وَصَفَهُ تلميذُه عبدالحي الكتاني بقوله: "العلامة الوجيه الخطيب المفتي... وبالجملة فالرجل مِن مفاخر المتأخرين وممَّن يبتهج به صفُّ شيوخنا"[2] وحلاَّه ابنُ زيدان قائلا: "إمامُ المعقول والمنقول، وفارسُ ميدان الفروع والأصول، ثبت نحرير، محرر، نقاد، بحاث، مطّلع"[3].

وقد سلك الشبيهي في كتابه من الناحية الفقهية مسلكاً جمع فيه بين إبرازه لمنحى المذهب المالكي، وإشارته للخلاف الفقهي العالي باستعراض الأقوال الفقهية للمذاهب الأخرى، وأظهرَ تقليدَه وتعصّبَه للمذهب المالكي في بعض المواطن، كما نبّه في بعض القضايا إلى اختياراته وترجيحاته.

---

(1) مراتبُ الاجتهاد عند المذاهب الفقهية تنقسم إلى ثلاث، الأولى: المجتهد المطلق وهو إمام المذهب، الثانية: مجتهد المذهب وهو المتمكّن مِن تخريج الوجوه على نصوص إمامه أو هو القادر على التفريع والتخريج. الثالثة: مجتهد الفتيا وهو المتبحر المتمكّن مِن ترجيح قولٍ على آخر. انظر جمع الجوامع بشرح المحلّي، والفكر السامي (495/4).

(2) فهرس الفهارس (929/2).

(3) إتحاف أعلام الناس (518/5).

المطلب الأول: توثيقه لمنحى المذهب المالكي:

باعتبار أَنَّ الشبيهي مالكيُّ المذهبِ حاولَ أَنْ يبرِز منحى المذهب المالكي، لذلك يعتبرُ كتابُه مِن مراجعِ الفقه المالكي. ونستعرض هنا بعض الأمثلة.

المثال الأول: قولُ الشبيهي عند حديث وفد عبد قيس[1]: «والنهي[2] منسوخ عند الجمهور في الجميع، وعند المالكية فيما عدا الدُّبَّاء والمزفَّت، أما هما فالنهي فيهما باقٍ على حكمه، وهو الكراهة، هذا الذي نصَّ عليه في المدونة وهو معنى قول الشيخ خليل في مختصره، عطفاً على الكراهة: "ونبذ بكَدُبَّاء"[3].

المثال الثاني: قولُه: «وما نقله في الفتح عن الإمام مالك وترخيصه في مقدار رؤوس الإبر مِن بولٍ، هو قولٌ له في العتبية، ولكن المشهور الذي أخذ به أتباعه، ولم يعرِّجوا على غيره وهو مَالَهُ في المدونة»[4].

المثال الثالث: قول المؤلِّف: "ووقع عندنا في المذهب في رفع الصوت بالذكر إِثْر الصلوات نزاعٌ فأفتى ابنُ هارون بأنه بدعةٌ ينهى عنه ويجب قطعه، وأفتى ابنُ عرفة والغبريني بجوازه، وأما ذِكْر كلٍّ واحد في نفسه سِرّاً على الانفراد فلا قائل بعدم جوازه"[5].

المثال الرابع: قولُه: "والمشهور عندنا وهو مذهب المدونة، والرسالة، وعليه اقتصر الشيخُ خليل هو: ندب الاقتصار في ركعتي الفجر على قراءة الفاتحة فقط. قال القاضي في الإكمال: "وهو اختيار مالك وجمهور أصحابه، وعنه وعن أحمد والشافعي استحسان

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب أداء الخمس من الإيمان ج 53.

(2) يعني النهي الخاص بالانتداب في أوان معيَّنة.

(3) الفجر الساطع (I /ل 48 أ).

(4) الفجر الساطع (I /ل 90 ب).

(5) الفجر الساطع (I /ل 215 أ).

القراءة فيهما: ﴿قُلْ يَـا أَيُّهَا الْكَـافِرُونَ﴾ و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ على ما جاء في الحديث. اهـ. قَالَ ابنُ العربي في العارضة: "وبه آخُذُ" اهـ. وقال سيدي محمد الرهوني: "القولُ بقراءتهما بـ" الكافرون" و"الإخلاص" أصح من جهة الدليل لثبوته عن النبي صلى اللّه عليه وسلم مِن طُرُقٍ صِحاح، وهو الذي جزم به ابنُ العربي وأبو عمر. انظر: "الـمُوَاق"، وهو مختارُ ابنِ حبيبٍ أيضاً. وفي "الـمنتقى": "أنه ذُكِرَ لـمالِكٍ فأعجَبَه". اهـ[1].

وَمِن صيغ الـمؤلِّف التي كان يستعملها لإبرازه الـمذهب الـمالكي قولُه:

-هذا مذهبنا بالحرف.

-بهذا أخذ الـمالكية.

-ومحصَّل الراجح مِن مذهبنا.

-وهو مذهب الـمدونة والـموطأ.

-ووقع عندنا في الـمذهب.

-وهذا مشهور مذهبنا.

-نبَّه على ذلك الحطَّابُ مِن أئمتنا.

-وهذا هو الـموافق لتقييد شُرَّاحِ الـمختصر به...

الـمطلب الثاني: إشارته للخلاف الفقهي العالي:

تمتازُ نصوص الشريعة الإسلامية بالإطلاق والعموم، وهما الصِّفتان اللتان كان لهما الفضل في تعدُّد مناهج الاستدلال، وتنوُّع الأحكام الشرعية ظنية الدلالة.

(1) الفجر الساطع (I/ل 42 أ).

ويمثّل الـمذهبُ الفقهي الواحدُ وجهاً مِن أوجه الاستدلال على صحة الـمسألة في قضيَّةٍ فقهية معيّنة، وبذلك مَن اقتصر على معرفة مذهبٍ واحدٍ، ولم يعرف أقوال الـمذاهب الأخرى وأدلَّتها، ولم يقف على مواضع الخلاف لم يشمّ رائحة الفقه.

وكان الفقيه بعدما يتقِنُ مذهبَه، تتشوَّفُ نفسه وتتطلّع إلى أَنْ يتضلّع في الفقه فيقوم بدراسة الـمذاهب الفقهية الأخرى حتى يتمكن مِن الإحاطة بها.

وعلى هذا جرى أغلبُ علماء المذاهب، مثل ابن عبد البر الأندلسي، وابن رشد الحفيد الـمتوفى سنة 595 هـ وابن جُزَي (ت741هـ) [1] وغيرهم، فتراهم يوردون في مؤلَّفاتهم أقوالَ مذهبهم، ثم يذكرون أقوالَ الـمذاهب الفقهية الأخرى. وهذا الصنيع يندرج تحت ما يسمّى بـ"الخلاف العالي".

وقد سلك مؤلِّفُنا الفقيه الشبيهي هذه الطريقة في "الفجر الساطع" حيث لم يكن يقتصر على قولِ علماء الـمالكية في الـمسألة التي يعرِضها، بل كان يورد في كثير مِن الأحايين أقوال العلماء من أصحاب الـمذاهب الثلاثة، ونادراً ما كان يشير لـمذهب الظاهرية، مراعياً –رحمه اللّه– أدب الخلاف بين العلماء، مُكِنّاً لهم الاحترام والتقدير، ومؤمناً بمشروعية الخلاف.

وممّا يدل بوضوح على اعتبار مؤلِّفنا للخلاف العالي ومراعاةِ أدبه، ما صرّح به في بداية شرحه لكتاب الحيل من الصحيح حيث قال: "ينبغي لقارئ هذا المحلِّ أَنْ يعرِفَ للإمام الأعظم أبي حنيفة – رضي اللّه عنه – حقّه، ويلزم الأدب معه، ولا ينظر مذهبه ورأيه بعين الازدراء والاحتقار. ولا يتوهمّ أَنَّ ما يُنْقَلُ عنه خطأ، بل هو عين الحقّ والصواب، لِأَنَّ مداركه –رضي اللّه عنه– دقيقة لا يكاد يطّلع عليها إلا أهل الكشف كما قاله

---

(1) في كتابة القوانين الفقهية.

العارف باللّه سيدي علي الخواص، بل يجب علينا أَنْ نعتقد أَنَّ الأئمَة كلّهم على هدى مِن ربّهم، منزّهون عن القول بالرأي، وأَنَّ مذاهبهم مؤسسة على الكتاب والسنة لا زيغ فيها ولا حيف.

كُلَّهم في أحكامه ذو اجتهاد ❖ وصواب وكلّهم أكفاء[1]

حشرنا اللّه في زمرتهم وأماتنا على محبّتهم وتعظيمهم"[2].

وأسوقُ بعض الأمثلة الدّالة على اهتمام المؤلف بالخلاف العالي.

* المثال الأول:

قولُ المؤلِّفِ في باب التسليم في آخر الصلاة: "أَيْ وجوبُه كما قاله مالك والشافعي وأحمد، لا تصحّ الصلاة بدونه، وقال أبو حنيفة: هو سنة مَنْ تركه صحّت صلاته. ثم إن مذهبَ الإمام مالك، والخلفاء الأربعة، وابن عمر، وأنس، وجمع من التابعين، أَنَّ المشروعَ تسليمةٌ واحدةٌ لكل مصلٍّ، إلاَّ أَنَّ المأموم يُسَنُّ له الردّ على إمامه ثم على مَن بيَسَاره إِنْ كان به أحد. ومذهب الشافعي، وأبي حنيفة، وأحمد، والجمهور أَنَّ المشروع تسليمتان إحداهما على اليمين والأخرى على اليسار. ابنُ عبدِالبر: والعملُ المشهورُ المتواترُ بالمدينة تسليمةٌ واحدةٌ، وهو المنقولُ عن الخلفاء الأربعة وهو القدوة". اهـ[3].

---

(1) هذا البيت من " همزية البوصيري " الشهيرة.

(2) الفجر الساطع (6/ ل 142).

(3) الفجر الساطع (I /ل 214 ب).

* الـمثال الثاني:

قولُ الـمؤلِّفُ في "باب أبوالِ الإبل والدَّوابِّ": "ومذهبُ الشافعي والجمهور نجاسة الجميع، ومذهبُ مالك وأحمد وكثيرين التفرقة بين مُبَاحِ الأكل فهو منه طاهرٌ، وبين غيره فهو نجس"[1].

* الـمثال الثالث:

قال الـمؤلِّفُ في " باب غسل الـمَنِيِّ وَفَرْكِهِ": "ومحصَّلُ الـمذاهب في الـمَـنِيِّ كَمَا للنووي أَنَّ الشافعي وأحمد يقولان بطهارته. وما ورد فيه مِن الغسل إنما هو للتنظيف على جهة الاستحباب. ومالكاً وأبا حنيفة يقولان بنجاسته، إلا أَنَّ أبا حنيفة يكتفي في تطهير اليابس منه بالفركِ والحتِّ، ومالك يوجب غسله بالـماء، رطباً كان أو يابساً كسائر النجاسات"[2].

وبالرغم من عناية الـمؤلِّف بإيراد الخلاف العالي فإنه لا يذكر أدلة الـمذاهب الأخرى ووجه الاستدلال بها ومناقشتها، وإنما يقتصِرُ نظرُه في الترجيح بين أقوال الـمذهب الـمالكي، وتبيين القول الراجح من الـمشهور[3]، لِأَنَّ كتابه في شرح صحيح البخاري وفق التيار الفقهي الـمالكي.

---

(1) الفجر الساطع (I /ل 93 ب).

(2) الـمصدر نفسه (I /ل 92 ب).

(3) القول الرّاجحُ في الـمذهب هو ما قوِيَّ دليلُه، والقولُ الـمشهورُ هو ما كثر القائلون به.

المطلب الثالث: تقليده وتعصبه للمذهب المالكي:

وَرَدَ في المعجم الوسيط في مادة " قلَّد ": قلَّد فلاناً: اتَّبَعه فيما يقول أو يفعل من غير حجة ولا دليل[1]. وفي الاصطلاح هو: "أَخْذُ القـولِ من غير معرفةِ دليله"[2].

هذا التعريف ينطبق في نظري على العوام الذين يستفتون الفقهاء فيجيبونهم بالحكم الشرعي، فيعملون بفتياهم دون معرفة الدليل. إلا أَنَّ هذا النوع مِن التقليد لا يمكن أَنْ نُدْرِجَ فيه فقهاء المذاهب لمعرفتهم الدليل، غير أنهم لما كانوا يعلمون الدليل ولا يعملون به ويتبعون إمامَ مذهبهم في المسألة التي خالف فيها الحكم الشرعي[3]، ويقتدون به في صوابه وخطئه، ولا يخرجون عن مذهبه، صاروا مقلِّدة، وأمكن إلحاقُهم بالعوام مِن هذه الحيثية.

والأدهى أَنَّ فقهاء المذاهب الذين ارتضوا التقليدَ المذهبي ديناً، والاجتهادَ في الشريعة بدعة سمحوا لأنفسهم بالاجتهاد داخل المذهب. فليت شعري إذا كان الاجتهاد هو استفراغُ الوُسْعِ لاستنباط الحكم الشرعي فَلَأَنْ يكون هذا الاجتهادُ في نصوصِ الشريعةِ مِن الكتاب والسنة أولى مِن أَنْ يكون في نصوصِ أقوالِ بشرٍ معرَّضين للخطأ على الدوام.

هذا وإن فقهاء المذاهب قَسَّموا الاجتهاد في المذهب إلى قسمين: الأولُ مجتهدُ المذهب: وهو المتمكِّنُ مِن تخريج الوجوه على نصوص إمامه، والثاني: مجتهد الفتيا القادر على ترجيح قول على آخر.

---

(1) المعجم الوسيط (754/2).

(2) الفكر السامي (470/4).

(3) انظر كتاب: رفع الملام عن الأئمة الأعلام لابن تيمية.

ومؤلِّفُنا الشبيهي ينتمي إلى هذا القسم الثاني، حيث يورد أقوال مذهبه في المسألة، ويرجّح بعضها على بعض، وينتهي به اجتهادُه إلى ترجيحِ قولٍ مِن أقوال مذهبه المالكي، فتكون خاتمة بحثه أنه مقلِّدٌ متعصِّبٌ لمذهبه.

والتعصُّبُ وليدُ التقليد، ويظهر بشكل أكثر وضوحاً حينما يقوم مجتهد المذهب أو الفتيا، فيقارن المسألة الفقهية بين مذهبه والمذاهب الفقهية الأخرى، ويكون الحق جلياً مع المذهب المخالف، فيشرع في توجيه مذهبه، وردِّ أدلة المخالف بطرقٍ تعسُّفية، لكن يفتح اللّه على بعض هؤلاء الفقهاء فيميلون إلى الحق، ويبتعدون عن التعصب، مِثْلَ:

ترجيحِ ابن العربي المالكي المتوفى سنة 543 هـ لِمَا ذهبَ إليه أبو حنيفة مِن إخراج الزكاة مِن جميع ما تنبت الأرض مِن المأكولات مِن القوت والفاكهة والخُضَر، حيث قال -رحمه اللّه-: "وأما أبو حنيفة فجعل الآيةَ مِرْآته فأبصر الحقَّ، وقال: إنَّ اللّه أوجب الزكاة في المأكول، قوتاً كان أو غيره"[1].

وترجيحِ ابنِ عبدالبر النَّمَري في كتابه: "التمهيد"، القبضَ في الصلاة على هو مقرَّرٌ في المذهب المالكي مِن السَّدْلِ فيها[2]. وغيرِهِمَا كابنِ رشد الحفيد في "بداية المجتْهد".

وأسوقُ بعض الأمثلة الدالة على تقليد وتعصُّبِ مؤلِّفنا - رحمه اللّه- :

المثالُ الأول: قولُه عند باب: لا يمسك ذكره بيمينَه إذا بال[3]: «قال في العارضة: روي عن مالكٍ في "العتبية": لا بأس أن يستنجي بخاتم فيه ذكر اللّه، قال بعض أشياخي: هذه رواية باطلة... اهـ. وقال في "التوضيح": المعروف في الاستنجاء بالخاتم

(1) أحكام القرآن آية 141 من سورة الأنعام، (759/2).

(2) انظر التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسامي.

(3) صحيح البخاري كتاب الوضوء باب 19. (254/1 فتح).

المنع، والرواية بالجواز منكرة. هـ. وحصَّل الحطاب في الاستنجاء بالخاتم عليه اسمٌ مِن أسماء اللّه أو من أسماء الأنبياء ثلاثة أقوال: الجواز، والكراهة، والمنع، وهو الراجح»[1].

المثال الثاني: قوله في باب: إذا حمل جارية صغيرة على عاتقه[2]؛ بعد أن نقل قولَ الحافظ: إنما فعل النبي صلى اللّه عليه وسلم ذلك لبيان الجواز، ما نصُّهُ:

«خالف في ذلك المالكية، وقالوا إنما يجوز ذلك في الاضطرار لا في الاختيار، وعلى ذلك حمل الإمام مالك حديث أمامة هذا. قال القاضي عياض: روى أشهب، وابنُ نافع عن مالك أَنَّ هذا للضرورة، وإذا لم يجد مَن يكفيه. وأما لِحُبِّ الولد فلا. فظاهِرُ هذا إجازته في الفريضة والنافلة لهذه العلة اهـ. وقال القرطبي: روى أشهب، وابن نافع عن مالك ذلك للضرورة حيث لم يجد مَن يكفيه أمرها. قال القرطبي: وقال بعض أصحابه: أنه لو تركها لبكت وشغلت سِرَّه في صلاته أكثر مِن شغله بحملها اهـ. وقال الباجي: إنْ وجد مَن يكفيه أمرَها جاز في النافلة دون الفريضة. وإن لم يجد جاز فيهما. اهـ. وقال ابنُ عرفة: "ويسير فعل ما ليس مِن جنسها عمداً لمصلحتها جائزٌ، ولأمرٍ واجبٍ أو ضرورةِ عفو، كإنقاذ نَفْسٍ أو مال. وسماعُ القرينين[3]: حمل ولده إذا قام ووضعه إذا سجد لضرورة جائز". ابنُ رشدٍ: إن فعله لحبٍّ ولم يشغله لم يُعِد اهـ.

---

(1) الفجر الساطع (I/78 ب).

(2) البخاري كتاب الصلاة ح 516 حيث ذكر فيه حديث أبي قتادة «أن رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم كان يصلِّي وهو حامل أمامة بنت زينب عليها السلام... ». (590/1 فتح).

(3) المراد به سماع القرينين وهما: مسكين بن عبد العزيز المشهور بأشهب ت 204 هـ. وعبداللّه بن نافع الصائغ الأمي (ت 207 هـ).

هذا حكمُ الإقدام على الحمل عندنا، وأما حكم الصلاة الواقع فيها ذلك فقال الزرقاني على العِزِّية، ما نصُّهُ: " قال حَلولو[1] في مختصر البُرْزُلي: وإذا تعلّق الصَّبيُّ بأبيه وهو في الصلاة، فإن غلب على ظنه طهارة ثوبه فلا شيء عليه، وإن تيقن النجاسة أو غلبت على ظنه بطلت، إن سجد أو جلس على بعضها، وإلا فلا " اهـ. قال الزرقاني: "مفهومه لو حمله أو رَكِبَ الصَّبيُّ فوق ظهر أبيه وغلب على ظنه نجاسة ثيابه بطلت صلاة ذلك الحامل، وإن لم يمس النجاسة وهو كذلك كحمله نعله المتنجس" اهـ.

قلتُ (يعني الشبيهي): وبمفهومه أنه لو تيقّن الطهارة أو غلبت على ظنه صحت صلاته، وعليه يُحْمَلُ حديث الباب»[2].

وقال في باب ما يقول بعد التكبير[3] بعد أَنْ ذَكَرَ كلام العلماء في مسألة البسملة: "نتبيَّن من جميع ما ذكرناه أَنَّ الأولى للمالكي عدم قراءة البسملة في الفريضة لا سراً ولا جهراً وقوفاً مع نصٍّ إمامه وجمهور أتباعه، وطلباً لسلامة صلاته التي هي عماد دينه مِن وقوع المكروه فيها، وزيادة ما ليس منها، فإذا صلاها كذلك بدون بسملة، فقد أتى بصلاة موافقة لسنة إمام المرسلين، ولعمل الخلفاء الراشدين، وصدر الأمة الهادين المهتدين... غير منتقد على إمامه ولا طاعن على نقصه وإبرامه، كيف وهو إمام الأئمة على الإطلاق، وعالم المدينة الذي أخبر النبي صلى اللّه عليه وسلم بشد الرحال إليه مِن الآفاق...». ثم قال: «... واللّه سبحانه يؤيد مَن أَيَّدَ إمامه، ونصر مذهبه بالتأييد

---

(1) أحمد بن عبد الرحمن، أبو العباس اليزليطيني القروي التونسي، عُرف بحلولو، أحد الأعلام الحافظين لفروع المذهب المالكي. تولّى قضاء طرابلس، له: شرحان على المختصر كبير وصغير، ومختصر نوازل البُرْزُلي. وكان يقول بعدم شهادة العالم على مثله. كان بالحياة سنة 875 هـ وسنّه قريب من الثمانين. شجرة النور الزكية (ص 259).

(2) الفجر الساطع (I / 150).

(3) صحيح البخاري كتاب الأذان، باب (89). (226/2 – 227 فتح).

والنصر، ويفتح له أبواب السعادة، ويبدل ضيقَه بالسعة، وهمّه بالفرج، وعسره باليسر، إنه على ذلك قدير. وصلى اللّه على سيدنا ومولانا محمد البشير النذير[1].

المطلب الرابع: اهتمامه بإبداء اختيارات البخاري الفقهية:

إن البخاري -رحمه اللّه- مع بلوغه درجة الحفاظ الكبار واعتلائه كرسيّ إمارة المحدثين، فهو من الفقهاء المجتهدين، الذي لم يتقيّد بأحدٍ مِن المذاهب الفقهية، ولسنا في حاجة للبرهنة على ما قلناه، لأَنَّ من قرأ صحيحه بتمعّن وتدبّر، ووقفَ مليّاً عند التراجم التي وضعها للأحاديث، ونظر في منهج استنباطه للأحكام الفقهية المتعددة من الحديث الواحد، تأكّد لديه أَنَّ الرجل من أهل الاجتهاد المطلق.

وقد احتلت تراجمهُ مكانة رفيعة لِمَا تتضمنه مِن فقه دقيق، ولأنها تعبّر عن منحاه الفقهي حتى قال بعض الفضلاء: "فقهُ البخاري في تراجمه" فلا غرو أن يتسارع العلماء في استجلائها لمعرفة اختياراته الفقهية من خلالها.

ومؤلِّفُنا الشبيهي -رحمه اللّه- عُنِيَ بدوره بهذه المسألة، فكان يبيّن مقصود البخاري واتجاهه الفقهي. وهذه سمة بارزة في "الفجر الساطع"، والأمثلة على ذلك كثيرة، أقتصر منها على ثلاثة:

المثال الأول: قال البخاري: بابُ الصعيدِ الطيّبِ وَضوءُ المسلم يكفيه من الماء...[2]

قال مؤلِّفُنَا شارحاً قولَه: «يَكْفِيهِ مِن الماء»: أي كفاية تامّة بناءً على أنه يرفع الحدث رفعاً مطلقاً فيفعل به أكثرَ مِن فرض. هذا قصد البخاري رحمه اللّه، وهو مذهب الحنفية. ومذهبنا أنه لا يفعل به إلا فرضاً واحداً، فإن صلّى به فرضان بطل[3].

---

(1) الفجر الساطع (I/ل 200أ).

(2) صحيح البخاري، كتاب التيمم باب 6. (446/1 فتح).

(3) الفجر الساطع (I /ل 116 أ).

المثال الثاني: قال البخاري: باب وجوب القراءة.

قال المؤلف شارحاً: "أي الفاتحة للإمام والمأموم في الصلوات كلِّها، في الحضر والسفر، وما يجهر فيها وما يخافت أي يُسِرُّ. هذا مذهب المصنِّف -رحمه اللّه- كالإمام الشافعي، ومذهبنا كالحنفية عدم وجوب القراءة على المأموم مطلقاً إلا أنها تستحبّ عندنا في السِّرِّية".[1]

المثال الثالث: أورد البخاري في باب (15) إذا حَنِثَ ناسياً في الأيمان حديث البراء بن عازب[2] الذي ذبح قبل الصلاة فرخص له النبي صلى اللّه عليه وسلم بذبح عَنَاق[3].

قال المؤلِّفُ: "لعلَّ المطابقةَ مأخوذةٌ مِن كون النبي صلى اللّه عليه وسلم عذر البراء في ذبحه قبل الصلاة بالجهل، فَمِنْ ثَمَّ أباح له ذبح العَنَاق الغير المجزئ، ولو لم يعذره لما أباحه له، والمصنِّفُ يقيس النِّسْيَان على الجهل، وإن كان غيرُه لا يُسَلِّمُ له ذلك، فتأمّله، واللّه أعلم"[4].

---

(1) الفجر الساطع (I- /ل 201 ب).

(2) صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور ح 6673.

(3) العَنَاق: ولد المعز الأنثى.

(4) الفجر الساطع (6/ل 70).

المبحث الثالث: طَرِيقَةُ المؤلِّفِ في تعامله مع علم الحديث

تمهيد:

تميّز علم الحديث على باقي علوم الملة الإسلامية بكثرة المصطلحات، وتنوع دلالتها، وحرص فطاحلةُ هذا العلم بأن يكون وضعُ المصطلحات الحديثية نابعاً من اللغة العربية لبقاء الرابطة وتحقق المناسبة بين الدلالة اللغوية والاصطلاحية[1].

ولم تكن كثرة المباحث والتعريفات في علم مصطلح الحديث مجرّد ترفٍ فكري، بل كانت لأجل المحافظة على الحديث النبوي، وإبقائه غضّاً طريّاً كما نطق به المصطفى صلى اللّه عليه وسلم.

وكان مِن قَدَرِ اللّه أن قيّض الحق سبحانه رجالاً لحفظ الحديث النبوي الذي هو بمثابة المذكرة التفسيرية للقرآن منذ العهد النبوي، حيث إن أبا هريرة توجّه إلى رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم قائلا له: «إني أسمعُ منكَ حديثاً كثيراً أنساه» فقال له الرسول: «ابسط رداءك»، فبَسَطه، فغَرف الرسول بيديه ثم قال لأبي هريرة: «ضُمَّهُ» فقال أبو هريرة: «فما نسيتُ شيئاً بعده!»[2].

يتبيّن بهذا الخبر أَنَّ مسألةَ التخصّص في العلوم الإسلامية ظهر مبكراً مع الصحابة الكرام، بل إن رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم أدرك الميولات العلمية لأصحابه من

(1) مثال ذلك: الإرسال هو لغة: الإطلاق. واصطلاحاً: إطلاق التابعي الحديث دون تقييده بشيخه.

(2) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب (42) حفظ العلم. ح 119. (215/1 فتح).

خلال ما استشفّه منهم فكان يقول: «... أعلمهم بالحلال معاذ بن جبل، وأفرضهم زيد بن ثابت، وأقرؤهم أبيّ بن كعب... »[1].

وحفاظ الحديث النبوي في عهد الصحابة لم يتجاوزوا سبعة، وهم الذين نُعِتوا بالمكثرين – يعني الذين يحفظون أكثر مِن ألف حديث – ونظمهم شيخ شيوخنا الفقيه المطّلع محمد الرَّضِي[2] على الترتيب – أي الأكثر فالأكثر – فقال:

ومكثرو الصحب أخي مَن روى ❖ أزيد من ألفٍ فتابع من وعى

أبو هريرة كذاك ابن عمر ❖ وأنس، عائشة أسنى الدّرر

ثم ابن عباس وجابر وزد ❖ أبا سعيد سابعا فلتعتمد[3]

وفي عصر التابعين انبرى بعض علماء التابعين إلى الاشتغال بحفظ الحديث النبوي، والرحلة مِن أجل توثيق مروياته، والفحص في الأسانيد لتمييز أخبار أصحاب البدع والأهواء من أحاديث أهل السنة.

واقتفى أثرَ التابعين أتباعُهُم، وتبعُ أتباعهم، فقعدوا قواعد التصحيح والتضعيف للأحاديث وفق منهج علمي دقيق يعتمد على الملاحظة والمقارنة والترجيح والمَلَكَة الحديثية والنقد.

---

(1) رواه الترمذي (293/10 – 294 تحفة) وابن ماجه (ح 154) وقال في الفتح 93/7: «إسناده صحيح إلا أن الحفاظ قالوا: إن الصواب في أوله الإرسالُ والموصول منه ما اقتصر عليه البخاري والله أعلم » وقال أيضاً في صفحة 126: رجاله ثقات» .

(2) هو الفقيه العلامة، شيخ الجماعة، محمد الرَّضِيّ بن الفقيه إدريس السِّنّاني، الفاسي ثم البيضاوي، له: كتاب في علوم القرآن، ورسالة في إخراج زكاة الفطر بالمال. توفي بأزمور سنة 1385 هـ / 1965 م. انظر: "تحلية الآذان والمسامع بترجمة الشيخِ الرّضيِّ العلامةُ الجامع "للفقيه عبدالكريم مسرور، ولايزال مخطوطاً في أكثر من مائتي صفحة.

(3) انظر كتاب: " الشذرات والتقاط الفوائد وغرر العوائد " للفقيه محمد الرّضي السِّناني (70/1)، شذرة 240. (مطبعة النجاح الدار البيضاء).

وممّا يؤكد جليّاً بروز طائفة علماء الحديث ومجهوداتهم الجليّة في الحفاظ على السنة النبوية، ما صرّح به أحدُ سلاطين بني العباس ردّاً على قول أحد الزنادقة لَـمَّا سيق إلى حبل الـمشنقة: "أين أنتَ من ألف حيث وضعتها"! مجيباً: "أين أنت يا عدو اللّه! مِن أبي إسحاق الفَزَارِي وابنِ الـمبارك ينخلانها حرفاً حرفاً»[1].

وقد قسّم أهلُ هذا الشأن الحديث إلى مقبول ومردود، فجعلوا في المقبول: الصحيح والحسن، وضمّنوا الـمردود مختلَف أنواع الضعيف. وما أُلْصِقَ بالرسول صلى اللّه عليه وسلم مِن قول أو فعل أو تقرير، وهو براء منه، فهو الموضوع، ويقال له: "الحديث الـموضوع" تجوّزاً، وتحرُمُ روايتُه إلا للبيان.

وكان ولايزال تصحيحُ الأحاديث النبوية وتضعيفُها خاضعاً للمقاييس العلمية والقواعد الـمنهجية التي رسموها، فالحديث لا يكون عند المحدثين صحيحاً إلا إذا استوفى الشروط الخمسة، مِن اتصالِ السندِ وخُلُوِّه من جميع صور الانقطاع، وعدالة الرواة، وضبطهم، وسلامة الحديث من الشذوذ والعلة القادحة.

فإذا فَقَدَ شرطاً مِن هذه الشروط فهو الضعيف وهو أنواع كثيرة، تتفاوت مراتبُه بحسب انجبارها واعتضادها.

ونبّه المحدثون إلى أَنَّ الحديثَ الصحيحَ ينبغي روايته بصيغة الجزم مثل: "قال" و"رَوَى". أما الضعيف فحقُّه أَنْ يُرْوَى بصيغ التمريض كرُوِيَ، وذُكِرَ، وحُكِي.

وبجانب خدماتهم الجليلة في ضبط الحديث النبوي وتقعيد علومه، يسَّروا طرق البحث عن الحديث، وكيفية تخريجه من مظانّه المعتمدة، وألّفوا مؤلّفات للضعفاء، وأخرى للثقات، وثالثة للأحاديث الـمشتهرة على الألسنة، ورابعة للموضوعات.

---

(1) تهذيب التهذيب (132/1)، وانظر: " السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي " للدكتور مصطفى السباعي.

وبهذا التقعيد العلمي أصبح علماء الحديث هم المرجع في معرفة الصحيح من الضعيف، وبقي للفقهاء الفهم الدقيق لمضمون الحديث النبوي الموافق لمقاصد الشريعة الإسلامية، مصداقاً لقولِه صلى اللّه عليه وسلم: «فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أوعى من سامع»[1] ولقوله أيضاً: «نَضَّرَ اللّه امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلّغه غيرَه، فإنه ربَّ حاملِ فقهٍ ليس بفقيه، وربَّ حاملِ فقهٍ إلى مَن هو أفقه منه»[2].

وانطلاقاً مِن هذا، فإني رأيتُ أن أبيّن منهج مؤلّفنا الشبيهي - بوصفه فقيهاً - في تعامله مع المسائل الحديثية مِن خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: الحديث الضعيف

كُلُّ حديث فقد شرطاً مِن شروط الحديث الصحيح الخمسة، فهو الضعيف.

يقول البيقوني:

وكلُّ ما عن رُتْبَةِ الحُسْن قَصُر ❖ فهو الضعيف وهو أقسام كثر

وهو أقسام كثيرة تتفاوت درجاتُها بحسب جهة النقص في الشروط السابقة، فالمرسل مثلاً مِن أنواع الحديث الضعيف عند المحدثين، لكنه أقوى مرتبةً مِن الحديث المنكر مثلا أو المطروح، وهكذا.

والجدير بالذكر أَنَّ مسألة التضعيف أو التصحيح وإن كانت خاضعة لشروط وقواعد صارمة، إلا أنها تبقى نسبية، لأَنَّ الاعتماد في ذلك إنما هو على الظن، وليس اليقين القطعي المتوفر في المتواتر، فربّ حديث ضعيف ردَّهُ العلماء لا يبْعد أن يكون قاله

(1) صحيح البخاري، كتاب الحج باب 132. ح 1741. (574/3 فتح).

(2) أخرجه الترمذي وحسّنه، وأبو داود، وأحمد (183/5) وسنده صحيح، ورجاله كلهم ثقات. وانظر: الصحيحة (ح404).

النبي صلى اللّه عليه وسلم، وكم مِن حديثٍ جزم العلماء بصحته لا يمكن القطع أن النبي صلى اللّه عليه وسلم تلفظ به إلا إذا ورد متواتراً.

لكن هذا الظنَّ أخذَ قوَّته مِن إجماع العلماء على دقة قواعد المحدثين من جهة، ومن جهة ثانية فالظن وإن لم يبلغ درجة القطع اليقيني فهو ظن راجح والعمل به واجب.

ومن هنا لم يُثِرْ خبرُ الآحاد إشكالا حيث يفيد كما ذهب إليه المحققون الظَّنَّ، ويوجب العمل به.

وأغلبُ أئمةِ المذاهب ومَن تبعهم من الفقهاء المجتهدين يقبلون خبر الواحد إلا في حالة التعارض، وذلك إذا عارض الخبرَ الواحدَ ما هو مساويٌّ له أو أقوى منه إفادة للظن، مثل معارضة خبرِ الواحد عملَ أهل المدينة الذي يعتبر ظنّاً راجحاً عند مالك وأتباعه.

وعلماءُ الحنفية إذا تعارض عندهم خبرُ الواحد بعمل وفتوى مَن روى الحديث فيرجّحون رأي الراوي لا روايته، لأن العبرة عندهم بما رأى الراوي لا بما روى.

واشترط الحنفية في خبر الواحد ألا يكون فيما تعمّ به البلوى، لأن ما تعمّ به البلوى يكثُرُ السؤال عنه فتقضي العادةُ بنقله متواتراً لتوافر الدواعي على ذلك، فلا يعمل بالآحاد عندهم.

كما أَنَّ خبرَ الآحادِ إذا عارض بعض الحقائق التاريخية المتواترة، أو بعض القضايا المستندة إلى الحسِّ، أو مقصداً مِن مقاصد الشريعة الإسلامية، فينبغي النظر فيه مليّاً، فإن أمكن الجمع بينهما فهو أكمل، وإذا تعذر ذلك لم يعمل بخبر الآحاد، ولا يعتبر هذا ردّاً للسنة، وطعناً في الحديث، بل تنزيهاً لكلام النبوة أَنْ يُنْسَبَ إليه ما ليس منه.

وما تتوالى به الهواتف مِن بعضهم في عصرنا هذا أن مالكاً أو غيره من أئمة المسلمين يَرُدُّ السنة ولا يعمل بها، مردُّه عدم فهمهم وإدراكهم لمناهج العلماء في استنباط الأحكام الشرعية.

وأؤكد أَنَّ ردَّ وتوقّف الفقهاء المجتهدين لخبر ما، ليس طعناً في ذات الخبر، وإنما في الطريق التي وصل بها الخبر إلينا لِـمَا حُفَّ به مِن شوائب وأُحيط به من ملابسات وما حصل له من معارضة، إذ لا يُتَصَوَّرُ مِن هؤلاء الأعلام الذين أفنوا أعمارهم في خدمة الشريعة الإسلامية أَنْ يردّوا كلام رسول الشريعة عليه الصلاة والسلام عن هوى وعصبية.

أما فيما يتعلّق بالاحتجاج بالحديث الضعيف، فقد اتفق العلماء على أنه ليس حجة في الحلال والحرام[1]، لكنهم اختلفوا فيما يرجع إلى الفضائل، هل يؤخذ بالحديث الضعيف فيها أم لا ؟ فذهب الجمهور إلى أنه يستحبّ العمل بالضعيف في فضائل الأعمال بشروط ثلاثة:

الأول: أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج مَن انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب ومن فحش غلطه.

الثاني: أن يكون مندرجاً تحت أصل عام، فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصلا.

الثالث: ألا يعتقد عند العمل به ثبوته، لئلا ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقله[2].

وينبغي إضافة شرط رابع وهو استعمال صيغ التمريض في روايته.

وذهب قوم منهم ابنُ العربي المالكي المتوفى سنة 543 هـ وعلي بن المديني المتوفى سنة 234 هـ، وهو مذهب البخاري إلى أنه لا يجوز العمل بالحديث الضعيف مطلقاً، لا في فضائل الأعمال ولا في الحلال والحرام.

---

(1) قول الإمام أحمد: «إن ضعيف الحديث أحبّ إليَّ مِن رأي الرجال لأنه لا يعدل إلى القياس إلا بعد عدم النص». محمول على الحديث الحسن.

(2) انظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر.

وهذا هو الراجح في نظري لأن الحديث النبوي تشريع، والصحاحُ والحسانُ فيها غُنية وكفاية. وعند النظر، تبيّن لي أن مذهب الجمهور يميل إلى منع العمل بالضعيف في فضائل الأعمال، لأن الشروط التي وضعوها فيها تضييق في العمل بالحديث الضعيف، خصوصاً إذا علمنا أن الشرط الثاني ينصّ أَنْ يكون الحديث الضعيف مندرجاً تحت أصل عام، فالعملُ إذن بالأصلِ العامّ مِن آية قرآنية أو حديثٍ صحيح لا بالحديث الضعيف. ثم كيف يُسْمَحُ بروايةِ الحديث الضعيف ويشترط فيه ألا يعتقد عند العمل به ثبوته! فهذا زيادة في التضييق.

غير أن الفقهاء لم يلتزموا بهذه الشروط التي وضعها المحدثون، فكانوا يستروحون بإيراد الأحاديث الضعيفة في مقام الاحتجاج ويستنبطون منها الأحكام الشرعية، ونتج مِن جرّاء هذا آثار سيّئة على الأمة الإسلامية حيث شاعت كثير من الأحاديث الضعيفة بين الناس وتنوسيت الأحاديث الصحيحة.

ومؤلِّفُنا – رحمه اللّه – سار على نمط هؤلاء الفقهاء، فكان يورد أحاديث ضعاف من غير إشارة إلى ضعفها[1]، وكان يَنْقُلُ الأحاديثَ مِن بعض المصادر مثل: "فتح الباري" وغيرِه دون نقلِ كلامِ ابن حجر عليها، فيوهمُ القارئَ بأَنَّ ابنَ حجر صحّحها بسكوته عنها. ونسوق بعض النماذج على ذلك:

النموذج الأول: أورد المؤلِّف حديثَ: «مَن زار والديه أو أحدهما يوم الجمعة فقرأ عنده يس غفر له»[2]. وعزاه لابنِ عدي، ولم يشر إلى ضعفه ولا نقل كلام ابن عدي عقبه: «هذا الحديث بهذا الإسناد باطل ليس له أصل»[3].

---

(1) أشيرُ إلى أن المؤلِّف انتقد السيوطي في استدلاله بالأحاديث الضعيفة حيث قال: «ثُمَّ استدلَّ على ما قاله بأحاديث ضعيفة على عادته». الفجر الساطع (6/ل 27).

(2) الفجر الساطع (5/ل 113).

(3) الكامل (152/5).

النموذج الثاني: أورد الـمؤلِّفُ حديثَ جابر: «الجيران ثلاثة... »[1] ولم يتعقبه بشيء بالرغم مِن أَنَّ الهيثمي ذكره في مجمع الزوائد فقال: «رواه البزار عن شيخه عبد اللّه بن محمد الحارثي وهو وضاع»[2].

النموذج الثالث: قال الـمؤلِّفُ: «وروى الإمام أحمد وابن حبان وصححه عن عبد اللّه بن عمرو مرفوعاً: «إن الحجر والـمقام ياقوتتان من ياقوت الجنة طمس اللّه نورهما... » وذكر حديثين آخريين، وقال في الأخير: «نقله في الفتح»[3] دون الإشارة إلى درجة هذه الأحاديث مع أَنَّ ابنَ حجر في فتح الباري[4] علّق على حديث عبد اللّه بن عمرو بقوله: «وفي إسناده رجاء أبو يحيى وهو ضعيف، قال الترمذي: حديث غريب، ويروى عن عبد اللّه بن عمرو موقوفاً، وقال ابنُ ابن أبي حاتم عن أبيه: «وَقْفُهُ أَشْبَهُ، والذي رفعه ليس بقوي» .

النونذج الرابع: قال الـمؤلِّف: «فقد جاءت أحاديث أُخر بتظليل أهلِ خصالٍ أُخر، أنهاها الحافظ السخاوي لأربع وتسعين خصلة وهم: -أي الزائدون على السبع الـمذكورين هنا- على ما ذكره القسطلاني والـمناوي والزرقاني... فهؤلاء أربع وتسعون، وقد ذكرهم القسطلاني والزرقاني بأسانيدهم»[5].

في كلام الـمؤلِّف الأخير إيهامٌ للقارئ بأنَّ أحاديثَ التظليل في ظل العرش ذات أسانيد صحيحة. والصوابُ أَنَّ أغلبَ تلك الأسانيد ضعيفة إن لم نقل موضوعة[6].

---

(1) الفجر الساطع (127/5).

(2) مجمع الزوائد (167/8).

(3) الفجر الساطع (II /ل 119 ب).

(4) الفتح (462/3).

(5) الفجر الساطع (I /ل 181).

(6) انظر: " تمهيد الفرش في الخصال الـموجبة لظلال العرش " للسيوطي.

قال ابنُ حجر: «تتبعتُ الأحاديث الواردة في مثل ذلك فزادت على عشر خصال وقد انتقيتُ منها سبعة وَرَدَتْ بأسانيد جيّاد... ثم تتبعتُ ذلك فجمعتُ سبعة أخرى... ثم تتبعت ذلك فجمعت سبعة أخرى، ولكن أحاديثها ضعيفة»[1].

المطلب الثاني: الحديثُ الموضوع:

الحديثُ الموضوع هو ما تفرّد بروايته كذاب، فهو الملصَق والمختلق على رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم، وسمي "حديثاً موضوعاً" تبعاً لزعم رَاوِيه.

يقول البيقوني:

والكذب المختلق المصنوع ❖ على النبي فذاك الموضوع

وأجمع العلماء على تحريم روايته إلا مقروناً ببيان وضعه، والتحذير منه.

واعتنى العلماء بالأحاديث الموضوعة، فأفردوا لها مصنّفات، حتى يقع العلم بها ولا يغترّ بروايتها مَن يسمع بها.

إلا أن كثيراً من العلماء وقعوا - عن غير قصد - في شراك الحديث الموضوع فرووه وحكوه وأوردوه في مؤلَّفاتهم حيث كان بعضهم سامحه اللّه - عن غير قصد - يستروح بنقل الحديثِ الموضوع دون التثبت من صحته، فيأتي مَن يقلِّده في ذلك، ويكون الأوَّلُ ما أتقنَ ولا حرَّرَ، بل يتبعونه تحسيناً للظن به، والصوابُ بخلاف ذلك، ولا عذرَ لأحدٍ في روايةِ الموضوعِ على الإطلاق سواء كان من أهل الحديث أو من غيره من العلوم الأخرى.

ونذكر بعض أسماء العلماء الذين وَرَدتْ الأحاديث الموضوعة في مصَّنفاتهم منهم الفقيه الأندلسي الشهير عبدالملك بن حبيب المتوفى سنة 238هـ في كتابه: "الواضحة"، والفقيه الأندلسي أصبغ بن خليل، وإمام الحرمين عبدالملك الجويني المتوفى سنة 478هـ،

(1) الفتح (144/2).

وحجة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي المتوفى سنة 505هـ في مؤلَّفه الشهير "إحياء علوم الدين" الذي انبرى الحافظ زين الدين العراقي بتخريج أحاديثه في كتابه: "المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار" فأفصح عند كثير مِن الأحاديث بأنها موضوعة أو لا أصل لها، وبعضُها لم يقف عليه ألبتة.

ومنهم أيضاً: المحدث الفقيه الحنبلي الواعظ عبدالرحمن ابن الجوزي المتوفى سنة (597هـ) صاحب كتابي: "الموضوعات" و"العلل المتناهية في الأحاديث الواهية" ذكر في مؤلفاته الكثيرة وفي دروسه الوعظية الشهيرة أحاديث موضوعة.

-والمفسر المعتزلي جار اللّه أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة 538هـ في: "الكشاف".

وجلال الدين السيوطي المتوفى سنة 911 هـ الذي اشترط في مقدمة كتابه الجامع الصغير مِن أحاديث البشير النذير أن لا يذكر فيه حديثاً موضوعاً حيث قال: «وَصُنْتُهُ عمّا تفرد به وضاع أو كذاب» .

قال المناوي معقِّباً عليه: «إن ما ذكره مِنْ صَوْنِه عن ذلك غالبي أو ادِّعائي وإلا فكثيراً ما وقع له أنه لم يصرف إلى النقد الاهتمام فسقط فيما التزم الصون عنه في هذا المقام»[1].

واستخرج حافظ المغرب أحمد بن محمد ابن الصديق الغماري المتوفى سنة 1380هـ في كتابه: "المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير" أكثر من 300 حديث موضوع في الجامع الصغير[2].

---

(1) مقدمة الجامع الصغير (27/1 مع فيض القدير).

(2) المغير على الأحاديث الموضوعة على الجامع الصغير (طبعة دار الرائد العربي لبنان 1402 هـ / 1982 م).

ومَن طالع سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين – حفظه اللّه– يرى فيها العجب العجاب ممّا نحن بصدده، حيث كان الألباني ينتقد بعض العلماء في إيرادهم الموضوعات في مصنَّفاتهم.

ولا شكَّ أنَّ ذيوعَ الأحاديث الـموضوعة التي هي مِن وضع الحاقدين على الدِّين وغيرِهم كان له الأثر السيئ في انحراف التفكير لدى المسلمين في بعض مراحل تاريخ الإسلام خصوصاً إذا علمنا أَنَّ خطباء الجمعة هم الـمروِّجون لهذا الداء الخطير.

ومن أمثلة تلك الأحاديث:

1) «مَن لم تنهه صلاته عن الفحشاء والـمنكر لم يزده من اللّه إلا بعداً» فهذا حديث باطل[1] لكنه اشتهر اشتهاراً كبيراً وانعكس مضمونه سلباً على شباب الـمسلمين فتركوا فريضة الصلاة متذرِّعين بهذا الخبر.

2) «توسلوا بجاهي فإن جاهي عند اللّه عظيم» وهو حديث لا أصل له[2] وتمسَّك به بعضُهم، فذهب إلى جواز التوسل بجاه الرسول صلى اللّه عليه وسلم[3]، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل بلغ ببعضهم أن توسلوا وأباحوا التوسل بالأموات والتمسّح بالأضرحة والقبور.

ومؤلِّفُنَا رحمه اللّه أورد في كتابه الفجر الساطع بعض الأحاديث الموضوعة دون الإشارة إلى وضعها غير أنها قليلة بالنسبة لحجم مؤلَّفه. وأذكرُ بعض الأحاديث التي ساقها الـمؤلف وهي موضوعة، منها:

(1) سلسلة الأحاديث الضعيفة رقم الحديث 2.

(2) سلسلة الأحاديث الضعيفة رقم الحديث 22.

(3) انظر قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لابن تيمية.

1) «من زار أبويه في كل جمعة غفر له، وكتب باراً»[1]. نصَّ أبو حاتم بأَنَّ متنه منكر جدّاً كأنه موضوع[2].

2) «من صافح مبتدعاً فقد خلع الإيمان عروة عروة»[3]. أورده السيوطي في اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة[4].

3) «مَن صافح عالماً صادقاً فكأنّما صافح نبيّاً مرسلا»[5]. قلتُ: رائحةُ الوضع تفوح منه.

المطلب الثالث: منهجُه في التخريج

كان مِن وراء كثرة المصنفات الحديثية، وتباين مناهج تصنيفها، وتنوع أسمائها واختلاف درجاتها، تعذُّر البحث عن الحديث المراد الاستدلال به، فكان كثير من العلماء من فقهاء وأصوليين ومفسرين يستروحون بنقل الأحاديث مِن غير الكتب المختصة بذلك، فيحشون كتبهم بما اتفق لديهم مِن غثّ وسمينٍ ضمن الأحاديث فكانوا كحاطبي ليل لا يبالون بدرجات الأحاديث وقيمتها، ولا يعتبرون بكلام علماء الشأن مِن أَنَّ الأحاديث يجب أَنْ تؤخَذَ مِن أصولها مع تبيان ذلك.

وقد أدّى عملُهم هذا إلى امتلاء كتبهم بالأحاديث الضعيفة والموضوعة والتي لا أصل لها... ممّا دفع بالمحدثين إلى القيام بعزو هذه الأحاديث إلى مظانها والكلام على درجاتها، وهو ما يسمى عندهم بعلم التخريج الذي هو كما قال السخاوي المتوفى سنة 902 هـ: «والتخريجُ إخراجُ المحدّث الأحاديثَ مِن بطون الأجزاء، والمشيخات،

(1) انظر الفجر الساطع (5/ل 113).

(2) العلل لابن أبي حاتم (209/2).

(3) الفجر الساطع (5/ل 218).

(4) (1/ 130).

(5) الفجر الساطع (5/ل218).

والكتب ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك، والكلام عليها وعزوها لِـمَن رواها مِن أصحاب الكتب والدواوين... »[1].

وقال أحمد ابن الصديق (ت1380هـ): «أمَّا التخريج فهو عزوُ الأحاديث التي تذكر في الـمصنَّفات مطلقة غير مسندة ولا معزوة إلى كتاب أو كتب مسندة إما مع الكلام عليها تصحيحاً وتضعيفاً ورداً وقبولا وبيان ما فيها من العلل. وَإمَّا بالاقتصار على العزو إلى الأصول، وقد يتوسعون فيه فيخرجون بعض الكتب التي وقعت فيها الأحاديث مسندة أو معزوة»[2].

واتفق جهابذةُ الحديث النبوي على تقديم: "الصحيحين" والـموطأ، والسنن الأربعة ومسند الإمام أحمد، وهي الأصول الحديثية الـمشهورة والـمعتبرة بالدرجة الأولى[3] تليها الصحاح الأخرى والـمسانيد والسنن والجوامع والـمستدركات والـمستخرجات والـمشيخات والـمعاجم والأجزاء ...

وباستثناء الصحيحين والـموطأ فإنَّ رواية الحديث حتى مِن بقية الأصول المشهورة فيه نظرٌ لِـمَا تحويه مِن أحاديث ضعاف ومنكرة، يتعذّر معرفتُها على مَن ليس مِن ذوي الاختصاص، ولِـذا تكمنُ فائدة مؤلَّفات التخريج التي اعتنى بها المحدثون أيّما اعتناء، فلم يتركوا مؤلَّفاً يتضمّن أحاديث إلا خرَّجوها وبيّنوا مرتبتها، في جميع العلوم مِن كتب التفسير، والفقه، والأصول، وأصول الدين، والسيرة، واللغة.

---

(1) فتح الـمغيث (338/2).

(2) انظر: "حصول التفريج بأصول التخريج أو كيف تصير محدثاً" لأحمد ابن الصديق، مرقون على الآلة الكاتبة بكلية الآداب ابن مسيك بتحقيق: فنيدة حديوي" تحت إشرافي (ص3).

(3) مِن إبعاد النجعة عند العلماء أن يُعْزى الحديث إلى أحد "السنن" أو "الـمسانيد" وهو في الصحيحين أو احدهما، فمراعاة ترتيب الكتب مِن حيث الأصحية معتبر.

ومن المؤلَّفات التي خرّجت أحاديث التفسير ما يلي:

-تخريج أحاديث كَشَّاف الزمخشري: للحافظ جمال الدين أبي محمد عبد اللّه بن يوسف الزيلعي المتوفى سنة 762 هـ. وهو مطبوع.

- "الكَافِ الشافي في تخريج أحاديث الكشاف " لابن حجر. وهو مطبوع.

- "الفتح السماوي في تخريج أحاديث تفسير القاضي البيضاوي" لعبدالرؤوف المناوي المتوفى سنة 1031 هـ.

ومن مؤلّفات التخريج على كتب الفقه:

- "نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية" للمرغيناني الحنفي: للزيلعي (ت762هـ).

- "الدراية في تخريج أحاديث الهداية": لابن حجر (ت852هـ).

- "التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الرافعي الكبير على الوجيز": لابن حجر.

-"الهداية في تخريج أحاديث البداية ": لأحمد ابن الصديق (ت1380هـ)..

- "إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل": للألباني.

ومِن المؤلَّفات على أصول الفقه:

- تخريج أحاديث منهاج البيضاوي: لتاج الدين عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي المتوفى سنة 771 هـ.

- تخريج أحاديث المختصر الكبير لابن الحاجب: لابن حجر.

- تخريج أحاديث اللُّمَع للسيرازي: لشيخنا عبداللّه ابن الصديق.

- المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر: لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي المتوفى سنة 794 هـ.

ومن المؤلَّفات في أصول الدين:

-تخريج أحاديث شرح " المواقف ": للسيوطي (ت911هـ).

-فرائد القلائد في تخريج أحاديث شرح العقائد النسفية: للملاّ علي القاري المتوفى سنة 1014 هـ.

-تخريج أحاديث شرح العقيدة الطحاوية: للألباني.

ومن المؤلَّفات في تخريج أحاديث السيرة النبوية:

-مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا: للسيوطي.

-تخريج أحاديث فقه السيرة للغزالي: للألباني.

وفي اللغة:

-فلق الإصباح في تخريج أحاديث "الصحاح": للسيوطي.

-تخريج الأحاديث والآثار الواردة في شرح الكافية في النحو: لعبد القادر البغدادي.

وسعى بعضُ العلماء إلى تجميع الأحاديث في مؤلَّفٍ واحدٍ، وتخريجها وذكرِ مرتبتها، وَمِن أشهر المصنَّفات في هذا الموضوع:

-الجامع الصغير مِن أحاديث البشير النذير: للسيوطي. ولأحمد ابن الصديق: "المُغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير "وله أيضاً" المُداوي لعلل المناوي" لشيخنا عبدالعزيز ابن الصديق: "المشير على المغير" ومازال مخطوطاً.

-الفتح الكبير في ضمّ الزيادة إلى الجامع الصغير: للسيوطي.

-سلسلة الأحاديث الصحيحة: للألباني.

هذا وَإِنَّ التساهل في تخريج الأحاديث أمرٌ وقع فيه كثير من الفقهاء بحيث ينسبون الأحاديث إلى رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم يشهد القلب أنها موضوعة.

والأخطر في هذا التساهل غير المرضي رواج هذه الأحاديث وشيوعها بين الناس واشتهارها على الألسنة حتى ساد الاعتقاد أنها صحيحة مثل: «شاوروهن –يعني النساء– وخالفوهن» ولا أصل له، وحديث: «اختلاف أمتي رحمة». قال الألباني:

ولقد جهد المحدثون في أن يقفوا له على سند فلم يوفقوا حتى قال السيوطي في الجامع الصغير: «لعله خُرِّج في بعض كتب الحفاظ التي لم تصل إلينا» وقال المناوي: «ليس بمعروف عند المحدثين، ولم أقف له على سند صحيح ولا ضعيف ولا موضوع»[1].

ومؤلِّفنا - رحمه اللّه - كان من الفقهاء المشاركين في الحديث وعلومه، وبذلك وسمه تلميذه الشيخ عبد الحي الكتاني بقوله: «محدث الفقهاء»[2]. وهي تحلية دقيقة تفيدنا على أَنَّ مؤلِّفَنَا وَإِنْ كان مِن الفقهاء المبرّزين فهو ذو اطّلاع في الدراسات الحديثية، غير أنه لم يكن مِن المحدثين الذين لهم اشتغال وممارسة بالحديث وعلومه بحيث لم يكن ذا نَفَسٍ طويل في مبحث التخريج، وله في ذلك حالات:

الحالة الأولى: يورد الحديث ويذكر تخريجه نقلا عن فقيه آخر.

الحالة الثانية: يهمل الكلام على الحديث رغم ضعفه بل رغم وضوح علامات الوضع عليه.

الحالة الثالثة: لا يدقق في العزو إلى الكتب الحديثية.

الحالة الرابعة: يعزو إلى كتب حديثية وهو في غيرها.

الحالة الخامسة: ينقل حديثاً من كتاب فقهي، وقد ذكره مؤلِّفه بلا إسناد. وهي أعجب الأحوال في أمره.

وأورد فيما يلي مثالاً واحداً لكل حالة من الحالات المذكورة:

---

(1) الضعيفة للألباني (76/1)، وما قاله السيوطي بعيدٌ خاصةً أَنَّ ابنَ حزم في القرن الخامس قال في كتابه: "الإحكام في أصول الأحكام" (64/1) بأنه ليس بحديث.

(2) فهرس الفهارس (929/2).

مثالُ الحالة الأولى:

قال الـمؤلِّفُ عند حديث: «العلماء ورثة الأنبياء»: «هذا لفظ حديث أخرجه أبو داود والترمذي وصححه الحاكم... قاله ابن زكري»[1].

فقوله: "قاله ابن زكري" يبيّن أنه لم يفتش عن تخريج الحديث بنفسه رغم وجوده في الكتب الحديثية الـمشهورة، ثم لم يعتمد على أهلِ الاختصاصِ كابنِ حجر وغيره مماّ يكون أدعى لاطمئنان الباحثِ والقارئ على معرفة درجة الحديث. والدليلُ على ذلك أَنَّ ابنَ حجر ذكر هذا الحديث في الفتح قائلا: «أخرجه أبو داود، والترمذي، وابنُ حبّان والحاكم مصححاً مِن حديث أبي الدرداء، وحسّنه حمزة الكناني، وضعفه عندهم سنده، لكن له شواهد يتقوّى بها»[2].

مثالُ الحالة الثانية:

أورد الـمؤلِّف كلاماً لابنِ الشاط، وفيه استدلَّ هذا الأخير، بحديثٍ نَسَبَهُ لِرسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم بالجزم وهو: «أصحابي كالنجوم بأيِّهم اقتديتم اهتديتم» فعقَّبَ الـمؤلِّفُ على كلامِ ابنِ الشاط ولم يُشِرْ إلى أَنَّ الحديث موضوعٌ. قال فيه ابنُ عبدالبر (ت463هـ): «إسنادُه لا تقوم به صحة» وقال ابنُ حزم (ت456هـ): "هذه رواية ساقطة... وسلام بن سليمان يروي الأحاديث الـموضوعة، وهذا منها بلا شك". وقال الإمام أحمد: "لا يصحّ هذا الحديث"[3].

---

(1) الفجر الساطع (I /ل 54 أ).

(2) فتح الباري (160/1).

(3) الضعيفة (ح58). قلتُ: قال الذهبي في الـميزان 156/1: "في طريقه حمزة النصيبي، والحارث بن عُضين، الأول متهم بالكذب، والثاني مجهول".

مثال الحالة الثالثة:

ذكر المؤلِّف حديثَ عائشة: «جاءت عجوز إلى رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم، فقال: «كيف أنتم؟...» وفي آخره: «فإنَّ حُسْنَ العهد من الإيمان» وعزاه إلى الحاكم والبيهقي[1].

قلتُ: فقوله: "البيهقي" ينصرِفُ كما هو مقرَّرٌ عند المحدثين إلى سُنَنِه الكبرى، وإذا أريدَ غيرُها مِن كتبه الأخرى قُيِّد بها. فمؤلِّفُنا بهذا الصنيع أَوْهَمَ أَنَّ الحديث في " السنن الكبرى "، وهو ليس كذلك، بل هو في "شعب الإيمان" له. والعَجَبُ أَنَّ ابنَ حجر والقسطلاني وهما مصدراه في تخريج الأحاديث نسباه للبيهقي في كتابه: "شعب الإيمان".

---

(1) الفجر الساطع (5/ل 124).

مثال الحالة الرابعة:

في شرحِ المؤلِّفِ لحديثِ عائشة: «سحر رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم»[1] وَذِكْرِهِ لبيان المدة التي بقي فيها الرسول صلى اللّه عليه وسلم مطبوباً، جزم بقوله: «والمعتمدُ كما في الموطأ: « أنه مكث سَنَتَهُ»[2].

قلتُ (الزنيفي): فتشتُ كثيراً في موطأ الإمام مالك، واستعنت بمختلَف الفهارس الموضوعة عليه فلم أجد هذا الحديث مرويّاً في الموطأ أصلا، فضلا عن هذه الزيادة. ثم تبيّن لي - واللّه أعلم - أَنَّ المؤلِّفَ -رحمه اللّه- اختطفها مِن إرشاد القسطلاني[3] وتبعه في وهمه، مع أَنَّ القسطلاني في موضعٍ آخر مِن الإرشاد[4] نصَّ على أن في "جامع معمر" عن الزهري أنه: «لبث سنة»، وإسنادُه صحيح، قال ابنُ حجر: «فهو المعتمد».

مثال الحالة الخامسة:

نقل المؤلِّفُ حديثاً وعزاه لابنِ الحاج الذي ذكره في كتابه دون سندٍ وقال: «وفي المدخل عن ابنِ يونس قال صلى اللّه عليه وسلم: «مَن صافح عالماً فكأنما صافح نبيّاً مرسلا» [5].

قلتُ (الزنيفي): هذا خبرٌ لم أهتد إلى مَن خرَّجه بهذا اللفظ، ورائحة الوضع تفوح منه.

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب 56. ح 6063.

(2) الفجر الساطع (5/ل 144).

(3) إرشاد الساري (46/9).

(4) المصدر نفسه (405/8).

(5) الفجر الساطع (5/ل218).

المبحث الرابع: مصادر وموارد المؤلِّف في " الفجر الساطع"

اعتمد المؤلِّف في شرحه: " الفجر الساطع " على مجموعة كبيرة من المؤلّفات مختلفة المواضيع ومتنوعة الاتجاهات. وهذه الكثرة لا تعني أَنَّ مؤلِّفَنَا - رحمه اللّه - أراد أَنْ يَشْحَنَ شرحه بكثرة المصادر، وإنما الباعث على ذلك أَنَّ مصنّفاً مثل صحيح البخاري يتطلّب ممّن يتصدّى لشرحه الاستعانة بمصادر مختلفة خصوصاً أن الكتب المضمّنة في صحيح البخاري تبلغ سبعة وتسعين، وتستوعب أغلب أبواب الفقه الإسلامي بالإضافة إلى السيرة النبوية والتفسير وأصول الدين والرقائق...

ومن أهمّ الملاحظات التي يمكن تسجيلُها في طريقته في النقل مِن المصادر ما يلي:

أ - تتميّز نقولات المؤلِّفِ بالضبط والإتقان، حيث يمتاز بمعرفة تامّة بتوثيق النقول، وبإلمام جيّد بوجه المناسبة الحاصلة بين ما يريد شرحه وما يريد الاستدلال له. بمعنى أنه يحسن اختيار مصادره.

ب - يتصرّف أحياناً في هذه النقول، فيوردها مختصرة بتعبيره دون إخلال بالمراد، مراعياً في ذلك الأمانة العلمية والأدبية للمصدر المعتمد عليه.

ج - يتعامل مؤلِّفُنَا مع المصادر على مستوى علمي رفيع، لا يدركه القارئ إلا إذا كان على اطِّلاع واسع بالمصنفات ومؤلِّفيها، والكتب المؤلّفة حولها من شروح وحواشٍ وتعليقات وردود. إذ يذكر مثلا كلاماً لزَرُّوق ويتبعه بتعليقٍ لابنِ زكري مطلقاً، مع أن هذا الأخير له كتب كثيرة مِن " حاشية على البخاري "، و"مراصد الاطلاع" و" شرح للنصيحة الزروقية ". إلا أن قدرة القارئ العلمية هي المساعد في معرفة المصدر المعتمد من كُتُب ابن زكري. وهو في هذا المثال: كتاب " شرح النصيحة".

وينقل أحياناً عن المازَري (ت536هـ) فيظُنُّ القارئُ أَنَّهُ في مؤلَّفِه: "المُعْلِمُ بفوائِدِ مسلم" وبعد البحث لا يجده فيه، لِأَنَّ مُؤَلِّفَنَا نَقَلَهُ مِن "إرشاد اللبيب" لابن غازي (ت919هـ) الذي أفصح في خُطبة الكتاب أَنَّ ما يذكرُه عن المَازَري هو من تعليقاته على أحاديث الجوزقي.

وينقل أيضاً عن القرطبي[1] ولا يذكر كتابه ولا مَن هو، حيث نقل في (صفحة 138 من الجزء الخامس) [2] كلاماً عن القرطبي ولم يبيِّن من هو مع أَنَّ الحافظ ابن حجر الذي نَقَلَ المؤلِّفُ عنه قال: «نقل القرطبي أبو عبد اللّه في تفسيره... »[3].

د – يَنْقُلُ المؤلِّف مباشرة مِن المصادر وبالواسطة في كثير من الأحيان، إمّا لعدم وجود تلك الكتب كاعتماده على "الفتح" لابن حجر "والإرشادين" للقسطلاني وابن غازي في نقل كلام بعض المصنِّفين الذين ضاعت كتبهم، أو يَعْسُرُ على المؤلِّف الوقوف عليها. مثال ذلك: نقولات المؤلِّفِ عن "ابنِ التين"، و"الداودي"، و"المهلب"، في شروحهم على صحيح البخاري. وهي غير موجودة في المغرب على حسب علمنا. وإن كان مؤلِّفنا وَقَفَ على نسخة من: "المُخبر الفصيح" لابنِ التين الصفاقسي، ووصَفَ حالها حيث ذكر –رحمه اللّه-: ثم بعد كَتْبِي هذا، وجدتُ في المُخبر الفصيح للسفاقسي ما نصّه: "لا حجة في هذا الحديث لغير... قال الشبيهي: "ثم أطال في تقرير ذلك –يعني ابن التين– ومنعني من نَقْلِهِ ما فيه من تمزيق الأَرْضَةِ لِوَرَقه، فانظره"[4].

---

(1) هناك عالمان مشهوران بالقرطبي: أبو العباس صاحب المفهم، وتلميذه أبو عبد اللّه صاحب التفسير.

(2) من مخطوطة الشيخ العرائشي التي هي الفرع.

(3) الفتح (470/10).

(4) الفجر الساطع (1/ل74).

وَإِمَّا أن تكون هذه المصادر موجودة إلا أَنَّ المؤلِّفَ يستروح بالنقل بالواسطة عنها اكتفاء منه بها، للثقة المتوفرة فيها، كنقله أحياناً كلام النووي مِن "الفتح"، أو "إكمال الإكمال" للأُبِّي دون أن يأخذهُ مباشرة من شرحه على مسلم.

هـ- يُورِدُ المؤلِّف نادراً أقوال بعض العلماء الذين لا تعرف لهم مؤلَّفات كالشعبي، وابن جريج، دون أن ينص على المصدر الذي نقل منه.

و- أغلب مصادر المؤلِّف تدور في تلك الدراسات الفقهية المالكية، مثل: "المدونة" لسحنون (ت240هـ)، و"الرسالة" لابن أبي زيد (ت386هـ)، و"المختصر" لخليل (ت776هـ)، و"المرشد المعين" لابن عاشر (1041هـ)، وشروح هذه الكتب مِن "المقدمات الممهدات" لابن رشد الجدّ (ت520هـ)، وشروح أبي الحسن الشاذلي المنوفي للرسالة المتوفى سنة (939هـ)، وشرح جسوس (ت1182هـ)، وابن ناجي (ت837هـ)، وزروق (ت899هـ) عليها أيضاً. وشروح وحواشي ابن غازي (ت919هـ)، والزرقاني (ت1099هـ)، والحطّاب (ت954هـ)، والرهوني (ت1230هـ)، والخِرَشي (ت1101هـ)، وابنِ رحال (ت1140هـ). وحواشي ابنِ كيران، وجسوس، وشرح ميارة على المرشد المعين.

ز - تتصف مَصَادِرُ المؤلِّف بأنها لعلماء الغرب الإسلامي سواء كانوا شُرَّاحاً لصحيح البخاري أمثال: الداودي (ت402هـ)، والمهلب (ت439هـ)، وابن بطال (ت449هـ)، وابن التين (ت611هـ)، وابن أبي جمرة (ت699هـ)، وابن غازي والعارف الفاسي (ت1036هـ)، وابن زكري (ت1144هـ)، والتاودي ابن سودة (ت1209هـ). أو كانوا فقهاء مالكيين مثل ابن عبدالبر (ت463هـ)، الباجي (ت474هـ)، ابن رشد الجد، وابن العربي (ت543هـ)، وعياض (ت544هـ)، وأبي العباس القرطبي (ت656هـ)، وأبي عبدالله القرطبي (ت671هـ)، وابن الحاج (ت737هـ)، وابن عرفة (ت803هـ)،

والأُبِّي(ت828هـ)، والسنوسي (ت895هـ)، والمقّري (ت1041هـ)، وَزَرُّوق، وابن عاشر، وجسوس، والحطاب، والرهوني، ومصطفى الرماصي (ت1136هـ).

هذا، وذكر المؤلِّفُ في خُطبة الفجر الساطع بعضاً مِن المصادر التي اعتمد عليها في إنجاز شرحه، حيث قال رحمه اللّه: «ثم إنِّي وَإِنْ كنتُ مستمِّداً مِن تآليف مَن تكلّم قبلي على هذا الكتاب كَـ "المشارق"، و"البهجة"، و"الفصيح"، و"التنقيح"، و"الفتح" و"العمدة"، و"المصابيح"، و"التوضيح"، و"التحفة"، و"الإرشادين"، و"المعونة"، و"التشنيف"، و"التوشيح"، وغير ذلك مِن التآليف الموضوعة عليه وعلى غيره المرجوع إليها عند الترجيح والتصحيح... »[1].

يلاحظ أَنَّ المصادر التي أفصح المؤلِّف على اعتماده عليها تبلغ ستة عشر مصدراً، وجميعها شروح على صحيح البخاري، باستثناء: "مشارق الأنوار على صحاح الآثار" لعياض. لكن هذا العدد قليل بالمقارنة مع المصادر التي استعان بها في شرحه وهي تفوق أربعين ومائة مصدر[2].

---

(1) الفجر الساطع (I /ل1).

(2) هذا إحصاءٌ سريعٌ للمؤلَّفات التي وردت في الفجر الساطع دون احتساب المؤلفات التي ينقل منها نقلا أو نقلين، وآثرت عدم إيراد أسماء مصادر المؤلِّف لعدم جدوى سردها هاهنا، وذلك لتكفّل "الفهرس الماتع على الفجر الساطع"، بذكر الكتب الواردة، وتمييز عدد ورودها في الفجر الساطع.

الفصل الرابع: أهـمـيـة الـفـجـر الـسـاطـع

لا شك أَنَّ كلّ ما تسطره يدُ الإنسان مِن بحوث علمية، وأعمال أدبية، ودراسات أكاديمية، تعبيرٌ حيٌّ عمّا يختلج النفس مِن خواطر وأفكار لا تخلو من أهمية. إلا أن هذه الأهمية تتفاوتُ درجتها بحسب شخصية الباحث، ونوعية الـموضوع، واختلاف الزمان والـمكان، وبحسب رؤية الآخر.

لذلك رأيتُ أن أعقد فصلاً أتحدَّثُ فيه عن أهمية: "الفجر الساطع على الصحيح الجامع "الذي وفقني الله لتحقيقه، خاصَّةً وأن هناك سؤالين يطرحان بإلحاح في صفوف الباحثين وهما:

-إذا كان "فتح الباري" للحافظ ابنِ حجر العسقلاني أجمع شروح صحيح البخاري، فما الحاجة إلى شرح آخر؟

-لـماذا الاعتناء بـ " الفجر الساطع " بالذات دون الشروح الـمغربية الأخرى ؟

والجوابُ عن هذين السؤالين ينقسم إلى قسمين: أ) جواب إجمالي. ب) وجواب تفصيلي، نحاول مِن خلاله ذكر مجموعة من الـمميزات التي يتميّز بها "الفجر الساطع" على غيره من الشروح، وعقد مقارنة بينه وبين بعض الشروح المغربية الأخرى على صحيح البخاري، حتى تتبيَّن مكانةُ "الفجر الساطع" ضمن الشروح الـموضوعة على صحيح البخاري، وتظهرَ خصائصه ومزاياه.

أ) الجواب الإجمالي:

يكتسب " الفجر الساطع على الصحيح الجامع " أهميّته إجمالا مِن كون مؤلِّفه علاَّمةً مشاركاً، مطّلعاً، أديباً، تصدّى لبيان وشرح أحبِّ كتاب لدى المسلمين بعد كتاب اللّه العزيز، في زمنٍ حرج مِن تاريخ الأمة العربية الإسلامية في مكان تعاقب فيه الأئمة

الأعلام والجهابذة الأفذاذ، تتشوَّفُ أفئدة الباحثين لـمطالعة هذا الكتاب ودراسته واستخلاص ما يعكسه من ثروة فقهية وأدبية وحديثية، وما يقدّمه مِن مادة دسمة تساعد في تصوير الحياة الفكرية في مغرب القرن التاسع عشر.

فالفجر الساطع يندرج ضمن التراث العربي الإسلامي، الذي يجب المحافظة عليه بتحقيقه ودراسته ونشره.

أمّا مَا يدّعيه البعض مِن أَنَّ مثل هذه الشروحات على صحيح البخاري لا تمثل أهمية كبرى مقارنةً مع "فتح الباري شرح صحيح البخاري" لابن حجر الذي قال فيه محمد بن علي الشوكاني (الـمتوفى سنة 1250 هـ): «لا هجرة بعد الفتح»، فهو ادِّعاء مبالغ فيه لأَنَّ كلَّ تراث –دون استثناء– ينبغي العناية به لنقف مِن خلاله على مراحل التاريخ الإسلامي في فترات قوته وضعفه للاعتبار، ولنتعرَّف منه على مدى قُرب الـمسلمين وبُعدهم عن الدين الإسلامي، ولربط ماضي الـمسلمين بحاضرهم.

ثم إن الفقيه الشبيهي ضَمَّن كتابه اجتهادات خاصة، وانفرد بآراء وجيهة، وَرَدَّ في كثير مِن الـمواضع على ابنِ حجر وغيرِه ممّا جعل كتابه يمتاز بإضافات جديدية وفوائد جليلة لا توجد عند مَن سبقه. وسيلاحظ ذلك جليّاً في الجواب التفصيلي.

ب) الجواب التفصيلي: ويتجلّى في ثمانية مباحث كالآتي:

المبحث الأول: اختيار المؤلِّف منهج التوسط في الشرح

المبحث الثاني: اهتمام المؤلِّف بالمذهب المالكي

المبحث الثالث: الإطالة في بعض القضايا الفقهية

المبحث الرابع: اعتناء المؤلِّف باختيارات البخاري الفقهية

المبحث الخامس: اهتمام المؤلِّف بتراجم البخاري

المبحث السادس: إبراز بعض الأعلام المغمورين

المبحث السابع : النقل من مخطوطات خطية

المبحث الثامن: مقارنة بين " الفجر الساطع " وبعض الشروح المغربية على البخاري.

وأودُّ الإشارة إلى أننا أَطَلْنا في بعض هذه المباحث، واقتصرنا في بعضها على ما يلبّي الغرض لارتباطها بمباحث أخرى سابقة.

المبحث الأول: اختيار المؤلِّف منهج التوسط في الشرح

يمتاز الفجر الساطع بكونه شرحاً وسطاً لصحيح البخاري، فليس مِن الشروح المطوّلة التي تتميّز بالتِّكرار، وكثرةِ الاستطرادات والحشو، والكلامِ الذي ليس فيه كبير فائدة ممّا يحدث الملل لدى القارئ، ولا يعدّ من المختصرات والحواشي التي كانت شائعة في تلك الفترة والتي لم تكن تتجاوز شرح بعض المفردات أو تبيين بعض الإشكالات، فهي أشبه بالكراسات والتقييدات الشخصية، وليست تآليف ممنهجة.

فأهمية الفجر الساطع مِن هذه الحيثية واضحة، لأنه يتناول جميع أبواب صحيح البخاري بالشرح والتحليل بدءاً من التراجم التي يشرح ألفاظها، ويهتم بإبداء وجه المناسبة بينها وبين ما سِيقَ تحتَها مِن الأحاديث.

ولا يفوتُ مؤلِّفنا أَنْ يبرز الاتجاه الفقهي للإمام البخاري مِن خلال هذه التراجم. ثم يقوم بشرح غريب الأحاديث ملاحظاً مواقع الاستدلال الفقهي منها ومشيراً لمنحى المدرسة المالكية.

فهو إذن شرح متكامل بذل فيه مؤلِّفُه جهداً كبيراً حيث مزج شرحه بألفاظ الحديث، فجاء الشرحُ مع متن صحيح البخاري في تناسق عجيب.

المبحث الثاني: اهتمام المؤلِّف بالمذهب المالكي

يندرج الفجر الساطع ضمن الشروح المذهبية على صحيح البخاري، وهذه ظاهرة صحية تُفصِح عن تكامل تشريعي، وتُفصِحُ عن انسجام تامّ، إذْ تَوَجُّهُ الفقهاء صوبَ صحيحِ البخاري الذي يمثل السنة النبوية في أعلى درجات صحتها، بالاستنباط والاستدلال، يُظْهِرُ مدى التزام هؤلاء الفقهاء بالأخذ بالسنة النبوية على خلاف مَن يزعم أنهم يتجاوزونها.

و"الفجر الساطع " وإن كان مِن الشروح المالكية على صحيح البخاري، فأهميته تأتي مِن كونه أُلِّفَ في عصر كان فقهاء المغرب قد تلقّوا دعوةً مِن السلطان العلوي محمد الثالث، لإصلاح الفقه والعودة به إلى السنة المطهرة بعيداً عن التفريعات الفقهية والتقعيدات المذهبية.

فالفجر الساطع إذن يمثل ثمرة مِن ثمار هذه الدعوة الإصلاحية، حيث سعى فيه مؤلِّفُه –رحمه اللّه– للتوفيق بين اتجاه المدرسة المالكية، وأحاديث صحيح البخاري بأسلوب هادئ، ممزوج بتبيين آراء المذاهب الفقهية الأخرى.

فصنيعُ المؤلِّف هذا اعترافٌ ضمني منه بشرعية الخلاف، وإشادةٌ منه بمناهج الفقهاء في الاستدلالات الفقهية.

فالفجر الساطع إلى جانب ذلك يقدِّم خدمة جليلة للمذهب المالكي تتمثل في الإجابة عمّا ساد عند البعض أن الإمام مالكاً لا يأخذ بخبر الواحد في بعض القضايا الفقهية. فالمدرسةُ المالكيةُ تتناول خبر الواحد بالبحث والتحليل مِن عدة جوانب وزوايا، وتزنه بأدلة نقلية وعقلية أخرى، لتخلُص في النهاية إلى استنباط حكمٍ فقهي بعيدٍ عن التعارض

ومراعٍ بعضاً مِن الـمعاني الـمتضمَّنة في الخبر، الشيء الذي يبدو للجاهل بمناهج الاستنباط عند المالكية أنها تَرُدُّ خبرَ الواحد، والأمر ليس كذلك لـمن أمعن النظر.

ومؤلِّفنا الفقيه الشبيهي -رحمه اللّه- وُفِّق كثيراً في هذا المنحى حيث سعى جاهداً في مؤلَّفه: "الفجر الساطع" إلى التوفيق بين خبر الواحد والـمنصوص عليه في الـمذهب الـمالكي، بالاستئناس مِن كلام الأئمة الذين سبقوه، والاستشهاد بحججهم، وممّا فتح اللّه عليه مِن دقة في الفهم، ليبرهن على عدم وجود التعارض بينهما.

وأسوقُ مثالاً واضحاً يبيِّن بجلاء منهجَ الـمؤلِّف في التوفيق بين خبر الواحد والـمعتمد عليه في الـمذهب الـمالكي، حيث ذكر رحمه اللّه في باب: لا يَتوضّأ من الشك حتى يستيقن[1] ما نصُّه:

"مذهبُ البخاري – رحمه اللّه – في الشَّكِّ، – في الحديث – [2] أنه غيرُ ناقضٍ للوضوء كمذهب الجمهور، والذي عند الـمالكية أنه ناقضٌ مطلقاً كان الشكُّ خارجَ الصلاة أو داخلها، فيجب قطعها لأجله، لكن إن تمادى عليها ثم بَانَ طهره وتيقّنه فصلاته صحيحة وَوُضوؤُهُ تامّ، وإن بقي على شكِّه بطلت وأعاد الوضوء. هذا هو الـمشهور عندنا كما نصّ عليه الشيخ بناني في "الفتح الرباني"، وهو معنى قول الشيخ خليل: "وإن شك في صلاته ثم بَانَ الطهر لم يُعِد". والـمرادُ بـ"الشك" التردّد على حدٍّ سواء. أَمَّا "الوهم" فلغوٌ في الطهارة أي لا أثر له فيها، وعليه يُحْمَلُ حديث الباب. فقوله: «يُخَيَّلُ إليه» أي يتوهّم «حتى يسمع ريحاً» أي حتى يتحقّق إما بالسماع أو بغيره. قال ابنُ حبيب: "إذا خيّل إليه أنَّ ريحاً خرج منه فلا يتوضأ إلا أَنْ يوقن به"اهـ. نقله الـمواق. وقال سَنَدٌ:

(1) صحيح البخاري، كتاب الوضوء باب (4). (1/237 فتح).

(2) يشير إلى الحديث الذي أورده البخاري في هذا الباب وهو أن عبد اللّه بن زيد الأنصاري أنه شكا إلى رسول الله ﷺ الرجلُ يخيّل إليه أنه يَجِدُ الشيءَ في الصلاة فقال: «لا ينفتل أو لا ينصرف، حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً».

"مَن تخيّل له الشيء ولا يدري هل هو حدث أو غيره، فظاهر المذهب أنه لا شيء عليه" اهـ. قال بناني: "أي لأنه من الوهم فلذا أُلغي"اهـ. هذا تحرير هذا المقام على ما ينبغي والله أعلم.

تنبيه:

قال الحافظ ابنُ حجر ما نصّه: "قال القرافي: ما ذهب إليه مالك أرجح لأنه احتاط للصلاة وهي مقصِد، وألغى الشك المبرئ، وغيرُهُ احتاط للطهارة وهي وسيلة وألغى الشك في الحدث الناقض لها، والاحتياطُ للمقاصد أولى مِن الاحتياط للوسائل. وجوابه أَنَّ ذلك من حيث النظر قويّ لكنه مغايرٌ لمدلول الحديث لأنه أمر بعدم الانصراف إلا أَنْ يتحقّق" اهـ. كلام ابن حجر.

قلتُ: - يعني الشبيهي- قد علمتَ أنه لا مغايرة بينهما لقوله في الحديث: **يخيل إليه**. والتخييل عند المالكية غير ناقضٍ لما قدّمناه، إنما الناقض عندهم الشكُّ، والحديثُ شاهدٌ لهم لا عليهم. وفي كلام الشيخ التودي في هذا المحلّ نظر، واللّه أعلم بالصواب. ثُمَّ بعد كَتْبي هذا وجدتُ في "المخبر الفصيح" للسفاقسي ما نصّه: "لا حجة في هذا الحديث لغير المالكية بدليل قوله: **شكا**. والشكوى لا تكون إلا مِن علَّةٍ وبدليلِ قوله: **يخيل إليه**. والتخييلُ لا يكون حقيقة" ثم أطال في تقرير ذلك، ومنعني مِن نقله ما فيه مِن تمزيقِ الأَرَضَةِ لِوَرَقِهِ، فانظره. ونحوه في "المصابيح" للدماميني وقال بعده ما نصّه: «فقد بَانَ أَنَّ الحديثَ لا يرد علينا» اهـ. والحمد للّه على ما أنعم وألهم[1].

---

(1) الفجر الساطع (1/ل74).

وفي مجال الفقه الـمالكي دائما هناك فائدة أخرى يَجْنِيها كلُّ مطالعٍ "للفجر الساطع" تبرز في جمعه لكثير مِن الـمسائل الفقهية الـمبنية على مذهب مالك مع ذكرِ دليلها، واستعراض أقوال أصحاب مالك فيها وترجيح بعضها على غيرها، وتوجيه أدلة الخصوم فيها، ممّا يتيح للمتخصص في الفقه الإسلامي مادة غنية تغنيه عن الرجوع إلى أمهات الفقه المالكي، خصوصاً إذا علمنا أَنَّ أغلبَ مدونات الفقه الـمالكي الـمتأخرة تذكر في الـمسألة الحكم الفقهي عارٍ عن الدليل ممّا يجعل فائدة الانتفاع بها ناقصة. لذلك فالرجوع إلى: "الفجر الساطع" في مسألة فقهية أفيد مِن الرجوع إلى تلك الـمصادر الـمتأخرة.

المبحث الثالث: الإطالة في بعض القضايا الفقهية

كان المؤلِّف - رحمه اللّه - يطيل النَّفَس في مناقشة بعض القضايا الفقهية ممّا يوفر للباحث أو القارئ مادة فقهية جاهزة تتميز بالجمع والتقصِّي مِن مختلف المدونات الفقهية التي تشبع رغبة الباحث وتغنيه عن التفتيش في مصادر أخرى مثل: مسألة قراءة البسملة مع الفاتحة في الصلاة حيث استغرقت أكثر من اثنتي عشرة صفحة[1]، ومسألة أن الأعمال تكفِّر الكبائر وردت في سبع صفحات[2]. واستوعبَتْ مسألةُ الصلاة على الرسول صلى اللّه عليه وسلم أكثر مِن خمس صفحات[3]. وجاءت مسألة التوبة في ثلاث صفحات[4]. أما مسألة القيام للشخص القادم فذُكرت في سبع صفحات[5].

وتميّز منهجُ الفقيه الشبيهي في هذا المبحث بالتلخيص لأهمّ الفروع المتعلِّقة بالمسألة الفقهية مع تحرير أدلتها وتنقيحها وتوجيهها ومناقشة أدلة المخالفين.

---

(1) الفجر الساطع (194/1ب إلى 200 ب).

(2) المصدر نفسه (1/36 أ إلى 39 أ).

(3) المصدر نفسه (5/251 إلى 256).

(4) المصدر نفسه (5/232 إلى 234).

(5) المصدر نفسه (211/5 إلى 217).

المبحث الرابع: اعتناء المؤلِّف باختيارات البخاري الفقهية

أشرنا في الفصل الثالث المتعلِّق بمنهج المؤلف الفقهي أن الشبيهي اهتمَّ باختيارات البخاري الفقهية، وذكرنا ثمّة أمثلة عن ذلك. وأوضحنا أن هذه سمة بارزة في "الفجر الساطع" حيث كان الشبيهي يبيّنُ في كثير مِن الأماكن مقصود البخاري، ويبرز مذهبه الفقهي. وتظهر أهمية الفجر الساطع في هذا المبحث بالذات من جهتين:

الأولى: أنَّ أغلب مَن شرح صحيح البخاري حاول أن يسقط البخاري في مذهبه الفقهي، فإن كان الشارحُ حنفياً جعل البخاري حنفياً، وإن كان شافعيًّا جعله شافعيًّا، وهكذا... محاولا توجيه مراده من الأبواب التي يعقدها والأحاديث التي يوردها. غير أَنَّ مؤلِّفنا التزم أَنْ يبيِّن مذهب البخاري الفقهي دون أَنْ يوجّه كلامه أو يحمِّله ما لا يحتمل فكان يقول هذا مذهب البخاري، ومذهبنا كذا. والنمانج كثيرة نسوق بعضاً منها وهي غير التي ذكرنا في المبحث المشار إليه.

من ذلك قول الشبيهي في: "باب إذا ألقي على ظهر المصلي قَذَرٌ أو جيفة لم تفسد عليه صلاته[1]: "هذا رأيه – رحمه الله – بناء على شرطية الطهارة من النجس في الصلاة، إنما هي في الابتداء لا في الانتهاء. ومذهبنا فسادُ الصلاة بذلك، لأَنَّ شرطية الطهارة عندنا ابتداءً ودواماً مع الذكر والقدرة"[2].

فأنت ترى كيف بيّن مذهب البخاري دون أنْ يحمل كلامه محملا يوافق مذهب المالكية.

(1) صحيح البخاري، كتاب الوضوء باب 69 (348/1 فتح).

(2) الفجر الساطع (395/1).

وَمِن الأمثلة أيضاً ما ذكره في باب تفريق الغسل والوضوء[1]، حيث قال: "أي عدم الموالاة بين أعضاء الغسل وأعضاء الوضوء أي جواز ذلك كما هو رأي المصنِّف -رحمه اللّه- ومذهبُنا وجوبُ الموالاة فيهما[2].

ولعلَّ المثال الذي يبيّن بجلاء موضوعية الفقيه الشبيهي في هذا المبحث واعتداله، ودقة نظره في فهم اختيارات البخاري، هو ما ذكره في كتاب الاعتصام عند باب ما يذكر مِن ذمّ الرأي وتكلّف القياس[3]، حيث قال الشبيهي: "وغرضُ البخاري -رحمه اللّه- نفيُ العمل بالرأي والقياس أصلا لأنه لا يقول بهما، والجمهور على إثباتهما..."[4].

وبرجوعنا إلى "فتح الباري" نجد أنَّ ابن حجر يثبتُ للبخاري الأخذ بالرأي والقياس وأنَّ الذي ينفيه إنما هو الفتوى والقياس مع وجود الأصول الشرعية الأخرى، حيث يقول الحافظ: "وأشار -البخاري- بقوله: "مِن" إلى أنَّ بعض الفتوى بالرأي لا تذمّ وهو إذا لم يوجد النص من كتاب أو سنة أو إجماع، وقوله: «**وتكلّف القياس**» أي إذا لم يجد الأمور الثلاثة واحتاج إلى القياس فلا يتكلّفه بل يستعمله على أوضاعه ولا يتعسف في إثبات العلة الجامعة التي هي مِن أركان القياس[5].

والذي ذهب إليه الشبيهي أولى مما تكلّفه الحافظ، ويؤيد ذلك أنَّ البخاري عقد باباً آخر في نفس الكتاب سمّاه: **باب مَن شبّه أصلا معلوماً بأصل مبيّن، وقد بيّن النبي صلى اللّه عليه وسلم حكمهما ليفهم السائل**[6].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الغسل باب 10 (375/1 فتح)

(2) الفجر الساطع (101/1أ).

(3) صحيح البخاري، باب 7. (282/13 فتح).

(4) الفجر الساطع (329/6).

(5) فتح الباري (282/13).

(6) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام باب 12 (296/13 فتح).

فالبخاري قصد بهذا الباب الردّ على مَن يستدل على حُجية القياس بحديثِ ابن عباس: «أرأيتِ لو كان على أُمِّكِ دينٌ أكنتِ قاضيتَه؟» ويبيّن الشبيهي قول البخاري: «**ليفهم السائل**» بقوله: يعني أن التشبيه إنما هو لتفهيم السائل، لا لإثبات الحكم كما يقول به أهل القياس، فهذا جواب عن أدلة مثبتي القياس بأَنَّ ما جاء مِن القـياس كان للإيضاح والتفهيم بعد أن كان الحكم ثابتاً في كلٍّ مِن الأصلين ولم يكن لإثبات الحكم، واللّه أعلم. هكذا قرّر هذا المحلّ العلامةُ السِّندي، وهو واضح جداً، جارٍ على ظاهر صنيع المصنِّف من عدم قبول القياس أصلا، كان واضحاً أم لا، خلافُ مَا لِشُرَّاحِه هنا. واللّه أعلم[1].

الجهة الثانية: تَتَبَّعَ الشبيهي في كثيرٍ مِن الأبواب اختيارات البخاري الفقهية ومرادَه مِن الأبواب التي يعقدها، والأحاديث التي يوردها، وهذا العمل الذي قام به الشبيهي مفيد وذو أهمية كبرى، إذ لو اهتم أحدٌ بجمع هذه الاختيارات ودرسها دراسة عميقة لخرج برأي يبيّن فيه مذهب البخاري الحقيقي الذي هو الاجتهاد المطلق، رادّاً على كل مَن زعم أنّ البخاري كان حنفيا أو شافعياً أو مالكياً... إلخ. و"الفجر الساطع" يساعد الباحث في هذا الشأن لأنه كما أشرنا يتميزّ بالـموضوعية مِن هذه الناحية.

---

(1) الفجر الساطع (331/6 و 332).

المبحث الخامس: اهتمام المؤلِّف بتراجم البخاري

عُنِي المحدثون منذ زمنِ التدوين بجمع وتصنيف الحديث النبوي الشريف في مصنّفات ودواوين ومؤلّفات[1] متحدة في الغاية والمقصد[2] ومتباينة المناهج والطرق، واختصت المصنّفات والموطآت والسنن والجوامع، بترتيب الأحاديث وفق الأحكام الفقهية، فعمِلَ مؤلِّفُوها على ترتيب الأحاديث داخل كتب فقهية، وللزيادة في تنظيم الأحاديث داخل الكتب الفقهية، وضعوا تلك الأحاديث تحت أبواب كالعناوين لها، وأطلقوا عليها اسم التراجم. وسار العلماءُ في تآليفهم على هذا المنهج المنظَّم كمالك (المتوفى سنة 179هـ) في موطئه، وعبد الرزاق (المتوفى سنة 211 هـ)، وابن أبي شيبة (المتوفى سنة 235هـ) في " مُصَنَّفَيْهِمَا "، فجاء البخاري فجدّد نوعية التراجم، حيث أخرجها مِن مجرّد عناوين، إلى تراجم متضمّنة لأحكام فقهية دقيقة.

وفي صنيعِ البخاري – بوصفه محدثاً – المتمثلِ في تضمين هذه التراجم بالقضايا الفقهية الخلافية وغيرها، إشارةٌ منه إلى أَنَّ الغاية مِن جمع الحديث هو الفقه فيه، ومعرفة مسالك العلماء في استنباط الحكم الشرعي منه، ودعوةٌ خاصة منه كذلك إلى المحدثين في عدم إفناء أعمارهم، بجمع غرائب الأحاديث وشواذ الأخبار.

وقد غدت تراجم الإمام البخاري مِن الخصائص المميّزة لصحيحه عن غيره من الكتب الحديثية الأخرى، لِمَا اشتملت عليه من النكت الفقهية العالية، ولطريقته العجيبة في صياغتها.

---

(1) منها المسانيد والأجزاء والمشيخات والمعاجم.

(2) المقصود أن جميع كتب الحديث اهتمت بجمع الأحاديث وتنظيمها وفق ترتيب معيّن.

يقول الحافظ ابن حجر: "وكذلك الجهة العظمى الموجبة لتقديمه، وهو ما ضمّنه أبوابه من التراجم التي حيّرت الأفكار، وأدهشت العقول والأبصار. وإنما بلغت هذه الرتبة، وفازت هذه الحظوة، لسبب عظيم أوجب عظمها، وهو ما رواه أبو أحمد ابن عدي عن عبد القدوس بن همام قال: شهدتُ عدة مشائخ يقولون: حوّل البخاري تراجم جامعه - يعني بيّضها - بين قبر النبي صلى اللّه عليه وسلم ومنبره، وكان يصلّي لكل ترجمة ركعتين،... ولهذا اشتهر مِن قول جمعٍ مِن الفضلاء: «فقه البخاري في تراجمه»[1].

وتنقسم تراجم البخاري إلى نوعين: تراجم ظاهرة، وتراجم خفية. فالأولى لا إشكال فيها لوضوح الرابط بين الترجمة والحديث الواحد تحتها. أما الثانية فهي التراجم التي تبدو للقارئ أنه ليس ثمة رابط بين الباب والحديث، ممّاً أوقع التباساً لدى كثير من الناس. يقول ناصر الدين ابن المنيّر: "إن البخاري لَمَّا أودع كتابه مِن الفقه الذي اشتملت عليه التراجم ما أودع... ظهرت مِن تلك المقاصد فوائد، وخفيت واضطربت الأفهام فيما خفي، فمن محوم وشارد، فقائل يقول: اخترم[2] ولم يهذب الكتاب، ولم يرتب الأبواب. وقائل يقول: جاء الخلل من النساخ وتجديفهم، والنقلة وتحريفهم. وقائل يقول: أبعد المنجع في الاستدلال فأوهم ذلك أن في المطابقة نوعاً من الاعتدال، وبلغني عن الإمام أبي الوليد الباجي أنه كان يقول: يسلم للبخاري في علم الحديث، ولا يسلم له في علم الفقه"[3].

وأكثر صنيع البخاري في هذا النوع - الخفي - يتنوع إلى ثلاث حالات:

---

(1) هدي الساري (ص 13).

(2) يعني: توفي البخاري - رضي اللّه عنه - ولم يهذب صحيحه.

(3) المتواري على أبواب البخاري لناصر الدين ابن المنيّر (ص 35 و 36).

-إذا لم يجد حديثا على شرطه – في الباب – ظاهرَ المعنى في المقصد الذي ترجم له، أو وجد الحديث إلا أن فيه زيادة ليست على شرطه.

-يهدف أحياناً إلى شحذ الأذهان في إظهار مضمر الحديث.

-أحياناً يرشد إلى معنى فقهي لا يستفاد إلا من حديثين أو أكثر، وغير ذلك من المرامي.

ونمثّل لكل حالة بمثال خاص:

المثالُ الأولُ من الحالة الأولى: وهو عدم وجود حديث على شرطه. منها ما جاء في كتاب الوضوء حيث أورد باباً ترجم له بـ: "التسمية على كل حال وعند الوقاع". ثم ساق حديثَ ابن عباس: «لو أَنَّ أحدَكم إذا أتى أهله قال: بسم اللّه، اللهم جَنِّبنَا الشيطان...»[1]. قال الداودي: أراد البخاري أن يُذْكَرَ اسم اللّه تعالى عند ابتداء الوضوء. وقال ابنُ غازي: «أدخل الوضوء في هذا العموم ولم يذكر حديثاً في عين الوضوء»[2]. قلتُ: والسبب في ذلك أن حديث سعد بن زيد: «لا وضوء لمن لم يسم اللّه» وإن قال فيه البخاري: «هو أحسن شيء في هذا الباب»، فإنه ليس مِن شرط الصحيح، لذلك لم يورده، وأوردَ الحديث الذي ذكره في الباب كناية منه على أَنَّ التسميةَ إن كانت جائزة عند الجماع فعند الوضوء أولى.

المثال الثاني من الحالة الأولى: وهو وجود حديث على شرطه، لكن فيه زيادة ليست على شرطه: ومثاله ما ذكر في كتاب اللقطة في باب: "إذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردَّها عليه لأنها وديعة عنده".

---

(1) انظر ح 141 (42/2 فتح).

(2) انظر الفجر الساطع (I /ل 75 أ).

وأورد فيه حديث زيد: «أن رجلا سأل النبي صلى اللّه عليه وسلم عن اللُّقَطَة فقال: عَرِّفها سنة، ثم اعرف وكاءها وعفاصها ثم استنفق بها، فإن جاء صاحِبُها فَأَدِّها إليه...»[1].

فالحديث ليس فيه لفظ الوديعة، وإنما ساقه لأنه ورد في بعض طرقه[2] أنها وديعة من رواية سليمان بن بلال. لكن شكَّ يحيى بنُ سعيد عن يزيد مولى المنبعث هل الزيادة مِن الراوي أو من النبي صلى اللّه عليه وسلم؟ فأسقطها البخاري مِن الترجمة لفظاً، وضَمَّنَها معنىً في صيغة التعليل بقوله: «لأنها وديعة» إذ رُدَّها إلى صاحبها أو عَرِّفْها له. إن اسْتنفقها يَدُلُّ على بقاء ملكه، خلافاً لمن أباحها بعد الحول بلا ضمان»[3].

مثال الحالة الثانية: وهو شحذ الأذهان في إظهار مضمر الحديث. يقول ناصر الدين ابنُ المنير: «كان البخاري لطيف الأخذ لفوائد الحديث، دقيقَ الفكرة فيها، وكان ربما عرض له الاستدلالُ على الترجمة بالحديث الواضح المطابق، فعدل إلى الأخذ من الإشارة والرمز به. وكان على الصواب في ذلك لأَنَّ الحديثَ البَيِّنَ يستوي الناسُ في الأخذ منه. وإنما يتفاوتون في الاستنباط من الإشارات الخفية. ولم يكن مقصود البخاري كغيرِهِ، يملأ الصُّحُفَ بما سُبِقَ إليه، وبما يُعتمد في مثلِه على الأفهام العامة. وإنما كان مقصده فائدة زائدة»[4] كما كان مقصوده أن يشحذ ذهن القارئ، فلا يكتفي بمجرد القراءة الظاهرة، وإنما يستخدم ذهنه وفكره في معرفة الأحكام الخفية.

---

(1) كتاب اللقطة ح 2436 (91/5 فتح).

(2) أخرجه البخاري أيضاً انظر ح 2428 باب ضالة الغنم من كتاب اللقطة.

(3) المتواري على أبواب البخاري (ص 279)، وانظر مناسبات تراجم البخاري لبدر الدين ابن جماعة (ص 73).

(4) المتواري على أبواب البخاري (ص 87).

ومن أمثلة ذلك: ما ذكر في كتاب الصلاة باب: "الشعر في المسجد" حيث ذكر حديث حسّان بن ثابت يستشهد أبا هريرة: «أَنْشُدُكَ اللّه هل سمعتَ رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم يقول: يا حسان أجب عن رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم: اللهم أيِّدْهُ بروح القدس. قال أبو هريرة: نعم»[1].

فهذا الحديث ليس فيه إشارة إلى المسجد، وإنما يؤخذ ذلك من مفهوم الحديث. فكونُ النبي صلى اللّه عليه وسلم قال لحسان أجب عن رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم، ودعا له أَنْ يُؤَيَّد بروح القدس، دلَّ ذلك على أَنَّ مِن الشعر حقًّا يؤمر به، ويتأهل صاحبه لِأَنْ يكون مؤيّداً -في النطق به- بالملائكة، وما كان هذا شأنه، فلا يتخيّل ذو لب أنه يحرم في المسجد، لأن الذي يحرم في المسجد من الكلام إنما هو العبث والسفه وما يعدُّ في الباطل المنافي لما اتخذت له المساجد مِن الحق، فأما هذا النوع فإنه حقّ، لفظه حسن ومعناه صدق. فهذا وجه الأخذ[2].

مثال الحالة الثالثة: وهو الإرشاد إلى معنى فقهي لا يستفاد إلا من حديثين أو أكثر، ومن أمثلة ذلك ما ذكر في كتاب الوضوء في باب: "الوضوء من غير حدث"، حيث ساق فيه حديثين: الأول عن عمْرو بن عامر عن أنس: «كان النبي صلى اللّه عليه وسلم يتوضأ عند كل صلاة. قلت كيف كنتم تصنعون؟ قال: يجزئ أحدنا الوضوء ما لم يحدث». والثاني حديث سويد بن النعمان: «خرجنا مع رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم عَام خيبر... » وفيه أن النبي صلى اللّه عليه وسلم صلى العصر، ثم صلى المغرب ولم يتوضأ. فدلَّ الحديثان على أَنَّ النبي صلى اللّه عليه وسلم كان يأخذ بالأفضل في تجديد الوضوء، لا أنه واجب عليه.

---

(1) كتاب الصلاة ح453 (548/1 فتح).

(2) انظر كتاب المتواري على أبواب البخاري (ص 88).

المؤلفات في تراجم البخاري:

- "تراجم صحيح البخاري ومعاني ما أُشكل من ذلك ": أبو العباس أحمد بن رشيق الكاتب المتوفى سنة 636 هـ[1].

- "المتواري على أبواب البخاري": ناصر الدين أحمد بن محمد ابن المنير الجذامي الاسكندري المتوفى سنة 683 هـ، وهو مطبوع.

- "ترجمان التراجم في إبداء وجه مناسبة تراجم صحيح البخاري": أبو عبدالله محمد بن عمر ابن رُشَيْد السبتي المتوفى سنة721هـ. ويوجد مخطوطاً بالأسكوريال تحت رقم 1732 / 1785[2].

- "مناسبات تراجم البخاري": بدر الدين محمد بن إبراهيم ابن جماعة المتوفى سنة 733 هـ، وهو مطبوع.

-"فكّ أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة ": محمد بن منصور بن حمامة السجلماسي. ذكره له الحافظ وقال: ولم يكثر من ذلك، بل جملة ما في كتابه نحو مائة ترجمة[3].

-"رسالة شرح تراجم أبواب البخاري ": الشاه ولي اللّه أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي المتوفى سنة 1176 هـ.

- "تراجم البخاري": ولي اللّه الدهلولي المتوفى سنة 1150هـ وهو غير الأول.

---

(1) مدرسة الإمام البخاري في المغرب (572/2 و 573).

(2) هدي الساري (ص14).

(3) هدي الساري (ص14).

وقد سبق أن أشرنا إلى أنَّ الـمؤلِّف اهتمَّ أيَّما اهتمام بإبداء وجه المناسبة بين ترجمة الباب والأحاديث الواردة تحته خصوصاً في التراجم المشكلة التي كانت المناسبة فيها غير ظاهرة والتي تَنَافَسَ العلماء في الاجتهاد فيها حتى ألّفوا فيها كتباً.

وكان مؤلِّفُنا مِن هؤلاء العلماء، حيث أدلى بدلوه في هذا الـمضمار فتكلَّم عن وجه المناسبة بين الحديث والباب، وَنَقَلَ أقوال العلماء واهتمَّ بردود العلماء فيما بينهم، وردَّ منها الـمرجوح، وانتقى منها ما رآه راجحاً عنده، وغالباً ما يجتهد ويبدي آراءه الخاصة بتوجيهها والبرهنة عليها ممّا لو استُخرِجت جميعها وَأُفْرِدت في مصنّف مستقل لكان ذا أهمية كبرى.

المبحث السادس: إبراز بعض الأعلام المغمورين

إذا كان فتحُ الباري لابن حجر العسقلاني اكتسب أهمية مميّزة لكونه أبرز أعلاماً كانوا مغمورين إمّا لضياع كتبهم أو لعدم شهرتهم مثل: الداودي، والمهلّب، وابن بطال، وابن التين، وابن المنيّر. فإنَّ الفجر الساطع اكتسب أهمية بدوره بتسجيل أسماء أعلام، وتكرير النقول عنهم ممّا زاد في تعريفهم لدى القارئ بعد أن كانت معرفتهم مقصورة على خواصّ العلماء مثل: الحَلِيمي، والتُّوْرِبُشْتِي، والرْماصِي، والدماميني، وابن زكري، والعلقمي، والحِفْني، وعبد القادر والعارف الفاسيين.

وممّا يدخل في هذا الجانب إبراز مؤلِّفنا لبعضِ المؤلفات مثل: "النكت" المنسوب لتقي الدين السبكي، و"التنقيح"، للزركشي، و"المسالك على الموطأ" لابن العربي، و"تحفة الباري" لزكرياء الأنصاري، و"مختصر ابن عرفة"، و"التوضيح على مختصر ابن الحاجب" لخليل، وأجوبة عبدالقادر الفاسي، وجامع خليل، وشرح جامع خليل للتاودي، وجامع المقدمات لابن رشد الجد، و"سمط الجوهر الفاخر" لمحمد المهدي الفاسي، و"تنبيه الغافل" للتفجروتي...

المبحث السابع: النقل من مخطوطات خطية

للفجر الساطع أهمية لا يستهان بها من جهة أَنَّ مؤلِّفَهُ كان يورد جميع نقولاته من أصول خطية ممّا يفيد في المقارنة بينها وبين النقول الواردة في الكتب المطبوعة، وغالباً ما أشرتُ إلى هذه المسألة في تعليقاتي على الفجر الساطع حيث أقول على سبيل المثال: "كذا في الأصل، وفي الفتح المطبوعة كذا". وكان يتبيَّنُ لي في كثيرٍ من الأحيان أَنَّ نُقُولَ المؤلِّفِ مِن الكتب المخطوطة أصوبُ وأرجحُ ممّا في أيدينا من الكتب المطبوعة.

ولا بأس أن أورد ثلاثة أمثلة على ذلك:

الأول: نقلُ المؤلف عن المازري كلاماً مِن إكمال الإكمال للأُبِّي وفيه: «مذهب أهل الحق أن الثواب على الطاعة فضل، والعقاب على المعصية عدل. ويجوز في العقل العكس أن يعذب الطائع وينعم العاصي»[1].

قلت: في إكمال الإكمال المطبوعة[2]: "الكافر" بدل "العاصي" والراجح ما أثبتَهُ المؤلِّفُ، لأن عكس "الطائع" هو "العاصي".

المثال الثاني: نقل المؤلِّفُ[3] عن ابنِ حجر قوله: «... وقد ورد في ذلك حديث أخرجه أحمد: «دخل على جابر نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم...»».

قلتُ: ورد في الفتح المطبوعة[4]: «أخرجه الحاكم»، وما أثبته المؤلِّفُ مِن نسخته الخطية للفتح أصحُّ لورودِ الحديث في المسند[5] كذلك وعدمه في المستدرك.

---

(1) انظر الفجر الساطع عند حديث 6463.

(2) إكمال الإكمال: (207/7).

(3) انظر الفجر الساطع كتاب الأدب باب 65.

(4) فتح الباري (499/10 – 500).

(5) المسند (371/3).

المثال الثالث: نقل المؤلِّف عن النووي من إكمال الإكمال ما يلي: «فِتنةُ الغِنَى جمع المال حتى مِن حلِّه، وعدم إخراج الحق منه»[1].

قلتُ: في "إكمال الإكمال" للأبّي و "مُكمِّله" للسنوسي: «فتنة الغنى جمع المال حتى من غيرِ حلِّه»[2]. فَزِيدَتْ لفظةُ "غير" في هذا النقل أَعْطَتْ معنًى مُغَايراً. وما في "الفجر الساطع" أصوبُ، ويدلُّ عليه أَنَّ تعبيرَ النووي بلفظ "حتى" يشعر بأَنَّ "غير" مقحمة. كما أَنَّ الأُبِّي عقَّب على النووي بقوله: "جمعه مِن حلّه ليس بفتنة".

(1) انظر: الفجر الساطع كتاب الدعوات، باب 45.

(2) "إكمال الإكمال" و"مكمل إكمال الإكما ل" (131/7).

المبحث الثامن: مقارنة بين "الفجر الساطع" وبعض الشروح المغربية على صحيح البخاري

أشرتُ في مبحث الشروح المغربية لصحيح البخاري أَنَّ ما طبع منها قليل إن لم نقل نادر، وأغلبها لا يزال مخطوطاً في بعض المكتبات العامة والخاصة. ومنها ما هو في عداد المفقود، وبعضها لم يكمله صاحبه. وقد فاقت عشرين تأليفاً ما بين شرح وتعليق وحاشية وتقييد.

ونريد في هذا المبحث عقد مقارنة بين بعض هذه الشروح وشرح مؤلِّفنا الشبيهي: "الفجر الساطع" لتتبّين أهميته.

وقد رأيتُ أن أتناول ثلاثة شروح مغربية لصحيح البخاري بالتحليل، وهي شرح البخاري لابن بطال المتوفى سنة 449هـ وكتاب المتجر الربيح والمسعى الرجيح والمرحب الفسيح في شرح الجامع الصحيح لابن مرزوق الحفيد المتوفى سنة 842هـ. وشرح صحيح البخاري للفقيه محمد بن الطالب ابن سودة، وثلاثتهم يمثلون اتجاه المدرسة الفقهية المالكية في شرح صحيح البخاري عبر عصور وأزمان متباينة. وكلّها مخطوطة تيسَّر لنا الاطلاع على بعض أجزائها في الخزانة الوطنية بالرباط.

أ – شرح البخاري[1] لابن بطال[2]:

يتحدد منهج ابن بطال في إيراد الحديث عن صاحبه دون ذكر السند، والكلام على فقه الحديث بإيراد أقوال العلماء فيه، فيوجّه ابنُ بطال مدلول الحديث على منوال المذهب المالكي ولا يتناول رجال السند، وإذا كان في الحديث لفظ غريب شرحه، كما في باب الاستنثار في الوضوء حيث قال: «الاستنثار هو دفع الماء الحاصل في الأنف من الاستنشاق»[3].

ويذكر في بعض الأحيان الفوائد الفقهية المستنبطة من الحديث، كما في باب التخفيف في الصلاة[4] من حديث ابن عباس: «بت عند خالتي ميمونة...» قال: أن مَن نام مِن سائر البشر حتى نفخ لا يصلّي حتى يتوضأ. وفيه جواز العمل الخفيف في الصلاة. وفيه رد على أبي حنيفة في قوله أن الإمام إذا صلّى مع رجل واحد أنه يقوم خلفه لا عن يمينه...

(1) نسخه الخطية المحفوظة في الخزانات المغربية كالآتي: أ–الوطنية بالرباط 239ق. السفر الأول فقط وهو ناقص البداية ب– خزانة الجامع الكبير بمكناس 330 السفر الأول فقط ج – خزانة القرويين 127 السفر الثاني و134 السفر السادس د– الخزانة الحمزاوية بالراشيدية 211 السفر الرابع هـ– خزانة بن يوسف 485، مجلّد أولُهُ كتاب السلام، انظر مجلة دار الحديث الحسنية العدد الثالث بحث المحقق محمد المنوني بعنوان: "مخطوطات مغربية في علوم القرآن والحديث".

(2) علي بن خلف بن عبدالملك، أبو الحسن ابن بطال البكري القرطبي، الفقيه المالكي، المحدث، أخذ عن أبي عمر الطلمنكي وطبقته، له: "الاعتصام في الحديث" و "الزهد والرقائق" توفي سنة 449هـ/1057م. ترجمته في الصلة لابن بشكوال 407/1؛ سير أعلام النبلاء 159/11؛ معجم المؤلفين (87/7). انظر مدرسة الإمام البخاري في المغرب (226/1).

(3) شرح البخاري لابن بطال (ص126) مخطوطة الخزانة العامة 239ق.

(4) صحيح البخاري، كتاب الصلاة باب فتح.

ولا يذكر الرابط بين الترجمة والأحاديث الواردة فيه، ولا يتحدث عن مقصود البخاري في الباب.

وشرحه يمكن أن يندرج ضمن الكتب الفقهية في الخلاف العالي حيث يورد مذاهب العلماء كلهم في المسألة التي يتناولها الحديث المشروح، ويكاد هذا المنهج يغلب على شرحه ويستغرق كل الأحاديث. يقول حاجي خليفة المتوفى سنة1067هـ: «وغالب شرح الإمام ابن بطال المغربي المالكي فقه الإمام مالك من غير تعرض لموضوع الكتاب غالباً».[1]

وأسوق هنا نموذجاً من كتابه ليتضح الأمر أكثر:

يقول ابنُ بطال في كتاب الوضوء: باب ما جاء في الوضوء وقول اللّه عز وجل: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾ [2] قال: وَبَيَّنَ النبي صلى اللّه عليه وسلم أَنَّ فرضَ الوضوءِ مرة مرة، وتوضأ مرتين مرتين، وثلاثاً ثلاثاً، ولم يزد على ثلاثٍ. وكره أهلُ العلم الإسراف فيه وأن يجاوزوا فعل النبي صلى اللّه عليه وسلم.

قال ابن بطال: قال الطحاوي وغيرُه: اختلف العلماء في القيام المذكور في هذه الآية، فقال بعضهم كل قائم إلى الصلاة المكتوبة فقد وجب عليه الوضوء قبل قيامه إليها. قالوا: وهو كقوله تعالى: ﴿وإذا قرأت القرآن فاستعذ باللّه من الشيطان الرجيم﴾ [3] أي إذا أردت أن تقرأ القرآن فاستعذ باللّه، ورووا ذلك عن علي بن أبي طالب رضي اللّه عنه منقطعاً.

(1) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (546/1).

(2) آيـة 6 من سورة المائدة.

(3) آية 98 سورة النحل.

وروى شعبة عن مسعود بن علي أن علي بن أبي طالب كان يتوضأ لكل صلاة ويتلو: ﴿إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم﴾... الآية.

وممّن كان يتوضأ لكل صلاة وإن كان طاهراً ابن عمر وعبيد بن عمير وعكرمة، وابن سيرين. وقال جمهور أهل العلم ليس على من أراد القيام إلى صلاة مكتوبة أن يتوضأ إلا أن يكون محدثاً فيتوضأ لحدثه لأنه إذا كان متوضئا فلا معنى لتوضئه وضوء آخر لا يخرجه من حدث إلى طهارة.

وممن روى عنه الجمع بين صلوات بوضوء واحد سعد بن أبي وقاص، وأبو موسى الأشعري، وأنس، وابن عباس. إلا أَنَّ بعض أهل هذه المقالة قالوا: إنَّ الوضوء لكل صلاة نسخ بما رواه الثوري عن علقمة بن مرشد عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال: «صلى رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم يوم فتح مكة خمس صلوات بوضوء واحد. فقال له عمر: ما هذا يا رسول اللّه، فقال: عمداً صنعتُه يا عمر». وممّا روى ابنُ وهب عن ابنِ جريج عن محمد بن المنكدر عن جابر: «أن امرأة مِن الأنصار دعت رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم إلى شاة مصلية، ومعه أصحابه فصلّى الظهر والعصر بوضُوء واحد. وقال أكثر أهل العلم من هذه المقالة: إنَّ جَمْعَ النبي صلى اللّه عليه وسلم الصلوات بوُضوء واحد يوم الفتح، وعند المرأة التي دعته للشاة المصلية لم يكن ناسخاً لما تقدم مِن وُضوئه صلى اللّه عليه وسلم لكل صلاة، وإنما بيّن بفعله يوم الفتح أَنَّ وضوءَهُ لكل صلاة كان مِن باب الفضل والازدياد في الأجر، فمن اقتدى به في ذلك فله فيه الأسوة الحسنة. قالوا: ومما يدل على صحة ذلك ما روى ابنُ وهب عن عبدالرحمن بنِ زياد عن غُطين الهذلي قال: «صليتُ مع ابنِ عمر الظهر والعصر، والمغرب فتوضأ لكل صلاة، فقلت له: ما هذا فقال: ليست بسنة ولكني سمعتُ رسول اللّه صلى اللّه عليه يقول: «من توضأ على طهر كتبت له عشر حسنات» فَبَانَ بما ثبت عنه صلى اللّه عليه وسلم مِن سننه أَنَّ الوضوء

لا يجب للقيام إلى الصلوات إلا عن الأحداث الـموجبة للطهارة وهو قول مالك والثوري، وأبي حنيفة، وأصحابه، والأوزاعي، والشافعي، وعامة فقهاء الأمصار ومَن بعدهم إلى وقتنا هذا.

وقوله: «وبين رسول اللّه صلى اللّه عليه أَنَّ فرض الوضوء مرة مرة» وذلك أنه صلى اللّه عليه صَلَّى به فَعُلِمَ أَنَّهُ الفرضُ إذ أنه لا ينقص صلى اللّه عليه من فرضه. وهو الـمُبَيِّنُ عن اللّه تعالى لأمته دِينَهم. ووضوؤُهُ عليه السلام مرتين وثلاثاً هو مِن باب الرفق بأمته والتوسعة عليهم ليكون لـمن قصر في الـمرة الواحدة عن عموم غسل أعضاء الوضوء أن يستدرك ذلك في الـمرة الثانية والثالثة، ومَن أكمل أعضاء الوضوء من الـمرة الواحدة فهو مخيَّرٌ في الاقتصار عليها أو الزيادة على الـمرة الواحدة، وكان تنويع وُضوئه صلى اللّه عليه من باب التخيير في كفارات الأيمان باللّه عز وجل وعقوبة المحاربين.

وقال ابنُ القصار: نسق الأعضاء في الآية بالواو، وبعضها على بعضٍ دليل على أَنَّ الرتبة غير واجبة في الوضوء، لأن حقيقة الواو في لسان العرب للجمع والاشتراك دون التعقيب والتقديم والتأخير. هذا قول سيبويه.

واختلف العلماء في ذلك فروي عن علي، وابن مسعود، وابن عباس، أنهم قالوا: لا بأس أَنْ تبدأ برجليك قبل يديك في الوضوء، وهو قول عطاء، وسعيد ابن الـمسيب، والنخعي، وإليه ذهب مالك، والليث، والثوري، وسائر الكوفيين والأوزاعي، والـمُزَني. وقال الشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور: لا يجزيه الوضوء غير مرتب حتى يغسل كلاً في موضعه. واحتجوا بأَنَّ الواو قد تكون للترتيب لقوله تعالى: ﴿واركعوا واسجدوا﴾ وقوله: ﴿إِنَّ الصَّفَا والـمَرْوَةَ مِن شعائر اللّه﴾ وقوله صلى اللّه عليه: «نبدأ بما بدأ اللّه به». فجاوبهم أهلُ الـمقالة الأولى وقالوا إنَّا لا نُنْكِر إذا صحب الواو بيان عملي يدل على التقدمة أن تصير إليه بدلالةٍ، وإلا فالظاهر أن موضوعها للجمع. ولو كانت الواو توجب

رتبة لـما احتاج عليه السلام أنَّ يبيِّن الابتداء بالصفا، وإنما بيَّن ذلك إعلاماً بمراد اللّه مِن الواو في ذلك الـموضع وليُسِنَّ، وليس وضوؤُه صلى اللّه عليه على نسق الآية أبداً بياناً لـمراد اللّه مِن آية الوضوء كبيانه لركعات الصلوات لأَنَّ آيةَ الوضوء بيّنة مستغنية عن البيان، والصلوات مجملة مفتقرة إليه. ومما جاء في القرآن مما لا توجب الواو النسق فيه، قولُه تعالى: ﴿وأتمُّوا الحج والعمرة للّه﴾ فبدأ بالحج قبل العمرة، وجائز عند الجميع أن يعتمر الرجل قبل الحج، وكذلك قوله تعالى: ﴿أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة﴾ جائز لـمن وجب عليه إخراج الزكاة في حين صلاته أن يبدأ بالزكاة ثم يصلي الصلاة في وقتها عند الجميع، وكذلك قوله في قتل الخطأ: ﴿فتحرير رقبة مومنة ودية مسلّمة إلى أهله﴾ لا يختلف العلماء أَنَّ من وجب عليه إعطاء الدية وتحرير رقبة أن يعطي الدية قبل تحرير الرقبة. ومثله كثير في القرآن وكلام العرب. ولو قال: اعط زيداً وعمراً ديناراً ديناراً لفهم من ذلك الجمع بينهما في العطاء، ولم يفهم منه تقديم أحدهما على الآخر في العطاء[1].

ب – شرح البخاري[2] لأبي عبداللّه محمد بن أحمد ابن مرزوق الحفيد[3]: الـموسوم بـ"الـمتجر الربيح والـمسعى الرجيح والـمرحب الفسيح في شرح الجامع الصحيح".

---

(1) شرح ابن بطال (ص 103 إلى 106).

(2) منه مخطوطة في الخزانة الوطنية بالرباط (572ك) تشتمل على الجزء الثاني، ولم يكمله مؤلِّفه. انظر: كشف الظنون (550/1).

(3) محمد بن أحمد، أبو عبدالله ابن مرزوق التلمساني الحفيد، الفقيه الـمالكي، إمام الـمعقول، قاضي الجماعة بتلمسان، توفي سنة 842هـ/1439م. وفيات الونشريسي لأحمد بن يحيى الونشريسي (748/2) من موسوعة أعلام الـمغرب، ومدرسة الإمام البخاري في الـمغرب (573/2).

لا يَذْكُر ابن مرزوق كغالب الشُّراح نصَّ الحديث الذي يورده البخاري بإسناده، وإنما يتناول الألفاظ التي يريد شرحها. ويبدأ بذكر مقصود البخاري من الباب ومناسبته لـما قبله. ثم يتكلم على رجال الإسناد بخلاف الشبيهي ويوضِّح الـمبهم منهم. ثم يخرِّج الحديث ويذكُرُ مَن رواه، وأين كرَّره البخاري. ويذكُرُ مَن وَصَلَ الـمعلّقات التي يوردها البخاري في الباب. وإذا احتاج لفظ إلى إعراب أعربه كقوله في **باب غسل الـمرأة أباها الدم عن وجهه**[1]: "**أباها**" مفعول "غسْلِ". و"**الدم**" بدل اشتمال منه. والرابط محذوف. أي "عنه". أو "ال" نائبة عن الضمير. أي "دمه" و"**عن وجهه**" بدلٌ مِن "عنه" المحذوف بدل البعض مِن كُل. وهذه أظهر الإعرابات في هذه الترجمة. و"غسل" مضاف إليه[2].

ويشرح الألفاظ التي تحتاج إلى شرح كقوله في نفس الباب: "الترس" شيء من آلات الحرب يتقّى به، قال الداودي: هو الحجفة. وقال ابنُ فارس: الحجفة: الترس الصغير. ويتكلّم على الأحكام الفقهية الـمتعلّقة بالحديث بشرح مدلول الترجمة وتبيان مناسبتها لـما قبلها، وإبراز علاقة الحديث بالباب. ثم يورد ثانياً مذاهب العلماء في الـمسألة الفقهية مع عدم إغفال النكت والفوائد الـمستخلصة من الحديث لقوله في الباب السابق: «فيه غسل الدم من الجسد وهو إجماع، وفيه مباشرة الـمرأة أباها وذوي محارمها، وإلطافها إليهم... وفيه إباحة التداوي لأنه عليه السلام داوى جرحه بالحصير المحروق[3].

(1) صحيح البخاري كتاب الوضوء باب 72 (354/1 فتح).

(2) الـمتجر الربيح (ص 74).

(3) الـمتجر الربيح (ص75).

وأسوق هنا نموذجاً من شرحه:

باب لا يجوز الوضوء بالنبيذ ولا المسكر[1]: قال ابنُ مرزوق: "مقصد الباب ظاهر، ومناسبته للأبواب قبله أَنَّ المسكر نجسٌ بإجماع" ثم أضاف: "فيه حديث عائشة، وما علّق عن الحسن، وأبي العالية، أسنده غيرُ واحد. وحديثُ عائشة متفق على صحته وكرره في الأشربة، وهناك أخرجه مسلم والأربعة. **وعليٌّ**: هو ابنُ المديني. **وسفيان** هو ابنُ عيينة. وأبو سلمة هو ابنُ عبدالرحمن بن عوف. وقوله: **ذكره الحسن وأبو العالية**. أي مقصد الباب، وهو لا يجوز الوضوء بالنبيذ والمسكر. وروي و "كرهه" الضمير للوضوء بالنبيذ والمسكر. أي ما ذكر للوضوء به أو ممّا ذكر. والكراهة تحتمل التحريم كما هو دأب الأقدمين في التعبير عنه. واستعماله في غير ذلك بعيد. ففَهِمَ من لفظ الكراهة الذي علّق عن الحسن وأبي العالية التحريم، وفهم منه الداودي التنزيه، ولذلك قال: قالاه من غير تأمّل، ولو ذكرا آية التيمم لحرَّماه. قلتُ: لعلّه يُريد ﴿فَلَمْ تَجِدُوا ماءً﴾ ولا يصدُقُ على النبيذِ ماء...

وما علّق عن عطاء مِن قوله: **التيمم أحب إلي من الوضوء بالنبيذ واللبن**، محتمل لمثل ذلك، وإن كان "أحبّ" أظهر في التفضيل. والظاهرُ أَنَّ البخاري أراد به معنى "وأحبّ" كما استعمل مالك في أول المدونة في المسألة بعينها فقال: ولا يتوضأ بشيء من الطعام والشراب ولا من أبوال الإبل وألبانها...

ومناسبةُ أقوالِ مَن ذَكَرَ مِن العلماء للباب ظاهرةٌ، وباستدلالِهِ مِن حديث عائشة أَنَّ المسكر لمّا كان حراماً لم يجز الوضوء به لأَنَّ الوضوء قربةٌ، والحرامُ معصية يجب أن يجتنب، وما يجتنب لا يتقرّب به... ومذهب مالك وأبي يوسف والشافعي وأحمد

(1) صحيح البخاري كتاب الوضوء باب 71 (353/1 فتح).

وجماعة: لا يجوز الوضوء بالنبيذ نَيِّئاً ومطبوخاً تمرياً أو غيره، وإن عدم الماء. فإن اشتد فنجس لا يجوز شربه.

وأجاز الحسنُ الوضوء بالنبيذ، وجوَّزه الأوزاعي بسائر الأنبذة، وروي عن علي. وقال أبو حنيفة: لا يجوز مع وجود الماء، فإذا عدم فيجوز بمطبوخ التمر خاصة... أما النَّيِّءُ والنَّقِيعُ فلا يجوز الوضوء به. وروي أَنَّ أبا حنيفة رجع عنه، وصرَّح بعضُهم بأَنَّ المسكر لا يجوز الوضوء به. وكذلك المطبوخ على الصحيح عندهم[1].

ج - حاشية صحيح البخاري[2] لمحمد بن الطالب ابن سودة[3]:

يعتبر هذا الكتاب حاشية على صحيح البخاري بمعنى أنه يتكلّم على بعض القضايا التي يرى أنها تحتاج إلى إضافات، وأغلبها عبارة عن تَكرار لمن سبقه، إلا في القليل النادر. وهو على هذا قد يهمل كثيراً من الأبواب والأحاديث.

نموذجٌ مِن تعليقاته: قال في **باب أبوال الإبل**: مقتضى صنيع البخاري طهارة جميع الأبوال إلا أبوال الآدمي. قاسَ المصنِّف فضلةَ الدواب على فضلة الأنعام، وفيه نظر للفرق الظاهر. وقوله: «**وأن يشربوا من ألبانها**» استشكل بأنه لا يدل على طهارتها لأن ذلك كان للضرورة والتداوي، وأجيب بأنها لو كانت نجسة لما أمرهم بالتداوي

---

(1) المتجر الربيح 72 و73.

(2) يوجد من هذه الحاشية نسخة بالخزانة الوطنية بالرباط، السفرُ الأول منها تحت رقم (1859 ك) والسفر الثاني منها تحت رقم (2712ك). قال المحقق المنوني -حفظه اللّه-: "اسْتَخرَجَ هذه الحاشية -مِن تقييد المؤلّف- وَلَدُهُ محمد العابد، فجاءت تعاليق غايةً في الأهمية". انظر مجلة دار الحديث العدد الثالث (ص94).

(3) أحمد بن الطالب بن محمد المرّي الفاسي، ابن سودة، الفقيه الحجة، ولد سنة 1241هـ، له: "تحرير المقال بغير اعتساف فيما لهم في البسلمة من الخلاف" و"ختمات لصحيح البخاري" و "القول الأتمّ فيما لهم بالتدمية بالسّم". توفي سنة 1321هـ، ودفن بزاوية الشرادي قبالة درب الدرج بالعدوة بفاس، وهو أول من دفن بها. إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع (2833/8).

لقوله: «لم يجعل اللّه شفاء أمتي فيما حرّم عليها». قوله: «**وصلّى**... إلخ» فِعْلُ أبي موسى لا حجة فيه لأنه لم يوافقه الصحابة عليه. قوله: «**البريد**» موضع بالكوفة معدّ لنزول الرسل به إذا وردت من الأمراء على الخلفاء.

وهكذا يمضي ابنُ سودة في تعليقاته دون أن يتحدث عن مقصد المؤلِّف أو مناسبة الباب. أو علاقة الحديث بالباب، أو الكلام على رجال الإسناد. ولا يتكلّم عن المسألة الفقهية ولا يورد كلام العلماء فيها... إلخ. وإنما يقتصر على شرح بعض الألفاظ وخاصة المتعلقة بالأبواب. ويؤيِّد هذا أنه ذَكَرَ في آخِرِ المجلّد الأول عنوان الكتاب وهو: "التنقيح والتصريح بأفضل ما فسر به بعض أبواب الجامع الصحيح" أو "إرشاد المطالع إلى فهم بعض أبواب الجامع".

وبعد هذه الإطلالة على مضمون هذه الشروح الثلاثة نخلص إلى أَنَّ كلَّ واحدٍ منها تناول بعض القضايا من صحيح البخاري وأهمل أُخْرى، بما يَدُلُّ دلالة واضحة على أَنَّ شرح الشبيهي جاء متكاملا لَمَّ شتات هذه الكتب وغيرها. وأضاف إليها أشياء اختص بها، وأتحفها باجتهادات يتبيّن للناظر أَنَّ الرجلَ مِن أهل هذا الشأن وأَنَّ كتابه جديرٌ بالقراءة.

جانب التحقيق

تــوطــئـــة:

جرت عادة المحققين على تخصيص قسم يتحدثون فيه عن الـمؤلِّف، وتحقيق نسبته، وتحرير عنوانه، والـمنهج الـمتبع في التحقيق.

لذلك ارتأيتُ أن أتناول هذا القسم في خمسة مباحث، خصصتُ الثلاثة الأولى للكلام على توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلِّفه، وتحقيق عنوانه، والحديث عن نُسَخِهِ مع الإشارة إلى أماكن وجودها. وجعلتُ الـمبحث الرابع في خمس مسائل أيضاً، تطرقتُ فيها للكلام على النسختين الـمعتمدتين، وهما: "أصل الـمؤلِّف "الـمكتوب بخطه، و "الـمخطوطة" التي نَسَخَهَا شيخ الجماعة بمكناس العرائشي -رحمه اللّه- مِن أَصْلِ الـمؤلِّف. وترجمتُ لناسخ الـمخطوطة ترجمةً تُعرّف بمكانته الفقهية وجهوده العلمية. وبينتُ الرموز الـمستعملة في: "الفجر الساطع".

أما الـمبحث الخامس فخصصتُهُ للحديث عن المنهج الذي سلكتُهُ في تحقيق الكتاب سواء من حيث ضبطُ نصِّ الفجر الساطع من جهة، ومتن صحيح البخاري المضمّن فيه من جهة ثانية، وتوثيق الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأعلام، من جهة ثالثة.

وختاماً بينتُ نوعية الفهارس الفنّية الـمكمِّلة والـمتوِّجة التي عملتُها على الفجر الساطع.

المبحث الأول: توثيق نسبة الفجر الساطع إلى مؤلِّفه

نقطعُ بنسبةِ كتاب: "الفجر الساطع على الصحيح الجامع" إلى مؤلِّفه، الفقيه أبي عبدالله محمد الفضيل بن الفاطمي الشبيهي الزرهوني المتوفى سنة 1318 هـ، وفيما يلي الأدلة والبراهين على صحة نسبة الكتاب إليه:

أ) " مُسْوَّدَةُ الفجر الساطع على الصحيح الجامع":

تعتبر هذه المسودة المحفوظة لدى عائلة المؤلف بزرهون دليلاً على صحة نسبة الكتاب، وقد وقفتُ عليها بنفسي، وأخبرني حفدةُ المؤلِّف بصحة نسبتها إلى جدِّهم وأنها بخطّه، وهو ما ظهر لي كذلك عند مقارنتها بسائر مخطوطاته مثل نسخته للبخاري التي كتبها بخط يده وغيرها.

وأثبتت اللجنة العلمية المشرفة على جائزة الحسن الثاني للمخطوطات صحة نسبة هذه المسودة إلى مؤلّفها، وكافأت حَفَظَتَها مِن حفدة المؤلّف بمنحهم الجائزة سنة 1988م.

ب) نسخة: " الفجر الساطع " بخط المؤلِّف:

وهي التي رمزنا إليها بـ: "الأصل" وهي الآن محفوظة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد جلبتُ - بفضل الله - مصوَّرتها. وتبيّن لي مطابقة خطّها لسائر خطوط المؤلِّف، وفي آخِرها: "قال مقيّده محمد الفضيل بن الفاطمي الشبيهي".

ج) نسخة العلامة الناسخ محمد بن الحسين العرائشي، شيخ الجماعة بمكناس المتوفى سنة 1351 هـ:

رمزتُ إليها بـ: "الـمخطوطة" وهي الآن محفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط تحت رقم (11386 ز) من المجموعة الزيدانية التي صارت إلى الرباط. ومعلوم أَنَّ ابنَ زيدان يُسْنِدُ الـمؤلَّفَ عن عبدالحي الكتاني عن مؤلِّفه.

د) سائرُ نُسخ الفجر الساطع التي وقفتُ عليها، تثبت نسبة الـمؤلَّف للشبيهي.

هـ) إثبات نسبته إلى الشبيهي مِن قِبَلِ كبار المحققين والـمترجمين الـمغاربة: وعلى رأسهم تلميذه شيخ المحققين عبد الحي الكتاني في كتابيه "فهرس الفهارس"[1] و"النجوم السوابق الأهلّة فيمن لقيتُه أو اجتمعتُ به من الأجلة"[2]، إجازته "الفجر الساطع" لابن زيدان[3]. وعزاه له أيضاً ابن زيدان في "إتحاف أعلام الناس"[4]. ومحمد الباقر الكتاني في كتابه: "ترجمة الشيخ محمد الشهيد"[5]، وعبدالسلام بن عبدالقادر ابن سودة في كتابه: "إتحاف الـمُطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع"[6] وشيخنا محمد الـمنوني في "تاريخ الوراقة الـمغربية"[7]، والأستاذ عبد العزيز بن عبداللّه[8] والدكتور يوسف الكتاني[9] وغيرهم.

---

(1) فهرس الفهارس (929/2).

(2) مخطوط بخزانة الشيخ محمد الباقر الكتاني.

(3) انظر الوثيقة رقم 13.

(4) إتحاف أعلام الناس (520/5).

(5) ترجمة الشيخ محمد الكتاني الشهيد ص 127.

(6) إتحاف الـمطالع من موسوعة أعلام الـمغرب (2824/8).

(7) تاريخ الوراقة الـمغربية (ص 300).

(8) معلمة الفقه الـمالكي لعبد العزيز بنعبد اللّه، ووقع فيها سهواً اعتبار الفجر الساطع حاشية على الشمائل.

(9) مدرسة الإمام البخاري في الـمغرب 586/2.

المبحث الثاني: تحقيق عنوان الكتاب

أجمعت المصادر المعتمدة على أَنَّ شرحَ المؤلِّف الشبيهي لصحيح البخاري يسمّى: "الفجر الساطع على الصحيح الجامع" وهذا العنوان هو المثبت في جميع ما وقفتُ عليه من نسخ الكتاب، وهو المشتهر عند العلماء.

وكان المؤلِّف سمّى شرحه هذا في أول الأمر بـ: "النهر الجاري على صحيح البخاري" كما هو مثبت في مسودته[1]. ثم بعد تبييضه غيَّر عُنوانه إلى " الفجر الساطع على الصحيح الجامع " حيث شطَّب على العنوان الأول مِن متن شرحه، وكَتَبَ بخطِّه العنوان الأخير.

وذكر عبدالسلام ابن سودة في ترجمة المؤلِّف العنوانين معاً دون جزم[2]، وكأنه لم يطّلع على أصل المؤلِّف، أو اطّلع عليه فلم ينتبه إلى التشطيب على العنوان القديم – والعلم عند اللّه- .

(1) انظر الوثيقة رقم 18.

(2) إتحاف المطالع (2824/8).

المبحث الثالث: " نُسخ الفجر الساطع "

"للفجر الساطع على الصحيح الجامع " عدة نسخ، يوجد منها – حسب علمي – ما يلي:

أولا: النسخ التي نسخها محمد بن الحسين العرائشي بيده:

1) نسخةٌ كتبها لنفسه: وكانت بيده قبل وفاته – رحمه اللّه – حيث كان يُدَرِّسُ شرح صحيح البخاري منها كلّ شهر رمضان بالمسجد الأعظم بمدينة مكناس بعد صلاة التراويح بمقصورة التوقيت، لأنه كان موّقتاً.

وممّن رأى هذه النسخة تلميذه شيخنا المحقق محمد المنوني الذي يقول: «قرأت عليه "صحيح البخاري" أثناء كتاب الدعوات إلى أول كتاب الفتن... ويملي عليه تعليق الشيخ محمد الفضيل الشبيهي المسمّى بـ "الفجر الساطع على الصحيح الجامع" من نسخته المكتوبة بخطه»[1].

وهذه النسخة بقيت عند وَلَدِهِ الفقيه القاضي السيد الطاهر رحمه اللّه. وَبيعَتْ ضِمْنَ ما بيعَ مِن كتبه بعد موته، ولم يعرف مصيرها.

2) نسخةٌ كتبها للشيخ عبد الحي الكتاني: وكانت بالخزانة الحسنية تحت رقم 12838، ثم انتقلت إلى مكتبة خاصة بمراكش.

3) نسخةٌ كتبها للمؤرِّخ ابن زيدان: وتوجد بالخزانة الحسنية تحت رقم 11386ز، وهي التي اعتمدتُ عليها وسميتها: "المخطوطة".

ومعها الجزء الأول مكرراً ويشتمل على إجازة عبد الحي الكتاني لابنِ زيدان.

---

(1) انظر ترجمة المنوني المسمّاة: "الحياة التعلمية والتعليمية وما إلى ذلك" للأستاذ محمد المنوني، (نسخة خطية).

4) كراسة من عشر ورقات تتضمن مقدمة "الفجر الساطع"، وبعضاً من شرح حديث: «إنما الأعمال بالنيات»، عثرتُ عليها في الخزانة الوطنية بالرباط تحت رقم 3261ك، ويتوقع أنها بداية لنسخة أخرى.

ثانياً: نسخ أخرى من الفجر الساطع:

5) الثمن الأول من نسخة موجودة بمكتبة شيخنا محمد المنوني، ناسِخُها مجهول، وَيظُنُّ المنوني أنه محمد بن عبد السلام ابن حلاب المتوفى سنة 1362 هـ.

6) الثمن الأول من نسخة موجودة بمؤسسة آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية بالدار البيضاء، نسخها ابن المؤلِّفِ الناسخ عبدالصمد بن الفضيل الشبيهي، بتاريخ 1347هـ/ 1928م وهي بخط مغربي دقيق.

7) مُسَوَّدة المؤلِّف، وهي غير تامة، محفوظة عند حفدة المؤلِّف، وحازت على جائزة الحسن الثاني للمخطوطات سنة 1988 م.

8) نسخة صارت إلى قاضي مكناس محمد بن أحمد العلوي الاسماعيلي المتوفى سنة 1367 هـ / 1947 م[1].

9) نسخة كانت بيد علال الفاسي، وكتب عليها طُرَراً وزعم أنه سيطبعها[2]، ولا توجد بمؤسسة علال الفاسي بالرباط، ويُجْهَلُ مصيرُها.

10) أصلُ المؤلِّف بخطه، وهو عمدتي في تحقيق الفجر الساطع.

---

(1) أفادني بذلك الأستاذ محمد المنوني –رحمه الله–.

(2) المصدر نفسه.

المبحث الرابع: النسختان المعتمدتان في تحقيق "الفجر الساطع على الصحيح الجامع"

أ) الأصل المحفوظ في الإمارات العربية المتحدة:

كتبه المؤلِّف بيده وعُني به حيث نسخه أولاً في مسودّةٍ، وأخرجه منها ونقّحه، ثم راجعه وصححه وهذبه. وكان شرع في تأليفه سنة 1309 هـ كما هو مثبت في أعلى الورقة الأولى مِن المُسَوَّدة وانتهى منه سنة 1313 هـ فتكون مدة تأليفه أربع سنين.

ودامت عملية إخراجه مع تنقيحه من المسودّة ثلاث سنين، حيث انتهى من إخراج النصف الأول سنة 1314 هـ والنصف الثاني والأخير سنة 1316 هـ. أما مراجعته وتصحيحه وتهذيبه لهذا الأصل فكانت سنة 1317 هـ. وبهذا يمكن القول بأن هذا الأصل يمثل الإخراج النهائي للفجر الساطع على الصحيح الجامع.

ويعتبر هذا الأصل نسخة جيدة وتامّة، كُتِب متنُ البخاري فيها باللون الأحمر تمييزاً له عن الشرح، لكنه لم يظهر لي في المصوَّرة التي أُرْسِلَت إِلَيَّ، فَبَدا كأنه بياض، وليست بهذه النسخة خروم أو نقص وفيها كثير من الإلحاق والتشطيب، نُسِخَتْ بخط مغربي دقيق مِن صنف المُجَوْهر، مقياسها 16×11 سم، مسطرتها 28 سطر، ومعدل الكلمات في كل سطر حوالي 15 كلمة.

وكان هذا الأصل عند عائلة المؤلِّف، ثم صار إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو الآن محفوظ بالمجمع الثقافي للمخطوطات بمدينة: "أبو ظبي".

وأودّ الإشارة إلى أنني لم أَكُنْ على علمٍ بمكان وجود هذا الأصل، فاعتمدتُ على مخطوطة الرباط بخط الشيخ العرائشي - آتية الذكر- .

وبعدما أنهيتُ قسمي التحقيق والدراسة، وفقني اللّه سبحانه وتعالى إلى معرفة الـمكان المحفوظ فيه أصل الـمؤلِّف، فعملتُ على جلب مصورةٍ منه، وحصّلتُ عليها[1] – والحمد للّه الذي بنعمته تتمّ الصالحات – فاعتمدتُها وقابلتُ بها النص مرتين **ورمزت لها بـ**: "**الأصل** ". وتقع في أربعة مجلدات ضخام على النحو الآتي:

-المجلد الأول: يبدأ مِن خطبة الكتاب إلى "باب الـمعتكف يدخل رأسه البيت للغسل" ويتضمن 239 ورقة. وبآخره: «كمل تخريج ربع الفجر الساطع على الصحيح الجامع،بتوفيق ذي الفضل الواسع والـمن الذي لا معارض له ولا مدافع، قبيل انشقاق فجر سابع عشري جمادى الأولى عام أربعة عشر وثلاثمائة وألف. والحمد للّه على ما أنعم وألهم، وصلى اللّه على سيدنا محمد وسلم ومجد وعظم.

-المجلد الثاني: يبدأ من كتاب البيوع، وينتهي بـ: "باب القسامة في الجاهلية"، من كتاب مناقب الأنصار، عدد ورقاته 168. وبآخره: «قال مقيده محمد الفضيل ابن الفاطمي الشبيهي: تَمَّ تخريج النصف الأول من الفجر الساطع بتوفيق من اللّه ومعونته وتأييده وتولِّيه وهدايته، إثر زوال يوم الأربعاء فاتح محرم الحرام عام خمسة عشر وثلاثمائة وألف.

وكان الفراغ من تبيييضه عشية الثلاثاء ثامن ربيع الأول عام أحد عشر وثلاثمائة وألف. والحمد للّه بجميع محامده كلها...

-المجلد الثالث: يبدأ من: "باب مبعث النبي صلى اللّه عليه وسلم من كتاب: مناقب الأنصار، وينتهي بـ "باب إذا أصاب القوم غنيمة... من كتاب الذبائح والصيد.

---

(1) لايفوتني هنا تقديم الشكر الجزيل لجميع العاملين بالـمجمع الثقافي بـ: "أبوظبي" وعلى رأسهم الأستاذ بَسَّام. فجزاهم اللّه أحسن الجزاء، وأحيّي واسطة الخير الشيخ محمد بناني الرطل.

ويحتوي على 155 ورقة. وبآخره: تمَّ تخريج الربع الثالث من الفجر الساطع على الصحيح الجامع... عند شروق رابع جمادى الثانية عام خمسة عشر وثلاثمائة وألف.

-المجلد الرابع: يبدأ من كتاب الأضاحي إلى نهاية "الفجر الساطع". يتضمّن 196 ورقة. وبآخره: «قال مقيده محمد الفضيل بن الفاطمي الشبيهي... وكان الفراغ من تبييضه ضحوة يوم الثلاثاء ثامن عشر ربيع الثاني عام ثلاثة عشر وثلاثمائة وألف. ومن إخراجه من مبيضته بعد زوال يوم الأربعاء رابع محرم الحرام فاتح عام ستة عشر وثلاثمائة وألف.

ومن مراجعته وتصحيحه وتهذيبه ضحى يوم الثلاثاء خامس عشري صفر الخير عام سبعة عشر وثلاثمائة وألف» .

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ الـمؤلِّفَ كتب على طُرَّةِ آخرِ ورقةٍ من المجلد الأول ما محصّله أنه كان يرغب في تقسيم الكتاب إلى ثمانية أجزاء، وفي هذا الصدد يقول الـمؤلِّفُ -رحمه اللّه :-

«ظهر لي أن أجعل الربع آخر الزكاة ويكون الحج أول الربع الثاني لطول هذا الربع، وقصر الذي بعده. وظهر لي أمر آخر وهو الأَوْلَى أن يجعل الكتاب كله ستة أجزاء: هذا الجزء ينقسم نصفين، وآخرُ النصف: "الجمعة". واللذين يليانه يُتركان على حالهما. والرابع يُجعل في جزأين. وَأَوْلَى من ذلك أن يُجْعَل الكتاب ثمانية أجزاء، كلُّ جزء ينقسم نصفين، وعلى هذا العمل» .

ب) المخطوطة المحفوظة في الخزانة الحسنية بالرباط:

نسخها شيخ الجماعة بمكناس العلامة محمد بن الحسين العرائشي[1] بخطه المعروف والمشهور عند أهل الفن[2] من أصل المؤلِّف. وكان كَتَبَها برسم مكتبة المؤرخ ابن زيدان، ثم نُقِلت ضمن ما نقل من كتب المكتبة الزيدانية إلى الخزانة الحسنية بالرباط، حيث توجد هناك تحت رقم (11386ز).

وهي نسخة جيّدة وتامة. كتبت بخط واضح من صنف المُسْند، وتميّز فيها متن البخاري باللون الأحمر. مقياسها 14×9 سم. مسطرتها 22 سطراً، ومعدل الكلمات في كل سطر حوالي 13 كلمة.

وهي في غاية الضبط والإتقان، ليس بينها وبين أصل المؤلف اختلاف إلا في ألفاظ معدودة في مواطن قليلة، أشرتُ إليها في تعليقاتي على النص. وكان العرائشي -رحمه اللّه- يتوقّف أحياناً عند عبارات المؤلِّف، فيقوِّمها ويضبطها بالشكل والعبارة معاً أو بالشكل فقط، وربما ردَّ عليه، وكل ذلك في الحاشية.

ومن نماذج ذلك، قول العرائشي في حاشية الورقة (111أ من الجزء الثاني): «عبدالرحمن بن قُرْط بضم القاف وسكون الراء». وقوله في حاشية الورقة (130 ب من الجزء الثاني) أيضاً: «قولُ المؤلِّف: مِن قَنَعَ كَضَرَب، سَبْقُ قلم، والصواب من باب خَضَعَ كما في "المختار"، قال: القنوع: السؤال والتذلل، وبابه خضع. هـ. وقال في المصباح: قنع يقنع قنوعاً: سأل،هـ. فيتحد قَنَعَ -بالفتح-، وقنِع -بالكسر- في المضارع، فهو مفتوح

---

(1) ستأتي ترجمته بعد قليل.

(2) أدرج الشيخُ المنونيُّ الناسخَ العرائشيَّ في خانة النساخين الذين حققوا أرقاماً مرتفعة في نسخ الكتب، وذكر له من مستنسخاته تسعة عشر كتاباً في مواد منوعة، وأورد له لوحةً من مستنسخاته نموذجاً لخطّه. انظر تاريخ الوراقة المغربية (ص 300 – 302).

فيهما معاً، وكذا أتى الشاعر بقوله: «فاقنَع ولا تقنِع». إيهاماً للتناقض، ولا تناقض لاختلاف المعنى، فالأول: بمعنى الرضا، والثاني: بمعنى السؤال. هـ. قاله مقيده محمد العرائشي.

ولا نعرف بالتحديد متى شرع في كتابة هذه النسخة، وكم استغرق في نسخها،غير أننا وجدنا في آخر الجزء الثاني أنه انتهى من نسخه في ثالث عشر جمادى الثانية عام تسعة وعشرين وثلاثمائة وألف. ووجدنا أيضاً في نهاية الجزء الرابع أنه فرغ من نسخه في 26 حجة الحرام عام 1331 هـ.

وتقع نسخة العرائشي "**التي رمزت لها بالمخطوطة**" في ستة أجزاء على الشكل التالي:

الجزء الأول: يبدأ من خطبة الكتاب وينتهي بـ: "باب استيذان المرأة زوجها بالخروج إلى المسجد "، من كتاب الصلاة. وعدد أوراقه 221.

الجزء الثاني: يبدأ من كتاب الجمعة إلى "باب المعتكف يدخل رأسه البيتَ للغسل"، من كتاب الاعتكاف. وأوراقه 183.

الجزء الثالث: يبدأ من أول كتاب البيوع إلى: "باب القسامة في الجاهلية"، يتضمّن 262 ورقة.

الجزء الرابع: يبدأ بـ: "باب مبعث النبي صلى اللّه عليه وسلم" من كتاب مناقب الأنصار، وينتهي بـ: باب إذا أصاب القوم غنيمة... من كتاب الذبائح والصيد، ويحتوي على 250 ورقة.

الجزء الخامس: يبدأ بكتاب الأضاحي وينتهي بـ: " باب الموعظة ساعة ساعة "، من كتاب الدعوات، أوراقه 137 ورقة.

الجزء السادس: يبدأ بكتاب الرقاق إلى آخر الفجر الساطع، ويشمل 167 ورقة.

ج) ترجمة ناسخ " المخطوطة":

هو أبو عبدالله محمد بن الحسين العرائشي، يرقى نسبه إلى قاضي مكناس أثناء العهد الإسماعيلي أبي محمد عبد الوهاب بن الحاج محمد المدعو حَمّ. ولد في حدود عام 1280هـ- 1864م، حفظ القرآن، وأخذ عن كثير من العلماء ذكرهم في فهرسته المرسومة بـ: "عنوان السعادة والإسعاد لطالب الرواية بالإسناد". منهم المفضل بن الحاج المكي، وأحمد بن الطالب ابن سودة المري، وعبدالسلام ابن الحاج محمد الصنهاجي وغيرهم...

وكان معدوداً من كبار علماء مكناس، ماهراً في النحو والصرف، عارفاً بالفقه المالكي على العموم، متضلعاً في فقه العبادات، مشاركاً في علوم الحديث، والتجويد، والبيان، ملمّاً بالحساب والتوقيت.

وصفه شيخ الجماعة أبو العباس أحمد بن الخياط بـ: «الفقيه العلامة المحقق الدراكة الفهامة المشارك المدرس النفاعة... ذي التآليف العديدة والتحريرات المفيدة».

وقال فيه الأديب أبو العباس أحمد سكيرج: «ولصاحب هذه الترجمة ذهن وقّاد، وقريحة تامّة، وله الباع الطويل في علم النحو، والبيان، والفقه، والعروض، إلا أنه قليل النظم» .

واشتغل بالتدريس مدة تناهز أربعين سنة، عكف فيها على الإقراء والإفادة دون فتور، فكان يقرئ موطأ مالك، وصحيح البخاري بتعليق " الفجر الساطع "، وخلاصة ابن مالك، ومختصر خليل، وتحفة ابن عاصم، وغيرها...

وتخرَّج على يديه أعلام من أمثال: عبد الرحمن بن محمد بن عبدالرحمن ابن زيدان العلوي مؤرخ مكناس الشهير المتوفى سنة 1365 هـ/1946 م، ومَحمد – فتحاً – ابن المبارك الهلالي، وشيخنا المحقق محمد المنوني، وغيرهم.

وكان له اشتغالات أخرى كالعدالة، وتوقيت الجامع الأعظم، وإمامة مسجد الورزيغي، وعمل نائباً عن قاضي أحواز مكناس مدة وانزوى عن ذلك، كما كان في أحد الأعوام أحد نائبي مكناس في المجلس الحسبي الأعلى سنة 1335 هـ / 1915 م.

وكان له ولوع خاص بالنساخة حيث نسخ بيده الكثير من الكتب مثل: "الفجر الساطع"، و "التوشيح على الجامع الصحيح" للسيوطي، و "درة الحجال" لابن القاضي، و"الفهرسة الكبرى" لابن الخياط وغيرها[1].

كما اهتم بالتأليف فألَّف كتباً في مواضع متنوعة منها: "إتحاف الطالب القانع بفهم النظم المسمّى بالدرر اللوامع"، شرح فيه أرجوزة "الدرر اللوامع في مقرإ الإمام نافع" لأبي الحسن ابن برّي. و"التحذير والتنفير من الأفعال التي تؤدي إلى التكفير" و "درة الولدان في معرفة ما يجب على الأعيان". و"عنوان السعادة والإسعاد لطالب الرواية بالإسناد" وهو فهرس أشياخ وأسانيد المؤلِّف. وغيرها من المؤلفات.

وتوفي رحمه اللّه ليلة الأحد 10 شوال عام 1351 هـ الموافق 5 فبراير سنة 1933م[2].

د) الرموز المستعملة في الفجر الساطع:

استعمل المصنف بعض الرموز اختصاراً للفظ، فمن هذه الرموز:

المص: يعني به "المصنِّف" البخاري.

خ: يعني به "الشيخ خليل".

هـ: يرمز إلى انتهاء النقل.

---

(1) انظر هذه المستنسخات في: " تاريخ الوراقة المغربية " لمحمد المنوني.

(2) اقتطفت ترجمة العرائشي من الترجمة التي كتبها محمد المنوني بمجلة دعوة الحق ع 9 و 10 مزدوج السنّة 11 (1388هـ / 1968م) من ص 108 إلى 115. وانظر: "سل النصال للنضال بالأشياخ وأهل الكمال" لعبدالسلام ابن سودة (3016/8 – 3018) من موسوعة أعلام المغرب.

ح: يشير إلى: "حينئذ".

فح: يعني: "فحينئذ".

بخ: والـمراد به: "باختصار".

إلخ: ويعني: "إلى آخره".

ولم أكتب هذه الرموز مختصرة كما كتبها الـمؤلف، بل أوردتُها على وجهها الكامل إلا في رَمزي "هـ" و "إلخ" فأثبتهما كما ذكرهما الـمؤلف.

المبحث الخامس: منهجي في التحقيق

لم يكن تحقيق الفجر الساطع بالأمر الهيِّن، إذ عانيتُ فيه كثيراً، وواجهتني فيه صعوبات كبيرة لما يتضمنه من شرح على صحيح البخاري بالرواية المغربية التي مازالت في عالم المخطوطات، فكان عليَّ تحقيق الفجر الساطع، إضافة إلى ضبط متن البخاري ومقارنته بالروايات المشهورة المطبوعة والمخطوطة منها.

واستلزم منّي تحقيق الفجر الساطع اعتمادَ منهجٍ ينبني على الخطوات الآتية:

1) ضبط نصّ الفجر الساطع على الصحيح الجامع:

قمتُ بنسخ "الفجر الساطع" مِن نسخة العرائشي التي كنتُ أعتبرها فريدةً في تمامها، ثم قابلتُ ما نسختُه، وقرأتُه بتمعّن وتدبّر، وحاولتُ قدر الإمكان المحافظة على نصّ الكتاب كما كَتَبَهُ مؤلِّفه. فما وقع فيه من الأخطاء، جعلتُهُ بين قوسين وأشرتُ إليه في الحاشية مبيّناً الصواب. وما لاحظتُ فيه من نقص أو حذف لا يستقيم السياق دونه وتأكّدَ لديَّ أنه وقع سهواً من المؤلِّف أو الناسخ أثبتُّه في النصّ المحقّق بين معقوفتين ونبّهتُ على ذلك.

ثُمَّ لَمَّا ظفرتُ بمصورة مِن أصل المؤلِّفِ الذي رمزت له بـ: "الأصل" أعدتُ مقابلة نصّ: "الفجر الساطع" بنسخة العرائشي التي سمّيْتُها: "المخطوطة" فجعلتُ المثبتَ في النَّصِّ المُحَقَّقِ هو ما في الأصل. وما وجدتُه فيهما من خلاف ذكرتُهُ في الحاشية، وربّما أثبتُ ما في المخطوطة إذا كان ساقطاً في الأصل لكن بين معقوفتين أيضاً مع التنبيه عليه.

وأودُّ الإشارة إلى أَنَّ الفروقَ بين النسختين قليلة مما يدلّ على إتقان العرائشي -رحمه اللّه- . وزيادة في تحقيق نصّ الفجر الساطع، وضعتُ له علامات الترقيم مثل: الفاصلة،

والنقطة، وعلامتي التعجب، والاستفهام، والنقطتين بعد القول، والمزدوجتين... وشَكَلْتُ ما يحتاج إلى شكل، وذلك للمساعدة على قراءة النص.

2) ضبط متن صحيح البخاري الواقع في: " الفجر الساطع":

أشرتُ عند التعريف بأصل المؤلف أنه كتَبَ "متن صحيح البخاري" باللون الأحمر، وأنه لم يظهر غالباً في المصوّرة التي أُرْسِلتْ إليَّ من دولة الإمارات، فكانت: "مخطوطة العرائشي" هي معتمدي الوحيد في ضبط متن صحيح البخاري، فلا غرابة أن يجدَ القارئُ في التعليق على الاختلاف بين روايات صحيح البخاري الإشارة فقط إلى "المخطوطة" دون "أصل المؤلِّف" إلا في الحالات التي ظهر فيها "المتن" في "الأصل" فأُقدِّم ما في "الأصل".

والحقُّ أن نسخةَ العرائشي بلغت من الإتقان والضبط درجةَ الوثوق بها، وهذا ما تأكد لي جليّاً عند مقابلتها مع "أصل المؤلِّف". وزيادةً في تحقيق "متن البخاري" الواقعِ في "الفجر الساطع" بوصفه يمثل طريقاً من طرق الرواية المغربية لصحيح البخاري – والتي لم تطبع إلى الآن– فإنني بذلتُ جهداً في مقارنته مع عدة نسخ من صحيح البخاري وهي:

أ) نسخة الشبيهي لصحيح البخاري: وهي مخطوطة بخطه في عشرة أجزاء، وقفتُ عليها.

ب) نسخة ميّارة لصحيح البخاري: وهي مخطوطة بخطه في أربعة أسفار بالخزانة الوطنية بالرباط تحت رقم 662 ج.

وكلتاهما تمثلان طريقين للرواية السَّعادية لصحيح البخاري المسنَدَة إلى أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة عن الفربري عن البخاري.

ج) متن البخاري المُضَمَّن في فتح الباري لابن حجر[1]: لأنه اعتمد على رواية أبي ذر الهروي وفي ذلك يقول ابن حجر: "فليقع الشروع في الشرح والاقتصار على أتقن الروايات عندنا وهي رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة، لضبطه لها وتمييزه لاختلاف سياقها، مع التنبيه إلى ما يخالفها"[2].

تنبيه:

ننبِّه القارئَ إلى فائدة هامة وهي أن الحافظ ابن حجر اعتمد بالإضافة إلى روايته المستقلة عن أبي ذر الهروي، على أصل أبي علي الصدفي الذي طِيف به في مشارق الأرض ومغاربها، وجَعَلَهُ العمدة في تصحيح نصّ البخاري، وبنى عليه شرحه: "فتح الباري"، كما قال السخاوي. نقل هذا عنه ابنُ عبدالسلام الناصري في كتابه "المزايا" وفي "رحلته الصغرى"، وزعم أنه وقف على أصل أبي علي الصدفي وفي أوله مكتوب ما ذكرناه عن السخاوي. وهذا أمر هامّ يحتاج إلى تحقيق، وهو يدلّ كذلك على أن الرواية المغربية هي أصح روايات البخاري وأتقنها.

كما استأنستُ للمقارنة بنسخ أخرى مثل:

د) "صحيح البخاري": الطبعة الأميرية التي تمثل النسخة اليونينية. وحينما أُطْلِقُ "صحيح البخاري" فلا أعني به إلا هذه.

هـ) "إرشاد الساري" للقسطلاني لأنه اعتنى فيه صاحبه بالنسخة اليونينية، وذكر فيه الفروق بين روايات صحيح البخاري.

(1) ينبغي الإشارة إلى أنَّ " متن البخاري " الذي طبع مع " فتح الباري " ليس هو متن الرواية التي اعتمد عليها ابنُ حجر في شرحه. بل هو متنٌ لروايةٍ ملفقةٍ، أدرجها الناشرُ تيسيراً لمتابعة قراءة فتح الباري.

(2) فتح الباري (7/1).

وأسْفَرَتْ عملية المقارنة عن وجود فروق واختلافات كثيرة بين هذه النسخ، بل بين نسخة البخاري للشبيهي و "متن البخاري الواقع في الفجر الساطع"، ثم بينهما وبين نسخة ميارة. وقد ينفرد متن البخاري في الفجر الساطع برواية لفظ لا يوجد في النسخ الأخرى. وسيتبيّن للقارئ دقة هذا الأمر وعظم فائدته.

وتوضيحاً لمتن صحيح البخاري في "الفجر الساطع"، فإنني قمتُ بشكلِهِ كُلِّه استئناساً بعدة نسخٍ مطبوعة من صحيح البخاري، ومنها: صحيح البخاري (الطبعة الأميرية) لإتقانها. ورقمتُ أبوابه، وأحاديثه تبعاً لترقيم المحقق المرحوم فؤاد عبد الباقي لصحيح البخاري لشهرته وذيوعه[1]. وجعلتُ متن البخاري بالخط الكوفي تمييزاً له عن الشرح. والتراجمُ التي خلتْ من لفظ: "باب"، جعلتُ بجانبها مربّعاً يشير لبداية الباب هكذا □.

3) ضبط آي القرآن:

ضبطتُ آي القرآن الكريم الواردة في " الفجر الساطع " على رواية ورش لقراءة نافع. وكتبتُه بالرسم القرآني المغربي الشهير. ثم شكلتُهُ بعناية وجعلته بين قوسين مزهرين وبيّنتُ مواضع الآيات القرآنية والسور...

4) تخريج الأحاديث النبوية:

قمتُ بتخريج الأحاديث التي استشهد بها المؤلِّف في كتابه، وعزوتُها إلى مظانِّها. وبما أنَّ "الفجر الساطع" كتاب فقهي، آثرتُ عدم التوسع في تخريج الأحاديث واقتصرتُ على ما يحقق المطلوب. وسلكتُ في تخريج الأحاديث مسلكين:

---

(1) أشير إلى وجود ترقيمات أخرى لصحيح البخاري مثل ترقيم الدكتور مصطفى البغا، وترقيم الحاسوب.

-الأول إجمالي، حيث اعتمدتُ في التخريج على بعض كبار المحققين كالعراقي والهيثمي وابن حجر وغيرهم للوثوق بعزوهم وسعة اطلاعهم.

-الثاني تفصيلي، حيث أعزو الحديث مباشرة إلى من خرّجه، وربما بيّنتُ درجته من الصحة أو الضعف مستشهداً بأقوال علماء الحديث فيه. وتمييزاً للأحاديث النبوية جعلتُها بين مزدوجتين.

5) توثيق النقول:

اعتمدَ المؤلِّف في "الفجر الساطع" على كثير من المؤلَّفات، وحرص عند كل مسألة فقهية على نقل كلام العلماء فيها. لذلك رجعتُ إلى المصادر التي اعتمدها المؤلِّف، فوثقتُ النقول منها. وكان ذلك عملا مظنياً وذلك لسببين: الأول: كثرة مصادره وتنوعها. الثاني: أن كثيراً من هذه المصادر لم يزل مخطوطاً كما ستراه في قائمة المصادر والمراجع.

وكان منهجي في توثيق هذه النقول بالرجوع إلى المصادر الأصلية، فإذا تعذر عليّ ذلك وثّـقـتُهَا من المصادر التي نقلَتْ عنها مثل نقولات المؤلِّفِ عن الداودي، والمهلّب، ابن التين... فإني وثّقتُها من نقولات "فتح الباري" و"إرشاد الساري" و"إرشاد اللبيب" وغيرها لعدم وجود مصنفات هؤلاء الأعلام.

وكان المؤلِّف يعتمد اعتماداً كبيراً على "إكمال الإكمال" للأُبِّي في نقل كلام "المازري"، و"عياض"، و"أبي العباس القرطبي"، و"النووي" في شروحهم على صحيح مسلم. وكان الأُبِّي ينقل كلامهم بالمعنى، فكنتُ إذا رجعتُ إلى كتبهم وجدتُ كلامهم مغايراً لما نقله المؤلِّفُ الشبيهي ممَّا دفعني إلى توثيق كلامهم في الغالب من "إكمال الإكمال"، أو " أذكرُ كُتُبَهم مع إكمال الإكمال فأقول مثلا: «المفهم، وانظر: إكمال الإكمال» .

6) ترجمة الأعلام:

قمتُ بترجمة الأعلام المذكورين في الفجر الساطع، واعتمدتُ في الغالب على كتاب: "الأعلام" لخير الدين الزركلي، و: "معجم المؤلفين" لعمر رضا كحالة. وربما ترجمتُ من كتب أخرى مثل: "شجرة النور الزكية" لمخلوف أو "الاستيعاب" لابن عبدالبر أو "الإصابة" أو "تقريب التهذيب" لابن حجر أو "المعجم المشتمل على أسماء شيوخ الأئمة النبل" لابن عساكر. لكنني أختصر الترجمة فلا تتعدى في الغالب سطرين، أذكر اسم المترجم له، واسم أبيه وجده، ونسبته وكنيته ومذهبه الفقهي، ومؤلَّفاً من مؤلفاته أو نحو هذا. ثم أذيل الترجمة بتاريخ وفاته.

7) وضع الفهارس الفنية:

ختمتُ " التحقيق " بفهارس متنوعة تيسيراً للقارئ وتقريباً للفائدة، وجعلتُها سبعة فهارس كما يلي:

الأول: للآيات القرآنية.

الثاني: للأحاديث النبوية.

الثالث: للأعلام.

الرابع: للكتب.

الخامس: للفرق.

السادس: للقبائل والبلدان.

السابع: للأشعار.

وأفردتُ هذه الفهارس بمجلد خاص سميتُه: "الفهرس الماتع للفجر الساطع على الصحيح الجامع".

الملحق المشتمل على لائحة الوثائق

الحمد لله وحده وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه

يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وقرره المؤيد بعون الله وقوته أمره أننا أنعمنا على
[illegible] سيدي الفضيل [illegible] الفقيه [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] 1258

الوثيقة رقم 1

الحمد لله وحده — وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

[illegible]

الوثيقة رقم 2

الحمد لله وحده   وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه

يعلم الواقف من نواب إيالتنا على كتابنا هذا أننا [illegible] مولانا و[illegible]
أمركم الجناب بالاستمداد [illegible] وجهه [illegible] [illegible]
والمشاركة في العلوم الفقيه الجامع الخطيب البارع سيدي محمد [illegible]
أسبغنا عليه ما عمر جانبه من التوقير والاحترام وأدام [illegible] المنزل وبعث
منه [illegible] الله [illegible] [illegible] الإسلام [illegible]
أنا زدناه توقيرا وتعظيما [illegible] [illegible]
وكونه [illegible] واستمر [illegible] في العلم [illegible]
وتحليه مع ذلك بصلاح [illegible] [illegible]
استغناء [illegible] التكليفات [illegible] فعلى الواقف عليه من نواب
إيالتنا العمل بمقتضاه [illegible] [illegible] والسلام

في 7 جمادى الأولى عام [illegible]

الوثيقة رقم 3

الحمد لله وحده — وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

خليفتنا الحاج محمد مجاج أعانكم الله وسلام عليكم ورحمة الله عن خير
سيدنا نصره الله وبعد فقد أطلعنا الخير الأجل الفقيه العلامة
المحقق الأستاذ الفاضل الشيخ [illegible] علمه الله وأبقاه الله
الإدارية مناحة واليهم [illegible] ودينا [illegible] مرددا في
جميع أمواله وصيانته وملاقاة الخاصة بمن [illegible] مقتفيا آثار
نهج أمر الإسلام يجب أن [illegible] وتعامل في نفسه وأصحابه
وتعلقاته بمقتضى ما عليه [illegible] ونظر [illegible] الدراسي
الصحيحة النبوية الأصلية بشمس المغرب ومركز دائرته [illegible]
والمواطن [illegible] كانت وبالجملة فإن أراد الله
بكم خيرا [illegible] ومعاملتكم [illegible] بالجملة
ومراعاة تعلقاته من غير [illegible] والسلام [illegible]
على [illegible]

الوثيقة رقم 4

الحمد لله وحده   وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

محبنا الأعز الأرضى الأشرف [illegible] الخطيب سيد الفضل [illegible]
أمنك الله وسلام عليك ورحمة الله [illegible] سيدنا أيده الله وبعد فقد وصلنا
كتابك بما أنت عليه من الدعاء [illegible] سيدنا أيده الله [illegible]
وكتب التحرير [illegible] على [illegible] الخطابة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الله [illegible]
أيده الله [illegible] سبحانه [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

الوثيقة رقم 5

الحمد لله وحده   وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره وأدام في أفلاك السعود والمجد إشراقه
وأظهر به أنوار الحق الجلي وفي قرينه وما يليه من الوظائف ونعيد أمرنا ما سلكه الفقيه
النجيب الأمر الأنجب سيدي الفضيل بن الحاج محمد بن عبد القادر الإدريسي الشبيهي
على ما تضمنه ظهير أسلافنا المقدسين الأكرمين قدس الله روحهم الذي بيده من
تعيينه خطة الخطابة والإمامة الخمس بالمسجد الأعظم من الزاوية الإدريسية
بزرهون المعظمة بأمر زاوية مولاي إدريس الأكبر أعاد الله من بركته وأدام في أمن التعظيم
حرمته ونسرح قبضه الإعانة المعينة من أحباسها للقيام بذلك لما نعلم من وجاهته
فيرعاه الله من تمسكه بدينه وقيامه [illegible] وخيرته وأهليته ولا يتعاون [illegible] الزاوية وأعيان
وعامتها على رغبتهم في تسميته لذلك ونقرره على جميع الفعائض لديه مما لك إقرارا
تاما شاملا مطلقا عاما والمراد أمثاله بتولي إعانته وترفيعه ويهيئه له من الموجب من
الهداية كم نهر منا من الوقوف عليه من عمال الناحية أمرنا أن يعمل بمقتضاه ويقف عند حده
ولا يتعدى حد به أمرنا المعتز بالله تعالى في جمادى الثانية عام 1312

الوثيقة رقم 6

الحمد لله وحده — وصلى الله على سيدنا محمد وآله

يعلم من كتابنا هذا الكريم [illegible] الأوامر الشريفة بالإجلال والتعظيم أننا
بحول الله وقوته وشامل يمنه [illegible] جددنا لحامله الفقيه المدرس سيدي
[illegible] ابن الفقيه [illegible] الشيخ [illegible] على ما
كان بيده من [illegible] وخطتي الخطابة والإقامة [illegible] بالمسجد [illegible]
[illegible] أسماه الله [illegible]
[illegible] للقيام بها [illegible]
[illegible] بتقوى الله [illegible]
وقيام بواجب [illegible] والتزامه [illegible]
[illegible] والسلام في 2 شعبان [illegible] عام 132[illegible]

الوثيقة رقم 7

الحمد لله وحده   وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه

أذنا بحول الله وقوته وشامل يمنه ومنته العالم النزيه السيد الحسين الباعمي والسيد الماحي ابن الفقيه الخطيب سيد البغيل الإدريسي أن يعملا ما يقتضيه أمانتهم واحتياط من ديانته وزهده ابتغاء لما هما بصدده أذنا لهما إذنا تاما بكل الأسباب المذكورة أعلاه إجراء على مقتضاه والسلام في ١٢ رمضان عام ١٣٢٦

وسنشل

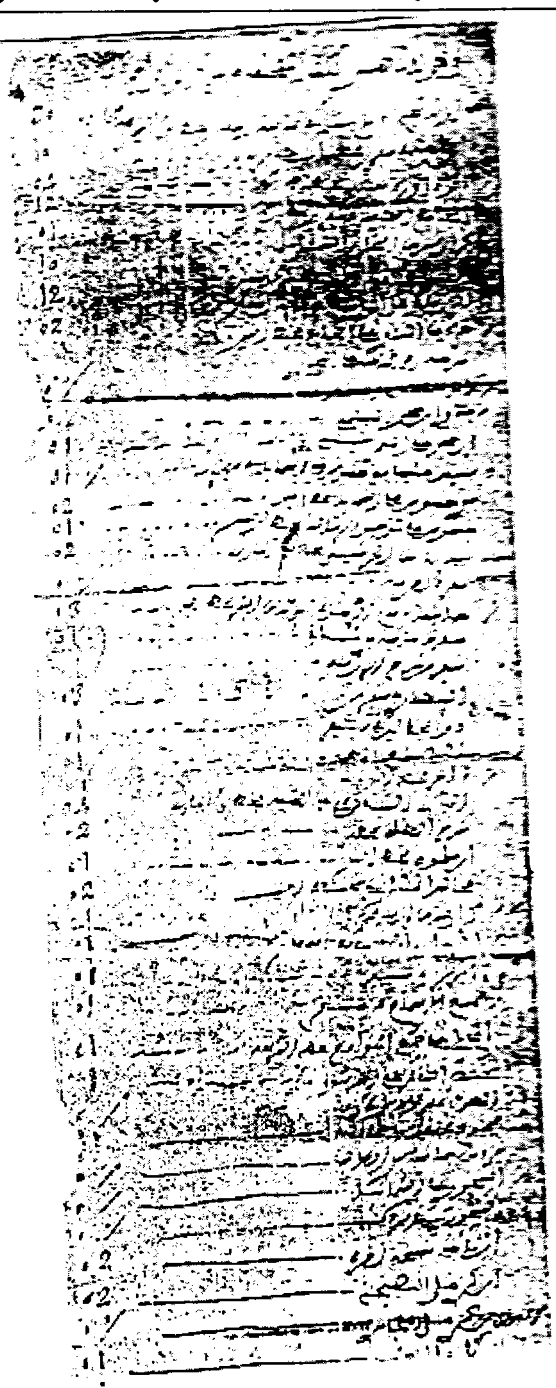
الوثيقة رقم 8

الحمد لله وحده   وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه

جددنا بحول الله وقوته وشامل يمنه ومنته لماسكه العدل الطالب محمد بن
الفقيه السيد الفضيل الشبيهي على ما بيده وترتيبه للخزانة مع ناظر أحباس
الزاوية الإدريسية بزرهون وكان العدل المنوب الطالب محمد بن محمد الخطاب
بتحرير أثاثها فيما تأخر من أحباس المذكورة أو يجري به على مقتضاه ويبذل له ما
كان يبذل لأجرة للعدل المنوب والسلام صدر به أمرنا الشريف في [illegible] رجب
عام 1326

الوثيقة رقم 9

الوثيقة رقم 10



الوثيقة رقم 11

الوثيقة رقم 12

الوثيقة رقم 12

[illegible]

الوثيقة رقم 13

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما



الوثيقة رقم 14

الوثيقة رقم 15

الوثيقة رقم 16

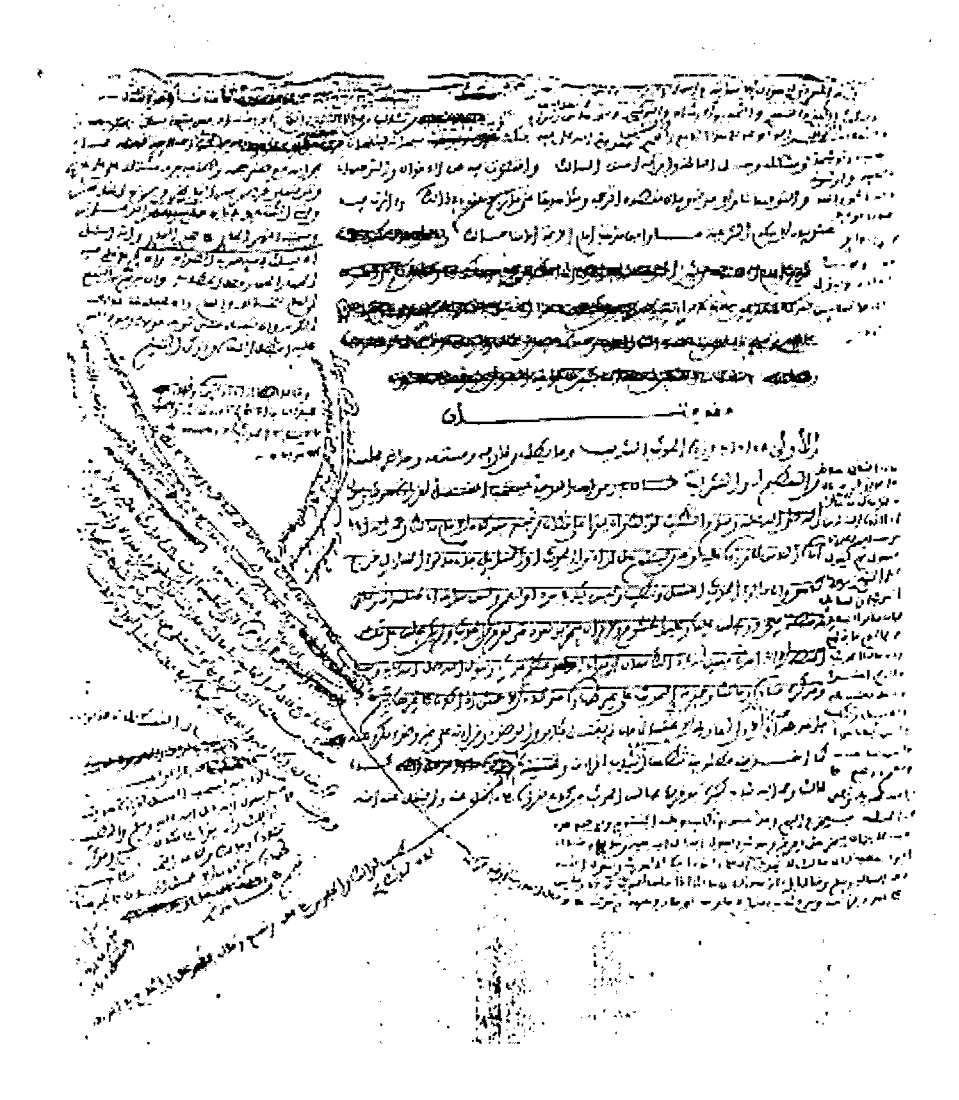
تم السفر العاشر من الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه [illegible]

[illegible]

كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم [illegible] التعبير الفتن الأحكام التمني خبر الواحد الاعتصام بالكتاب والسنة الرد على الجهمية وغيرهم التوحيد

[illegible]

الوثيقة رقم 17



الوثيقة رقم 18

قائمة المصادر والمراجع المعتمدة في شذى الروائح وفي تحقيق الفجر الساطع

أ) المخطوطات

1- إتحاف المغرم المعزى بتكميل الصغرى: المقّري أحمد بن محمد ت: 1041هـ. خ ع[1] 2884د.

2- إجازة أحمد بن محمد بن حمدون بن الحاج السلمي ت1316هـ/1899م، لأحمد بن عمر الخياط الحسني. خ ع 1427ك.

3- إجازة جعفر بن إدريس الكتاني ت1323هـ/ 1905م، لمحمد المدني بن علي ابن جلون. خ ع 1427ك ضمن مجموع.

4- إجازة علي بن ظاهر الوتري ت1322هـ/ 1904م، للفاطمي بن الحسين الصقلي. خ ع 1427 ضمن مجموع.

5- أجوبة مصطفى بن عبدالله الرماصي ت1136هـ. خ ع 1641 د في مجموع.

6- أرجوزة حول بعض فرق الجوطيين بفاس ومكناس: أبو القاسم الزياني ت1249هـ/1833م. خ ع 1264ك ضمن مجموع.

7- الإشراف على بعضِ مَن بفاس من مشاهير الأشراف: محمد الطالب بن حمدون ابن الحاج ت1274هـ. خ ع 653د.

8- إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم: القاضي عياض بن موسى أبو الفضل ت544هـ. الجزء الأول خ ح[2] 4037. وأيضاً خ ع 1281ج. ثم خ ع 933 ج.

(1) رمزُ (خ ع) يقصد به الخزانة العامة بالرباط، - المغرب - سابقاً، التي تسمى الآن الخزانة الوطنية.

(2) رمزُ (خ ح) يقصد به الخزانة الحسنية التابعة للقصر الملكي بالرباط

9- بهجة الأبصار في جميع من وقفتُ على تحقيق نسبه من آل النبي المختار: الودغيري محمد الحلفاوي ت بعد 1290هـ/ 1873م خ ع 1256ك في مجموع.

10- تحفة الأخيار في فضل الصلاة والسلام على النبي المختار: الرصاع محمد بن قاسم التونسي ت894هـ. خ ع 410ج.

11- بغية النقاد النقلة فيما أخذ به كتاب "البيان" وأغفله أو ألمّ فما أتمّه ولا أكمله: ابن المواق محمد بن أبي يحيى (ت642هـ). مكتبة الاسكوريال.

12- تحفة الباري شرح صحيح البخاري: زكرياء الأنصاري ت926هـ. خ ع 760ق.

13- تحقيق المباني وتحرير المعاني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني: أبو الحسن علي الشاذلي ت 939هـ. خ ع 760ك.

14- تعظيم المنّة بنصرة السنة: أحمد بن خالد الناصري ت 1315هـ. خ ع 530د.

15- تقييد التاودي ابن سودة على جامع خليل. خ ع الرباط 1643د ضمن مجموع من لوحة1ب إلى لوحة76ب.

16- تنبيه الغافل: التفجروتي. خ ع 845ك.

17- التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح: الزركشي محمد بن بهادر ت794هـ. خ ع 567ج. وأيضاً خ ع 712ق. ثم مخطوط جامع الأزهر رقم 336685.

18- التنويه والإشادة في التعريف بمقام رواية ابن سعادة: عبدالحي الكتاني ت 1383هـ. خ ع 3028ك.

19- التوشيح على الجامع الصحيح: السيوطي عبدالرحمن بن أبي بكر ت911هـ. خ ع 1893ك.

20- التوضيح شرح مختصر ابن الحاجب: خليل بن إسحاق المالكي ت776هـ. خ ع 1249ق.

21- الجامع الصحيح للبخاري، بخط العلامة ميارة ت 1041هـ. خ ع 662ج.

22- جامع خليل: خليل بن إسحاق ت776هـ. مخطوط جامع الأزهر 315863.

23- الجيش العرمرم الخماسي في دولة أولاد مولانا علي السجلماسي: الكنوسي محمد بن أحمد ت1294هـ/1877م. خ ع 965 د.

24- حاشية العارف الفاسي (ت 1036هـ) على شرح صغرى السنوسي. خ ع 811 د.

25- حاشية على صغرى السنوسي(دون ذكر مؤلفها). خ ع 2678 د.

26- حاشية مصطفى بن عبدالله الرماصي ت1136هـ على أم البراهين للسنوسي. خ ع 2499ك.

27- خلاصة الـدر النفيس: عبدالرحمن بن عبدالقادر الجوطي. خ ع 1264ك ضمن مجموع.

28- الدرة الفائقة في أبـنـاء علي وفاطمة: محمّد الزكي بن هاشم بن الكبير العلوي الـمدغري ت1270هـ. خ ع 48ج.

29- ذكر من اشتهر أمره وانتشر ممّن بعد الستين من أهل القرن الثالث عشر: الصقلي محمد الفاطمي بن الحسين الحسيني الفاسي ت1310م. خ ع 1264ك/9.

30- سمط الجوهر الفاخر من مفاخر النبي الأول والآخر: الـمهدي الفاسي. خ ع 521 ج.

31- سَنن الـمهتدين في مقامات أهل الدين الـمواق: محمد بن يوسف الغرناطي الـمالكي ت897هـ. خ ع 1161ق. خ ع 1093د.

32- الشجرة الزكية: مـحـمـد الـزكـي بـن هـاشـم بـن الـكـبـيـر الـمدغري ت1270هـ/ 1853م. خ ع 375ج.

33- شرح الانثي عشر حديثاً الآخرة من أربعين النووي: ابن كيران محمد الطيب بن عبدالمجيد ت1227هـ. خ ع 2875 د.

34- شرح الرسالة: الأنفاسي يوسف بن عمر ت 761هـ/1360م. خ ع 717ك.

35- شرح العشرة الثانية من الأربعين النووية: عبدالقادر ابن شقرون ت1219هـ. خ ع 828ج.

36- شرح النصيحة الكافية لـمن خصه اللّه بالعافية: ابن زكري محمد بن عبدالرحمن ت1144هـ. خ ع 2608ك.

37- شرح الوغليسية: زروق أحمد بن محمد الفاسي البرنسي ت899هـ. خ ع 866 ك. ومخطوط جامع الأزهر.

38- شفاء الغليل في حل مقفل خليل: ابن غازي محمد بن أحمد ت919هـ. خ ع 834 د.

39- صحيح البخاري: رواية ابن سعادة البلنسي ت 521 هـ. خ ع 1332 د.

40- عقدالجمان في شمائل السلطان سيدنا ومولانا عبدالرحمن بن هشام: أبو القاسم الزياني ت1249هـ. خ ع 40 ج.

41- عنوان السعادة والإسعاد لطلب الرواية بالإسناد: محمد بن الحسين العرائشي ت1351هـ/ 1933م. خ ح 12573.

42- فهرسة أحمد المدعو حميد بن محمد بن عبدالسلام بناني ت1327هـ/ 1909م. خ ع 1311ك ضمن مجموع.

43- فهرسة الشيخ عبدالحي الكتاني لمكتبته. خ ع 2952ك. خ ع 2953ك. خ ع 2955ك.

44- القول البديع في الصلاة على النبي الحبيب الشفيع: السخاوي محمد بن عبدالرحمن ت902هـ. خ ع 111ك.

45- الكشف عن مجاوزة هذه الأمة الألف: السيوطي عبدالرحمن بن أبي بكر ت911هـ. خ ع 728ك.

46- الكوكب المنير في شرح الجامع الصغير: العلقمي أبو بكر محمد بن عبدالرحمن بن علي ت969هـ/ 1561م. خ ع 463ق.

47- مختصر ابن عرفة: محمد بن محمد التونسي ت803هـ. خ ع 687ق. خ ع 878ق. خ ع 402ق.

48- مراصد الاطلاع: ابن زكري محمد بن عبد الرحمن ت1144هـ. خ ع 3287ك.

49- مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا: أحمد بن محمد الشمني ت872هـ. خ ع 1305ك.

50- المسالك شرح موطأ مالك: ابن العربي أبو بكر محمد بن عبدالله الأندلسي ت543هـ. خ ع 1562 فيلم.

51- المصابيح على الجامع الصحيح: الدماميني: محمد بن أبي بكر بن عمر ت827هـ/1424م. خ ع 1938ك. خ ع 718ق. خ ع 1927ك.

52- مطالع الحسن وأتباع السُّنن بطلوع راية مولانا الحسن: السملالي علي بن محمد ت1311هـ/1893م. خ ح81.

53- معونة القارئ لصحيح البخاري: الشاذلي أبو الحسن علي بن محمد ت939هـ. خ ع 484ق.

54- المناسك: خليل بن إسحاق ت776هـ. مخطوط جامع الأزهر 305330.

55- نسخة البخاري بخط الشبيهي محمد الفضيل بن الفاطمي ت1318هـ. مخطوط بمكتبة خاصة.

56- النكت على صحيح البخاري: تقي الدين السبكي علي بن عبدالكافي ت756هـ. خ ع 3007 فيلم.

ب المطبوعات

- القرآن الكريم: قراءة نافع برواية ورش. مطبعة فضالة صندوق إحياء التراث الإسلامي المشترك بين المغرب الإمارات.

1- الإبريز من كلام سيدي عبدالعزيز الدباغ أحمد بن مبارك. مطبعة بابي الحلبي ط1 1380هـ/ 1961م.

2- إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس: عبدالرحمن ابن زيدان (ت1946م). تقديم: عبدالهادي التازي. ط1 1350هـ/1932م. المطبعة الوطنية بالرباط.

3- إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين: مرتضى الزبيدي محمد بن محمد ت1205هـ. دار الفكر.

4- إتحاف المُطالع بوفيات رجال القرن الثالث عشر والرابع: عبدالسلام بن عبدالقادر ابن سودة ت1400هـ. من موسوعة أعلام المغرب. تحقيق: الدكتور محمد حجي. ط1 1417هـ/1996م دار الغرب الإسلامي.

5- الإتقان في علوم القرآن: السيوطي عبدالرحمن بن أبي بكر (ت911هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الهيئة المصرية للكتاب 1974م.

6- أجوبة عبدالقادر بن علي بن يوسف الفاسي. طبعة حجرية.

7- الأحاديث المختارة: الضياء المقدسي محمد بن عبدالواحد (ت643هـ) تحقيق عبدالملك بن دهيش مكتبة النهضة الحديثة مكة المكرمة ط1 1410هـ.

8- الإحاطة في أخبار غرناطة: لسان الدين بن الخطيب (ت776هـ). تحقيق: عبدالسلام شقور. كلية الآداب تطوان المغرب مؤسسة التغليف والطباعة والنشر للشمال 1987م.

9- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: ابن دقيق العيد تقي الدين أبو الفتح (ت702هـ). دار الكتب العلمية بيروت.

10- أحكام القرآن: ابن العربي محمد بن عبدالله (ت 543هـ). تحقيق علي البجاوي. دار الفكر.

11- أحكام القرآن: الجصاص أحمد بن علي الرازي (ت370هـ). تحقيق محمد الصادق قمحاوي. دار إحياء التراث بيروت 1405هـ.

12- الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام: القرافي أحمد بن إدريس الصنهاجي ت684هـ. تحقيق: الشيخ عبدالفتاح أبو غدة. دار البشائر الإسلامية بيروت.

13- إحياء علوم الدين: الغزالي أبو حامد محمد بن محمد (ت 505هـ). دار القلم بيروت.

14- أخبار التراث العربي: مجلة معهد المخطوطات العربية بالعراق، عدد25. 1406هـ / 1986م.

15- أخبار المدينة: ابن شبة أبو زيد عمر (ت262هـ). تحقيق فهيم محمد شلتوت. دار الفكر.

16- أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار: محمد بن عبدالله الأزرقي. تحقيق: رشد الصالح ملحس. دار الأندلس مطابع مايتوكرومو مدريد.

17- اختصار علوم الحديث: إسماعيل ابن كثير ت774هـ. ومعه: "الباعث الحثيث" لأحمد شاكر ت1378هـ. طIII .

18- الأدب المفرد: البخاري: محمد بن إسماعيل (ت256هـ). تخريج: محمد عبدالقادر عطا. دار الكتب العلمية لبنان. طI.

19- أدرار الشروق على أنواء الفروق مع الفروق للقرافي: ابن الشاط قاسم بن عبدالله. عالم الكتب.

20- الأذكار: النووي: يحيى بن شرف (ت676هـ). دار الفكر.

21- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: أحمد بن محمد القسطلاني (ت 923هـ). و بهامشه صحيح مسلم بشرح النووي. مصورة دار الكتاب العربي/ مصورة عن الطبعة السابعة بالمطبعة الأميرية ببولاق 1323هـ.

22- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: أبو السعود محمد بن محمد العمادي (ت951هـ). دار إحياء التراث العربي بيروت.

23- إرشاد اللبيب إلى مقاصد حديث الحبيب: ابن غازي المكناسي محمد بن أحمد (ت919هـ). تحقيق: عبدالله محمد التمسماني. مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية. 1409هـ/ 1989م.

24- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: الألباني ت1420هـ. المكتب الإسلامي طI 1405هـ / 1985م.

25- أسئلة وأجوبة: عبدالقادر الفاسي (ت1091هـ). بهامش: "أسئلة وأجوبة ابن سودة". طبعة حجرية سنة 1301هـ.

26- أساس البلاغة: الزمخشري محمود بن عمر (ت538هـ). تحقيق: عبدالرحيم محمود. دار المعرفة بيروت. 1402هـ/1982م.

27- الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الآثار: ابن عبدالبر أبو عمر يوسف بن عبدالله (ت463هـ). تحقيق سالم محمد ومحمد علي معوض. دار الكتب العلمية بيروت ط II 2000م.

28- الاستقصاء في أخبار دول المغرب الأقصى: أحمد الناصري ت 1930م. تحقيق: ولديْ المؤلف. دار الكتاب الدار البيضاء 1956م.

29- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ابن عبدالبر أبو عمر يوسف بن عبدالله (ت463هـ). تحقيق: علي البجاوي. دار الجيل بيروت. ط I 1412هـ/ 1992م.

30- أسد الغابة في معرفة الصحابة: ابن الأثير عز الدين علي بن محمد (ت630هـ). دار الفكر.

31- أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحد من العدد: ابن حزم علي بن سعيد (ت456هـ). تحقيق: سعيد كسروي. دار الكتب العلمية بيروت طI 1412هـ/ 1992م.

32- الإشراف على مسائل الخلاف: القاضي عبدالوهاب بن علي بن نصر (ت422هـ). تحقيق الحبيب بن الطاهر دار ابن حزم طI 1420هـ/1999م.

33- الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر أحمد بن علي (ت 852هـ). تحقيق: علي البجاوي. دار الجيل بيروت ط I 1412هـ/1992م.

34- إضاءة الدُّجُنَة في اعتقاد أهل السنة: المقّري أبو العباس أحمد بن محمد ت1041هـ. وشرحها محمد عليش المسمّى بـ: "الفتوحات الإلهية الوهبية على المنظومة المقرية". طبع بهامش حاشية محمد عليش على شرح العقيدة الكبرى للسنوسي. مطبعة محمد أفندي مصطفى سنة 1306هـ.

35- الاعتصام: الشاطبي إبراهيم بن موسى. (ت790هـ). دار المعرفة بيروت 1406هـ/1986م.

36- إعجاز القرآن: أبو بكر الباقلاني ت403هـ تحقيق أحمد صقر. دار المعارف. مصر الطبعة الرابعة. د.ت.

37- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري: الخطابي حمد بن سليمان (ت 388هـ). تحقيق: محمد بن سعيد آل سعود ط I 1409هـ/ 1988م.

38- إعلام الموقعين عن رب العالمين: محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية ت751هـ، تحقيق محمد عبدالسلام إبراهيم. دار الكتب العلمية. بيروت-لبنان. طI 1411هـ/ 1991م.

39- إعلام النبيل بجواز التقبيل: عبدالله بن محمد بن الصديق الغماري. عالم الكتب طII 1405هـ/1985م.

40- الإعلام بمن حلّ مراكش وأغمات من الأعلام: عباس بن إبراهيم السملالي التعارجي ت1379هـ. نشر عبدالوهاب بنمنصور. 1983م المطبعة الملكية - الرباط.

41- الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال و النساء من العرب والمستعربين و المستشرقين: الزركلي خير الدين. دار العلم للملايين ط 10. 1992م.

42- إفادة النصيح بالتعريف بسند الجامع الصحيح: محب الدين أبي عبدالله محمد بن عمر ابن محمد ابن رشيد السبتي الفهري الأندلسي (ت721هـ). تحقيق الدكتور محمد الحبيب ابن خوجة. الشركة التونسية لفنون الرسم.

43- اقتضاء العلم والعمل: الخطيب البغدادي أحمد بن علي (ت463هـ). تحقيق محمد الألباني. المكتب الإسلامي بيروت ط4 1397هـ.

44- آكام المرجان في أحكام الجانّ: محمد بن عبدالله الشلبي. ضبط وتصحيح أحمد عبدالسلام. دار الكتب العلمية بيروت - لبنان. ط I 1408هـ/1988م.

45- الاكتفا في مغازي رسول اللّه والثلاثة الخلفا: أبو الربيع سليمان الكلاعي (ت634هـ). تحقيق مصطفى عبدالواحد. مكتبة الخانجي. القاهرة- مصر. 1387هـ- 1968م.

46- اكتفاء القنوع بما هو مطبوع: إدورد فنديك. مصورة عالم الكتب عن طبعة الهلال بمصر سنة 1896م.

47- إكمال إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم: الأُبِّي محمد بن خليفة (ت 828هـ). مطبعة السعادة 1327هـ بأمر السلطان عبد الحفيظ العلوي. وطبعة دار الكتب العلمية.

48- إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم: عياض ت544هـ. تحقيق الدكتور يحيى إسماعيل. دار الوفاء مصر. ط1. 1419هـ/ 1998م.

49- ألفية السيرة النبوية: العراقي عبدالرحيم (ت806هـ) مع شرحها العجالة السنية للمناوي (ت1031هـ). دار المشاريع طI 1421هـ/2000م.

50- ألفية السيوطي في علم الحديث: السيوطي عبدالرحمن بن أبي بكر (ت911هـ). تصحيح وشرح: أحمد محمد شاكر. دار المعرفة.

51- الألقاب: أبو علي الغساني الجياني (ت498هـ). تحقيق: الدكتور محمد أبو الفضل. مطبعة فضالة المحمدية المغرب 1995م.

52- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: القاضي عياض بن موسى (ت544هـ). تحقيق: أحمد الصقر. دار الثرات القاهرة والمكتبة العتيقة تونس طII.

53- الأمالي المطلقة: ابن حجر أحمد بن علي (ت852هـ). تحقيق حميد بن عبدالمجيد. المكتب الإسلامي بيروت ط I 1416هـ.

54- الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: نور الدين عتر. مؤسسة الرسالة بيروت-لبنان. طII 1408هـ/1988م.

55- انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره: محمد الحجوي الثعالبي. نشر وتقديم محمد الصغير الخلوفي. مطبعة المعارف الجديدة. الرباط – المغرب ط4. 1994م.

56- انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري: ابن حجر أحمد بن علي (ت852هـ). تحقيق حمدي بن عبدالمجيد وصبحي بن جاسم. مكتبة الرشد الرياض وشركة الرياض للنشر والتوزيع طII. 1418هـ/1997م.

57- الأنساب: السمعاني عبدالكريم بن محمد (ت562هـ). تعليق: عبدالله البارودي. دار الجنان طI 1408هـ/1988م.

58- الإنصاف فيما بين العلماء من الاختلاف: ابن عبدالبر يوسف بن عبدالله (ت463هـ). مطبوع ضمن مجموعة الرسائل المنيرية. دار إحياء التراث العربي.

59- أنوار التنزيل وأسرار التأويل: البيضاوي عبدالله بن عمر ت791هـ. وبأسفله: "تفسير الجلالين". طII 1388هـ/ 1968م. مطبعة الحلبي وأولاده بمصر.

60- أنوار التنزيل وأسرار التأويل: القاضي البيضاوي: عبدالله بن عمر (ت791هـ). وبهامشه حاشية الكازروني أبو الفضل القرشي. تحقيق: عبدالقادر عرفان. دار الفكر بيروت 1416هـ/1996م.

61- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: إسماعيل باشا ت1339هـ. مصورة دار الفكر 1402هـ.

62- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: أحمد بن محمد شاكر ت1958م. دار الكتب العلمية لبنان طI 1403هـ/ 1983م.

63- الباهر في حكم النبي ﷺ بالباطن والظاهر: السيوطي جلال الدين (ت911هـ). تحقيق: سعيد اللحام دار الفكر اللبناني طI 1992م.

64- البحر الزخار المعروف بمسند البزار: البزار أحمد بن عمرو (ت292هـ). تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله. مكتبة العلوم والحكم بالسعودية طI 1995م (سبعة مجلدات).

65- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: الكاساني علاء الدين بن مسعود (ت587هـ). دار الكتاب العربي بيروت ط II 1982م.

66- بداية المبتدي في فقه الإمام أبي حنيفة: المرغيناني علي بن أبي بكر (ت593هـ). تحقيق حامد كرسون ومحمد بحيري. مطبعة محمد علي صبيح القاهرة طI 1355هـ.

67- بداية المجتهد ونهاية المقتصد: ابن رشد الحفيد محمد بن أحمد(ت595هـ). دار الفكر.

68- البداية والنهاية: ابن كثير إسماعيل بن عمر (ت774هـ). منشورات مكتبة المعارف بيروت.

69- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدري: عبدالفتاح القاضي. دار الكتاب العربي بيروت – لبنان. الطبعة الأولى 1401هـ/1981م.

70- البرهان في علوم القرآن: الزركشي محمد بن عبدالله (ت794هـ). تعليق: مصطفى عطا. دار الكتب العلمية بيروت. ط I 1408هـ/1988م.

71- بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفرائد: القاضي عياض بن موسى (ت544هـ). ومعه تفسير حديث أم زرع للسيوطي. تحقيق صلاح الدين الأدلبي وآخرون. وزارة الأوقاف المغربية 1395هـ/1975م.

72- بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس: أحمد بن يحيى الضبي ت599هـ. طبعة مجريط 1884م. وطبعة دار الكتب العلمية بتحقيق الدكتور روحيّة عبدالرحمن السويفي.

73- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال السيوطي (ت911هـ). دار المعرفة بيروت. د.ت.

74- بلوغ المرام: ابن حجر العسقلاني (ت852هـ). مع سبل السلام تحقيق فواز أحمد زمرلي وإبراهيم محمد الجمل دار الكتاب العربي طIII 1408هـ/1987م.

75- بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وما عليها: ابن أبي جمرة عبد الله (ت 699هـ). دار الكتب العلمية.

76- البهجة شرح التحفة: التسولي أبو الحسن علي بن عبدالسلام دار المعرفة الدار البيضاء.

77- البيان في عد آي القرآن: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت444هـ). تحقيق غانم قدوري الحمد. منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق. دولة الكويت 1988م.

78- البيان والتحصيل: ابن رشد الجد محمد بن أحمد (ت520هـ). تحقيق: الدكتور محمد حجي. دار الغرب الإسلامي.

79- التاج الإكليل لمختصر خليل: المواق محمد بن يوسف (ت897هـ). بهامش مواهب الجليل. دار الفكر. بيروت ط II 1398هـ.

80- تاج التراجم: ابن قطلوبغا زين الدين قاسم (ت879هـ). تحقيق: محمد خير. دار القلم، دمشق. طI 1413هـ/1992م.

81- تاج المفرق في تحلية علماء المشرق: خالد بن عيسى البلوي (ت767هـ). تحقيق الحسن السائح. صندوق إحياء التراث العربي المشترك بين المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة.

82- تاريخ ابن أبي خيثمة (ت279هـ) وأثره في الغرب الإسلامي إلى نهاية القرن السابع، مع تحقيق قسم من الصحابة نموذجاً: إعداد وتحقيق الدكتورة سناء الوسيني، بحث مرقون بدار الحديث الحسنية للدراسات الإسلامية العليا الرباط، تحت إشراف الدكتور محمد الراوندي. سنة 2003م/2004م.

83- تاريخ أصبهان: الأصبهاني أبو نعيم أحمد بن عبدالله (ت430هـ). تحقيق سيد كسروي. دار الكتب العلمية بيروت ط I 1410هـ/1990م.

84- تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان. ترجمة الدكتور عبدالحليم النجار. دار المعارف ط5.

85- التاريخ الإسلامي، القسم الرابع العهد الأموي: محمود شاكر. المكتب الإسلامي طI 1402هـ/1982م.

86- تاريخ الأمم والملوك: الطبري أبو جعفر محمد ابن جرير (ت 310هـ). دار الكتب العلمية. طIII 1411هـ/1991م.

87- تاريخ التراث العربي: فؤاد سزكين. تعريب فهمي أبو الفضل ومحمود حجازي. ط. الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر مصر (د ت).

88- تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس: ابن الفرضي عبدالله بن محمد (ت 403هـ). تصحيح: عزت العطار. مكتبة الخانجي القاهرة. ط III 1408هـ / 1988م.

89- التاريخ الكبير: البخاري محمد بن إسماعيل (ت 256هـ). مصورة دار الكتب العلمية.

90- تاريخ الوراقة المغربية: محمد المنوني ت1420هـ. منشورات كلية الآداب الرباط. طI. 1412هـ/ 1991م.

91- تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي أحمد بن علي (ت 463 هـ). دار الكتب العلمية.

92- تاريخ تطوان: محمد داود. تطوان 1979م.

93- تاريخ مدينة دمشق: ابن عساكر هبة اللّه بن عبداللّه (ت571هـ). تحقيق: محب الدين عمر بن غرامة. دار الفكر بيروت 1995م.

94- تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام: ابن فرحون اليعمري إبراهيم بن علي ت799هـ. وبهامشه: "العقد المنظم" لابن سلمون. مصورة دار الكتب العلمية الأولى للمطبعة الشرفية بمصر سنة 1301هـ.

95- التبصرة في أصول الفقه: الشيرازي أبو إسحاق إبراهيم بن علي (ت476هـ). تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو. دار الفكر دمشق طI 1403هـ.

96- التبصرة والتذكرة شرح ألفية العراقي: زين الدين العراقي عبدالرحيم بن الحسين. (ت806هـ). الكتب العلمية بيروت.

97- تحرير الكلام في مسائل الالتزام: محمد بن محمد الحطاب ت954هـ. تحقيق عبدالسلام الشريف. دار الغرب الإسلامي. بيروت ط1 1404هـ/1984م.

98- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي: المباركفوري محمد بن عبدالرحيم (ت 1353هـ). ضبط: عبدالرحمن محمد عثمان مصورة دار الفكر ط III 1399هـ / 1979م.

99- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: المزي يوسف بن الزكي عبدالرحمن (ت 742هـ). تحقيق: عبدالصمد شرف الدين. مصورة دار الكتب العلمية عن الدار القلمية بومباي سنة 1396 – 1397هـ.

100- تحفة الباري بشرح صحيح البخاري: زكرياء الأنصاري ت926هـ. بهامش إرشاد الساري وبحاشيته شرح النووي على مسلم. المطبعة الميمنية سنة 1905م.

101- تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام: ابن عاصم محمد بن محمد ت829هـ. مطبوع مع البهجة شرح التحفة للتسولي. مصورة دار المعرفة الدار البيضاء.

102- التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة: السخاوي شمس الدين محمد (ت902هـ). دار الكتب العلمية ط1 1414هـ/1993م.

103- تحفة الملك العزيز بمملكة باريز: العمروي إدريس بن الوزير محمد. تقديم: زكي مبارك. من أدب الرحلات.

104- تحفة الودود بأحكام المولود: ابن القيم محمد بن أبي بكر (ت751هـ). تحقيق عبدالغفار البنداري. دار الجيل بيروت. ط1 1408هـ/1988م.

105- تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي: عبدالفتاح أبو غدة المتوفي يوم 8 شوال 1417هـ. دار القلم دمشق. ط1 1411هـ/ 1993م.

106- تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد: العلائي خليل بن كيكلدي (ت761هـ). تحقيق: الدكتور إيراهيم محمد السلفيتي. دار الكتب الثقافية الكويت.

107- تحقيق النصوص ونشرها: عبدالسلام هارون. مكتبة السنة. القاهرة مصر. ط5 1410هـ

108- تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني: الغساني الجزائري (ت 682 هـ). تحقيق: كمال الحوت. دار الكتب العلمية لبنان. ط1 1411هـ / 1990م.

109- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: جلال السيوطي (ت911هـ). تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف. ط. دار الفكر د.ت.

110- التدوين في أخبار قزورين: عبدالكريم بن محمد الرافعي. تحقيق عزيزاللّه العطاردي. دار الكتب العلمية بيروت. 1987م.

111- تذكرة الحفاظ: الذهبي محمد بن أحمد (ت 748هـ). دار الكتب العلمية لبنان.

112- تذكرة الحفاظ: جلال السيوطي(ت911هـ). تحقيق علي محمد عمر. مكتبة وهبة القاهرة. 1393هـ/1973م.

113- تذكرة المحسنين ضمن موسوعة أعلام المغرب: عبدالكبير بن المجدوب الفاسي (ت1295هـ-1878م). تحقيق محمد حجي. دار الغرب الإسلامي ط1 1417هـ/1996م.

114- التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة: القرطبي أبو عبداللّه محمد بن أحمد (ت 676هـ). مصورة دار الفكر.

115- التذكرة في القراءات الثمان: طاهر بن غلبون. تحقيق: أيمن رشدي سويد. نشر الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة. ط1 1412هـ/1991م.

116- ترتيب المدارك: القاضي عياض بن موسى (ت544هـ). طبعة وزارة الأوقاف بالمغرب.

117- ترجمة الشيخ محمد الكتاني الشهيد: محمد الباقر الكتاني. مطبعة الفجر 1962م.

118- الترغيب والترهيب: المنذري عبدالعظيم بن عبدالقوي (ت656هـ) دار الكتب العلمية بيروت طI 1417هـ.

119- التسهيل لعلوم التنزيل: ابن جزي محمد بن أحمد (ت741هـ). تحقيق: محمد عبدالمنعم اليونسي وإبراهيم عطوة عوض الناشر: أمّ القرى للطباعة والنشر القاهرة.

120- التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي: ابن الزيات يوسف بن يحيى التادلي (ت617هـ). تحقيق: أحمد توفيق. منشورات كلية الآداب الرباط جامعة محمد الخامس المغرب سلسلة بحوث. طII 1997م.

121- تعجيل المنفعة بزوائد الأئمة الأربعة: ابن حجر أحمد بن علي (ت852هـ). تحقيق الدكتور إكرام اللّه إمداد الحق. دار الكتاب العربي بيروت ط I.

122- التعليق المغني على سنن الدارقطني: عبدالعظيم آبادي. بهامش سنن الدارقطني. تصحيح: عبداللّه هاشم يماني. دار المحاسن. القاهرة 1386هـ/ 1966م.

123- تفسير أبي السعود أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: أبو السعود بن محمد العمادي الحنفي ت982هـ تحقيق: عبدالقادر أحمد عطا. مكتبة الرياض الحديثة بالرياض 1401هـ/ 1981م.

124- تفسير الجلالين: جلال الدين المحلي ت864هـ وجلال الدين السيوطي ت911هـ. طبعة دار المعرفة بيروت.

125- تفسير الخازن المسمّى: "لباب التأويل في معاني التنزيل": الخازن علي بن محمد ت725هـ. وبهامشه: تفسير النسفي عبداللّه بن أحمد ت710هـ المسمّى: "مدارك التنزيل وحقائق التأويل. مصورة دا رالفكر عن طبعة الشرفية بمصر سنة 1321هـ.

126- تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم والصحابة التابعين: ابن أبي حاتم عبدالرحمان بن محمد (ت327هـ). تحقيق: أسعد محمد الطيب. مكتبة نزار مصطفى الباز مكة المكرمة طII 1419هـ/1999م.

127- تفسير القرآن العظيم: ابن كثير إسماعيل بن عمر (ت 774هـ). مكتبة المعارف الرياض.

128- التفسير الكبير: فخر الدين الرازي محمد بن عمر ت606هـ. المطبعة المصرية القاهرة ط1 1357هـ/1938م.

129- تقريب التهذيب: ابن حجر أحمد بن علي (ت 852هـ). تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف. ط II 1395هـ/ 1975م. دار الفكر.

130- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير: النووي يحيى بن شرف (ت676هـ). تعليق صلاح عريضة دارالكتب العلمية طI 1407هـ/1987م.

131- تلخيص المستدرك: الذهبي محمد بن أحمد (ت 748هـ). بهامش المستدرك. مصورة دار المعرفة لبنان.

132- التلخيص مع كتاب "مطول على التلخيص" للتفتازاني: القزويني محمد بن عبدالرحمن أبو المعالي ت739هـ. انظر مطول على التلخيص.

133- التلقين: القاضي عبد الوهاب بن علي (ت 422هـ). مطبوعات وزارة الأوقاف المغربية.

134- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ابن عبدالبر يوسف بن عبداللّه (ت463هـ). مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

135- التنبيه المعرب عمّا عليه الآن حال المغرب: الحسن بن الطيّب بوعشرين. تصحيح: الشيخ محمد المنوني ت1420هـ. الطبعة الأولى 1415هـ/1994م. دار نشر المعرفة للنشر والتوزيع الرباط.

136- التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح: الزركشي محمد بن بهادر (ت794هـ). تحقيق أحمد فريد. مكتبة نزار مصطفى الباز مكة المكرمة ط I 1420هـ/ 2000م.

137- تهذيب الأسماء واللغات: النووي يحيى بن شرف (ت 676هـ). مصورة دار الكتب العلمية عن المطبعة المنيرية.

138- تهذيب التهذيب: ابن حجر أحمد بن علي (ت 852هـ). مصورة دار الفكر. طI 1404هـ/ 1984م.

139- التهذيب في اختصار المدونة: البراذعي خلف بن محمد (ت. ق. 4هـ). تحقيق: الدكتور محمد الأمين بن الشيخ. دار البحوث للدارسات الإسلامية وإحياء الثرات. سلسلة الدراسات الفقهية طI 1423هـ/2002م.

140- التوشيح شرح الجامع الصحيح: السيوطي أبو الفضل عبدالرحمن (ت911هـ). تحقيق رضوان جامع. مكتبة الرشد الرياض وشركة الرياض للنشر والتوزيع طI 1419هـ/1998م.

141- التيسير بشرح الجامع الصحيح في أحاديث البشير النذير: المناوي عبدالرؤوف ت1021هـ. مصورة المكتب الإسلامي عن طبعة بولاق (د ت).

142- التيسير في القرات السبع: الداني أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت444هـ). تحقيق: أوتويرتزل دار الكتاب العربي طIII 1406هـ/1985م.

143- جامع الأمهات: ابن الحاجب جمال الدين عمر (ت646هـ). تحقيق الأخضر الأخضري. اليمامة للطباعة والنشر ط II 1421هـ/2000م.

144- جامع البيان في تفسير آي القرآن: الطبري محمد بن جرير (ت 311هـ). دار الفكر 1408هـ.

145- جامع التحصيل في أحكام المراسيل: العلائي أبو سعيد بن خليل كيكلدي (ت761هـ). تحقيق حمدي عبدالمجيد. عالم الكتب بيروت طII 1407هـ/1986م.

146- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير: السيوطي عبدالرحمن بن أبي بكر (ت911هـ). دار الفكر لبنان.

147- جامع خليل بشرح التاودي ابن سودة ت1209هـ. بهامش شرح محمد بن قاسم جسوس لتصوف عبدالواحد ابن عاشر. طبعة حجرية 1315هـ.

148- الجامع لأحكام القرآن: القرطبي محمد بن أحمد أبو عبدالله (ت671هـ). دار الكتب المصرية.

149- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: الخطيب البغدادي أحمد بن علي (ت463هـ). تحقيق: الدكتور محمد الطحان. مكتبة المعارف الرياض. 1403هـ/1983م.

150- الجامع من المقدمات: ابن رشد الجد محمد بن أحمد (ت520هـ). تحقيق: الدكتور المختار بن الطاهر التليلي. دار الفرقان الأردن. طI. 1405هـ/ 1985م.

151- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس: أبو عبدالله محمد بن فتوح الحميدي (ت488هـ). الدار المصرية للتأليف والترجمة القاهرة ط1 1386هـ/1966.

152- الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم عبدالرحمن بن محمد (ت327هـ). مطبعة مجلس دائرة المعارف 1371هـ/ 1952م.

153- جمع الجوامع: السبكي تاج الدين عبدالوهاب بن علي (ت 771هـ). مع "مجموع المتون".

154- جمهرة أنساب العرب: ابن جزم أحمد بن سعيد (ت 456هـ). دار الكتب العلمية لبنان.

155- الجواهر الحسان في تفسير القرآن: الثعالبي (ت1064هـ). منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان د.ت.

156- حاشية ابن القيم على سنن أبي داود: ابن القيم محمد بن أبي بكر (ت751هـ). دار الكتب العلمية بيروت طII 1415هـ/1995م.

157- حاشية ابن زكري على البخاري: محمد بن عبد الرحمن (ت 1144هـ). طبعة حجرية.

158- حاشية ابن عابدين المسماة: رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار في فقه مذهب أبي حنيفة: ابن عابدين محمد أمين. دار الفكر للطباعة والنشر بيروت 1421هـ.

159- حاشية الحفني مع شرح ابن حجر الهيتمي على متن الهمزية في مدح خير البرية. بدون بيانات.

160- حاشية الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر خليل: وبهامشه حاشية المدني علي كنون. مصورة دار الفكر سنة 1398هـ/ 1978م عن الطبعة الأميرية ببولاق سنة 1306هـ.

161- حاشية السندي على صحيح البخاري: محمد بن عبدالهادي السندي ت1138هـ بهامش "الجامع الصحيح". المطبعة العثمانية المصرية. طI 1351هـ/1932م.

162- حاشية العارف الفاسي على البخاري: عبدالرحمن بن محمد (ت 1036هـ) بهامش حاشية ابن زكري على البخاري. ط. حجرية.

163- حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني على الرسالة: العدوي علي الصعيدي. مصورة دار المعرفة الدار البيضاء.

164- الحاوي للفتاوى ي الفقه وعلوم التفسير: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت911هـ. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. طIII 1378هـ/1959م. مطبعة السعادة 1959م.

165- حدود ابن عرفة مع شرح الرصاع: ابن عرفة محمد الورغمي (ت803هـ). تحقيق محمد أبو الأجفان الطاهر المعموري. دار الغرب الإسلامي بيروت ط I 1993م.

166- حسن الإسوة بما ثبت من الله ورسله في النسوة: القنوجي محمد صيق حسن (ت1307هـ). تحقيق: حلمي بن إسماعيل دار العقيدة للتراث طI 1422هـ/2001م.

167- حصول التفريج بأصول التخريج: أحمد ابن الصديق ت1380هـ. تحقيق: فنيدة حديوي. مرقون على الآلة الكاتبة بكلية الآداب ابن مسيك. (بحث الإجازة)، تحت إشرافي.

168- الحلل السندسية في الأخبار التونسية للسراج. تحقيق الحبيب الهيلة. الدار التونسية للنشر تونس.

169- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم أحمد الأصفهاني (ت430هـ). دار الكتاب العربي بيروت ط4 1405هـ.

170- الحنين بوضع حديث الأنين: أحمد ابن الصديق ت1380هـ تحقيق: أمينة كوبيال. مرقون على الآلة الكاتبة بكلية الآداب ابن مسيك. (بحث الإجازة) تحت إشرافي.

171- الحياة التعلمية والتعليمية وما إلى ذلك: محمد المنوني. مجلة المشكاة بالمغرب عدد 34-35. 1422هـ/2001م.

172- الخصائص الكبرى: السيوطي عبدالرحمن بن أبي بكر ت911هـ. تحقيق: محمد خليل الهراس. دار الكتب الحديثة (بدون تاريخ).

173- خلاصة البدر المنير في تخريج كتاب الشرح الكبير للرافعي: ابن الملقن عمر بن علي (ت804هـ). تحقيق حمدي عبدالمجيد. مكتبة الرشد الرياض ط I 1410هـ.

174- خلق أفعال العباد: البخاري محمد بن إسماعيل ت256هـ. مكتبة التراث الإسلامي.

175- الدارس في تاريخ المدارس: النعيمي عبدالقادر بن محمد (ت978هـ). تحقيق: إبراهيم شمس الدين دارالكتب العلمية بيروت ط1 1410هـ.

176- دخائر المواريث في الدلالة على مواضيع الحديث: عبدالغني النابلسي. دار المعرفة بيروت ودار الحديث القاهرة.

177- الدر المنثور في التفسير بالمأثور: جلال السيوطي (ت911هـ). طبع المكتبة الإسلامية ومكتبة جعفري. طهران إيران د.ت.

178- درة الحجال في أسماء الرجال: ابن القاضي محمد بن محمد (ت1025هـ). تحقيق محمد الأحمدي. المكتبة العتيقة تونس ودار الثرات القاهرة.

179- الدرر البهية والجواهر النبوية في الفروع الحسنية والحسينية: إدريس بن أحمد الفضيلي العلوي. طبعة حجرية.

180- الدرر السنية في أخبار السلالة الإدريسية: السنوني محمد بن علي (ت1276هـ). دار القلم بيروت. ط1 1406هـ/ 1986م.

181- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ابن حجر: أحمد بن علي (ت852هـ). دار الجيل بيروت.

182- دلل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها: أحمد الخازندار ومحمد الشيباني. مكتبة ابن تيمية الكويت. ط1 1403هـ/1983م.

183- دليل مؤرخ المغرب الأقصى: عبدالسلام بن عبدالقادر ابن سودة المري (ت1400هـ). دار الكتاب الدار البيضاء. ط2 1960م.

184- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: ابن فرحون. تحقيق أحمد الأحمدي أبو النور. دار التراث د.ت.

185- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة: ابن بسام علي الشنتريني (ت542هـ). تحقيق: سالم مصطفى البدري. دار الكتب العلمية ط1 1419هـ/1998م.

186- الذخيرة: القرافي أحمد بن دريس (ت684هـ). تحقيق محمد حجي وآخرون. دار الغرب بيروت 1994هـ.

187- الذرية الطاهرة النبوية: الدولابي أبو بشر محمد بن أحمد (ت310هـ). تحقيق سعد المبارك الحسن. الدار السلفية الكويت ط I 1407هـ.

188- الرحلة الإبريزية إلى الديار الإنجليزية سنة 1276هـ/ 1860م: محمد الطاهر بن عبدالرحمن الفاسي. تحقيق: محمد الفاسي. مطبعة جامعة محمد الخامس فاس 1387هـ/ 1967م.

189- الرحلة في طلب الحديث: البغدادي أحمد بن علي (ت463هـ). تحقيق: نور الدين عتر. دار الكتب العلمية بيروت طI 1395هـ.

190- الرحمة الغيثية بالترجمة الليثية ضمن مجموع الرسائل المنيرية: ابن حجر: أحمد بن علي (ت852هـ). دار إحياء الثاراث العربي بيروت 1970م.

191- الرد على من ذهب إلى تصحيح علم الغيب من جهة الخط: ابن رشد الجد: محمد بن أحمد (ت520هـ).

192- الرسائل الكبرى: ابن عباد محمد بن إبراهيم (ت792هـ). طبعة حجرية عام 1320م.

193- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة الكتاني: محمد بن جعفر (ت1345هـ). تحقيق: محمد منتصر الكتاني. دار البشائر الإسلامية ك4 1406هـ /1986م.

194- الرسالة في علم التصوف: القشيري عبدالكريم بن هوازن ت465هـ وعليها: "هوامش من شرح زكرياء الأنصاري". طبعة جديدة 1407هـ/1987م دار أسامة بيروت.

195- روح البيان في تفسير القرآن: إسماعيل حقي البروسوي ت1137هـ. دار الفكر.

196- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: محمود الأولسي. ط. إدارة الطباعة المنيرية. مصر د.ت.

197- الروح: ابن القيم محمد بن أبي بكر (ت751هـ). دار الجيل 1408م/1988م.

198- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام: السهيلي عبدالرحمن (ت581هـ) ومعه: "السيرة النبوية" لابن هشام (ت218هـ). تحقيق وتعليق: عبد الرحمن الوكيل. طI 1387هـ/ 1967م دار الكتب الحديثة بمصر.

199- الروض المعطار في خبر الأقطار: الحميري محمد بن عبدالمنعم. تحقيق: إحسان عباس. مؤسسة ناصر الثقافة بيروت ط II 1980م.

200- الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون: ابن غازي محمد بن غازي العثماني ت919هـ. تحقيق: عبدالوهاب ابن منصور. المطبعة الملكية الرباط. طI 1408هـ/ 1988م.

201- روضة الطالبين وعمدة المفتين: النووي يحيى بن شرف (ت676). المكتب الإسلامي بيروت طII 1405هـ.

202- رياض الصالحين: النووي يحيى بن شرف (ت676هـ). تحقيق: شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة ط20. 1412هـ/1991م.

203- زاد المعاد في هدي خير العباد: ابن قيم المدرسة الجوزية محمد بن أبي بكر (ت751هـ). تحقيق: شعيب وعبدالقادر الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة.طII. 1410هـ/ 1981م.

204- الزهد: ابن المبارك عبدالله (ت 181هـ). تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. دار الكتب العلمية.

205- سبل السلام شرح بلوغ المرام: الصنعاني الأمير محمد بن إسماعيل ت1182هـ. تصحيح: فواز أحمد مرلي وإبراهيم محمد الجمل. طIII. 1407هـ/1987م. دار الكتاب العربي.

206- سلسلة الأحاديث الصحيحة: الألباني محمد ناصر الدين. (المجلد 3) الدار السلفية الكويت. طI 1399هـ/ 1997م.

207- سلسلة الأحاديث الصحيحة: الألباني محمد ناصر الدين. (المجلد5). مكتبة المعارف الرياض. طI 1412هـ/ 1991م.

208- سلسلة الأحاديث الصحيحة: الألباني: محمد ناصر الدين: (المجلد6) القسم الأول والثاني. مكتبة المعارف الرياض. . طI 1416هـ/ 1996م.

209- سلسلة الأحاديث الضعيفة: الألباني محمد ناصر الدين. (المجلد1). المكتب الإسلامي. ط4 1398هـ.

210- سلسلة الأحاديث الضعيفة: الألباني محمد ناصر الدين. (المجلد2). المكتب الإسلامي. طI 1399هـ.

211- سلوة الأنفاس: الكتاني محمد بن جعفر (ت1345هـ). طبعة حجرية. 1316هـ.

212- السنن (المجتبى) أحمد بن شعيب النسائي (ت303هـ). وبهامشه شرح السيوطي و حاشية السندي. مصورة دار الفكر. ط I 1348هـ/ 1930م.

213- سنن الترمذي مع تحفة الأحوذي.

214- سنن الدارمي: عبد اللّه بن عبد الرحمن (ت 255هـ). دار الكتب العلمية.

215- السنن الكبرى: البيهقي أحمد بن الحسين (ت 458هـ). دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى 1414هـ/ 1994م.

216- السنن: ابن ماجه محمد بن يزيد (ت275هـ). تحقيق: فؤاد عبد الباقي. دار الكتب.

217- السنن: أبو داود سليمان بن الأشعث (ت 275هـ). تحقيق: محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر.

218- السنن: الدارقطني علي بن عمر (ت 385هـ). اعتناء: هاشم يماني. وبهامشه التعليق المغني لعبد العظيم آبادي. طبعة 1386هـ / 1966م. دار المحاسن للطباعة القاهرة.

219- سير أعلام النبلاء: الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748هـ). تحقيق بإشراف شعيب الأرناؤوط. ط 7. مؤسسة الرسالة 1410هـ / 1990م.

220- السيرة النبوية: ابن هشام عبدالملك أبو محمد (ت218هـ). تحقيق: جمال ثابت وآخرون. دار الحديث القاهرة طI 1416هـ/1996م.

221- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: مخلوف محمد بن محمد (ت1360هـ). مصورة دار الفكر عن طبعة القاهرة 1349هـ.

222- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي عبدالحي أبو الفلاح (ت1089هـ). المكتب التجاري للطباعة والنشر.

223- شرح ابن حجر الهيتمي على متن الهمزية في مدح خير البرية. وبهامشه حاشية الحفني. بدون بيانات.

224- شرح ابن ناجي على متن الرسالة: ابن ناجي قاسم بن عيسى التنوخي (ت837هـ). بهامش شرح زروق على الرسالة. مصورة دار الفكر 1402هـ/ 1982م.

225- شرح أسماء اللّه الحسنى أو لوامع البينات شرح أسماء اللّه تعالى والصفات: الرازي محمد بن عمر. تعليق: طه عبد الرؤوف سعد. دار الكتاب العربي. ط I 1404هـ/ 1984م.

226- شرح التاودي ابن سودة لجامع خليل المسمّى: تفريط المسامع بشرح كتاب الجامع. بهامش شرح محمد بن قاسم جسوس لتصوف عبدالواحد ابن عاشر. طبعة حجرية 1315هـ.

227- شرح الخرشي على مختصر خليل بهامشه حاشية العدوي: الخرشي محمد بن عبداللّه 1101هـ/1689م. دار الفكر للطباعة والنشر.

228- شرح الزرقاني على العزية: عبدالباقي الزرقاني. بهامش حاشية على العدوي على شرح الزرقاني. المطبعة الأزهرية بمصر. طIII 1927/1345م.

229- شـرح الزرقاني على المواهب اللدنية: محمد بن عبدالباقي الزرقاني ت1122هـ. المطبعة المصرية ببولاق. طبعة 1291هـ.

230- شرح الزرقاني على الموطأ: محمد بن عبدالباقي الزرقاني ت1122هـ. طبعة القاهرة 1959م.

231- شـرح الزرقاني على خليل: عبدالباقي بن يوسف الزرقاني ت1099هـ.

232- شرح الشفا: الملاّ علي القاري. دار الكتب العلمية بيروت.

233- شرح الشمائل المحمدية المسمّى بـ "الفوائد الجليلة البهية": محمد بن قاسم جسوس ت1182هـ. وبهامشه: "لوامع أنوار الكوكب الدري في شرح همزية البوصيري" لمحمد بن أحمد بنيس. مصورة دار المعرفة. الدار البيضاء (د ت) عن طبعة بولاق بتاريخ 1296هـ.

234- شرح الشمائل: المناوي عبدالرؤوف ت1021هـ. بهامش: "جمع الوسائل في شرح الشمائل" للقاري. المطبعة الجمالية بمصر طI 1317هـ.

235- شرح المرشد المعين: جسوس محمد بن قاسم. ت1182هـ. طبعة حجرية.

236- شرح النووي على صحيح مسلم: النووي: يحيى بن شرف (ت 676هـ). دار الفكر بيروت. طII. 1392هـ.

237- شرح توحيد المرشد المعين على الضروري من علوم الدين: ابن كيران محمد الطيب بن عبد المجيد (ت 1227هـ). طبعة حجرية. تصحيح: محمد التهامي بن المدني كنون، و مباشرة أحمد الأزرق. متم ذي الحجة 1306هـ

238- شرح جسوس عل الشمائل المحمدية وبهامشه لوامع أنوار الكواكب الدري في شرح همزية البوصيري لمحمد بنيس: جسوس محمد بن قاسم. دار المعرفة الدار البيضاء.

239- شرح زروق أحمد بن محمد البرنسي الفاسي على الرسالة. ومعه "شرح ابن ناجي على الرسالة". مصورة دار الفكر 1402هـ/1982م لطبعة مولاي عبد الحفيظ بالمطبعة الجمالية بمصر سنة 1332هـ.

240- شرح محمد جسوس على رسالة ابن أبي زيد. وبهامشه: شرحه على فقهية عبدالقادر الفاسي. طبعة حجرية (د ت).

241- شرح معاني الآثار: الطحاوي أحمد بن محمد (ت321هـ). تحقيق: محمد زهري النجار. دار الكتب العلمية بيروت طI 1399هـ

242- شعب الإيمان: أحمد بن الحسين البيهقي (ت458هـ). تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية. طI 1410هـ/1990م.

243- الشعر والشعراء: ابن قتيبة عبدالله بن مسلم دار الثقافة بيروت.

244- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ابن مالك النحوي محمد بن عبدالله الجياني. الناشر كتبة دار العروبة القاهرة. مطبعة لجنة البيان العربي (د ت).

245- صحيح ابن حبان: محمد بن حبان (ت354هـ). بترتيب ابن بلبان تحقيق: شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة ط II 1414هـ/1993م.

246- صحيح البخاري في الدراسات المغربية من خلال رواته الأولين، و رواياته، و أصوله: محمد المنوني. فصلة من مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق. ج 3 م 49. دمشق 1394هـ/ 1974م.

247- صحيح البخاري مع فتح الباري.

248- صحيح البخاري: البخاري محمد بن إسماعيل (ت 256هـ). مصورة دار الجيل عن الطبعة الأميرية. (الطبعة الأميرية عن النسخة اليونينية).

249- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج (ت 261هـ). تحقيق: فؤاد عبدالباقي. دار إحياء الكتب العربية.

250- صدفة اللقاء مع الجديد رحلة الصفا إلى فرنسا 1845–1846م: تحقيق سوزار ميلار، تعريب: خالد بن الصغير. منشورات كلية الآداب الرباط. طI 1416هـ/ 1995م.

251- صفة جزيرة الأندلس منتخبة من كتاب الروض المعطار في خير الأقطار: الحميري أبو عبدالله محمد بن عبدالله (ت866هـ). تحقيق: إ. لافي بروفنصال. دار الجيل بيروت طII 1408هـ/1988م.

252- صفوة الصفوة: ابن الجوي عبدالرحمان بن علي (ت597هـ). تحقيق محمود فاخوري ومحمد رواسي قلعة جي. دار المعرفة بيروت ط II 1399هـ/1979م.

253- الضعفاء: العقيلي أبو جعفر محمد بن عمر (ت322هـ). تحقيق عبدالمعطي أمين قلعجي. دار الكتب العلمية بيروت طI 1404هـ.

254- طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين السبكي عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي ت771هـ تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبدالفتاح محمد الحلو. طI 1383هـ/ 1964م. مطبعة عيسى البالي الحلبي.

255- عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي: ابن العربي محمد بن عبد الله (ت 543 هـ).

256- العتبية مع البيان والتحصيل: محمد العتبي (ت255هـ) تحقيق محمد حجي وآخرون. دار الغرب الإسلامي طI 1408هـ/1988م.

257- عدة الحصن الحصين: ابن الجزري محمد بن محمد ت833هـ. مع شرحه: "تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين" للشوكاني (ت1250هـ). دار الكتب العلمية. وطبعة: المكتبة العلمية. طI. 1979م.

258- عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث (مقدمة مسند بقي): بقي بن مخلد القرطبي (ت276هـ). تحقيق: الدكتور أكرم ضياء العمري. بساط بيروت طI 1404هـ/1984م.

259- العزية: أبو الحسن محمد بن محمد الشاذلي (ت939هـ). دار الكتاب الدار البيضاء.

260- عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة: ابن شاس عبداللّه بن نجم ت616هـ. تحقيق: زميلي الدكتور حميد لحمر. طI 1423هـ/2003م. دار الغرب الإسلامي.

261- عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة: ابن شاس عبداللّه بن نجم ت616هـ. تحقيق: محمد أبو الأجفان وعبدالحفيظ منصور. طI 1415هـ/1995م. دار الغرب الإسلامي.

262- العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام: ابن سلمون الكناني عبداللّه بن عبداللّه. بهامش تبصرة الحكام لابن فرحون. مصورة دار الكتب العلمية عن الطبعة الأولى للطبعة الشرقية بمصر سنة 1301هـ.

263- علل الحديث: ابن أبي حاتم عبدالرحمن بن محمد الرازي (ت327هـ). تحقيق: محب الدين الخطيب. دار المعرفة بيروت 1405هـ.

264- العلوم الفاخرة في النظر في أمور الآخرة: الثعالبي عبدالرحمن بن محمد ت875هـ. المطبعة الحيدية المصرية 1317هـ.

265- عمدة القارئ بشرح صحيح البخاري: العيني محمود بن أحمد بدر الدين (ت855هـ). طبعة المنيرية 1348هـ.

266- عمدة القاري شرح صحيح البخاري: العيني محمود بن أحمد. إشراف: صدقي جميل عطار. دار الفكر للنشر والتوزيع. 1422هـ/2002م.

267- عمل اليوم والليلة، "سلوك النبي مع ربه": أبو بكر ابن السني (ت 364هـ). دار ابن زيدون بيروت. طII 1410هـ / 1989م.

268- عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية: الغبريني أحمد بن أحمد (ت714هـ). الجزائر 1910م.

269- العواصم من القواصم في تحقيق موقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى اللّه عليه وسلم: القاضي ابن العربي أبو بكر (ت543هـ). تحقيق: محب الدين الخطيب دار المعرفة الدار البيضاء طI 1406هـ/1985م.

270- عون الباري لحل أدلة البخاري: القنوجي محمد صديق حسن (1307هـ). دار الرشد حلب سوريا 1404هـ/1984م.

271- عون المعبود شرح سنن أبي داود: عبدالعظيم آبادي محمد شمس الحق. دار الكتب العلمية. بيروت طII 1415هـ.

272- غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام: الألباني محمد ناصر الدين. المكتب الإسلامي بيروت طIII 1405هـ.

273- الغنية: القاضي عياض بن موسى ت544هـ. تحقيق: ماهر زهير جزار. دار الغرب الإسلامي. طI. 1402هـ /1982م.

274- غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة: ابن بشكوال خلف بن عبدالملك (ت578هـ). تحقيق عزالدين عكي ومحمد كمال الدين. عالم الكتب بيروت ط I 1407هـ.

275- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ابن حجر أحمد بن علي (ت 852هـ). ترقيم: فؤاد عبد الباقي. مصورة دار الفكر.

276- الفتح الرباني فيما ذهل عنه الزرقاني على خليل المعورف بحاشية البناني: محمد البناني. دار الفكر للنشر والتوزيع.

277- فتح الوهاب بتخريج أحاديث الشهاب: ابن الصديق أحمد بن محمد ت1380هـ/ 1960م. تحقيق: حمدي السلفي. عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية. طI. 1408هـ/1988م.

278- فتح الوهاب بتخريج أحاديث الشهاب: أحمد بن الصديق الغماري (ت1380هـ). تحقيق: حمدي عبدالمجيد. عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية. طI 1408هـ/1988م.

279- فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب: زكريا بن محمد الأنصاري (ت926هـ). دار الكتب العلمية بيروت. طI 1418هـ.

280- الفرق بين الفرق: البغدادي عبدالقاهر بن الطاهر (ت429هـ). تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد. المكتبة العصرية (1411هـ/1990م).

281- الفروق وبهامشه إدرار الشروق على انواء الفروق لابن الشاط: القرافي أحمد بن إدريس (ت684هـ). عالم الكتب.

282- الفصل في الملل والأهواء والنحل: ابن حزم علي بن أحمد (ت456هـ). مكتبة الخانجي القاهرة.

283- فضائل الصحابة: أحمد بن حنبل (ت241هـ) مؤسسة الرسالة بيروت ط I 1403هـ/1983م.

284- فقه اللغة وسر العربية: الثعالبي أبو منصور عبدالملك ت429هـ. المكتبة الرحمانية 1346هـ/1927م.

285- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي: الحجوي الثعالبي الفاسي: محمد بن الحسن (ت1376هـ). اعتناء: أيمن صالح شعبان. دار الكتب العلمية. طI. 1416هـ/ 1995م.

286- فهرس الفهارس: الكتاني عبدالحي ت1382هـ. تحقيق: الدكتور إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي 1982م.

287- فهرس خزانة القرويين: محمد العابد الفاسي. الأجزاء الأربعة الأولى.

288- فهرس: ابن غازي محمد بن أحمد (ت919هـ). تحقيق: محمد الزاهي. دار بو سلامة تونس.

289- فهرست التاودي ابن سودة (ت1209م): دراسة وتحقيق القسم الأول: الدكتورة سناء الوسيني. بحث مرقون بكلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان سنة 1993م/1994م.

290- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: الشوكاني محمد بن علي (ت1250هـ). تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلي. دار الكتب العلمية بيروت.

291- فوات الوفيات والذيل عليها: محمد بن شاكر الكتبي (764هـ) تحقيق إحسان عباس. دار صادر بيروت.

292- فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير: المناوي محمد عبدالرؤوف (ت1031هـ). تصحيح: أحمد عبدالسلام. (طبعة مصححة). دار الكتب العلمية 1415هـ/ 1994م. طII. بيروت 1972م. — طبعة دار الفكر.

293- القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً: سعدي أبو جيب دار الفكر طII 1408هـ/1998م.

294- القاموس المحيط: الفيروزآبادي محمد بن يعقوب(ت817هـ). تحقيق: يوسف البقاعي. دار الفكر. 1420هـ/1999م.

295- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس: ابن العربي محمد بن عبد اللّه (ت 543هـ). تحقيق: محمد عبداللّه ولد كريم. دار الغرب الإسلامي. طI. 1992م.

296- قواعد التصوف: زروق أبو العباس أحمد البرنسي الفاسي (ت899هـ). دار الكتب العلمية طI 1424هـ/2003م.

297- القوانين الفقهية: ابن جزي محمد بن أحمد الغرناطي (ت 741هـ). طبعة منقحة.

298- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: محمد بن أحمد الذهبي (ت 748 هـ). وحاشية لإبراهيم بن محمد سبط ابن العَجَمي (ت 841هـ). تعليق: محمد عوامة و أحمد محمد نمر الخطيب. شركة دار القبلة و مؤسسة علوم القرآن. ط I 1413 هـ / 1992م.

299- الكافي الشاف بتخريج أحاديث الكشاف: ابن حجر أحمد بن علي (ت852هـ). بآخر تفسير الزمخشري مصورة دار عالم المعرفة.

300- الكافي في فقه أهل المدينة: ابن عبدالبر أبو عمر يوسف (ت463هـ). دار الكتب العلمية بيروت 1407هـ.

301- الكامل في ضعفاء الرجال: ابن عدي عبداللّه بن عدي الجرجاني (ت365هـ). دار الفكر. لبنان طIII 1409هـ/ 1988م.

302- كتاب التسهيل لعلوم التنزيل: ابن جزي محمد بن أحمد (ت741هـ) دار الفكر.

303- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل: الزمخشري محمود بن عمر (ت 538هـ). ط مصطفى البابي الحلبي 1972.

304- كشف الأستار عن زوائد البزار: الهيثمي نور الدين علي بن أبي بكر (ت 807هـ). تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. مؤسسة الرسالة. طI 1399هـ/ 1979م.

305- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة مصطفى بن عبداللّه المعروف بكاتب جلبي (ت 1067هـ). مصورة دار الفكر 1402 هـ.

306- كشف المشكل على صحيح البخاري ومعه التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح ومعه حواشي الحافظ على التنقيح: ابن الجوزي: عبدالرحمان بن علي (ت597هـ). دار الكتب العلمية طI 1424هـ/2004م.

307- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: مكي بن أبي طالب القيسي. تحقيق محيي الدين رمضان. طIII مؤسسة الرسالة بيروت 1403هـ/1984م.

308- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: مكي بن أبي طالب بن حموش القيسي ت437هـ. تحقيق: محيي الدين رمضان. مؤسسة الرسالة. الطبعة الثالثة 1403هـ/1984م.

309- كفاية الطالب الرباني على الرسالة: الشاذلي أبو الحسن علي بن محمد المنوفي المصري (ت939هـ). وبهامشه حاشية العدوي عليه. مصورة دار المعرفة الدار البيضاء.

310- كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني: الجعبري إبراهيم بن عمر (ت732هـ). تحقيق أحمد اليزيدي. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية.

311- الكنى والأسماء: مسلم بن الحجاج (ت261هـ). تحقيق عبدالرحيم القشقري. الجامعة الإسلامية طI 1404هـ.

312- الكواكب الدراري على صحيح البخاري: الكرماني محمد بن يوسف (ت 786هـ). دار الفكر.

313- اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان: محمد فؤاد عبد الباقي. دار الحديث القاهرة. ط I 1414هـ/ 1994م.

314- لب اللباب في تحرير الأنساب: السيوطي جلال الدين عبدالرحمان (ت911هـ). دار الفكر طI 1422هـ/2002م.

315- لسان الميزان: ابن حجر أحمد بن علي (ت 852هـ). دار الفكر لبنان. طI 1408هـ/ 1988م.

316- لطائف الإشارات: تفسير صوفي كامل للقرآن: القشيري عبدالكريم بن هوازن (ت465هـ). تقديم وتحقيق: الدكتور إبراهيم بسيوني. ط II 1981م. مصورة عن الطبعة I 1971م. الهيئة المصرية العامة للكتاب مركز تحقيق التراث.

317- لطائف المنن في مناقب الشيخ أبي العباس المرسي وشيخه الشاذلي أبي الحسن: ابن عطاء الله السكندري أحمد بن محمد (ت709هـ). ط II 1413هـ/ 1992-1993م. عالم الفكر بمصر.

318- لواقح الأنوار القدسية في بيان العهود المحمدية: الشعراني عبد الوهاب (ت973هـ). طII 1393هـ/ 1973م. مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

319- مبارق الأزهار في شرح مشارق الأنوار من صحاح الآثار: عزالدين عبداللطيف بن عبدالعزيز المعروف بابن الملك ت797هـ. إشراف: الشيخ خليل الميس. طI 1406هـ/ 1986م.

320- المبسوط: السرخسي محمد بن أبي سهل. دار المعرفة بيروت 1406هـ.

321- المتواري على تراجم أبواب البخاري: ابن المنير ناصر الدين أحمد بن محمد (ت683هـ). تحقيق صلاح الدين مقبول. مكتبة المعلا الكويت طI 1408/1987م.

322- المجروحين: ابن حبان أبو حاتم محمد السبتي (ت354هـ). تحقيق محمود إبراهيم زايد. دار الوعي حلب.

323- مجمع الزوائد و منبع الفوائد: الهيثمي علي بن أبي بكر (ت 807هـ). منشورات مؤسسة المعارف 1406هـ/ 1986م.

324- مجموع الفتاوى: ابن تيمية أحمد بن عبدالحليم (ت728هـ). جمع وترتيب عبدالرحمان بن محمد بن قاسم. مكتبة المعارف الرباط. إشراف المكتب التعليمي السعودي بالمغرب.

325- المجموع شرح المهذب للشيرازي: النووي: يحيى بن شرف (ت 676هـ). و معه: "فتح العزيز شرح الوجيز" للرافعي، ويليه: "التلخيص الحبير في تخريج الرافعي الكبير" لابن حجر. مصورة دار الفكر (د ت).

326- المجموع شرح المهذب: النووي يحيى بن شرف (ت676هـ). تحقيق محمود مطرحي. دار الفكر بيروت طI 1417هـ/1996م.

327- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية الأندلسي. تحقيق الرحالي الفاروق وعبدالله الأنصاري وعبدالعال إبراهيم ومحمد العناني. طبعة الأمير خليفة بن حمد آل ثاني. الدوحة – قطر ط1 1402هـ/1982م.

328- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية عبدالحق بن غالب الأندلسي ت541هـ. تحقيق: المجلس العلمي بفاس طبعة وزارة الأوقاف المغربية.

329- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية عبدالحق بن غالب الأندلسي ت541هـ. تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد. –طبعة دار الكتب العلمية ط1 . 1413هـ/ 1993م.

330- المحصول في علم الأصول: الرازي محمد بن عمر (ت606هـ). تحقيق طه جابر العلواني جامعة الإمام أحمد الرياض ط 1 1400هـ.

331- المحلى: ابن حزم علي بن أحمد (ت 456 هـ). منشورات دار الآفاق الجديدة.

332- مختار الصحاح: الرازي محمد بن أبي بكر عبدالقادر الرازي ت. دار الكتب العلمية.

333- مختصر المقاصد الحسنة: الزرقاني محمد بن عبد الباقي. تحقيق: محمد الصباغ. المكتب الإسلامي 1403 هـ / 1983م.

334- مختصر النصيحة الكافية لمن خصّه اللّه بالعافية: زروق أحمد بن أحمد الفاسي ت899هـ. الناشر: مكتبة النجاح. طرابلس ليبيا (د ت).

335- المختصر: خليل بن إسحاق (ت 776هـ). تعليق: أحمد نصر. المكتبة المالكية. الطبعة الأخيرة 1401هـ/ 1981م.

336- المخطوط العربي وعلم المخطوطات. تنسيق: شوقي بنين. منشورات كلية الآداب الرابط 1994م.

337- المدخل: ابن الحاج محمد بن محمد العبدري (ت737هـ). الناشر: دار الكتاب العربي. بيروت ط 1 1972م.

338- مدرسة الإمام البخاري في المغرب: الدكتور يوسف الكتاني. دار لسان العرب بيروت.

339- المدونة الكبرى: مالك بن أنس (ت 179هـ). رواية سحنون بن عبد السلام التنوخي (ت240هـ) عن ابن القاسم (ت 191هـ). الطبعةI عن مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر سنة 1323هـ.

340- مراقي السعود مع "نشر البنود": الشنقيطي عبدالله بن براهيم. صندوق إحياء الثراث الإسلامي. المغرب الأمارات العربية المتحدة.

341- المرشد المعين على الضروري من علوم الدين: عبد الواحد بن عاشر (1040هـ). مع الحبل المتين شرح المرشد المعين لمحمد المراكشي: مكتبة عباس عبد السلام شقرون القاهرة.

342- مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا: الشُمني أحمد بن محمد (ت873هـ). دار الفكر 1409هـ/1988م.

343- مسائل أبي الوليد بن رشد الجد. تحقيق: محمد الحبيب التجكاني. الآفاق الجديدة المغرب طI 1412هـ/1992م.

344- المسائل الفقهية: ابن قداح أبو علي عمر الهواري. تحقيق أبو الأجفان. مركز المصطفى.

345- مسالك الدلالة في شرح الرسالة: أحمد بن الصديق (ت 1380هـ). دار الفكر.

346- المستدرك على الصحيحين: الحاكم أبو عبدالله محمد بن عبدالله (ت 405هـ). مصورة دار المعرفة لبنان.

347- المستفاد من مبهمات المتن و الإسناد: العراقي: أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم (ت826هـ). طI 1414هـ / 1994م. تحقيق: عبد الرحمن عبد الحميد البر. دار الوفاء. دار الأندلس.

348- المسند: ابن راهويه إسحاق بن إبراهيم (ت238هـ). تحقيق الدكتور عبدالغفور البلوشي. مكتبة الإيمان المدينة المنورة طI 1412هـ/1991م.

349- المسند: أبو يعلى أحمد بن علي (ت307هـ). تحقيق: حسين سليم. دار المأمون دمشق طI 1404هـ/ 1984م.

350- المسند: أحمد بن حنبل (ت 241هـ). مصورة دار الكتب العلمية لبنان

351- المسند: الحميدي عبدالله بن الزبير (ت 219هـ). تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. عالم الكتب بيروت. مكتبة المتنبي القاهرة.

352- المسند: الروياني محمد بن هارون (ت307هـ). تحقيق: أيمن علي أبو يماني. مؤسسة قرطبة طII 1416هـ.

353- المسند: الطيالسي أبو داود سليمان بن الجارود (ت 204هـ). مصورة دار الكتاب اللبناني عن طبعة حيدر آباد الدكن 1321هـ.

354- مشارق الأنوار على صحاح الآثار: عياض بن موسى (ت 543هـ). طبعة المكتبة العتيقة في مجلد واحد.

355- المصابيح على الجامع الصحيح: الدماميني محمد بن أبي بكر (ت827هـ). حقق الجزء الأول الدكتور إسماعيل حنيوي –رحمه الله–. وحققت الزميلة الدكتورة أمينة أبولغيال الجزء الثاني والأخير. مرقون بكلية الآداب بنمسيك الدار البيضاء.

356- المصادر العربية لتاريخ المغرب من الفتح الإسلامي إلى نهاية العصر الحديث: الشيخ محمد المنوني. الجزءI 1404هـ /1983م. منشورات كلية الآداب الرباط.

357- مصباح الزجاجة في روائد ابن ماجة: أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت 840هـ). دراسة و تقديم: كمال يوسف الحوت. دار الجنان. الطبعة الأولى 1406 هـ/ 1986م.

358- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: الفيومي أحمد بن محمد بن علي (ت770هـ). تصحيح: مصطفى السقا. طبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر 1369هـ/ 1950م.

359- المصنف في الأحاديث والآثار: ابن أبي شيبة عبدالله بن محمد أبو بكر (ت235هـ). تحقيق كمال يوسف الحوت مكتبة الرشد الرياض ط I 1409هـ.

360- المصنف: عبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت 211هـ). تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. المكتب الإسلامي ط II. 1403هـ /1983 م.

361- المصنفات المغربية في السيرة النبوية ومصنفوها: الدكتور محمد يسف. مكتبة المعارف الجديدة الرباط 1412هـ/1992م.

362- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: ابن حجر أحمد بن علي (ت 852هـ). تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. دار المعرفة.

363- المطبوعات الحجرية في المغرب: فوزي عبدالرزاق.

364- مطول على التلخيص: وهو شرح التفتازاني على: "تلخيص المفتاح للقزويني" وبهامشه: حاشية أحمد كامل سنة1330هـ.

365- مظاهر يقظة المغرب الحديث: محمد المنوني. طI 1405هـ/ 1989م. دار الغرب الإسلامي بيروت.

366- معالم السنن شرح سنن أبي داود: للخطابي حمد بن سليمان (ت 388هـ). طII 1401هـ/ 1981م بيروت.

367- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج إبراهيم بن السري بن سهل ت311هـ. شرح وتحقيق: عبدالجليل عبده شلبي عالم الكتب. طI . 1988م.

368- المعجم الصغير: الطبراني سليمان بن أحمد (ت 360هـ). نشر كمال يوسف الحوت. مؤسسة الكتب الثقافية.

369- معجم الفروق والمذاهب الإسلامية: الدكتور إسماعيل العربي. دار الآفاق الجدية المغرب. طI 1413هـ/1993م.

370- المعجم الكبير: الطبراني سليمان بن أحمد (ت 360هـ). تحقيق: حامد السلفي.

371- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية: عمر رضا كحالة. مكتبة المثنى بيروت ودار إحياء التراث العربي بيروت.

372- معجم المحدثين والمفسرين والقراء بالمغرب الأقصى: عبد العزيز بنعبد اللّه. مطبعة فضالة. 1392هـ/1972م.

373- المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل: أبو القاسم علي بن الحسن ابن عساكر. (ت 571هـ). تحقيق: سكينة الشهابي. دار الفكر ط I 1400هـ/1980م .

374- معجم المطبوعات العربية والمعربة: يوسف إلياس سركيس. مصورة عالم الكتب عن مطبعة سركيس بمصر 1346هـ/1928م.

375- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: جماعة من المستشرقين. باعتناء: فنسك. مصورة عن مطبعة بريل.

376- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: محمد فؤاد عبد الباقي. دار القلم بيروت.

377- المعجم الوسيط: جماعة من علماء اللغة المعاصرين. دار الفكر.

378- معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم: الراغب الأصفهاني: الحسين بن محمد أبو القاسم (ت502هـ). تحقيق / نديم مرعشلي.

379- المعلم بفوائد مسلم: المازري (ت 536هـ). تحقيق: الشيخ النيفر. دار الغرب الإسلامي.

380- معلمة الفقه المالكي: عبدالعزيز بنعبد اللّه. دار الغرب الإسلامي. ط1 1983م.

381- المعيار المعرب و الجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب: أحمد بن يحيى الونشريسي (ت914هـ). تحقيق: جماعة بإشراف الدكتور محمد حجي نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغرب 1401هـ/19981م.

382- المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول: لمحمد العربي معريش ط1. 1989م. دار الغرب الإسلامي.

383- المغرب عبر التاريخ: إبراهيم حركات.

384- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام عبداللّه أبو محمد جمال الدين المصري ت761هـ. تحقيق وضبط: محمد محيي الدين عبدالحميد. مطبعة المدني القاهرة (بدون تاريخ).

385- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: الشربيني محمد الخطيب. دار الفكر بيروت.

386- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار: العراقي عبد الرحيم بن الحسين (ت 806هـ). بهامش الإحياء.

387- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، بهامش الإحياء: العراقي زين الدين عبدالرحيم (ت806هـ). دار القلم بيروت ط1.

388- الـمغني في ضبط أسماء الرجال: محمد بن طاهر الهندي. دار الكتاب العربي لبنان 1402هـ / 1982م.

389- الـمغير على الأحاديث الـموضوعة في الجامع الصغير: أحمد بن الصديق الغماري ت1380هـ. دار الرائد العربي لبنان 1402هـ/1982م.

390- مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول: التلمساني أبو عبدالله محمد بن أحمد (ت771هـ). تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف دار الكتب العلمية بيروت 1403هـ/1983م.

391- الـمفهم لـما أشكل من تلخيص صحيح مسلم: القرطبي أبو العباس أحمد بن عمر (ت656هـ). تحقيق: محيي الدين ديب مستو وغيره. دار ابن كثير دمشق و دار الكلم الطيب سوريا. ط1 1417هـ/ 1996م.

392- الـمقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث الـمشتهرة على الألسنة: محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت902هـ). تصحيح عبدالله ابن الصديق وتقديم: عبد الوهاب عبد اللطيف. الناشر مكتبة الخانجي مصر1375هـ / 1956م.

393- الـمقدمات الـممهدات لبيان ما اقتضته رسوم الـمدونة من الأحكام الشرعيات والتحصيلات المحكمات لأمهات مسائلها الـمشكلات: ابن رشد الجد: محمد بن أحمد القرطبي (ت520هـ). تحقيق: بنسعيد أحمد أعراب. ط1 1408هـ/ 1988م. دار الغرب الإسلامي.

394- مقدمة ابن الصلاح: عثمان بن عبدالرحمن (ت643هـ). دار الكتب العلمية لبنان 1398هـ/ 1978م.

395- الـمقدمة العزية للجماعة الأزهرية: أبو الحسن علي بن محمد الشاذلي ت939هـ. دار الكتاب الدار البيضاء.

396- الـمقصد العلي في زوائد أبي يعلى الـموصلي: الهيثمي علي بن أبي بكر (ت807هـ). تحقيق: سيد كسروى. دار الكتب العلمية. ط1 1413هـ / 1993م.

397- مكمل إكمال الـمعلم بفوائد مسلم: السنوسي. مطبوع بهامش: إكمال الإكمال للأبّي.

398- ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة و طيبة: ابن رشيد السبتي محمد بن عمر (ت721هـ). الجزء الخامس: تحقيق: محمد ابن خوجة. دار الغرب الإسلامي. ط1 1408هـ / 1988م.

399- مملكة الكتاب: تاريخ الطباعة في المغرب 1865-1912م: فوزي عبدالرزاق. تعريب: خالد بن الصغير. منشورات كلية الآداب الرباط 1996 م . ط1

400- المنار المنيف في الصحيح والضعيف: ابن القيم (ت751هـ). محمد بن أبي بكر. ومعه المدخل للحاكم تحقيق أحمد عبدالشافي دار الكتب العلمية بيروت 1408هـ/1988م.

401- مناسبة تراجم البخاري: ابن جماعة بدر الدين ت733هـ. تحقيق: محمد إسحاق محمد السلفي. الناشر: الدر السلفية بومباي الهند. ط1 1404هـ/1984م.

402- المنتقى شرح موطأ دار الهجرة مالك بن أنس: الباجي سليمان بن خلف (ت 474هـ). مصورة عن مطبعة الاستقامة.

403- منح المنة في سلسلة بعض كتب السنة: محمد عبد الحي الكتاني ت1382هـ. المطبعة الماجدية بمكة المكرمة. طبع سنة 1351هـ.

404- منهاج العابدين إلى جنة رب العالمين: الغزالي أبو حامد محمد ت505هـ. تحقيق: الدكتور محمود مصطفى حلاوي ط1 1409هـ/ 1989م. مؤسسة الرسالة.

405- المنهاج في شعب الإيمان: الحليمي الحسين بن الحسن ت403هـ. تحقيق: حلمي محمد فوده. ط1 . 1399هـ/ 1979م.

406- المهذب في فقه الإمام الشافعي: الشيرازي إبراهيم بن علي دار الفكر بيروت.

407- موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان: الهيثمي نور الدين علي بن أبي بكر (ت807هـ). تحقيق: محمد عبد الرزاق حمزة. دار الكتب العلمية.

408- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل: الحطاب محمد بن محمد (ت952هـ). وبهامشه: "التاج والإكليل لمختصر خليل" للمواق محمد بن يوسف العبدري ت897هـ. الطبعة1 1329هـ. بمطبعة السعادة بمصر على نفقة السلطان مولاي عبدالحفيظ العلوي.

409- المواهب اللدنية بالمنح المحمدية: أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني ت923هـ. طبعة سنة 1281هـ. بمطبعة محمد شاهين.

410- موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف: بنسيوني زغلول: محمد السعيد. عالم التراث بيروت طI 1410هـ/1989م.

411- الموضوعات: ابن الجوزي عبدالرحمان بن علي أبو الفرج (ت597هـ). تحقيق محمود عثمان. المكتبة السلفية المدينة المنورة ط I 1386هـ/1966م.

412- الموطأ: مالك بن أنس ت179هـ. رواية: أبي مصعب الزهري المدني (ت242هـ). تحقيق: بشار عواد ومحمود خليل. مؤسسة الرسالة. طI 1412هـ/ 1992م. طبعة دار الحديث القاهرة. تحقيق: فؤاد عبد الباقي.

413- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي محمد بن أحمد (ت 748هـ). دار الفكر.

414- الميزان: الشعراني عبدالوهاب. مطبعة الكستيلة بمصر سنة 1279م.

415- الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم: القاضي ابن العربي أبو بكر (ت543هـ). تحقيق: الدكتور عبدالكبير العلوي المدغري. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 1408هـ/1988م.

416- النبوغ المغربي في الأدب العربي: عبدالله كنون. طI مزيدة ومنقحة 1961م. مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني بيروت.

417- نساء رسول الله صلى الله عليه و سلم وأولاده: شرف الدين الدمياطي (ت 705هـ).

418- نسيم الرياض في شرح الشفا: الخفاجي شهاب الدين أحمد بن محمد (ت 1069هـ). طبعة القاهرة 1327هـ.

419- نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني: القادري محمد بن الطيب. تحقيق: محمد حجي ومحمد توفيق. من موسوعة أعلام المغرب. دار الغرب الإسلامي. طI 1417م/1996م.

420- نصب الراية لأحاديث الهداية: الزيلعي: عبدالله بن يوسف (ت762هـ). مكتبة الرياض الحديثة طII.

421- النظر في أحكام النظر بحاسة البصر: ابن القطان: علي بن محمد (ت628هـ): تحقيق إدريس الصمدي. دار إحياء العلوم ودار الثقافة ط1 1416هـ/1996م.

422- نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء: الدكتور محمد الروكي. منشورات كلية الآداب الرباط المغرب 1994م.

423- نظم مقدمة ابن رشد مع شرح التتائي في آخر كتاب الدر الثمين شرح المرشد المعين لميارة. دار المعرفة الدار البيضاء.

424- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: المقّري أحمد بن محمد (ت 1041هـ). تحقيق: إحسان عباس. دار صادر 1408هـ /1988م.

425- النهاية في غريب الأثر: ابن الأثير أبو السعادات المبارك بن محمد (ت606هـ). تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي. المكتبة العلمية بيروت 1399هـ.

426- نوادر الأصول في أحاديث الرسول: الحكيم الترمذي محمد بن علي (ت360هـ). تحقيق: عبدالرحمن عميرة. دار الجيل بيروت 1992م.

427- النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات: ابن أبي زيد عبدالله بن عبدالرحمان (ت389هـ) تحقيق: محمد حجي وآخرون. دار الغرب الإسلامي ط1 1999م.

428- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار: الشوكاني محمد بن علي (ت 1250هـ). ط1 1403هـ/1983م. دار الكتب العلمية.

429- الهداية شرح بداية المبتدي: المرغيناني أبو الحسين (ت593هـ) المكتبة الإسلامية بيروت.

430- هدي الساري مقدمة فتح الباري: ابن حجر أحمد بن علي (ت 852هـ). مصورة دار الفكر.

431- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون مع كشف الظنون: إسماعيل باشا البغدادي. دار الفكر 1410هـ/1990م.

432- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل باشا البغدادي (ت1339هـ). مصورة دار الفكر 1402هـ.

433- هذه أسئلة وأجوبة: محمد الطالب ابن سودة التي جمعها ولده أحمد. وبهامشه: "أسئلة وأجوبة" لعبد القادر الفاسي. طبعة حجرية سنة 1301هـ.

434- وثائق ونصوص عن أبي الحسن علي بن منون وذريته: الشيخ المنوني. المطبعة الملكية الرباط 1976م.

435- الورع: أحمد بن حنبل (ت241هـ). تحقيق زينب القاروط دار الكتب العلمية بيروت طIb 1403هـ/1983م.

436- الوسيط في المذهب: الغزالي محمد أبو حامد (ت505هـ). تحقيق أحمد محمود ومحمد محمد دار السلام القاهرة. طIb 1417هـ.

437- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان أحمد بن محمد (ت681هـ). تحقيق: الدكتور إحسان عباس دار صادر بيروت.

فهرس موضوعات شذى الروائح

الموضوع **الصفحة**